

کتابخانه
شورای
اسلامی

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحمد

مؤلف: علی بن محمد بن علی الجبائی

مترجم: لایب میرزا محمد الهشتادین سم

شماره قفسه: ۱۴۷۷

۱۱۷۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحمد

مؤلف: علی بن محمد بن علی الجبائی

مترجم: لایب میرزا محمد الهشتادین سم

شماره قفسه: ۱۴۷۷

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۹۰۲۷۱

۱۴۷۷

۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحمد

مؤلف: علی بن محمد بن علی الجبائی

مترجم: لایب میرزا محمد الهشتادین سم

شماره قفسه: ۱۴۷۷

۱۱۷۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الحمد

مؤلف: علی بن محمد بن علی الجبائی

مترجم: لایب میرزا محمد الهشتادین سم

شماره قفسه: ۱۴۷۷

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۹۰۲۷۱

۱۴۷۶
۹۰۷۱



۳۱

فصل اول
در بیان اهمیت و ضرورت تعلیم و تربیت
و در بیان اصول و قواعد تعلیم و تربیت
و در بیان روش و شیوه تعلیم و تربیت
و در بیان لوازم و وسائل تعلیم و تربیت
و در بیان موانع و عقبات تعلیم و تربیت
و در بیان نتیجه و ثمرات تعلیم و تربیت
و در بیان اهمیت و ضرورت تعلیم و تربیت
و در بیان اصول و قواعد تعلیم و تربیت
و در بیان روش و شیوه تعلیم و تربیت
و در بیان لوازم و وسائل تعلیم و تربیت
و در بیان موانع و عقبات تعلیم و تربیت
و در بیان نتیجه و ثمرات تعلیم و تربیت

۱۱۷۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب:
مؤلف: علی بن محمد بن علی ابن ابی طالب
مترجم: لایب سیرنا محمد الهشتین سم
شماره قفسه: ۱۴۷۷

جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۹۰۷۱



كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وشرعا عقوبة خاصة تتعلق بالام بدت
المكلف بواسطة اليأس عصبته خاصة عين الشارع كينها في جميع اقسام
وجوه تناسبه للشميرات العقوبة مانعة عن المعاودة واذا لم
تعد العقوبة لغيره بيا وهو لغة التاديب والاصل فيهما
الكتاب والسنة واجماع الامة وفنا صلبة في الايات والاشياء لكثرة
اثراده كثيرة وفيه اهل الكتاب نصول سبعة اقسام في حدان تا وهو قرا
لمع على ظنهم اهل المال حفظا للنسب وهو من الاصول الخمسة
التي يجب نفيها في كل شريعة وهو من الكبار كما مر في كتاب الشك
والنظر في هذا الفصل يقع في مواضع ثلثة الموجب والحدود المولفين
اما الزنا الموجب للحد فهو يلاحي الانسان واد خاله فرجه وذكره لا يلاحي
في قبح امرته نحو عليه اصالته من غير عقد نكاح ولو منع بينهما
ولا ملك من الفاعل للثابت لا يشبهه دامة وضابطها ما اوجب
ظن الاباحته بلا خلاف اجدد ويرد في الغنية ولعل المفهوم
منه عرفها ولغة واطلاق العبارة وان شمل غير المكلف الا انه خارج
بما زده من قيد الغرض بهم مع احتمال ان يقال ان التكليف من
شروط ثبوت الحد بالزنا لانه جزء من مفهومه فلا يحتاج الى

ازدياد التحريم من هذا الوجه وان احتج اليه لتحقيق معنى ان عدم
تحقيق عرفا واخذ الابه والا قد خول المجنون بامرأة مثلا لا يعد
فيهما زنا ما لم يكن المدخول بها محترمة عليه اصالة وقولنا 2
التعريف اصلا يخرج المحرمه عليه بالعرض بخلاف الحيض وشبهه
بعد حيلته عليه باحد الامور الثلاثة فانه لا يعد زنا لغز ولا عرفا ولا
شرعا ولذا لا يجب عليه حقه اجماعا وتحقيقا الدخول الموجب 3
بغيره الحشفة او فدها من الذكر قبل او دون بلا خلاف اجماعا
صحيح الحل في شمول الفرج للقبل والدر لا خلاف الادلة فتوى
وروي في نفى الصم وغيره اذا دخله فقد وجب عليه الفحل والمهر
والرجم فامل والاصل في تحريم الزنا وثبوت الحد به بعد اجماع الامم
الكاتب والسنة المستفيضة بل المتواترة الا في اشارة في نكاح
الايحاث الاثنية ويشترط في ثبوت الحد به على كل من الزانية و
الزاني البلوغ وكمال العقل والاعلم بالتحريم والاختيار بلا خلاف
الا في الثاني فقد وقع الخلاف فيه كما سيأتي ولعل لهذا لم يذكر
الممان واكثر اصحاب انصارا منهم على المتفق عليه فلا حد على الصغير
والمكروه اجماعا الحديث دفع الفاحش وما ياتي من النصوص في المجنون
والنصوص المستفيضة منها القبر ليس على المستكره شيئا اذا نكح
استكرهت ولا على المكروه على الاشهر لانظر بناء على تحقق الاكراه
فيه خلافا للصحة عن الغنية واحتمل في عدو غيره لعدم تحقيق فيه

تحقيقه فيه لعدم انتشار الالة الا عن الشهوة النافية للنفوت وفيه رأت
التعريف بترك الفعل والفعل لا يحتاج منه فلا يمنع الانتشار ولا على
الحاصل بغيره الموطو حينه ولو كان مكلفا فلو تزوج محرمة عليه كما
الام او الموضع او المحضنة ذات البعل سقط الحد مع الجهالة با
لحريم للجنبة المستفيضة منها الصم لو وجدت رجلا كان من
الهم اقر بمجمله الاسلام لم ياتر شيئا من التفسير زنا او سرف او
شرب خمر او اقره عليه الحد اذا جهله الا ان يقوم عليه بينه انه قد
اقر بذلك وعرفه ونحوه الصبيحان والمرسل القريب منهما مجمل و
ابن ابي عمير المجمع على نصيحه ما يصح عنهما وغيرهما ويثبت مع العلم
بدا مع الشبهة الدائرة ولا يكون العقد مجردا من غير ثبوتهم
صحة شبهة تنفع في السقوط بلا خلاف عندنا بل عليه في ظاهر
التشريح وغيره ان عليه اجماعا وهو الوجه مضانا الى عدم صدق
الشبهة بذلك بلا شبهة خلافا لابي حنيفة نعم لو حصلت معه
شبهة اسقطته هي دون كما لو انقردت عنه ولو اخصت بجمعا
اخص بالسقوط كما ياتي فلو شبهت الاجنبية على الرجل بالزوجة
ونحوها من نحل له نكاحها الحد اجماعا دون واطبقها على الاشهر الا في
بل عليه عامة ما جرى اجماعا بل ظاهر اجماعنا هنا وفي بيع وبؤ
غيرها اجماعا عليه لاصالة البراءة والشبهة الدائرة وفي رواية
متعينة بالارهاال وعدة من الجهالة انه يقام عليه الحد جهلا عليه

واضح مما سلفت مع دعوى الاجماع عليه حتى على عدم التكلف باليمين
او البينة في كلام بعض الاجلة ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه
الرجم كما يات حتى يكون الزاني بالغا فلا حراله فرج مملوكه بالعقد
الدائم المص أو المملك خاصة بحيث يغد وعليه وبروح اى يكون يمكن
من وطيه متى اراد بالاحلال لا في النصارى العقل كما هو في حصول الاحصان على اليقين
كما هو المشهور عليه الاجماع في الانتصار والغنية وهو المحجة مضاعفة الى
المعتبر المستفيض الدائم عليه عموما وخصوصا ففي الصم من كان له
فرج يغد وعليه وبروح فهو محض وفي اخر عن المحقق فقال الذي
ينفي عنه ما يقتضيه وثق الموثق عن الرجل اذا هون في عتده السر
والامانة يطأها فاعتد الامانة تكون عنه فقال نعم انما ذلك لان
ما يقتضيه من الزنا قلت فان كان عنه امر من علم انه لا يطأها فقال لا
يصدر في ذلك فان كانت عتده امرأة منعته خصه قال لا انما هو
على الشر الدائم عتده وفي اخر الرجل يكون له انما ربه المحضه قال فقال
نعم انما هو على وجه الاستغناء قلت والمراد بالمنع قال فقال انما
على الشر الدائم وقصور السن يتغير بالعمل مع انه مروي عن كتاب على
بن جعفر في الصم عن الحرمة الملوكة عليه الرجم فانزف قال
نعم خلافا للصدوق والقدر عمن والد يلى فلم يروا الاحصان
بالامانة للاصل والاحياط ويند تعان عامر وللصم كما لا يخفى
بالامانة والنصرانية واليهودية اذا نفي بحجة فكذلك لا يكون عليه حد

عليه حد المحض ان نفي يهودية او نصرانية او امية ونحوه حره وحله
الشيخ على المنع ولا باس برهان بعد جمعا بينه وبين الادلة
المستندة من جماعه اليها لكونها اقوى منها بالكثرة والشهرة العظيمة
بحيث نقل عليه اجماع الطائفة ونحوه الجواب عن الصم الاخر عن الرجل
ينفي ولم يدخل باهله المحض قال لا ولا الامانة ويجعل ان العمل على الغنية
كما يستفاد من الانتصار حيث نسب مضمونها الى ابي حنيفة واصحابه
وصريح الصم الاخر كغيره مما يات اعتبار الدخول في الفرج المملوك له
قبل الزنا لتفقد الاحصان كما عن طويره وترفع والا صياح و
الغنية مدعيها اجماع الامامية وبرصريح ايضا من المتأخرين جماعة
من خير نقل خلاف ولكن العبارة مطلقة لا ذكر له فيها ولا في كتب
كثير من المتقدمين ما كان المنفعة والانتصار وقت النبوة وجمع البينة
ولكن يمكن الذب عن الاطلاق بحمله على الغالب مع وقوع الضريح بما
عبارة فيما سياتى من النص وعبارة المان ومنه يظهر اعتبار كون
الفرج هو القليل دون الدبر كما صرح به جماعة من غير خلاف بينهم
احده الامن اطلاق نحو العبارة وفيه ما عرفه وهل يشمل ملك اليمين
ملك الوطى بالقليل الظاهر عدم انتصاف الاطلاق اليه مع انه
كالمنعة لا يحصل بهما الغنية على الاستدانة ومنه اعتبرها جملة من
المعتبرة المستندة معللة بعدم الاحصان بالمنعة كما هو المشهور بل لا خلاف
فيه اجماع وان حكى عن الانتصار ما يشعر بوجوده خلافا للروضة قال

فاستوجب الحاق التعليل بمالك اليمين قال لدخوله فيه من حيث الحلال لا
 لبطلان العقد المستفاد من الآية ولم اختلف فيه هنا على شيء ويستوي للسنة
 والذميمة حيث صح زواجها دأمة في حصول الاحصان بهما على الاظهر
 الا شهر بل عليه عامة من تأخر في صحى مع الانتصار والغنية وظاهر
 غيره دعوى الاجماع عليه وهو الوجه مضاف الى عموم جملة من المستفيض
 المتقدمه خلافا للسكن عن الا سكاف والعفاف والصدوق واعتبر والملا
 مها للص المتقدم لا اعتبار الحرير في الزوجه وجوابه فغيره واحصائه
 المرته كاحصان الرجل في اشراط ان تكون بالغه عا فلا حرة لها
 زوج دائر او مولود وطبها وهي حرة بالغه عا فله وهو عند
 يترك من وطبها عد واوراها بلا خلاف اجماع حتى في اعتبار
 كمال العقل منها بل عليه الاجماع ظاهر اجماعا صريح بالفاضلان وفي
 بيع وبر وغيرهما بقولهم لكن برأى فيها العقل اجماعا فلا ريب ولا
 على مجموعته وفي بها على حال جنتونها وان كانت محضه وعليه
 بل على اصل ان احصائها كاحصانه ادعى الاجماع بالغنية فلا اشكال
 في المسئلة سيما بعد عدم ظهور الخلاف الذي عرفت واستفادته ولو
 في الجملة من بعض النصوص لانيه ولا يخرج المطلقه رجعية بالطلاق
 عن الاحصان ويخرج البائن مط بطلاق كانت البتونه او غير كالموت
 وشبهه بلا خلاف ظاهر لبقاء الزوجية والغنية عن اننا في الاول
 وعد من خلاف ملوثة او تزوجت فوطئ عالمة بالحرهم حيث

دحيث كما في الحسن عن امرته تزوجت في عدتها فقال ان كانت
 تزوجت في عدتها طلاق لزوجها عليه الرجعة فان عليها الرجعة
 وان كانت تزوجت في عدتها طلاق ليس لزوجها عليه الرجعة فان
 عليها حد الزنى غير المحض وكذا المطلق ان طلق امرته رجعية لم
 يخرج عن الاحصان وان طلق بانها خرج لتمكنه من الرجعة متى شاء
 في الاول وعدمه في الثاني وعليه يحمل خلاف الموثق عن رجل كانت
 له امرته فطلقها او ماتت فزنت فقال عليه الرجعة وعن امرته كانت
 لها زوج فطلقها او ماتت ثم ذنت عليها الرجعة قال نعم والمروى في قريب
 الاستاد عن رجل طلق امرته او بابت منه ثم زنى ما عليه قال الرجعة و
 عن امرته طلفت فزنت بعد ما طلفت لستة هل عليها الرجعة قال نعم
 ولكن ظاهرهما بثبوت الرجعة مع البتونه وهو خلاف ما عرفت من القاعدة
 ولذا حمل الشيخ ذكر الموت في الاول على وهم الراوى وقوه جائز في الثاني
 لكن ينافي قوله فبينة الا ان يشتر فبينة بشدة البتوت مراد بها ما يقابل
 البتة ولو تزوج الرجل معنة عالما بالعدمة والحرمة حد مع الدخول بها
 جلد او رجما ان كان محضا ولا مع العدم وكذا المرته تعد لو تزوجت في
 عدتها مطلقا لانها لا تزوج في البائن منها بل تحل له خاصة مع علمها
 بما مر من الامرين ولا مع العدم ولو ادعى الجهل بهما او باحدهما او ادعى
 ما حدهما قبل من المدعى على الاصح اذا كان مكلنا في حقه بان كان مقبلا
 في باديه بعيدة عن معالم الدين او قريب العهد بالا سلام وغو ذلك وقا

الحلى وعامة المناخر في خلاف الحكي في لغة عن المنفعة والتأثير فاطلما
عدم القبول من دون تقييد بعدم الامكان ولكن حمل كلامها عليه
قال فلا تنازعته هنا في الحقيقة القول وجهه واضح بعد شهور الحديث
التي يرى المدعي بالشهاد مع عدم المعارض يعمل عن مخالفة
فكلام الشيعين ولذا اعترض في الشيع فتنسب الخلاف الى الحلى والوفاء
اليها وعبادتهم الحكيمة في لغة يفيد العكس كما ذكرنا ولو راجع الخالع
اما الرجوع في البيت او بعض مسانفت لم يوجب عليه الرجوع حتى يطأ
زوجته لئلا لا احصان باليتيم وخرج الاختيار عن به والرجوع كما
انكره جدي او نفسه وهو مجبور لا يوجب الاحصان ما لم يدخل
كما ترى النصوص بزيادة على الصحيح للمقدم مستفيدة منها الصم عن
رجل يزف قبل ان يدخل باهله ارجع قال لا والله عن قول الله نعم فاذا
احض قال احصا نهن ان يدخل بهن فلك ان لم يدخل بهن ادا حلين
حد قال بل والمؤثيق عن الكبر بغيره قد زوج فغير قبل ان يدخل باهله
فقال يضرب مائة ويحزن شعره ويبقى من المصجلا ويترقب بئنه ويبيت
اهله ويحزن الخبر وكذا العبد لو اعتق والمكاتب اذا تزوج لا يوجب عليهما
الرجوع حتى يطأ زوجتهما او مملوكتهما في حال الحر بعد الوطى
حالتها المشروط في ثبوت الرجوع كما مضى وللخصوص الصم في العبد بشرط
الحره ثم يعنى فيصحب ناحتته قال فقال لا رجوع عليه حتى يواقع
الحره بعد ما يعتق ويجب الحد على الاعم عطلانا جلد كان او رجما ولا

او رجما ولا يدفعه عاه اجماعا العوم لا دلالة ان ادعى الشهرة ففى قبول
وعواه ودره الحد بها قولان اشبههما القبول مع الاحتمال والامكان
في حق مثله وعليه الاكثر كما في ذلك بل المشقة في تعصمى بل عليه
عامة المناخرين وفانما من الحلى لكنه يذهب بما اذا شهد الحال بما ادعى
بان يكون قد وجدها على فراشه فظننا زوجته او امته قال ولو شهد
الحال بخلاف ذلك لم يصدق وهو موافق للقول ان اراد بشهادة
الحال بخلاف الشهادة بالقطع وضيعف ان اراد بها الشهادة بخبر من
المظنة لعدم ارتفاع الشهادة الحاصلة من دعواه بمجرد وان ضعفت
معرفته فقول على هذا التقدير ضعيف ونحوه في الضعف تقييد الشيعين بول
قوله بكونه عدلا اذ لا وجه له اصلا بعد حصول الشهادة الدائرة للحد
جدا والقول الثاني للشيعين والظاهر والديار فلم يصدق فومضى الدعوى
فالاولا انه قد كان ينبغي له ان يتحرف ويحفظ من الخيور وهو كما ترى
فان وجوب الحد المزبور على تقدير تسليمه لا يرفع الشهادة المحتملة الدائرة
ومخالفة له ليس ترنا ولا يوجب القطع بقصده اياه وعلى به كما لا يخفى و
حيث قد عرفت اعتبار اطلاق الفرج في الفرج في تعريفه لزمان لغة وعرفا
وشراظهر لك انه ليس في التقييد والمضاجعة والمعاينة وغير ذلك
من الامور المحترمة بل التعريف خاصة فيناط بما يراه الحاكم وفانما للنظر
وعليه المناخرين كما في ذلك وادعى عليه الشهرة المطلقة المانعة في
بيع وجماعه بل عليه الاجماع في لغته العبرة المستفيدة وبها الصم ولو

وغيرها فان لم يقبل منه الا فرادى حتى صرح بكونه قد دخل كالميل
في المكحلة والرشا في البئر والبقية بلا خلاف لاجماد لادله وخصوص
ما بان من المستفيض ولا بد من بلوغ المقر وكما له بكل عطف وقصد
واختياره وحيثه بلا خلاف كما في سابق الا فرادى بل اعتبارها هنا
اولى ونكران الا فرادى اربع المعبرة المستفيض منها ولا يرجع الزاني حتى
يقترأ ربع مرات ولا خلاف فيسري في لك وغيره ان عليه الانفاق الا من
ظاهر الحماق واكتفى بالواحد لثبوت من اقرب على نفسه عند الامام يعني حد
من حد وثا لله بقرعة واحدة من كان او عبدا حرة كانت او امه فعلى الا
ان يقسم الحد على الذي اقر به على نفسه كائنا من كان الا الزاني المحض
فانه لا يرجع حتى يشهد عليه اربعة شهود وحمل ثاؤه على غير هذا الزاني
جمعا واخرى على التقية واخرى على غيره لك وكيف كان فطرجه متعين
جدا لعدم كفايته لما مضى مع شذوذه فطعا بضمه عدم اعنبا والمخبر
في المخبر فقه بين الزنا المحض وغيره بعدم قبول الا فرادى الاول وانحصاره
بالثاني وهما خلاف الاجماع فطعا حتى من الحماق اذ لم ينقل الغلات عنه
الا في اعتبار نكران الا فرادى في غيره وهل يشترط اختلاف مجازي الا فرادى
اربعا بعده اشبه انه لا يشترط وثا فالاطلاق الاكثر وبصره عامة
من تاخر لاطلاق الخبر الذي مر خلافا للغلات وط بين حمزه ومجتمعا عليه
غير واضح جدا لاجماع المستظهر من الاول كما قيل وما دل من النصوص
على تعدد مجازي الا فرادى عند النبي صلى الله عليه واله ولا مير عليه السلام

وغيرها الواردة في الرجل والمرأة يوجبان في الحماق واحد
انهما يضربان دون الحد كما في الصم منها او مائة سوطا لادله كما في
ظاهرها وان تدين المائة الا واحد وهو ثا في كونه تعزيرا متوطرا
لما كمل ان اطلاق الصم الاول والاجماع الظاهر والحكم وعدم ثاثل
بمعين مضمونها اوجب حملها على ما اذا رأى الحاكم تعين مضمونها مع
اندرية الضرب للثبوت في الرجلين المجمعين تحت ان زاد واحد وقال
في ف روى اصحابنا في الرجل اذا وجد مع امرته اجنيته بقبولها اوبعا نفيها
في فراش واحد ان عليهما مائة جلدة وروى ذلك عن علي بن قيس وروى
ان عليهما اقل من الحد وظاهر الرد او جميع الاول ولا وجه له لو حجت
الرواية بدون الحد بالكثرة والشهرة العظمى وحكاية الاجماع المنفردة
وبها يجاب عن الاجماع المستشعر عن عبادته على جميع الروايات بما
وهي الصريح اذ وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلدا مائة ونحوه اقره
غيره وحملها الشيخ على وقوع الزنا ايضا وعلم بالامام جمعا ولا بأس به بل
متعين لندرة المناظر بها كما مضى وترجمها على من المنع والاسكاف و
عن المريد تعين التعزير من عشرة الى تسعة وتسعين ونحوه عن غيره
مبدلا العشرة بالثلثين ومسندهما غير واضح جدا لاجماع في الغنية
على الاول حيث ادعاه عليه في كل تعزير ولكن ادعى الشهرة المتأخرة
على الثاني بعض الاجل وبثبت ان اذ كل من الرجل والمرأة بالافراد
بدرهما بحيث لا يجهل الخلاف كما في فضيلة ما عرزن مالك وغيره فانه

والاول على تقدير صحة الظهور وهو ان يستدعي الفاعل بزيادة ليس الا نافي و
نادر والثاني لا يفيد الحصر لانه قضية انفا فيه مع انها ليست في اشكال بل هي
الاجزاء مبرمة ولا يحصل بطلانها شيئا تكون الحدود دائرية فيما مع كون
عدم الاشتراط مذهب المتأخرين كما ذكرنا عرفته ولو افترق احد بعد ولم يبينه
ما هو ترنا او غيره لم يكتف الجواب بالاختلاف وقرب حتى يهتدى ويتبع القريب
عن نفسه بان يقول يمكن كما في العلم على العلم وبما في القاضي ورواه في
مشعرا برضا به ورواها القليل والفاضلان في بيع وود وعده وغيرهما
لكنهم يميزون بما اذا لم يزد على المائدة ومع الزيادة لا يقرب وان لم يزد من
نفسه اذ لا حد قوفها وما يزد عليها الشئ المكان او الزمان لعزيم زائد
على اصل الحد والاصل عدمه فيجب ان علم بالعدد والمصلحة وطلب الزيادة
توجه القريب الى ان ينفي عن نفسه وزاد الحكم فبطلت القضية فيق
لا يقرب باقل من ثمانين اذ لا حد ورواه في بيع واضح اذ حد الفواقيش
وسبعون وزاد الفاضلان في وجه المنع احكام اذ اذ من الحد النعير
ورق بانه مما لا يفرق عليه في اخره وفيه نظر اذ الجاهل في الشئ لا في
كلام المتكلم وهو مما لا يكون الحد فيه حقيقة في الاصح من الحد الشرعي والفرق
والفرق بين المعينة هو نهي عن القرب فيما بعد وتصلح فريضة صادقة فيها
على الشئ الاول كما يفهم من ظاهرها فليكن وصيغ غيرها وفيه تأمل
ومع ذلك جائز مثله في طعن الزيادة من المائدة فيق عدم الانتهاء عن
نفسه الى ان يزد عليها فريضة اذ اذ من الحد القريب بالنعير وقابل و

فقابل وبالجملة الاجزاء اما العمل باطلاق الرواية او اطراحها بالمرّة كما
عليه في ذلك لصحة السند بالاشارة ومما لفشها الاصول نأت
الحد كما ندعم بطلان على الوجه وعلى الفضل بالسيف والامانة بالنار
وروى الجدار عليه وغير ذلك مما سنقت عليه انتم وتم وعلى الجلاء والجلاء
يختلف كيد وكيفية تحمل مطلقه على الجلاء غير مناسب للواقع وهو
حسن غير ان ما ذكر من تضعيف السند بحال نظر لما مر ومع ذلك
بنا لشهرة الظاهر ولو في الجلاء والحكمة مطلقا عن المائدة في التكت منغير
وعلى هذا ما خرج من الاصول بمثله محتمل فيما مع الثاني بما في المنع من
انما قال قضى ميراث المؤمنين فليقتل في رجل اذ يقتل نفسه بعد ولم يبين اي
حد هو ان يجلده حتى يبلغ ثمانين فتدبر ثم قال لو اكلت جلدك ما ندم
اشغيت عليه بئنه فيرفضات وهو قد يؤيد ما عليه الحق واما ما يجاء
ذلك من النصوص في عدم وضوح سنده بل ضعفه غيره واضح للكمال
على المخالفه قبل واطلاق الخبرين لا وليت وكلمة الاحصاء منزهة على الحد
الذي يقتضيه ما وقع منه من الاثر فلا يجد ما ندم ما لم يطرار دينا ولا غرامة
ما لم يفر من بين ولا يتبع المائدة اذا قلر دينا ولا الغرامة اذا اقر من بين
على قول غير الحق ولعل الترتيب للجمع بين الادلة ولا بأس به ولو افترقا
بوجوب الجرم ثم انكروا سقط عنه بالاختلاف بل عليه الاجماع من في الصحاح
المستفيضة وغيرهما من المعبرين في العلم من اقر على نفسه بعد اذ عليه
الا لجملة ما اذا اقر على نفسه ثم بعد لم يجرم وليس فيها ولا فيما وثقت

عليه من الضمان اعتبار الخلف ومن جامع البرئ على انه يخلع ويسقط عنه
الرجيم وانما رواه عن الصادقين ثم بعد ذلك اسانيد ولم تفت على شيء منها
وتبين ان منها ان لا يسقط غيره من سائر الجند وبالاكتفاء ولا خلاف
فيما بين الامن والغير حيث اطلقا سقوط الحد بالرجوع من دون
فريق بين كون مرجها او غيره وسنذكرها غير واضح على اجماع الذي اسند
يرفك وهذه ظاهرة ومع ذلك عن معارضته ما من النصوص المستفيضة
المستفيدة بالشهرة العظيمة التي كانت تكون اجابا على اجماع في الحقيقة
فما صرح انه قيل يمكن حمل كلامه الاول على الرجوع قبل كمال ما يعتبر من المرات
في الافراد واما الغير لا يقطع السارق حتى يطر بالمرء مرتين فان رجوع ضمن
السرقة ولم يقطع اذا لم يكن شهود فمع ضعفه بالارهاك وغير شاذ لا عامل
به مجهول على الرجوع بعد الافراد مرة ويدخل في اطلاق غير الرجيم في النص البين
وتحريمها القتل وغيره فلا يسقط بالرجوع عن الافراد واستشكاله في عدم
من خروجه عن النصوص ومن الاحياط فالدماء وبناء الحد على التخصيف
والحل هذا اظهر واما المعنى عن الوسيلة لذلك ولتبع اختصاص النص
بالرجيم ففي المرسى كالصم بابتين ابي بصير وجميل قال اذا اقر الرجل على نفسه
بالقتل قتل اذا لم يكن عليه شهود فان رجوع وقال لم اقبل فريد ولم يقتل
والقتل يشمل موجهه بغير الرجيم ان لم يقتل بظهوره فيه ولو اقر بقتل ثم تاب
عن موجهه كان الامام مخيرا في اقامته عليه والعفو عنه مرجها كان او غيره
بلا خلاف الا من الحلي يخصه بالرجيم قال لا نأجعه انما بالتحديد في الموضع

في الموضع الذي ذكرناه ولا اجماع على غيره فن ادعاه وجعله بالتحديد
وعطل حدا من حدود الله ثم تعليمه بالدليل وترد بات المضيق ^{سقاط}
الرجيم عنه اعتبارا بالذنب وهو موجود في الحد لانه احدى العقوبتين
ولان للثبوت يسقط تحتم اشدا العقوبتين فاستفادها للتحتم الاخرى ^{ضعف}
اولى والاولى الجواب عنه بقيام الدليل في غير الرجيم وهو النصوص
في القبرين بل الاخبار رجاء وجعل في امير المؤمنين علي بن ابي طالب بالسرقة
فقال انقره شيئا من الفرات قال نعم سورة البقرة قال قد ويحيى يدك
بسورة البقرة قال فقال الاشعث انعطل حدا من حدود الله تعالى فقال
وما يدريك ما هذا ان اناست البقية تليس للاسام ان يعفو وان اقر الرجل
على نفسه فذاك في الامام ان شاء عني وان شاء قطع وقصور لا ما نريد
مجهور بالعدد مع حمل الاكثر بل الكل عداه وهو شاذ كما صرح به بعض
الاصحاب واخصيه المريد مدقوع بجوم الجواب مع عدم قائل بالفريق بين
الاصحاب مع ورود نص غير الواط منضمنا للحكم الوضوح على العموم من حيث
الغليل وهو المروي عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن الثالث علقته في
حديث قال واما الرجل الذي اعترف بالواط فانه لم يثم عليه البينة وانما
نطوع بالافراد من نفسه وانما كان للامام الذي من الله نعم ان يعاقب
عن الله سبحانه كان لربك من عن الله نعم اما سمعت قول الله تعالى هذا
عطاؤنا فامتن او امسك بغير حساب ثم ليس في شيء منها اعتبار بالثبوت كما
هو ظاهر اجماعنا ولعل انفا فيهم عليه كاف في تعذيبها بها وظاهر كفا في

النصوص والفتاوى فصل الجحيم على الامام ثم نليس لغيره من المكالم وعليه بنية
بعض الاصحاب واحتمل بعض ثبوتهم ايضا وفيه اشكال والاحوط اجزاء
الحديث اخذوا بالمتعين لعدم لزوم العقو ثم ان هذا في حد ذاته نعم اما حقوق
الناس فلا يسقط الحد بالاسقاط صاحبها صرح به بعض الاصحاب ^{وجاء}
واضح وفي بعض المعبر لا يعنى عن الحد والى الله تعالى دون الامام ^{فاما}
ما كان من حق الناس في حد فلا بأس بان يعنى عندنا ^{ونال} الامام ولا يكون
في اليقين اقل من اربعة رجال او ثلثة وامرئيت ويشك الزنا بالاول ^{كثيرة}
والسنة المستقيمة والاجماع وكذا بالاثبات على الاظهر لا شهريل عليه عامد
من اذخر عدل من بيده كرويهما نفي الخلاف عنه وقد اختلف الاجماع عليه وهو
الحجة مضانا الى المصالح المستقيمة وغيرها من المعبر ففي الصحيح لا يجوز في الرجيم
شهادة رجلين واربع نسوة ويجوز في حد ثلثة رجال وامرأتان خلا للتعرف
والثبوت والدريل فلم يثبتوه به بل خصوه بالارل لكونه النصوص في الكتاب الكريم
فصرح في غيره الى الاصل والمض اذا شهد ثلثة رجال وامرأتان لم يجز في حد
مضانا الى النصوص المانعة من قبول شهادة ثنتين في الحد ولذا ائوفت في الحد
هو في غاية الضعف اذ ليس في الكتاب ما يدل على العسر والاصل بخصوصهما
من الصم مع قصور عن المعارضة من وجوه مراتب لما عليه اكثر العامة كما ذكره
الشيخ حلاله لئلا ذلك على التثنية والنصوص لا تفرق مخصصة بما ذكرناه من
الاكثر المعضنة مع كثرة ثبوتها في الشهر العتيق والى كاد تكون اجاعا بالاجماع
في الحقيقة ولذا لم ينقل الاكثر خلا نه وحسب حلة اجاعا اوما يقرب منه رجولا

او محمولا على شهادة ثنتين منفردات او غير ذلك ولو شهد رجلان واربع
نساء بثلث يوم الجحد لا الرجيم وثانها به ولا سكاف والحلى وبين حزم
والفاضل في برود وعدد والشهيدتين في العتق وبالجحد المشق على الظاهر
المصريح به في كلام الحال العلامة المجلس عليه الزجر ومسندهم غير واضح
لجرحهم شهادة النساء في الحد ومع الزجر حيث انشأ الرجيم بثلث
الحمد وفيه ريب لا غماض عن لسند عدم قبولهم بغيره مع معارضة مجموع
ما مر من النصوص بعدم قبول شهادة ثنتين في الحد ود خصوص في الجحيم
شهادة ثنتين في حد الزنا اذا كانت ثلثة رجال وامرأتان ولا يجوز شهادة رجلين
واربع نسوة في الزنا والرجيم وليس في ذكر الزنا مع الرجيم فائدة الا بيات
عدم ثبوت الجحد ايضا بشهادة ثلثة رجال وامرأتان وبالرجيم بوجوب التكرار
فقد ذلك كيف يمكن الخروج عن الاصل ولعله لئلا ذهب جماعة منهم
الصمد وفان والفاضل والحلى والفاضل في الفت وغيره من المناظرين الى
عدم ثبوت الجحد بدلت ايضا عملا بالاصل لكن في الموثق كالمع من رجل
مخص نجر وامرئة فشهد عليه ثلثة رجال وامرأتان وجب عليه الرجيم وان
شهد عليه رجلان واربع نسوة فلا يجوز شهادتهم ولا رجيم ولكن
يقرب حد الزاني وهو مع اعتبار سنده ومجيبه سيما بعد اعتناء بالثبوت
الظاهر والحلية مغيرة فيما ذكره فتولهم في غاية القوة ولما قول الشيخ في
فت بقبول الرجيم هذا ايضا وضعيف جدا المصريح بجملة من النصوص المضادة
وصحيا الصم المتقدم بعدم ثبوت الرجيم به بل ولعله لئلا لم يوافق احد ولم ينقل

موافق له ويقتضى ادلة المنع هنا يستدل على انه لا يقبل شهادة ست
نساء ورجل ولا شهادة النساء منفردات عن الرجال مطلقا مع انه لا خلاف
في الامن ف يقال بحيث يشهد به ثلثون القدر دون الاربعة ولا يرب في
شدة وزد كما صرح به بعض الاصحاب مشعرا بدعوى الاجماع على خلافه فلا
يعقوب به سيما بعد قيام الادلة المتقدمة شرعا عليه ولو شهد ما دون الاربع
او ما في معناها لم يثبت القدر مطلقا وحده ولا للفرقة بالاجماع ونقص الكتاب
والسنة فقال سبحانه لا جناحوا عليه باربعة شهداء فادلهما اثنا بالشهادة
فان قلت عند الله هم اكثر ذنوب وسيا في انه اذا لم يحضر الاربعة وشهد
ثلاثة عدوا للفرقة ولم يرتفع حضوره ولا بد في الشهادة من ذكر الشهود
المشاهرة للايلاج في الفرج كالميل في الكهنة للعبادة المستضيئة في الصلاة
رجل ولا امرئ مني يشهد عليه اربعة شهود على الايلاج والاخراج وبعثناه
اخرى والجزات وقاموا في اربعة رجال والمائة حتى يشهد عليها اربعة
على الجوارح والاخراج والادخال كالميل في الكهنة ولان الشهادة اثنا شمع
بما عوين او سمع ولا معنى للزنا حقيقة الا ذلك فلا يمنع الشهادة
به الا اذا عرفت كانت وربما اطلق على غيره من الضميمة ونحوه فلو لم يصح
الشهود به لم يكن الشهادة نقضا في موجب القدر واما الوثوق اذ شهد للشهود
على الزنا انه قد جلس عندها مجلس الرجل من امرائه اقيم عليه القدر المشهر
قفاصه عن مفادها فامر سندا وعدا وحالا او لا فالل بعد الشئ حيث
احتمل العمل به بعد تخصيصه القدر بالجلد دون الرجم ومقتضى عدم اعتبار

اعتبار المعاني في القدر خاصة واحتمل ايضا خالي العلامة المجلس على الرجم
فقال بعد ذكر غرضه الرواية ما ورد به تمام القدر في الرجلين او الرجل
والمرأة يوجدان تحت لحاف واحد والاخبار والمعاضد لها المتقدم الى
جميعها الاشارة والاظهر في الجمع بين الاخبار مع قطع النظر عن الشهرة
ان يؤخذ بالاعتبار الدال على تمام القدر بان يقول لا شرط في ثبوت القدر
المعاني كالميل في الكهنة ويجعل الاخبار الدالة على اشتراط ذلك على الرجم
كما هو القدر من كثرتها ويجعل الاعتبار الدال على ما نفى عن الضميمة لموافقة
لما فهم من اخرا ذكره وهو حسن لا انه لم يثبت له الاصاب كانه يحتاج
اعتبار المعاني مطلقا من غير خلاف بينهم اجماع والامر لا اعتبار الذي
تقدم اليه اخرا لا شارة مشكك غايته سيما مع عدم ظهور فتوى الشيخ
به ذلك حيث ذكره على وجه الاحتمال ومع ذلك احتمل فيه ايضا ما يؤقن
الاصحاب من اذلة التعرض من القدر فليس الاحتمال فيه الا للجمع والحال
ايضا احتمل محال اخر بحيث يظهر منه عدم تعيين الاول عند مع الشك
توله مع قطع النظر عن المشهر به هذا مع ان النصوص التي احتمل بها عدم
اعتبار المعاني في القدر خاصة لا تدل عليه كقوله بل غايته الدلالة عليه
في مورد خاص وهو صورة اجتماع الرجلين مثلا تحت لحاف واحد
فلا دلالة فيها على المدعى كقوله ولا اجماع مركب توجبها لما عرفت من وجوب
قائلها وان تدرك المنع والاستكاف وقواها ايضا شيئا شبيها بالشهادة كذا
لا من حيث الاحتمال الذي ذكره ولذا لم يثبت له هو ولا غيره في محال البحث

بما من حيث كونها أكثر عدد واطمع سند من نصوص التعريض عنه فكانه
خرج عن الأصل بيقاف مورد لها خاصته وبالجملة لا يظهر عدم إمكان
التصريح بذلك الاحتمال فيبقى طريق الوثوق او حمله على الاحتمال
الثاني للشيخ او على ما ذكره بعض اصحاب من كون التعريض بهذه
العبارة في كلامه كناية عن قول الشاهد انه وطنها ولا يترفع ذلك من
قولهم هم وانما فهم على الفعل الواحد في زمان واحد ولكن ان الواحد
قلوا اختلافوا في احد ما بان شهد بعضهم على وجه مخصوص والباقيون
على غير واحد وشهد بعضهم بالزمانا وعنده والآخرين عيشة وبعضهم
في زمانا وبمخصوصة او بيت والآخرين في غيره لم يحد المشهور على هذا
للفرية بالاخلاص لان كل واحد من الفعل الواقع على احد الوجود غير
الفعل الاخر فلم يتم على الفعل الواحد بغير شهود والوثوق بثلاثة شهد
انه في بطلانه وشهدوا بغير انه لا يبرهن من نفي قال لا يحد ولا يبرهن
وظاهره كالعبارة ونحوها انه لا يبرهن من بعضهم بخصوصية احد
القبول الثلاثة من تعريض الباقي لها وانما فهم عليها خلافا لبحثنا
في ذلك ومنه وبعض من تبعه نفا لا يبرهن اشتراط التعريض لها مطلقا
ولو تعريض بعضهم كقول النصوص وكلام المتقدم في عنده وعدم دليل
عليه فلا يمكن تنزيل العبارة ونحوها على ذلك جعل عدم قبول
على تقدير التعريض لذلك والاختلاف فيه وهو حسن لولا الموثوق
المتقدم لظاهر في الاشتراط في بعض الافراد ويقضي غيره وبعد

بعد المفاضل بالقرينة بين الاصحاب ولا يباين من اجتماعهم حال اقامة
الشهادة دفعة بمعنى ان لا يحصل بين الشهادات تراخي تراخي لا بمعنى
تلفظهم بها دفعة وان كان جائزا قلوا اقام الشهادته بعض الشهود في
قبلة الباقي حد وولم يرتقب اي لا ينتظر اتمام البيعة لانه اخير في حد
كما في الخبر في ثلثه شهدوا على رجل بالزمانا فقال امير المؤمنين ع ايمن
الرابع فقالوا لا تبحر فقال امير المؤمنين ع حد وهم تليس في الحد وب
نظرة ساعة وقاض عن ثلثه شهدوا على رجل بالزمانا وقالوا لا تبحر
يا اي الرابع قال يحدون حد لفاذا ثمانية جلد كل منهم وقصوى
السند محبوب وعدم الخلاف في الحكم الا من محتمل في حيث قال ان ا
تكمالت شهود الزنا فقد ثبت الحكم بشهادتهم سواء شهدوا في مجلس
واحد او على اثنين وشهدوا فيهم منفردين احوط وفي ثلث كل واحد على
ثلاثة منهم بعد اجتماعهم لانه لا يشهد دفعة نظرنا الى ان ذلك هو
الذهب عندنا مشعرا بدعوى الاجماع على الحكم واظهر منه عبارة
لك حيث نسب الى مذهب الاصحاب وبطريق كلام في ما ذكره في الخبر على
بخصوصا رتد ومع ذلك قال فيلها ولا يقبل شهادة الشهود على الزنا
الا اذا حضروا في وقت واحد فان شهد بعضهم وقال الا ان يجرى
الباقيون جلد جدا لم يجرى لانه ليس في ذلك اخير فلا اشكال في الحكم
وان حكى الخالف في غيرهما عن بن عمر المان يجرى بن سعيد في الجامع
اذ لا يرب في شدة وفيه وهل يشترط حضورهم في مجلس الحكم دفعة قبل

اجتماعهم على الاقامة فلو ان انذارا ولهما الفاضل في عقد وولده في حصر
وثانيتها في التصديق وهو لا يوجد وثا فالحكم لتحقق الشهادة المنقطة وعلم
تطهر المناق مع الشك في اشتراط الحضور فعدم الخبر ان لا يدل ان
على ان يدين اعتبار عدم تراخي الشهادات وينفرع عليهما ما لو لا حقوقا
فانصلت شهادتهم بحيث لم يحصل التأخير يتجدد على الاول فطعا
وعلى الثاني احتمل مع احتمال العدم نظرا في نقد شرط الاجتماع حال
الاقامة نعمة وانتفاء العلة الموجبة للاجتماع وهو اختيار الطائفة فان
لم يتحقق هنا ما علم ان الحكم هنا بجعل الشهود قبل الاجتماع للاقامة بذلك
بغضه على الحكم بعد ان ادى بعضهم عن الشهادة وبرصحة الشرح في
ق و ط والحل فانين الخلاف فيه بل صرح بالاجماع في ك وجعله
مقتضى المذهب في ن اليه وهو الوجه مضافا الى الاولوية الشددة و
فضية الخيرة المشهورة الصريح في ذلك كالتص قال قال امير المؤمنين
لا يكون اول الشهود الا بعد ان اذنوا اخيرا ان ينكل بعضهم باجله فلا
للفاضل في ك فلم يوجب هنا حدا للقد ف وهو غريب ودليله مع
كونه اجتهادا في مقابل النص الصريح وغيره مسموع لا يضمن ولا ينفذ
من جوع وقيل شهادته الاربع على الاثنين فانزاد كما هنا وفيه ر و
وغيرها من كتب الاصحاب والعلل لا خلاف فيه لعموم قوله في قبول الشها
دته السليمة عن العارض ولا ينسقط الحد مطلقا بالقرينة بعد قيام البينة
فليس الا امام العفو عنه على الاظهر لا يظهر عليه ما من اخر ثبوت

ثبوت الحد فيستحب وللنصوص المستقص منها زيادة على ما تقدم في
بحث جواز العفو بالثبوت من الحد اذا ثبت بالافراد المرسلة كما انهم يصفون
بن يحيى في رجل اقيم عليه البينة بان زنى ثم صلب قبل ان يضرب قال
ان ثاب فاعليه شئ وان وقع في هذا امام اقام عليه الحد وان علم مكانه
بعث اليه بناء على ان المراد بقوله ان ثاب فاعليه شئ اي بما يدين وبين الله
سبعانه ولكن اذا وقع في هذا امام اقام عليه الحد كما مرند فطر يا اذا ثاب
على الاصح هذا مضافا الى معنى النصوص لما لا على ردة في الخيرة مع هرير
متها اذا ثبت عليه الحد بالبينة وعدمه اذا ثبت بالافراد خلا فالخيرة
والحل في تحريم الامام بهما الاقامة عليه والعفو عنه للاصل وفيه انه بالعكس
بعد ثبوت الحد في الدمة ومنعه لا يصير له وسقوطه عقوبة الاخر في الوقت
فالدنيا اولى وفيه انه بسط الاخر في زمانه ولا يوجب نصفي حتمية
سقوط الدية ايضا لاجوائه ولا يفيكون بها وينسقط الحد لو كانت الدية
قبلها اي قبل قيام البينة مطلقا كما كان او غيره بلا خلاف اجماع وبرصحة
بعض المطابقين ديا لوفات بعض الاجلة وهو الوجه مضافا الى صريح المرسلة
كما في صحيح المؤيدة بعد الوفاة بالاولوية المنقطة منه سندا للفتيد ومن
تبعه وفيها رجل سرف او شرب الخمر وزنى فلم يعلم ذلك ولم يؤخذ منه
حتى ثاب وصلح فقال اذا صلح وعرفت منه امر جهل لم يرض عليه الحد
النظر في باقي بيان الحد وافاسام اعلم انه يجوز للقتل على الزاني بالخمر
عليه نسا كالام والبنت والاخت وبناتها والعم والخاله وبنات الاخ

بلا خلاف اجماعه وبر صريح جماعة جدا الاستفاضة بل عليه الاجماع في الانصاف
وقد والغنية وهو الوجه ومضافا الى القصور المستفيضة للعامة وللخاصة
ومنها الحسن من زنى بذات محرم حتى يوافيها ضرب ضربا بالسيف اخذت
مقدمها اخذت وان كانت ظاهرا وعنده ضربت ضربا بالسيف اخذت منها ما
واما غيرهن من المحارم بالمصاهرة كمنك الزوجة وامها فكغيرهن من الاجناس
على ما يظهر من الفتاوى والنصوص خالية من تخصيص النسب بل الحكم
فيها معلق على ذات محرمه مطلقا لكن سندا كذا كذا ضعيفا والحسن منها
فما عمن الضعيف والصحة روايته واحدة لا يجوز حملها التخصيص على التفرس
المحرمة بها مع عدم الصراحة في الدلالة لعل نقل يكونها ضعيفا بناء على عدم
انصارت ذات محرمه بحكم النكاح الى البيبات بل النكاح ومنها البيبات كما
ومن هنا بطل ضعف الحاق المحرم للزناح بالنسب مع عدم ظهوره في نقل
بعد الشيخ في فوط بين المان وهما شاذان ولذا لم يزل الى اعتبارها
احد من المتأخرين عدا شذنا في ضمه مع ظنه عدم الغايل برضد جعله حراما
قال ما اخذنا القائل يرفى كثير من الاحكام للغير وذلك لان غاية المأخذ على
تقدمه تسليمه افادته مظنة ما ضعيفا لا يجوز بها التخصيص على ما عرفت و
كذا الحاق زوجه الاب والابن وهو طوء الاب بالمسك بالحرم النسبي
وان كان الحق الشيخ في بيه والحبس والقاضي واللى وينوزعه وجمرة
ومسجد وجماعة من المتأخرين امرأة ابنة فرجه وكان غير محض لتنفه
الا ان يجيب بكثرة القائل بمضمونه على الظاهر المصحح برفى لك بل الشبهة

بل الشهرة كما يراها يعرفهم من كلام بعض الاجلاد مع دعوى الاجماع عليه
في الغنية واما الحاق الحلى الثاني وبن حرمه الثالث فاشاد ومثلهما
غير واضح عدا الحلال في النصوص المتقدمة وفيه ما عرفت مضافا الى
انها نعم المحقرة وغيرهما ولم يكن كراه مع عدم ظهورها في اعتبار القتل
بل ظاهرا كبرها الاكتفاء بضره واحدة او في الرقبة وهي لا تستلزم القتل
كما في صريح بعضها عن رجل وضع على اخيه قال يضرب ضربا بالسيف
قلت فانه يخلص قال يخلص ابد حتى يموت ويقتله اخر وهو شئ لم يذكر
احد من تقدم او تاخر ولا يعبأ رايتهم طائفة بذكر القتل الحاصل بضرب
السيف وغيره نعم في الموقوف اذا زنى الرجل بذات محرم حد الزنا في الا
انه اعظم ذنبا وجع الشيخ بينه وبين ما قرأ ان الامام محمدي بيت قلده با
لسيف وبين وجهه فتدبر وكذا يقتل الذي يوطئ الكافرا في مجلسه
كراهة او مطاوعة وكذا الزاني بالمزنية في الحاقه على المتأخرين على الظاهر
المصحيح برفى كثير من العباد كالانصاف والغنية وغيرهما من كتب الجماعة
وهو الوجه مضافا الى الخبرين في الاول احدهما الموقوف عن يهودى يفرغ عسله
فقال يقتل ونحوه الثاني وهو طويل في شراف برفى عسله ثم اسلم بعد
ان امر به اقامة الحد عليه فكتب ثم يضرب حتى يموت ولما سئل ثم عن وجهه
جده بعد اسلامه كتب ع يسر الله الرحمن الرحيم فلما راوا باسنا قالوا
امنا بالله وجهه وكفرنا بما كنا مشركين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما
روا باسنا سنن الله الذين دخلت في عباده وخسر هذا لك ككافر ويحرقون

أقوى الشيطان في عدمه والحق والفاضل في الحق برو شيئا في عدمه ولا
خلاف فيه اجماع الامن بعض مناخري الطائفة فاحتمل سقوط القتل عنه
لاسلامه قال يجب الاسلام ما قبله ولا شيئا في الدماء وهو ضعيف
في الشبهة لكونه راجعا الى ما في ماله والى ما لا يعبر به في حق ولا الجماعة
المؤيدة باستصحابها لئلا يسقط من ضعف منه قوله فيما بعد و تح
يسقط عنه القتل ولا ينقل الى الجسد واسا للاصل ويحوى ما دل على عدمه
سقوط القتل من على الجسد بتوحيده اذا ثبت عليه بالبينه وغاية الاسلام
ان يكون قوته في الصالح المستفيض وغيرهما من المعبر في الشاف نفع
الصالح بغيره بغيره لانه قال يقتل وفيه اخرج يقتل بمحض كان أو
محض وفيه اخرج اذا كان برجل الحر ثم على نفسه ضرب بالسيف ما
منها او عاش ولا يعتبر الا حصان في ثمن من الثلث ولا الحريرة ولا الاسلا
ولا الشيفر ضيل بقاء في فيه المفض وغيره والحر والعبد والمسلم والكافر ما
والشيخ والشاب بلا خلاف للعموم والاطلاق مع الشرح بعدم الفرق بين
المحض وغيره في الصبيحتين فانها في جلد وفي جلد اي الزاني المحكوم يقتل
في كل من الصور الثلث قبل القتل تردد من خلاف الادلة المتقدمة فتوى و
نصا واجماعا منقول بالقتل من دون ذكر جلد قبله في حق منها مع ورودها
في مقام الحاجة وبيات حكم المسئلة ومن الجمع بينها وبين الادلة الدالة على
واطلا فيها بجسد مطلق الزاني مع عدم منادات بينهما فان اذبات حد في
كل منهما الا ينافي بوجوب الحد الاخر بالآخر والى هذا ذهب الشهيدان في

الشهيدان في اللعين واما ما فيها للعلماء فكيفما حكم بالجسد ثم القتل مطلقا وهو
قتل بين موجب الجسد فكذلك لا وموجب الجرم فالجسد قبله قال لان الزجر
يا في حق القتل ويحصل الامر بالجرم وان كان من بعض يجب عليه القتل لان الزجر
ثم القتل بغير الجرم وليس في طلاق قول اجماعنا يجب عليه القتل على كل حال دليل
على رفع حد الزنا عنه واثبت جماعة من مشايخنا في الزنا بقاء الزجر المحض من
القول ثم حد الزنا الا انه اعظم ذنبا بناء على انه قد ساء واد مع الزنا او لا
ثم نزاه عظمها ومعلوم ان الزجر لا يجب على كل ذناب فلو رجعنا خاصة كما نحن
الشيخ لم يكن قد ساء بناء ببعضنا لانه بخلاف ما اذا جلدناه او لا انه لم يكن محضا
ثم قلناه بالسيف فان الجسد يجب عليه بقتله حد الزنا والقتل بغير
اعظم ذنبا وايضا فانه قد يكون محضا وهو شيخ واعظم ما يتوجه اليه على قول
الشيخ الزجر فيكون احسن حالا منه اذا زان بالاجنية المطا وعد لا يجمع
عليه بينهما اجماعا فلا يقتضى الا عظميته وفيه التاخير مناشئة وكذا في
دعوى عدم المنافاة بين الادلة بعد ما عرفت من ورود ادلة القتل
في مقام الحاجة الموجب للدلالة على عدم حد آخر والا لزم تأخير البيات
عنها وهو غير جائز بلا شبهة ولعله لاختلاف المشهور بالقتل خاصة حكمها
صريح ببعض الاجلة ويشهد في قولنا الحق اشر مشعرا به صوملا لاجماع على
خلافة فاذل المشقة لا يخفى عن قوة بيماء وان الحد لدمه بالشبهة ويجب الزجر على المحض
اذا زان به بالغير عاقله بالغير والاجماع كاف في كلام جماعة ويجمع للشيخ والشيخ
مع الاحصان بين اي الجسد والجرم اجماعا كما هنا وفي كلام جماعة وهو كذا

الا ان لها في اطلاق الرجم على المحض ولم يذكر الجلد لاطلاق جملته من النصوص
وتبها الصفة وغيره وجعلها الشيخ على التخييل قال لانه من ذهب جميع العامة
فقوله ضعيف والنص في لانه كما سنفت عليه مستفيض وفي الجمع بينهما على
الثواب والثابتايات باخلا فيما اختلفت الاحصاء فيه فثبت من جمع
بينهما عليهما كما في غيره والمضى للمل ومائة المناشرين وادعى الشهرة المطلقة
عليه جماعة وجعل في الانصار من مشرك الامامية وبغريب منه عبارة في
الحكيمة والرواية الدالة عليه مع ذلك مستقيمة ففي الصحيحين في المحض والمحصنة
جلد مائة رجم وفي الخبر المحض جلد مائة وربع رجم وفي اخر امرته في شريك
فقلت ولدها اسرا فامر بها لجلدها مائة رجم ثم رجمت وقرق الله من امر
على نفسه عند الامام يحيى من حدود الله تعالى قال لا الا في المحض فانه
لا يوجد حتى يشهد عليه اربعة شهود فان شهدوا ضرب الحدة مائة رجم
ثم رجمه وروى ان عليا جلد شرارة البسالة يوم الخميس ورجعها يوم
الجمعة وقال حددتها بكتاب الله سبحانه ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه
وام ان لم تكن شرارة شابة والا فالا رواية ناصية وفيها المنارة الى الحق والسنك
بر الجماعة على الجمع زيادة على النقص من المتقدم من الجمع بين الكتاب والسنة في
ما تعلق من الجمع بينهما في المسئلة السابقة ومن يفسر فيها على الرجم وخص الجمع
بينه وبين الجلد بالشيخ والشيخ كما في حديثه وكتاب الحديث وبينه وبينه وسعيد
وجوز لاصالة البراءة ولم ينع بالادلة المتقدمة ولا رواية الثانية اذا تعلق بالشيخ
والشيخ جلداهم بها عقوبة لهما وانما زعم النصف من الرجال رجم ولم يجلد اذا كانا

اذا كان قد احسن وتبها اخرى ونصورها سندا ومكانة لما مضى
من وجوه شتى يمنع عن العمل بها سيما مع رجوع الشيخ عن في البيانات
وتما ذكرنا بظهور ان اشبههما اى الروايتين الجمع بين الحديثين فيهما ايض
ولا يجب الرجم على المحض بالزنا بالصغير والغير الجارية ثلث سنين
والمجنونة مطلقا ولكن يجب عليها الجلد خاصة وكذا لو تزوج بالمحصنة صغيرة
فلا يجب عليها الرجم بل الجلد خاصة ولو تزوج بها المجنونة لم يسقط
عنها الرجم وانما الاختلاف جماعة بل جعل عدم الجواب نرا العاقل بالمجنون
الرجم عليه ادعى في هذه الشهرة ومجتمهم غير واضحة عدالة في زماننا
الصغير بالمحصنة قال لا يرمي لان الذي تكلمها ليس بمدرست ولو كان مدرسا
رجمت وفريق منه عموم صحيح اخر مروي عن ثوب الاسناد عن يحيى
وقع على امرته قال لجلدها مائة وليس على الصبي شيئا وهذا الخص من المدعى
معارضات بما ورد في الروايات من اطلاق حد الباطل فيهما وهو محمول
على الحد المعهود عليه بحسب حاله من الاحصاء وغيره ففي الموقوف في غلام
لم يبلغ العلم ففرض امرته اثنى عشر بضع بهما قال يضرب بالعلم دون الحد وفيما
على امرته الحد فلت جارية لم تبلغ وجمعت مع رجل يحسن بها قال يضرب
الحمار يردون الحد ويقام على الرجل الحد ويخبر غيره ولعله لانه ذهاب الحلي
وجماعة في ظاهر اطلاق عبارتهم الى وجوب الحد على اكامل منها كما في الحق
الاحصاء وانما المتخصص كمال الحد بالرجم ويمكن الذنب عن لا خصيه
بعدم القائل بالفرق بين المورث وغيره فكل من قال بعدم الرجم فيه فالجدة

يز في الحصى بالصغير والمجنون وكل من قال يتوثر عليها في الموردة قال يتوثر
 عليه في زناه بهما هذا مع ان العلى في السائر جعل عام للمدى مما في العبارة
 رواية وارسلها بغير الشهور الظاهر والتكيد ولو لا شبهة احتمال
 الدلالة لكانت هي الجماعة جهة مستغلة في الشهر لعله لا يتبع عن قوة
 القوة ما من من الحجة المصنعة زيادة على الشهر بما ذكره من علا اعتبار
 ولو تزلنا عن قولنا فلا يربح في ابراشها الشبهة الدارمة لهدد وقد انما في
 ورواية واتنا في المجنون بالكمال فلا اشكال في ايجابه الحد عليها كمال ولا
 خلاص فيه ظاهر الا ما يمكن من ابن عم المائت حيث سوى بين الصبي
 المجنون في انها ان ثبت باحدهما لم ترجم وتسلمه مع شد وفيه غير
 واضح بل فيما ملأ له على خلافه لا يتبع ويجزى على رأس البكر مع الحد
 وجله مائة ويعرب ويتق من بلدة التي جلد فيها كاستفاد من التصو
 سنة لا خلاص اجه في الجلاء بل عليه الاجماع في الفت والغنية وهو الحجة
 مضاعف الى التصوي المستفيض منها زيادة على ما في اليد الاشارة النبوي
 البكر بالبكر جلد مائة ويعذب عام واليشف باليشف جلد مائة ثم ارجعهم
 والصبي في الشنع والشيخ جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة وتنفى سنة
 وليس فيها ككثير من التصوي ذكر الجزاء هنا وفي يقع وعد وبر وعقوبة
 وسم والوسيلة والجماع والفتنة بل فيها ذكر الجلد والتعذيب خاصة ولعله
 لذا لم يذكر من الحد ما جاءه كالصدوق والحاف والامسكاف والشيخ في
 طوقت وبن زهر ولكن الاول اشهر بل لم ينقل الخلاف فيه كغير الجزين

الجزين في احدىهما عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فزنى ما عليه مال
 يجلد الحد ويحلن دامة ويقرب بينه وبين اهله ويتق سنة وفي الشاف
 نيقن تزوج ففجر قبل ان يدخل اهله فقال يضرب مائة ويجزى شعره ويتق من
 المصروع ولا يقرب بينه وبين اهله وظاهر خلاف الجزية وان شمل جز
 شعر العينة ونحوها الا ان المباد ومنه جز شعر الرأس فينبغي تقييده به
 سيما مع المصحح في به الجزاء ذلك ولذا منع الاصحاب عن عقوبة بل قد المعنى
 عن حد وسم والوسيلة تخصيصه بشعر الناصية قبل لاصل البراءة من ان ثاب
 عليها من زيادة مدخلية جز شعرها خاصة في الشنا عنه وهو حسن لو لا
 ظهور الجزين في جز شعر الرأس سيما مع كونها المستند في اصل
 جوارحه واختلفت الاصحاب في نعتها البكر من هو فقيل الذي ليس بمحصف
 مطلقا كما عن صريح طوقت وتروى العفاف والامسكاف واللعن واختاره
 اكثر المتأخرين كما في ذلك المشهور يخاف غيره وظاهره وصريحه كونه
 مجمعا عليه بين الطائفة وهو الحجة مضاعف الى النبوة المستندة حيث قسم
 الزاني فيها قسمين لا ثالث لهما واطلاق الجزاء في الشاب والحدوث
 السن جلد ونفق سنة من مصر مائة عام خرج الحصى بالنقص والاجماع فيقف
 غيره وجل كما عن مخرج تروى ومع الغنية والاصحاب وفي الشنع والمضمر وسم
 والوسيلة انه الذي املك وعقد له او عليها دوا ما ولم يدخل واحد
 في بوعليه الشهرة واخذه فيه وفي الفت ولده في الايضام وبوالعباس
 في المنصر المتصوص منها الصبي في البكر والبكر ان انز بنا جلد مائة ونفى سنة

فغير مصرها وهي اللذان قد امكلا ولم يدخل بها ومنها الذي لم يحضر مجلد
ماتر ولا ينفى والذي قد امكلا ولم يدخل بها مجلد مائة وثمانين سنة و
السند الثاني وضمن الاول نفى اليكرو مع انهم لا يقولون بها بل ادعى
في قس الاجماع على خلافه كما ياتي يمنع عن العمل بهما مع ضعف دلالة
الاول باحتمال كون التعريف من غير الامام ولا جابره لهذه القواعد عد
الشهرة للحكمة في برده وهو موهنة بعد العلم بالمعروف مع دعوى جماعة الشهور
على خلافها ومنهم من يخالف ذلك كما عرفه من زيد وهذا وجه للشيخ عما
هو انفسها الى القول الاول في كتاب طرقت سيما وان في الثاني ادعى
الاجماع في القول الاول لا يقع من قوة وان كانت المسئلة لا يقع بعد عن شبهة
ولعله ان الفاضل في د وعده والفاضل المقداد في التوقيع والصيرى
في ح يع ظاهرهم الرد حيث انهم على نقل القولين من دون ترجيح
لا حدهما في البيت وبه يحصل الشهادة الدامنة ويوجب به قنوى القول
الثاني في المسئلة سيما وغلط الغيبة ان عليه اجماع الامامية ولا تغريب
على المراته مطا على الاشهر لا نفى بل عليه عامة مناقري اصحابنا في الظاهر
المصرح به في لفت بل عليه في صحيحات والغنية ونظ ط الاجماع وهو الوجه
المتمسك على هو الصحيح المتقدم بالاصل والشهرة العظيمة الظاهرة والحكمة
في كلام جماعة وتعدد التظلم له والعلل المذكورة في كلام الجماعة من ان المراته
عورة بقصد بها الصيانة وضعها عن الايمان بمثل ما فعلت ولا يكون عليها
ذلك في الغيبة وغيره لك خلا في العجا ف فقال تغريب ايضاً وزيها يحكي عن

يحكي عن الاسكافي وهو شاذ وان دل عليه قوله المتقدم لما تقدم مضانا
الى ما قيل عليه من انه ليس نقضاً في تعريفها لجواز ان يراد انه نفى
فيما اذا نفي بكونه بجلد مائة وثمانين سنة الى غير مصرها اي مطا
منها فيه وهو ليس مصرها في تعريفها فيجوز اختصاصه به وكذا لا يجر
عليها انفا في الظاهر المصريح به في بعض العيارات وهو الوجه مضانا الى اصله
البراهة هنا السليمة عن المعارض بالكلية من الفتوى والرواية لاختصاص ما
دل منها على الجرح بالرجل دون المرأة واعلم ان ما من من اختلاف الحدود و
بثوتها على الزاني باختلاف انواع غير الفلن فخص بما اذا كان حراً
واقا المملوك فالحكم فيه ان يجلد خمسين جلدة مطلقاً ذكر كان او انثى
محصناً او غير محصن شيخنا او شايه اختلاف لقوله سبحانه فعليه نضعت
ما على المحصنات من العذاب وللغير من المستقيمة منها الصم فتعني ^{التي} ^{التي}
في العذاب والاماء اذا نفي احد هجران يجلد خمسين وان كان مسلماً او كافراً
ولا يجرم ولا ينفى ومنها في الامه نفي فالحكم بضعف الحد كان لها زوجه
اولم يكن لها زوج ومنها اذا نفي العبد والامة وهما محصنات فليس عليهما
الرجم انما عليهما القرب لا يجر على احدهما اي المملوك والمملوك ولا تغريب
مطلقاً بل اختلاف بيننا بل عليه الاجماع في كلام جماعة ومخرج الغيبة وصحة
وهو الوجه مضانا الى الصحيح المتقدم في نفي الفتى ولا قال بالعرف واصالة
البراهة مع اختصاص المثبت لهما على اليكرو من الفتوى والرواية بحكم التباد
والغلبة بالحدود والوقت مع ان في الغريب اضرار بالسند وانه للشديد

والملوك اعتياد الاشغال من لدن ان لا يخلو ولا يلبس ولو تكرر انما من غير
 او الملوك ولم يجد فيما بينهما كفى ان يفهم عليه احد مطلقا على الجملة
 الاشهر بل عليه عانة من تاجر وادع عليه الشهرة المطلقة جماعة من
 الفاضل في لفت بل ظاهر بلوغها الاجماع حيث استند اليها مع ان الشهرة
 الغير بالغة حده ليست حجة عند قلة لاصالة البراءة وصدور كاشف
 وابناء الحدود على التفتت وللتفتت في جرب الزايد فيدرى بالاشبه في
 في الاولين مناشرة لا تضاهي تعدد الاسباب لتعدد المسببات والتداخل
 خلاف الاصل لكن مقتضى هذا لزوم التعدد مطلقا ولو كانت المزية بما كونا
 واحدة ولم يخل برأى واحد من الظواهر على الاستكاف والصدوق الذي من حكم
 عنهما الخلاف في المسئلة فانها لا يجمع عليها الجماعة ان وقع التكرار بالمرّة
 واحدة ووجب التعدد ان وقع بالتعدد وحق فلا يمكن الاخذ بالمعادفة
 المتضمنة لتعدد المسببات عند تعدد اسبابها لخاصة لغوها في الجملة
 هنا فلا بد من التصير الى احد القولين اما التفصيل المتضمن او المتع من
 التعدد مطلقا والاول غير ممكن لعدم الدليل عليه عما حق واحد فاحتمل السند
 بل ضعيف شاذ مطروح كما صرح به المان في مع تمنيع الشاف وبقي
 تشبيه بما اذا فتنى لزننا التكرار بغير واحد من الحد جلد او رجما او نحو
 اما لو افترض حد واحد مختلف كان تركي بكونهم بحد محض توجه عليه
 الحدان معا ولا ينافي خلاف العبارة ويقرها لعدم انصرافها في الحكم الثابت
 الى الصورتين الاخرتين جلد مع ضربهما كما سنها في انشاء ما الله بهم بانه اذا

بانه اذا جتمع عليه الحد والرجم جلد ولا وهو صريح فيما ذكرنا ولو وجد
 مع كل مرة قتل في اثنا لثمة واما ما للصدوقين والحق للعلم ان اصحاب الكتب
 يشككون في انما لثمة وادعى الاجماع عليه في ثوبيل كما عن المضعرويه
 وط والكاف ومع والوسيلة والانصار والغنية بل تقبل في الرابعة
 وهو اشهر كما ادعاه جمع من تاجر معترضين به اجماع الحق في قول
 انه معارض بالاجماع المحكم في الانتصار الغنية على الحكم في خصوص
 المسئلة ولا خلاف اجماعا لكونه مدعى على الحكم كغيره في كل مرة فيترجم
 اجماعا على اجماعا مع تعدد بعضه ببعض اجماعا وعندها المقتضى
 له هو مدعى مع معارضته ايضا بكونه من التصوص كما لو تكرر الزا في انا جلد
 ثلثا يقبل في الرابعة والخمسة والروى عن العيون والعلل عن محمد بن
 سنان عن مولا نا القضاء قة فيما كتب اليه وعلم القتل بعد اقامه الحد
 في اثنا لثمة على الزا في الزاينة لا يستحقانها الى اخره ما يره ووثيق فيها
 اخرى اثبتة وقصور السند مجبور بالشهرة الظاهرة والتكليف في
 كلام جماعة والاجماع للمقتضى كما عرفته وهذه التصويص بمقتضى اخر
 ايضا للصحة المتقدمة فانما هذا القول في غاية القوة مع كونه احرى ما
 بلا خلاف ولا شبهة لما فيه من حفظ النفس المعنوية وعدم التاميم على
 ارافة الدماء واما القول بقتله في اثنا لثمة كما يكون في قتلة غير
 واضح المسند مخالفا للاجماع والملوك وكذا المملوك اذا اتهم عليه
 حدان لثمة سبعا قتل في اثنا لثمة واما للشيخين والصدوقين والدرجلى و

الخلق والخلق ومن حيز والسيد بن قالا انصار والغنية مد عين عليهما
 الامامية ونسب في السرائر الى ائمتنا ما عد الشيخ في به مشعر به عري
 الاجماع عليه ايتم وهو الحق مضافا الى الصحيح اذا نزل الجسد ضرب حسين
 فان عاد قوب حسين الى ثمان مرات فان نزل ثمان مرات نزل وبنها
 ما منهن الا دل على قتل الخنزير في اربعة بنا ويطر تصنيف حكم المملوك وجعل
 كما عن به والقاضي بل يثبت في التاسعة واختمه القاضي في لفت وولده
 في الايضاح الحسن في امة نزلت قال لجلد حسين فلك فانها عادت قال
 لجلد حسين فلك فيجب عليه الرجم في ثمان من الحالات قال اذ نزلت
 ثمان مرات فيجب عليها الرجم فلك كيف صار في ثمان مرات قال لان
 لقتل اذ نزل اربع مرات واقيم عليه الجسد فليل نانا نزلت لامة ثمان في
 مرات رجعت في التاسعة وضعت سنده يمتنع عن العمل به بجامع جهل
 مشر بضمه فلول القتل في التسع مما سبب لتصنيف هذا المملوك عن
 عدله ولا يرب انها تقتضي القتل في الثمان كما عرفت ورجع به جماعة
 فلا يمكن الجمع بينهما ولا الحكم بحلل التعليل لما نفي الادلة المتكاثرة
 من القنوي والرواية فتعين فوجه القتل الى الحكم بالقتل في التاسعة
 سبها مع بنا فان لصله الرواية فان ظاهرة كالصحيح السابق فلول
 في الثمان مع انه ايضا تضمن الامر بالرجم وهو بنا في جواز مطلق القتل
 ولو يغير المنقوش عليه حتى من ارباب هذا القول ولا جابر لهذه الفروع
 وغيرها من غير القصور عن المناوذة لادلة المتقدمة لا شهادتها

شوق عظيمة دون هذه الرواية سيما مع رجوع الشيخ في طوت عنها
 الى ما عليه الجماعة فلم يبق من القدماء فائل بهذا القول عد القاضي
 هو بالنسبة الى بانهم ناد وجلا كند القاضي وولده بالنسبة الى
 باقي المناشرين اذ لم يصر احد منهم الى ترجيح هذا القول صرحا وان احتيا
 به فقالوا وهو اول عين ما في المسئلة السابقة مدعى وفيه نظر جدا
 اذا اولو به حسنة حيث يحصل شبهة الجدران له وهو في المسئلة بعد
 ما عرفت من قيام الادلة القنوي من الصحيح والاجماع المحكية والشهيرة
 العظيمة المتخلفة مفعولة وان لم يحصل منها سوى المظنة لكونها من
 الجسد بمنزلة العلم بالمعرفة كما برهن في محله ولذا لا يكتفى بكثرة ما في سائر
 المواضع المأمور فيها بتحصيل العلم انشا فانها ينبغي الا كلفاء بها هذا ايضا
 والاضطراب في العمل في الاخذ بالبين حسن حيث لم يكن فيه حائل
 الاضطراب فيه من وجه اخر كما في محل البحث فان ترك قتله في الثمان بعد
 ثبوت الامر به بالنظر والاجتهادى مرجح تعطيل حدود الله نعم اللهم
 الا ان يقال اذا دار الامر بين خطورين كان الاضطراب في اجتناب اكثرهما
 ضررا ولا يرب ان ضرر قتل النفس المحرمة اشد ثم اشد من ضرر تعطيل
 حدود الله نعم فامل وهذا قول اخر بالتفصيل يحكي عن الراوي ما
 الجمع بين الخبرين بجعل الاولى على ما اذا اقيمت البينة والكافي على جالة
 الاقرار وهو مع شد وقه حكم كما صرح به جمع لقضا المتكاثرة في الشاهد
 وفي الروايتين ان الامام يدفع ثمن المملوك بعد قتله الى مولاه من حيث

واشاره بعضهم ونفى عنه الشهيد البعث والحاكم في الذي اذ في بذل قبة
بالتجاري انا الحمد عليه وقليه لك اهل تخلته ولده لوقم الحمد
عليه على بعض هم الذي بن عن نرجسا وان حرقوه بالخلاف اجله وبه
صريح بعض الاجلة وهو الجهنم مضا الى قوله سبحانه فان جاز لك ما حكم
او اعرض عن هم والعامة قول بسخرة ووجوب الحكم بقوله فكم وان حكم
بنيهم بما اتوا الله فكم ولم يثبت والاصل عده مع ان بعض المعبر عن
الرجل ينفي بهم وبه انصر ان يتركب ثم ان كان محضاً فان جره وان كان
بكر فاجله ما نزل جلده ثم انصر واما اليهود ينبغي بعث بها الى اصل ملئها
فيقتضوا ما اجوا وظاهر كالعبارة وتعوض من عبارة الجماعة في من فسر
الدين بعض الاعراض فان للات الدين ليقيم ما لهم عليه الحمد بما راه المكتبة
ان خالفة شرعنا نعم يجوز ان افضه لكن ما ذكره بوافق ظاهر لا يرى
الاصحاب الذي ذكره والرواية المروية عن فريق لا سناد عن يهودي او نصراني
او مجوسي اخذ زانيا او شارب خمر ما عليه قال يقام عليه حد والمسلمين
انما تعلق ذلك في مصر من امصار المسلمين او غير امصار المسلمين انما تعلق
الى حكم المسلمين فان الاصطلاح ما ذكره بمع احتمال تسخة الا يتر وان كان
دعواه غيبى ثابت وانما فيد الحكم بما ان نفي يد بغير تبع الجماعة لا تر
انما نقدم عمله فعلى الامام ثله ولا يجوز له الاعراض عنه هتكم حرمه
الاسلام وضر وجه عن الذمه ولا يقام على الحاكم ولو ين زنا حد جلده
كان او رجما ولا فصا ص بطريق الوج نضع ولدها وتخرج من تقاسمها

من تقاسمها انما كان المقصود جلدها والاعرج من تقاض بعد الوضع من
ساعتها ان مات ولدها والا فيرضى بها حتى يرضع الولد وتخصيه انما
لم يوجد لم يرضع او حاشن ان لا سبيل على جلدها ولا نزع واحدة ومن من
اخرى كما في النص المروي عن ابن شاذ المفيد والشخص به سرا بادة على ذلك
مستفيض عن النبي ان لا نزعها ونزع ولدها صغير ليس له من يرضعه
فقام رجل من النصارى قال الى رضاعه يا بن لقد فرجها وفي الرضعوى
انطلق فنتع ما في بطناك ثم انقضى اظهر ك ثم ما وضع قال لها انطلق
فانصر رجلين كاملين كما امر الله نعم ثم ما وضع قال لها انطلق
فأكليه حتى يعمل ان ياكل ويشرب ولا يؤذى من سطع ولا يشهور في شرف
الموت عن محضه زنت وهي رجل نظا لقرض نضع ما في بطنها ونضع
ولدها ثم نرجم ولا خلاف في ذلك ايض ولا في ان لو وجد لما ي الولد كان قل
يرضعه ويحضنه جا ذيل ويجب انما الحمد عليها كما في النبي المستقدم
والرضعوى بعد المقتن القول ثم المرء ين حريث لما اكتفى لثلاث المرات والد
ثم ان لثلاثه وانت صاغر ثم رجمها وبرجم المريض والمستحاضه ولا يرى
بها الى نزال مرضى ما يل رجمها عاجلا لان نفسها مستوفاه ولا الاخير
في حد وبها احتمل جواز الاخير ان يقت الزنا بالاخر رجما والعود ولا
ولا يحد ولا يجلد احدهما ولا النفساء حتى يسرع كل منهم صونا من الثلث
او استمر المرض والمقصود منها الى امير المؤمنين علته رجل اصاب
حدا وبه فروع في جسده كثيره فقال ما افروه حتى يبرح لا تكون بها عليه تقتلوه

وتحريمها الا قيام الحد على المشقة حتى ينقطع الدم عنها ولا خلاف
في اجماع الامام يحيى عن طواف الوكيل في النساء ان كان بها ضمت احد
حدها وان كانت قوتها جلدت في تقاسمها ولعلها حلا اطلاق النص
والفتوى على صورة فقرتها بالحد ولو راعى الحد كمر في التحليل يصححونها
ان لا يجرى رد كذا الشل والزمان وضعت الخلفه في رد الضمت المشتمل
على العدد من سباط او اهراد او شرايخ او غيرها للتصويص المستفيض
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعل كبريى استسقى بطهه وبيت عروى فخذ يرد
فدعى بامرئ من يثقه فامر على امر عليه والذائف ثمر جوت قير ما نه ثمر اخ
فقرير يرضيه واحدة وخلق سبلها ومجناه اخبار كثيرة وفي الخبر لو ان
رجلا اخذ قرية من فضبات او اصلا فيه فضبات فقتل يرضيه واحدة
مع كثرتها اعتبار المصلحة لكن جعلها عليه الاصحاب من غير خلاف بينهم
اجدهم بها يثقه وبن الر وايات المشقة في الامر بالثاخير جعلها على عدم
خوف تعطل الحد بالثاخير وهذه على خوف تعطيله بموت وشبهه كما هو
ظاهرها ولا يسط الحد مطلقا جلد كان او رجا باعتراف المجتوز او يجرى
بعد ان نزع في حال عطفه ولو قد للاصل والهموم مع اختصاص ما دل على
عدم حد المجتوز بحكم التبادر بما اذا نزع حال المجتوز والفتوى رجل وجب
عليه حد فلم يضر به حتى خلع فقال ان كان اوجب على نفسه الحد وهو صحيح
لا علم به من ذهب عقله اقيم عليه الحد كذا من كان واصلا في النص و
الفتوى يقتضي عدم الفرق في المجتوز بين المطبق والذي يصور ادوارا نام

او حراما نام بالفتوى وان جرد لم لا واحتمل بعض في المعنوية اشطرا
فاتفه ان كان الحد جلد واحر السقوط في المطبق مطلقا وذاك المشروط
قط ان لم يحس بالاله وكان بحيث لا يتجبرر والاظهر ما ذكرنا ولا
يقام الحد بين الجلد ويحتمل الرجم ايتم ان احتمل سقوطه برجوعه او
توبته او قراره على طول في الحرام الشديد ولا في الجرد الشديد خشية الهلاك
والنصوص منها اذا كان في الجرد ضرب في حرامها وان كان في الحرز
في رد النها وكن الاقيام عليه الجلد في امرين العدد لئلا يلحقه غيره
بالحل يعم كما في النص لا اقيم على احد حد بارض العدد حتى يخرج منها
لئلا يلحق الحرز يطبق بالعدد وظاهر العبارة وغيرها من عبارات المجاهد
كون النوى هنا الحرز ويخرج لك في كونه للكرامة كما يحكى عن ظهري وكمره
ولعله لعدم لعدم صحة الرواية واشعاع التعليل فيها بالكرامة وكذا لا
يقام الحد مطع من النجاء الى الحرم لقوله تعالى ومن خله كان امنا
والله يدبرهم الله سبحانه بكملة ولحق برجماء ومنهم المحل حرم رسول الله صلى
واللائمة ولا يسط عت الحد بذلك اجماعا لا سلبا من المفسر سد بل يثبت
عليه في الطعام والمشرى حتى يخرج الاستيفاء واثارة الحد عليه وللص في الرجل
يخرج في غير الحرم ثم يلجأ الى الحرم فان الاقيام عليه الحد ولا يطعم ولا يصح
ولا يكلم ولا يذبح فانه اذا فعل ذلك برؤسك ان يخرج فيقام عليه الحد
ولو احدث في الحرم وجب الحد حد توبته لئلا يحرز للصحة السابقة
المنقضة لقوله ثم بعد ما قرنها وان جنى في الحرم جنازة اقيم عليه الحد في

في الحرة فانه لم ير للرجم حرمة وإذا جتمع الحد والرجم على حد جلد ولا
ثم رجم وكذا إذا جتمعت حد واحد وحقوق قصاص او حد وقصاص براء
بما لا يغتصب معه الاخرجهما بين الحقوق والصالح المستغنيين وغيرهما من
المعتبر في جيل اجتمع عليه حدود فيها الفشل فالحل بحد واحد والحد في الحق
هي دون الفشل وفشل بعد كافي في الضم ونحوه كثير بالاشارة لا لافراط فيسوي
خلاف في شئ في ذلك ايضاً وان اختلفوا في وجوب تأخير الرجم من الجلد الى
ان يبرز منكرها عن التفتين والجلبي والقاضي بين زهره وجره وسعد ثا
للمرجع والعدم وان استحب كما عن الحل وقال اليمامة عن المتأخرين وتأخر
بهم بل زاد بعضهم المنع عن التأخير لظهور ان القصاص انما هو الاثام مع
ما ورد من انه لا ينظر في الحد وقد يمكن عن الاسكان في قول بوجوب الجلد
قبل الرجم يوم للمات في الخبر من ان لا يبرئ جلد شره يوم الخميس وجزها
يوم الجمعة وهو ثبات كل منع عن التأخير بل لعل ما حدث في قول الانصاف انما
على الظاهر على جواز وان اختلفوا في وجوبه وعدمه وعلى هذا فالتأخير لعله
أحرط وان لم يظهر الوجوب مستند عليه معتمد نعم نسبته في السرائر الى
رواية الاصحاب ولا بد من الرجم الا ان حصر على الاظهر لا يظهر بل عليه
عامة من التأخر كما في صريح الموقن ولا بد من الرجل اذا رجم الى خضوبه وعليه
يحمل ما اطلق فيه الحفر جملة المطلق على المشيد يدقن المرء المجزوء الى الصدر
على الاظهر لا يظهر ايتم كما في الخبر انك امرءه امير المؤمنين ع فقال ان
تجوز فاعرض عنها ثم استدلوا على ان قال تحفر لها حفرة في الرجم وحاً

وتحاط عليها ثوباً حديداً وأدخلها الحفرة الى الحنق وموضع الشد بين الحفر
وضغطه بالشهر متغير مع اعتضاده بما يوقد من اخبار اخر كما لم يرد
في قضية الغامد به حيث حفر لها البئر على اقله عليه والحد الى الصدر وقريب
منه ما يرد من دقن شره الى منكبها او ثديها وما روى من انه رجم
امرءه تحفر لها الحفرة وعليها يحمل ما اطلق فيه الحفر لها الى الوسط كما في
تدقن المرء الى وسطها اذا اراد وان رجوها ويمكن استدلته من الموقن الذي
مرفان في صدرها كما فيهما ولو كان المراد بالوسط قيد الى الصدر لما كان
فرق بينهما وبين الرجل مع حكمه بالفرق بينهما بحيث لا يظهر في الدقن فتدقن مع
الى الوسط ولو كان المراد بالوسط ولو كان المراد بالوسط الى الصدر مثلاً كانت
مع الحفر قريباً لجل الفلذ الزيادة بينهما بحيث لا يظهر في الدقن فتدقن مع
ان الحفر لها اليها لا تائل به فيحصل الوسط على هذا الصدر وهذا القول
اخر غير واضح الماخذ كالحكم من المنع من ان الحفر للرجل جهداً ما يقوم
فيه فيكون بطوله الى عتفه ومن الشدة والغنية المشورة بين الرجل والمرئة
في الحفر لهما الى الصدر ومن المراسم الحفر الى الصدر ولها الى الوسط وظاهر
النصوص وأكثر الاصحاب لزوم الحفر والدقن خلافاً للمحك عن بن حمزة تنقياً
في الاول ان ثبت الزنا لا لاظهار ونحوه صريح الرواية السابقة في دقن الامر
عليه السلام المرئى الى موضع الشد بين مع ثبوت زناها باقرارها دون
اليمين والصدق وبين الدليل ومن سعيد في الشاف فلم يذكره كالحكم على
وعن الحلبي والغنية ما بينهما يدقن ان ثبت زناها باليمين او يعلم الا ان لم يكن

القرار اذا اراد ومن المفيد ان لم يعتبر قته مطلقا وقصره فيها على ما اذا ثبت
 قضاها بالنية لا بالاشارة ووجه هذه الاشارة غير واضحة في اشارة شافيا
 الظاهر المنص كما عرفت واستلزام عدم وجوب الدفن بعد الحفر قبله عن الله
 بل وجوده كعدمه فلا يتناسب الحكم واحتمل شيئا في ذلك وبعض من تبعه
 انكالات الارض الحفر الى امام المأوى من تركه في بعض القضايا وقدر ان
 الظاهر ان الرواية عائدة فلا يصلح التهمة بتمامها في مقابلتها خصوصا المعبر
 فان قرا أحدهما من الحفر أعيد إليها ان ثبت الوجوب لوجهها بالنية فلا خلاف
 اجده بل عليه الاجماع في عبارتها عذوه الوجه مضافا الى الاصل وجوب القصور
 الا لئله ولو ثبت الوجوب بالقرار لم يعد الحفر فلا خلاف اذا كان القرار
 بعد اصابه المجرم وكان له اذا كان قبلها وانما المفيد وجا عذوه على
 الشهادة في حقه لان القرار يتناول الرجوع عن الاقرار وهو علم بنفسه ولا خلاف
 المصل من المجرم بقرا الى ان كانت اخطت نفسه فلا يرد وان كان شهيد عليه
 الشهود يرد وهو مفهوم من التعليل في قضية ما عر بن مالك فانما عرفت
 ان يبرؤ من ريبا فيعتبر وقوع الخطوة وتلقوه أكثر عليهم وقال هلا تركوه
 اذا هرب وقد ثبت انما هو المخطئ نفسه اما لو كان حل عليه السلام جازا للملتم
 قيل وواه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين المالك وفي هذه الوجوه نظر لاختصاص
 الحكم بالخطوة بالرجوع به بنفسه لا بما هو بمنزلة نذر تسليم المقتله والا
 فهو محل المنع فان القرار اعم من الرجوع والمقتله يحتاج الى دليل والمقتله بعد
 الاغراض عن سنده اطلاقه غير نافع بعد قوة احتمال اختصاصه بصور القرار

بصور القرار بعد اصابته كما هو الظاهر في قرار من اشر الى انما على نفسه
 والتعليل في قضية ما عرفت في صورة الاصابة فلم يشمل غيرها وان كان
 الصريح بالهجوم دون المجرم بناء على ان صدر الرواية المعلقة ظاهرا في اعتبار
 الاصابة في عدم الاعادة الى الحفر فان فيه عن الحق انا هرب من الحفر
 هل يرد حتى يقام عليه الحد فقال يرد ولا يرد فقلت وكيف ذلك فقال
 ان كان هو المخطئ نفسه ثم هرب من الحفر بعد ما يصيبه شيء من المجرم
 لم يرد وان كان انما مات عليه البنية وهو محمد ثم هرب يرد وهو صاغر
 حتى يقام عليه الحد وذلك ما عرفت من مالك ثم سأل التعليل كما تقدم فقهر
 في قوله ما عرفت بمفهوم الشرط او الشك في صدره فيلزم ان يكون لا
 صارها للشك وتخصيصا لم يرد في فلا حجة فيهما والذب عن مفهوم
 الشرط وان كان يمكن ابد عودى وروى القيد مورد الطالب كما عرفت لا
 الا ان في بعض النصوص ما يدل على اعتبار مفهومه كما لم يزل في
 بغير واحد المحتمل للصحة عند بعض ان كان اصابه المجرم فربما عرفت
 الشيخ في تيه والفاضل والاسكافي لكن قصور استدلالا بين بل بينهما
 يمنع عن العمل بهما الا ان مقتضى الاصل بقاء الحد ويتبع الانصاف
 في اسقاطه على القيد المتيقن سقوطه من النص والاجماع وهو لا يرد
 عن المجرم ويمكن ان يحبره بقصور المسند لكن الشهادة الظاهرة والحكمة
 ربما ترجح الزد كما هو ظاهر المسار والبر والصبر في مقتضاه عدم
 الاعادة مرة القيد بالشبهة كلف اقراره والجلد فالقرار منه غير نافع

فلا يرد وان لم يكن لساير
 المجرم في اذنه ولعل لهذا
 قيل ان لم يصب المجرم

بل بعد اذ لم يمت ولو ثبت نزاهة بالافراد وفر بعد اصابته الا لم يلا خلا
 للعوامات مضافا الى الاصل واختصاص المخرج عنه بالرجم ولصريح الحسن
 الزاقي بجعل فيه ريب بعد ان اصابه بعد اذ يجب عليه ان يخطى عنه ولا
 يرد كما يجب المحقق انما رجم قال لا ولكن يرد حتى يضرب الحد كما لا شك في
 بينه وبين المحقق وهو حد من حد ويا لله نعم قال المحقق ضرب من القتل
 ولم يهرب الا الى التوبة لا نزع عاين الموت بعينه وهذا انما بجعل فلا بد ان
 يترك الحد لا يترك القتل ويبدء الشهادة بالرجم ثم الامام ثم الناس ان ثبت
 الموجب بالبينه ولو كانت مقراى ثبت نزاهة بالافراد بدء الامام ثم الناس كما
 في المصلحة الصبيح بعد الله بين المخير المروي في غيره ولكن من دون
 عباد الله وظاهرها كالكثير وصريح جمع الوجوب في المقامين وعن صريح
 في وقطط دعوى الاجماع فيهما وهو الجحد المتيقن مضافا الى المصلحة لا خلا
 ما دل على بدء الامام بجعله على الصورة الثانية وتوحيدها الحكم فيها بدء
 الامام عليه السلام والرجم في قضية شرعية الهمة فيه وفيها الثابت نزاهة
 بالافراد دون البينة قبل ويجعل الاستصحاب للضعف المستند عن اثبات
 الوجوب ولا اعتبار المستفيض بقضيه ما خروان التمسك على الله عليه والله لم
 يحضر فضلا عن بدنه وفيه نظر لا يجبر الضعف بالعمل بزيادة على ما مر ان
 به الضعف من حيث استند وان اراد به من حيث الدلالة فيسلم ان اراد به
 الضعف من الصراحة لكنه غير خارج في الحقيقة وان اراد به الضعف عن الظهور
 ففيه منع والمستفيض قبل ما تضمنت انه لم يحضر بل غاية عدم تضمنها انه

تضمنها انه حضر واحد ما غير اخر فيصير المحذور ولم يقتل ولو لم
 الله لا على عدم حضوره عن فيصير كونه لما نزع ويجعل الرجل الزاقي
 فانما يجوز اطلاق المعيرة المستفيض منها الموثق كما انهم يضرب الرجل
 فانما والمرئ فاعده ويضرب عضوه ويترك الراس والمفاكرو وفي مثله
 عن الزاقي كيف بجعل قال اشد الجلد قتل من ثوب الثياب فقال بل
 يجوز ونحوها موثقات اخرات وبمضمونها ان في الفاضلات هنا وقد يتبع
 وقد وعد وشيخنا في شبه والصحيح في فتح مع عيان انه المشهور وفيه نظر
 وقبل كما عن الشيخ وجماعه بل ادعى عليه الشهادة بجماعه وعليه الاجماع
 في تلك القضية انه يضرب على الحالة التي وجد عليها فان وجد عاين جلد كذلك
 وان وجد بغير جلد بها الجحد في حد ولا يمشي يعني يمد ويضرب الزاقي
 على الحالة التي وجد عليها فان وجد عاين اضرب عاينا وان وجد عليه ثيابا
 ضروب وعليه ثيابه وضعف سنده مع حضوره عن مقارنتها فابله
 يمنع عن العمل به الا ان يجبر جميع ذلك بالشبهة وحكاية الاجماع المتشدد
 مع بناء الحد ودخل الضعيف فتدبر بالشبهة ولا بأس به ولكن ينبغي تقييد
 بما اذا لم يمنع الثوب من اتصال شئ من الحد الضرب كما عن قطط وصريح
 العمل فيصير لفائدة الجلد وعلا بما دل على قسره اشد الضرب كما هو الظاهر
 الا شهرة في الموثق بزيادة على ما مر من الزاقي كما شد ما يكون من الحد ود
 ونحوه وفيه دينا كلب مولانا الرضا مع محمد بن سنان وعلة ضرب
 الزاقي على جسده اشد الضرب لمباشره بالزنا واستلذا في الجسد كله به

فجعل الضرب عقوبة له وغيره لغيره وهو اعظم الجنابات وغيره ناسيد
لاختيار الخريف مضافا الى ما قيل من ان حقيقته الجلد ضرب الجلد كقولهم
ظهوره ويقتد برأسه اي ضرب ظهوره ويقتد برأسه ويقتل يضرب نحو
اي ضربا بين الضربين كلف المرس وهو شاذ ويقتد الضرب على جميع جسد
من اعطى يد تتركه فده لما من التعليل بانه استلذت جميع اعضائه ولكن
يقتل رأسه ووجهه وفقرجه على المشهور كلف النصوص منها ان يادة على ما امر
المرسل بقتل الحد على الجسد كله ويقتل الفرج والوجه والجزء الراجح والضرب
لا يصيبان الوجه وانصر جماعة على استثناء الوجه والفرج كما عن الشيخ في
قد وقت ويقتل في الاول استثناء الرأس قولا وقت عن ابن حنيفة وادعى
الاجماع على خلافه وانقصوا الجلي على الرأس والفرج والحد اذ دخل الوجه في
الرأس ويؤيده استثناءه به زيادة على التمهين فهو يربها اوجب لعمري
اختلاف الفعل في قوله ذلك مما ليس بمقصود من الجلد وضرب مرة واحدة
كما في الموضع السابق ورجح عليه ثانيا بما على الاشهر لا تولى لما ذكره الشيخان
وغيرهما من ان لا تهلثت قبله واعور بها ولا امر به الا امره بجهها ف
بعض النصوص فامرته اقرت عندنا من المؤمنين عليها بالفتور قال
تخفف لها حقيقته في الرصد وحاط عليها شر احد يداد خلفها الحقيقه
وفيها مروي انه قد امرت شدت على الجهينه ثانيا بما ثم رجعت خلافا للفتع
تجعلها كالجل في جلد هاء يانا مختص بالجل لظ الصيغه واردة
للجنس من حيث يستعمل الا انه يغلبا بما نحتاج الى قرينه وهو مفسو

مفسوذة بل الضربة على خلافه بعد البناء وموجودة كما عن فقه ولا يقتض
د ينه لو قلنا لحد كما هنا وفي السرائر للاصل مع عدم المخرج عند جلد
وفوج الفعل بامر الشارع ولصريح المرسل من ضربناه حدا من حد واد الله
تعالى فان فلا يذله علينا ومن ضربناه حدا من حد وذلك الناس قضا
فان دينة علينا ويدين المجرم والمجور عاجلا ف مغاير المسلمين بعد
تفسيره ان لم يكن قد اغسل والصلوات عليه بالاخلاص فظاها يحكي
عن طاسلا به وعدم ما يقتد فيه السابق وفيه النبوي المجوبه لحد
ثابت ثوبه لو شمت بين سبعين من أهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت
افضل من ان جادت بنفسها لله تعالى ونحوه اخر لحد ثاب ثوبه لو باها
صاحب مكس الغفر له ثم امر بها فغسل عليها وقد كنت وفي الموضع
فامر فغسله وصلى عليه وقد قيل لا امير المؤمنين الا تغسله فقال
لدا غسل ما هو ظاهر في يوم القيمة لحد صبر على امر عظيم وفي اخره المجرم
ادفعوها الى اوليائها ومروهم ان يضعوا ايها كما يصنعون بمونا هم
ويستحب للامام والحاكم اعلام الناس بحد للناس وليتوقروا بها حضوره
مخصيلا للاميار والا فزجرا كما يقتضيه حكمة الحد ووجوب ان يحضر
طائفة كما هو في طلاله وليشهد عندهما طائفة من المؤمنين وبه
صحح الحل وجماعه وقيل انه يستحب وبه صحح اخرون ومنهم المان في
يجب لهما الشئ في قد وقت نافية عنه الفلوات فان ثم ظاهر الامر لا انا انا
مختص به لا صار له واقلها ان الطائفة واحد كما هنا وفي يرحه

للمعبرين ودونهم الجامع ونحو الذين ويجمع اليان وكذا اليان واليه العباس
وابن عباس للاصل مع شمول لفظها للراحد في اللغة كما عن الفراء على
كونها بمعنى القطع والقبول تعالى وان طائفتان من المؤمنين ائتتوا بدين
قوله سبحانه فاصلي بين اخيك ولقول لا يريتم في الاية الطائفة واحدة قد روي
ذلك في التبيان والجمع عن المأثرة خلا في الحلال فافلها عشرة للاختيار لا
شتمها على جميع ما قيل هنا وهو كما روي والعلل تكثر للعرف قال وشاهد
الحال يقتضي ذلك ايضا والمفاد الاختيار لان الحد اذا كان قد وجب باليقين
فاليقين هو مجرد ونقصه وهم اكثر من ثلثه وان كان الحد باعترافه فاول من
يرجع الامام ثم الناس مع الامام اقول وله شواهد من كلام اهل اللغة ايضا
فقوله لا يخرج من قوة لولا البراءة المنشد من المعصية يقتضي هو لا الجاهل
والى هذا القول ميل الفاضلات في لغة والمشار في الشيع وشيخنا في صفة
حيث رجموا العرف ولا لند على التلذذ فصاعدا واخذ كما صرح برى منه وكذا
يجوز ان يرجع من الله نعم قبل حد لظاهر النهي عنه في المعبر المستصحب
ففي النص وما يرب منه وغيرهما لا يطعم الحد من الله تعالى عليه حد فن كان
الله تعالى عليه مثل ما له عليها فلا يطعم عليها الحد وفي النص المروي عن نصير
على بن ابيهم والمرفوع لا يطعم حد ودا لله نعم من في عنده حد وفي مرسل ابن
ابن عمر كان النصيب من فعل مثل فعله فلا يرجع ولا يصرف ونحوها خبر اخر
وقيل بكون ذلك ولا يجرس كما هو قد لاكثر على المتك كما في حق للمصنف قيل
للاصل مع قصور سند النهي عن اعادة الفهم لم يحصل على الكراهة وهو حسن

وهو حسن ان سلم قصور السند وهو لم اعرف من وجود النصيب وكذا
لنصيبه متعدد معصية بغیرها من اخبار كثيرة فخصص بها اصل
واضعفت منها ما استدرك بعض الاصحاب من وجوب القيام بما رثته تعالى
وعجوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجمع من هذا وذلك فان
مقتضاها الوجوب وهو بنا في الكراهة المنقول عليها ظاهر وهل يفتي
الحكم بالحد الذي اقيم على الحد ود اطلق الحد اطلاق العباد ونحوها ذلك
على الثاني والمرسل على الاول وصدر النصيبه الاولى يدل باطلا في المأثرة
وقد رويها بغيرها ولكن على الاول لان ظاهرها ثلث الحد هاهنا مستفاد
احتمال ارادة ما هو اهم فان مطلق الحد ود مما ثلث في اصل العقوبة وهل
يترتب من ما حصلت المؤبد منها وغيره ظاهر الاختيار والفتاوى ذلك لان
ثاب عنه فاعله سقط حتى الله نعم منه بناء على وجوب قبول المؤبد فليس
يبين عليه حد الله سبحانه وربما يظهر من النصيبه الاولى ونحوها ما يقتضي
انصراف الناس باجمعهم بعد ما قبل لهم ذلك ما خلا امير المؤمنين عليه السلام
والكسيت عليه السلام عدم الفرق فان من المعيد جدا ان يجمعهم لم يوجب
من ذنوبهم ذلك المؤبد ثم ان اطلاق النص والفتوى يقتضي عدم الفرق
في النهي كراهة وتجرهما بين ثبوت الزنا والافراد والبيعة ولكن ذكر الصير
اختصاصا به الاول فان الله تعالى الحلال وان اذ اقامت البيعة فالواجب
بدية الشهود لان النهي انما ورد في صورة الافراد وفي التعليل الاخير نظر
فان موارد نصون النهي وان اختلفت بالافراد لان النهي بها وقع على

ببطل العموم من دون أن يظهر فيها ما يوجب التخصيص وأما أدلة وجوب
 بدنة الشهود بالرجم فيما إذا كانت البينة عليه فليس لها فائدة التخصيص
 مع احتمال العكس فخص أدلة وجوب البدنة بما إذا لم يكن على للشهود حد
 فله تعالى وجوب فلا وجه لتخصيص النص والفتوى بما ذكره لأن يكون وفصل
 ما أوجب **النظر الثالث** في اللواحق وغيره مما تل ثمان **الاول** إذا شهد أربعة
 رجال شلاء امرئة بالنزاع فادعت أنها بكر فشهد لها أربع نساء عدول
 بالبكر فلاحد عليها الجماع على الظاهر المصريح بهذا الشيخ وهو الحق مقتضا
 المحصول للشيء الدائر والخبرين أحدهما القوي بالكوف أنه لا غير ^{بينة}
 بامرئة بكونه هو أنها زنت فامرأته تنظر في نفسها فقلن هو عدو فاد ففألف
 ما كنت لأزب من عليها خاتم من الله فقم وقال الشافعي أربعة شهدوا
 على امرئة بالنزاع فادعت البكر تنظر إليها النساء تشهدن بوجودها بكر
 فقال يشهد لها النساء وفي هذا الشهود على نزاعها أقولان أجودها السقوط
 ونا فاللبسوط وعادة المناخرين لغايرها لشهادت ظاهرا فانه كما يمكن صدق
 النساء فالبكر كذا يمكن صدق الرجال فالنزاع وليس أحدهم أولى
 من الآخر فخصص الشيخ الدائر بحد والقول الشافعي للنهاية والمضى ^{في}
 الشهادات والاسكاف والمائن في وجه لأن تعدبهم شهادة النساء يستلزم ^{بينة}
 شهادتهن المستلزم لكن بهم وفيه منع ظاهر كقول القائلين باليمين واليمين ^{بينة}
 ولا دليل لهم عما ذكر ولعله لأن أجمع عند الأولات في قول المحدثين ومن
 ثم وثود ههنا المان ومحصل بذلك ومن آخر في هذا القول لأن القائل ^{بينة}

بطل ذلك نادروا بالجملة فالمصير إلى القول الأول متعين **الثانية** إذا كان
 الزوج أحد الأربعة الشهود بزن الزوجة فهل يحد بشهادتهم أو يخطفها
 ويحد ونهم حتى الزوج إلا أن يلاعن فيه وإيلاف باخلافا فيما اختلفت ^{بينة}
 على فويلن بل أقول ككثيرها ضعيفا السند لا تصلح بانفسها سند الشئ
 منها إلا أن الدال منها على القول الأول تصلح لأشياء لا يجبا وضعت سند
 بطل إلا كثر على الظاهر المصريح برفق لك وغيره ومنهم الشيخ في بطله وويلن
 حرة ولناخرون كاذبة على ما يدعي بقوله سبحانه ولم يكن لهم شهادة إلا انفسهم
 فان ظاهرا إذا كان غيره فلا لعان فتم وقوله وهم الثلاث باليمين الشاحنة
 من أنكم ناسد شهدوا عليهم أربعة منهم فان الظاهر كون الخطاب للرجال
 لأنه للرجع في الشهادة فيشمل الزوج وغيره هذا مضنا فالعموم أدلة
 قبول الشهادة وخصوص ما دل منها على قبول شهادة الزوج على الزوجة
 وعمل بالثانية الصدوق وجماعه مؤيدون لها بقوله فعلى لولاها وإيا
 عليها أربعة شهداء وهو ضعيف جدا لما ذكرنا المؤيد للمزبور محاربن
 بأمثالها كما عرفنا ما أضعف منه القول بالتفصيل بين ما لو كانتا زوجه
 غير مدخول بها فالأول ومدخول بها فالشافعي لمقتضى أحلا فالروايتين
 ويجمع بينهما بذلك فرع وجود شاهد عليه وهو مقتود في الجليل والجملة
 فالأصح القول على الإطلاق بشهادة أن لم يسبق الزوج باليمين واليمين
 الشرايط المعينة في الشهادة ووجد المأجبا لها ثلاث بالرواية الأولى
 السقوط أي سقوط الحد عن المرأة الموجب للزوجة حد القذف في الشهود

الا ربعة كما هو مقتضى الولاية الثانية وجعله على اختلاف احد الشريطين
اما بان يسبق منه الضيق او يخلت كلامهم في الشهادة او ادانهم لشقا
مختلف المجلس وعداوة احدهم معها او ضعف ذلك مما يخل بالشقا
ووجوب السقوط في الاختلاف واضح وكذا في السبق بالصدق لانه من اذله
مع كون الزوج حيا مدعيها فلا يقبل شهادته ومرجع هذا لجمع المعلوم ما ذكر
على قبول الشهادة بشرط كون القيم لها متصفا بشرا نطقا وعدم كونه مدعا
وهو كاف في الحكم بما ذكره الجماعة وان لم توجد لهم رواية مخصوصة ولذا
حكم بمن لا يرى الحق في اخبار الاحاد مطلقا كما لم يعل او اذا كانت ضعيفة
وان كانت بالشهر مجترة كشيخنا الشهيد الثاني وجماعة الثالثة يقتضيهم
الحاكم عند وداثة نعم كالزنا بعد ان ثبت عنده ولو يعل على الاشتهار
الا فوى كما مضى في كتاب القضاء اما حقوق الناس كالصدق فلا يفتيها
من قبل وان ثبت عنده مطلقا بل يقتضي اقامتها اياها على المطالبة من المصدق
لها وحصل ما في المسئلة وجوب اقامتها كما لم يجد وداثة سمعنا بعد
ثبوتها عنده بحججه دون حد ودان الناس لنزول امانتها ليعاد على مطالبهم
اياها ولا خلاف بينهما في ظاهر ولا اشكال ايضا فيما مع الفريج بهما 2
المعتبرين احدهما الصم اذا اقر على نفسه عند الامام بصفة قطعه فهذا من
حقوق الله نعم ولذا اقر على نفسه انه شرب خمر حده فهذا من حقوق الله
نعم فاذا اقر على نفسه بالزنا وهو غير محصن فهذا من حقوق الله نعم
واما حقوق المسلمين فاذا اقر على نفسه عند الامام بخرقه لم يجد حتى

لم يجد حتى يحضر صاحب القرية او وليه فاذا اقر يقتل رجل لم يقتله حتى يحضر
اولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبهم ويمتد في حقوق الناس الصم الا
من اقر على نفسه عند الامام بخرق احد من المسلمين فليس على الامام ان يقتل
عليه الحد الذي اقر به عنده حتى يحضر صاحب الحد او وليه ويطلب حقه
وقد اثنى الواجب على الامام اذا نظر الى رجل يزني او يشرب الخمر ان يقتل
عليه الحد ولا يحتاج الى بيعة مع نظره لانه ادين الله تعالى بقتله واذا
نظر الى رجل يسرق فالواجب عليه ان يقر به ويقتله ويقتل ويدين
قلت وكيف ذلك قال لان الحق اذا كان لله نعم فالواجب على الامام
اقامته واذا كانت الدنيا فهو لنا الرابعة من الفض بكنى حرة وانزال
بكرتها ولو با صبي فعليه مهر شلها ارجلها كان الفض او امرته بر
خلاف اجده للضم المروى بعد طرقي منها فامرته انقضت جائز برها
قال عليها المهر ويضرب الحد ونحوه في طريق اخر لكن بدل فيه تضرب
لحد مجلد ثمانية كما في ثالث ان امه المومنين عليه مضي بركته
قال مجلد ثمانية واطلاق التجار بغير يمين الحرة ولعله اطلق الصدق
والفقد المهر ولم يفتلا بينهما الا ان الظاهر كما في الفتاوى اختصاصه بالطلاق
بحكم النكاح والغلبة ونحوها بالحرة دون الامترو لئلا يفتل من عداهما
بينهما وخصوا ما امر بالحر والفتل في غيرها فالا كذا على الظاهر المخرج به
في الفتاوى الا شهر كما في صفة على انه لو كانت المفضضة امه فعليه اي على
الفضض ولو كانت امرته عشر نكحها الخبر اذا اعتصب امره فانقضت

تعلية عشر فتمتها وان كانت حرة تعلية الصدأ في وقصور المستد وضعه
بجور بالشهرة الظاهرة والتعليق بل جعل المتأخرين كقصد الفاضل في له
فاختار قيدا الارش بها على علا بقا عدة الجناية وشيخا في لك تاحمل
وجوب اكثر الامرين من الارش والعش في لان الارش على تقديري زيادة
بحسب زيادة نقص حدث فالما بجناية فيكون مضمونا ومبين هذين
القولين على ضعيف الرواية والرجوع الى القاعدة وهو حسن لولا الشهرة الجارية
مضافا الى الاجتهاد مما شرفا لتكاج من الروايات الصحيحة على ان من وطء امة
وكانت بكر تعلية العشر تخصص بها القاعدة ثم ان ظاهر القيد في الصحيح
لطرفي الاولى منات لما عليه الاكثر بل لكل من عدم القيد في العزير بل لم
يحت القول برضا الاعن المنع ويحتمل الحد فيها بل في كلامه ايضا العزير
لوتوج التجبر برصه كبرامع وتوج الصريح بشانته جلد في الطوف اليافيه
فا العزير يبعوث وعليه فهل يجلد بين ثلثين الى ثمانين كما عن المقيد والمطلوب
تقر لا لما تضمن الثمانين على الاكثر او من ثلثين الى سبعة وتسعين كما
عن الشيخ في تسعة وسعين كما عن المولى في لا على نفسه المصلحة ولا العزير
فيه فلهذا لا كونه بل يفرق من الى واي لهما كما عليه اكثر اقوال والاخير اوجب
بقا عدمهم في العزير مع عدم معارضتها سوى رواية الثمانين الظاهرة
في نفيها ولا في اصلها فلتكن مطروحة ومقولة الى ما ترجع برأي احد
الاخر الى الثلث **الحاص** من زوج امته من غيره ولو كانت عبده ثم وطئها
عالم بالخير بم تعلية الحد حدان في كمالا جلد كان اوجبا بلا خلاف يظهر

خلاف يظهر حتى من المولى الذي لم يعمل بالاحاد للعيوم والاطلاق وللم
في رجل زوج امته رجلا ثم وطئ عليها قال يصوب الحد **الحاص** من
من اقرا انه في بقلا ثم امرته معينة من دون شريح بزناها تعلية
مع تكرار الاقرار بها حدان للزنا العزير ولو اقرده ونها ولو مرة تعلية
حدان لقيد خاصة وكذا المنة لو اقرت بانها ارتقت بتخصص معين اربع
حدثت للامرين ولو اقرت بزناها حدثت للفرقة خاصة ونافا للشيخين
والمولى ويرتجبا نسب الى الاحصاء كانه واخاره حق الاسلام وشيخا في
لك وقته كالا لظهور الاقرار في القذف وان دفاع اعمالي الاكرام **الشبه**
بالاصل ولكن لو نسر باحدهما قيل وان دفع عنه الحد ووجب عليه العزير
قيل ويؤيده القويان في احدهما لاشا الى الفاجرة عن تحريك كلاهما
عليها القصور يبعوث عليها ان نوى البرى المسلم وفي المات اذا سئل القاض
من تحريك فقال ثلاث جلدتها حد من حد القصور باحد الزنيرها على
الرجل المسلم وفي كمال من دعوى الظهور على الاطلاق والثاني يد نظر
مع معاوضتها ما نفاها لصدق الرجل قال لا مرتبة يان فيه انا زينت بك
قال عليه حد واحد لظنه اياها واقا قوله انا زينت بك فلاحه عليه
فيه لان اشتهد على نفس اربع مرات بالزنا عند الامام فانه يعطى بظنه
ان قوله زينت بك ليس قدنا فترنا القول بالعدم هو الوجه ونافا للحكا
عن الشهيد في كذا التمسك لكن نعمة الفاضل بربل عدمه فله كما يظهر من تتبع
القضايا وجبا اوجب المنة وكذا اشار اليه بقوله ونهها اي في حد

الرجل والمرئ للنفذت في المسكين تزداد واشكال وبصرح الما في
يع ايضه والفاضل فيما وفقت عليه من كنهه للسا بعد من زوج امه على
على حرة مسئلة عالمنا بالخير من فوطتها قبل الاذن من الخرف واجازتها عند
الامة فطهير ثمن هذا الزا في اثني عشر سوطا ونصف كما في الخبرين عن
رجل تزوج امه على مسئلة ولم يستامرهما مال بغيره بينهما قال قلت فعليه
ادب قال نعم لثمن عشر سوطا ونصف ثمن هذا الزا وهو صاغر قلت
فان رخصت الخراف المسئلة بغيره بعد ما كان فعل قال لا يضرب ولا يضوق
بينهما ببقايا على الكناج الاول وكذا في الصم فيمن تزوج ذمير على مسئلة
وقهر في غيره ان طريق التخصيص ان يؤخذ السوط بالصف يضرب به
هو البناء والمصريح برفق كلام جمع وتويل ان يضرب بين الضربين ولا شاهد عليه
وليس في هذه التصويل عيبا والدخول والوطى بل ظاهرهما في الحد بغير
التزويج ولكن ذكره الاصحاب بغير خلاف يعرف بل عليه الاجماع في بعض
العبارات ولعله كما قيل بناء على صحة التزويج واباحته والتوقف على الاذن
ابناء لو استدامة وفيه نظر لصير حلة منهم الى فساد العقد من اصله كما
في الكناج وان كان الاصح خلافا لما مر ثم نأيه عما حكموا به هنا اذ لو لا
الصحة لمز ما الوطى الحد كخلافا لهذا مع ان الحكم بالصحة لا يستلزم في
العضو بل الا باستلزامها باختر الملائمة من هذا مثال الختام ممنوعة سيما
بعد الانفاك على الحرمة فهو ورواية وجع يحصل لزوم ثمن الحد لا يملك
لا لنفسه ولا لغيره مع ان قساده ما ينبغي ايجاب انما العضو لا بعضها كما

لا بعضها كما عرقه وبالجمله الوجه في اعتبارهم الوطى غير واضح الا
ان يدعى بباد والتزويج المتضمن له من التزويج المطلق في المصريح وحينئذ
الى الشامل للمناصحة من زنى في زهات شربت كرمضات والجمع والاعباد
وتقوى ذلك او مكان شربت كرمضات والمشهد المشرق والحرمة عوفية
على الحد المخرى لان تارافا من حد الفل ولكن فيه تعاقب فبطل ما يراه الحكم
بلا خلاف يظهر في الخراف امير المؤمنين عليه السلام بالجماع في شرب
الخرف شهر رمضان فضر به ثمانين حلة ثم حبسه ليلة ثم دعاه من العبد
فضر به عشرين سوطا فقال يا امير المؤمنين ضر بثلثي ثمانين في شرب الخس
فهذه العشرة ما هي فقال وهذا بجرانك على شرب الخرف شهر رمضان و
وبما يستفاد من التعليل عموم الحكم بغير ضرورة كما في هذا الاصحاب وايضا
الفصل الثاني في ضمان حد اللواط وهي على الذكور بعضا
واشتقاقه من فعل قوم لوط والنقص في قوله ذلك قرع المرئ بصرح الخس
والقياده وسيتا في انها الجمع بين فاعل هذه القواض والواط بفتح الهمزة
بانه قال الذكر في دبره ولو بغيره والحشفة وفي هذه ان ظاهرهم الانشاق على
ذلك وان اكتفى ببعضها في غيرهم اعم واخذ به في حال كونها رجا
بلا خلاف اجماع للجمهور ولوق في الجملة والله بينا امير المؤمنين عليه السلام في ملكه
من اصحابه انما اناه رجل فقال يا امير المؤمنين اقر بثلثي على غلام فظهر في
فقال يا هذا امض الى منزلك لعل من راحا ج بك فلما كان من غد عاد
اليه فقال له مثل ذلك فاجابه بكك الى ان فعلت لك ادب مع مرات فلما كانت

الرابعه قال لربنا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مثلك مثلنا احكامنا خافنا بين
 شدة الحديث وسيأتي بالفيه والفرق بين ذلك عزنا قوله ما لم يأتنا
 على نفسه بالقسط ولم اعرف دليل الكيفية مع منافع الحكم هنا لظاهر الصغير
 السابق حيث لم يمتثل فيها الشرع بخلاف الامارات الثلاثة وفي شرط في المفسر
 التكليف بالبلوغ وكما لا العقل والاختيار والحريه ما عدا كان المظهر ومفعولا
 ككافة ما لا لا في ذلك ولم يعلم بقدر بل يشهد عليه اربع رجال عدول ثبت اللواط
 ايضا بالاختلاف كما في اننا لا يقبض بشهاده النساء ولو ثلثا اختراعت مع
 الرجال لعموم التصويص بعدم قبول شهادتهن في الحد وقد خرج منه الزنا
 على بعض الوجوه للتصويص وبقي ما نحن فيه واما لا يبرأ لا خصما صها بالزنا
 ولا موجب للتعذيب اصلا بعد كون القياس حراما ولو كانوا احدى المشهود
 دون ذلك لحد دأى الاربع بان كانوا ثلثه فنادون ولو مع النساء حدوا بال
 خلاف للفرقة كما في اننا ويقتل الموقب خاصه لولا لا بصغيره ويجوز
 بلا خلاف للعموم وخصوص ما ياتي من التصويص ويؤدب الصغير وكذا
 يجتنب ان كان ممن يشع بالثا ديب كما قيل وقد ادب الصغير صريح الجزاء
 امير المؤمنين عليه السلام بامرته وزوجها لولا لا بابنها من غيره وثبته وشهد
 عليه الشهود بذلك فامر به قضيته بالسيوف حتى قتل وضرب بالعلام دون
 الحد وقال اما لو كنت مدركا لثلاث لا مكانك اياه من نفسك بشكك
 واما الجزاء المضمن لقتل العلام باللواط فيم قصور سنه ونحو لثمة للاجماع
 والاصول موصلا على الحد بل ولو كانا بالغين ثلثا اجماعا للعموم والجزء لم يرد

والجزء لم يرد بعد العمل المذكور وكذا يقتل اللاطي او يجلد لولا لا بعينه
 ويؤدب هو ان كانت صغيرا ويقتل ايضا ان كان بالغنا للعموم مع عدم
 تعطل وقت في الموقوف بين الحر والعبد ولو ادعى العبد الاكرام من مولاه
 عليه دره عند الحد دون الموت لقيام الشرع به ذلك ولا شبهة بمحملة
 فشرع بها الحد ومنه يظهر انصاف الحكم فيما لو ادعى الاكرام من غيره
 مع امكانه وكان في كل من ادعاه معه كما صريح به جماعه للعموم دره الحد
 بالشيء ولولا لا الذي يحسم قتل وان لم يوجب بلا خلاف في الظاهر لثمة
 حرمة الاسلام اشده من الزنا بالمسألة فيشمله بقوى ما دل على قتل بزنائه
 بها مضانا للعموم والتصويص لا يبرأ حد اللواط حد الزنا فكما ان حد
 الذي الزنا بها ذلك فليكن هو حده هنا ايضا وسيأتي ان المراد بالوطي
 فيها غير الموقب فبدل على الموقب بطريق اولي والتحريم اولي بذلك كما
 لا يخفى ولولا لا الذي مثله فلا مام لا ثمة للحد عليه اردت على اصل
 ثلثه ليطمئنوا عليه حدهم كما في سائر القضايا واما سنه في الزنا وموجب
 الا يقاب القتل للفاعل والمفعول ان كانت كل منهما بالغاه فلا عالما و
 يسوي في كل موقب وموقب حتى العبد وغير المحض بالاختلاف على الظاهر
 المصرح به في السرائر بل ظاهره اجماع عليه كما في جملة من العباد ومنها
 الغنية والانتصار وهو الوجه مضانا الى التصويص المستثنى لاثم الجملة
 منها الاشارة ولكن بانها انصوص اخرا لا على ان حد اللواط حد الزنا
 ان كان قد حصى رجم والاجل لا انها شاذة لا عاد لها موافقة للفتية

كما صرح به شيخ الطائفة حاملا عليها ثائرة واخرى على غير الايقاب التسمية
لواطأ انما انما يضل يستفاد من بعض الروايات كونه المراد باللواطأ
الوارد في النصوص حكمه من القتل وغيره وهو حسن لان جملة منها
لا يضل الحول الاخير منها الصحيح ان كان ثقب وكان محضاً مرجح
المرسل القريب منه بان ارجح الجمع على تصحيح ما يصح عنده الذي
يقول ان عليه الرجح ان كان محضاً وعليه الجدل ان لم يكن محضاً
فيتمتع حملها على النقبة خاصة كما صرح به الشيخ ايضا فقال بعد نقله
الوجه فيه ما قد مناه من حمله على النقبة لا غير اقول وهو الجواب عن كل
ايضا لكنا اجاب عنه بوجه اخر فقال وتقييد ذلك بكون محضاً انما يدل
من حيث دليل القضاة على انه ان لم يكن محضاً لم يكن عليه ذلك وقد
يعرف عنده دليل وقد مناه ما يدل على ذلك اقول ويصعب الاحتجاج
المزبورة بزيادة على ما مضى صنعت اكثرها سندا واختصاصها بالنساء
دون المفعول فلم ينعرض في اكثرها حكمه بل في بعضها ان حله القتل
ففيه رجل اخر جلا قال عليه ان كان محضاً القتل وان لم يكن محضاً
تعلية الجملد قال فقلت فما هو على الموت قال عليه القتل على كل حال المحض
كان او غير محض وما ذكرناه يظهر ضعف ما اختاره بعض متأخري
متأخري الاصحاب من اشتراط الايقاب والامضاء جميعاً في قتل الفاعل
او رجحه ولا يحد الحثوث من لو كانت فاعلا على الاصح لا شهر بل عليه عامة
من تأخر وفي النقبة الاجماع عليه وهو الحق مضاً الى ما مر في نزاه من

في نزاه من الادلة خلافا لمن مرهه فيجد كما لو زنى الفحوى ويمنع يمنع
المشغول عليه جدا والامام يحترق مثل الموت بين منله بالسيف و
وجهه والفقهاء من جدا رجال يموت به واحداً به بالنار حيا والفقهاء
عليه كما ذكره الشيخان والاكثرون في غير المخلات في الترائد وعليه
في النقبة وكذا في الانتصا لا انه لم يذكر الا حراف وهو ذلك ايضا الا
انه لم يذكر الا في شحاف وهو الحق مضاً الى المعبر بعد ضم بعضها
الى بعض في الحسن الوارد فيمن اقرب الايقاب يا هذا ان رجلاً لله ضم
حكم في مثل تلك احكاماً ما حذر بهن شئت قال وما هي يا امير المؤمنين
قال صرية بالسيف في غنك بالغن ما بلغت او اهداك من جبل
مشد واليد بين والرجل بين او احراف النار وفي الخبر لو كان ينفخ
لاحدان ورجم مرتين لرجم الوطى وفي آخره عن الامير عليه السلام انه رجح
بالكوفة رجلاً كان يوثق في دبره وعندم انه قال في اللواط هو ذنب
لم يصح الله تعبه به الا انه من الامم قضح الله تعالى بها ما ذكر في كتابه
من رجيمهم بالجماعة فارجوهم كما فعل الله عز وجل بهم وغيره اذا
كان الرجل كلامه كلام النساء وعشيره مشي النساء ويمكن من نفسه
فينكح كما ينكح النساء وارجوه ولا يستحيه واما الفاء الجدا وعليه فصيل
ان فيه جزاء من عولاً النساء عليه السلام وقصور الاسانيد او
صنعها متغير بالقول وكذا لا لزم مع ان في الخبر جميعاً بينها كما مر فنه
نعم ربما نافي مفهوم العدد في السنة المتغير بين الرجل والنساء الجدا عليه

ايضا الا انه لا يعارض به المطلق مع ان ظاهرها كون الغيبة للمحدد دون
 الامام وهو خلاف ما ذكره الاحصاء ويشهد به بعض الروايات كالتي
 كتبها لابي بكر ابي رجل يثقف في دبره فاستشار امير المؤمنين
 فقال امره بالنار فان العرب كبرى القتل شيئا ويجوز ان يضم الاحراق الى
 غيره من العقوبات الاخرى بقتل بالسيف او الرجم او رمي برأيه ثم يجري
 بالاخلاق فيه على الظاهر الصريح برقى السرقة بانه في الراجح وقيل لا وعنده ان
 امير المؤمنين ثم امر بقتل الذي اخذ فخر من عمر ثم قال بعد قتلته قد بقيت
 له عقوبة اخرى قال وادعى قال ادع بطن من حطب فادعاه ثم اخرجه فاقترع
 بالدار ومن لم يوجب كالتخلف والفاعل بين الاثنين فله مائة جلد مطلقا و
 لو كان محصنا على الاحصاء لا شهر بل عليه عاذه من ثأره وصرح الاقتصار و
 ظاهر الغيبة الاجماع عليه وهو المحجة مضاعفة الى اصالة البراءة والتمسك في
 وجوبها لا بد من بر للشبهة والجزء في الرجل يفعل الرجل فقال ان كان
 دون الثوب فالحمد وان كانت ثعبان فيم ثأره ضرب بالسيف والقتل
 ان المراد بالحد الجلد خلافا للثأر والفاضل وابن حمزة في الحضر في القتل
 جميعا بين التصور المنفرد ثم يحمل ما دل منها على القتل مطلقا على الموقف
 وما دل منها على التفصيل بين الحضر وغيره على غيره وهو حسن لولا قوة المعنى
 ورواية اخرى للقيمة كما يرشد اليه نصيحه جملة منها معتبرة بالتفصيل لا
 في الموقف مع ضعف اساسه في روايات الموقف عن الرطوبة وعد
 مكانها للتصور الى نفاها والاسكاف والصدوتين فاجبر القتل فيه

القتل فيه مطلقا ولو لم يكن محصنا فانهم قرضوه فيه وجعلوا الايقاب هو
 الكفر بالله تعالى لجزع الواط فقال بين الخندين وعين الموقف فقال ذلك
 الكفر بما اتوا به قد علم بنية حرم وهو مع ضعف سند معارض بالجزء الذي
 مر سند الاكثر للصحح فيه بان غير الموقف بمحد والموقف بقتل وهو وان
 ثأره الاول في السند الا انه من غير الاصل والعمل ثم ينبغي طرحه واحله على
 المسجل ثم والمباغض في الذنب وعلى الاول يسوى فيه في الجلد مائة
 الفاعل والمفعول ونحو العبد والمسلم والكاثران لا يطعنه لا بمسلم لوجوب
 قتلته ليهتكم مرة الاسلام واما نفيه به ولا ينصف حدا لعبد هنا كما
 ينصف في تزناه بالاخلاق بل في الغيبة وعن تكلف ان عليه اجماع
 الاحصاء وهو المحجة المؤيدة باطلا في الرواية ولو تكرره من غير الموقف للرواية
 ثلثا مع تكرار الحد بعد كل مرة فقتل في المنة الرابعة على الاشبه الاشهر
 بل عليه عامة من ثأره في الغيبة الاجماع عليه وهو المحجة مضاعفة الى ما يظهر
 منها ومن جماعة ما ايد مع الزايف في ذلك وان كل من قال بالقتل في
 الرابعة ثم قال في المسئلة ومن قال قتل برقى الثالث قال برهنا وظاهر
 الاجماع على عدم الفرق بين المسئلتين حتى ان شيخنا في شبه اسند
 للقتل في الرابعة هنا بالرواية الثالثة عليه في تلك المسئلة وجع فهد الاجماع
 الحوى دليل على الحكم هنا وان اخفى مورد الرواية التي اسند بها الزايف
 ولولا ذلك كان الفرق في ثأرها لعموم القتل للاحصاء الكتاب في الثالثة
 مع خلوها هنا عرفت عن المعاد فلا ان الاجماع المنقول المعتمد بقوى

الأكثر وما دل على ذلك ود بالمشبهة الحاصلة هنا من جهة الخلاف
بلا شبهة كافي في تخصيص الصحيحين ويعتبر الوجهان تحت ازار ^{واحد}
حالتهم مجزبين ولا رجحان على الاثر بديهما ولا ضرورة بما يراه الحاكم
من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين على المشم وقد تقدم الكلام في المسئلة
مستوفى بغير هذا شئ وهو ان التقييد بتغير الرجعة والضرورة لم يوجد
في اكثر روايات المسئلة نعم في تغير الرجل بنام مع الرجل في لحاف واحد
فقال اذ واحد فطال لانفصال آتية ضرورة في لاق بضربان للثلاثين سوطا
الحدوث وغيرهما ما لا يركن مع قصور السند فيشكل في الاول بان مطلق
الرجح لا يوجب تميز ذلك في الاول ولذا التقييد برأوي التقييد يكون القليل
محمرا وفيه عرق عن التقييد بالضرورة والجرى ايضا مع انه لا وجه لاعتبار ^{محمرا}
اصلا حيث يحصل التفرع بالاجتماع الذي هو مناط التفرع من دونه
ولعل هذا اخل اكثر التصوص من اعتباره وبعض التصوص المعترض له غير محتمل
في التقييد به لكنه ظاهر في ترجيح صحة سنده وفيه كان خط غلط انا وجدت
رجل في لحاف واحد مجزبين جلد هما هذا اذ ما في جلد في كل من المرات
اذا وجد تاف لحاف واحد مجزبين جلد هما كل واحد ما في جلد في صريح
كثير من التصوص عدم الفرق في المحققين بين كونيهما رجلين او امرأتين
وفي جملة اخرى منها عدم الفرق في المحققين فيكون او انشى فلا وجه للتقييد
بالمحتمل بالذكر من كما يوجد في كلام بعض مصنفاتنا فتم جلد ولو تكرر ^{محمرا}
الحرم مع تكرار التفرع جلد في المرأة المشاهدة كما عده يبر والعلل والفاقي وابن سعيد

وبن سعيد وفيه عدم وجوبه ومستندهم غير واضح عما سبق في المثلين
من البراءة لاطن بذلك وهو مع اختصاصه عن المدعى بشئ من الاثباتون كما
سبق في التمسك وعن ابن حزم انه ان عاد لثا وعرضا بعد كل مرة مثلا في الربعة
وكذا يعز من قبل غلاما يشهوه من غير رافة بلا خلاف اجه لا نه فعل
محموم فيستحق تأمله التفرع في كل مرة من المحرمات بل الامر في كذا في التفرع
المشهور ان قبل غلاما يشهوه لعنه ملكة السماء وملكها الارضين
وملكة الوحده وملكها الغضب وفي اخر من غلاما يشهوه الجبر الله تعالى
بالحام من نار ولا فرق بين المحرم والاجنب لا خلاف في ذلك وان قيد
الاكثر بالشاف ويحمل بروا القيد في كلامهم مورو الغالب لا يظهر به
الشهوة فيروا لا فلا وجه له كما صرح به شيخنا الشهيد الشاف بل مناط
التفرع في المحرم كذا كما صرح به المذاهب لا يبرى رة ومن محوم المناسط
يظهر عدم الفرق ايتم بين الصغير والصغير بل ولا بين الرجل والمرأة كما
يستفاد من اطلاقهم التفرع في التقييد والمضا جعه ومنه يظهر عدم
الوجه في ذكر المسئلة على وجه بعد دخولها في محوم تلك المسئلة الا ان
يخص بالمرأة ولكن لا وجه له بعد محوم المناسط والعلة في الجزم به قبل
غلاما يشهوه فاله ضرب ما في سوط وهو شاف وربما حمل على التخليط
لمكان الاحرام كما صرح به الاصحاب محمدا والمحل في المسام وهو حسن
لو لان المشم اشترط عدم بلوغ التفرع بالحد ولذا ان العلى لم يصرح
في مورد الجزم باكثر من التخليط واخرت بالشهوة عما يكون برائة واصل

دنيا وادعاده عرقية فانه لا يرجح في ذلك ولا اثم كما صرح به الخليل قال
فانه قد روى استحباب بتقيل القاد من مكلة بغير خلاف وثبت التحقيق
بما يثبت به القواطع ولا خلاف في عدم المنزلة الواردة في بعض الاخبار كما روى
في كلامه لا خلاف عن التبرص في الله عليه السلام قال التحقيق والثناء بمنزلة القول
في الرجال ونحوه الميراث الا في الحد فيه ما في جملته مطم حرم كانت او امة
محصنة او غير محصنة ويشترى في ذلك القاطعة والمضغرة بلا خلاف في شيء
من ذلك اجده الا في جلد المحصنة مائة فقد اختلفوا فيه والمقسم ذلك كما
صحيح يرفى ان بل ظاهره انه من ذهب المتأخرين كانه كما هو الظاهر وظاهرو
الاشهاد بل يرجح ان عليه اجماع الا ما يرد لاصل وظاهر الوثوق كما التحقيق
الصحافي فجلد فلوكان فيه رجس لزم لاختصاصه بالخاص عن العام وهو
بالحل ورجح الميراث عن بعض الكتب عن الامم عمة انه قال التحقيق في النساء
كالرجال في الرجل ولكن فيه جلد مائة لا في ليس فيه ابلا ج وضعت المسند
مجبور بالشهر وقال الشيخ في النهاية والفاضل وبين حجة انها ترجح
مع الاحصان الصمد واحد لثاني ورد بانهم من المرجح فجعل على الجلد
جمعا وصن لرجحان ما تقدم من وجوه عديدة منها المرافقة بعضه
دون هذا لعدم مراعاة واحكامها تقدم لكن فالمراد من احكامها
عن مولانا القاسم ارسل عن الفاضل المنيته التي اذا فعلت ذلك يجوز
ليعلمها ان ينجسها من يثرب في ايام عدتها فقال عن تلك الفاحشة السحق
وليس في ان تالانها اذا تريت يقام عليها الحد وليس لمن اراد نزعها

نزعها ان يثرب من العقد عليها لاجل الحد الذي اقيم عليها واما
اذا ساحت فيجب عليها الرجم والرجم هو الخزي ومن امر الله تعالى
برجمها ليس لاحد ان يضر بها وفي الخراف امير المؤمنين عليه السلام
كاننا نسا حفات فدعا علي بن ابي طالب فامر بهما فامرنا بالناد ويمكن
الذب عنهما بقصور المسند واعين الثاني من المطلب ويقض من الاول
لما لا يقول به احد ضعفيهما ولو سلمنا من جميع ذلك عن المفاضة لما
مترجما انه يفعل اكثر بل عامر من فاضل كما سبق ويرجح على المقصود
الاثير في المسئلة الثانية وان تضمنت الصمد وقضت برجم المحصنة
مع احكامها الاختصاص بجور ذلك المسئلة الا انه خلاف ظاهر الجماعه
فالمسئلة لان ذلك لا يخرج عن شبهة الا ان در الحد وديها بوجوب المصير
الى الجلد مطم هذا ويستفاد من فقه ان باخبار الصحيح حيث قال في
المسئلة الثانية وقيل لرجس الموطوءة استنادا الى رواية ضعيفة المسند
مخالفة لما دل على عدم وجوب المساحقة مطلقا من الاخبار الصحيحة انتهى
لكن دعواه ضعفت سند الرواية الرجم مع الاحصان وصحة ما دل على
عدمه مطلقا غير بهر بل الامر بالعكس كما عرفته وهو ظاهر الجماعه حتى هو
في ذلك ولا جلد ما ليه الى هذا القول ويشبه ان يكون ذلك منه غفلة فلا
يمكن ان يثبت ما ادعاه من الاخبار الصحيحة رجحة او معاضدة نعم لو لم يدع
ضعف سند رواية الرجم امكن ذلك باحتمال وقوة على تلك الاخبار
وان بعد ذلك لم يفت عليها ولم يتعرض لها ولو اشارة غيره الا ان

ذلك اوجبت عدم الامكان لما عرفت سيما مع اعتنا به بما ذكرناه
هنا ونقول المسألة مطلقا فالراي مع تكرار الحد ثلثا على الاظهر ^{شاهد}
بالطريق عام من اواخر حتى بعض من اوجب القتل في الشك في الزنا
واللواط كالشك في المعصية بل بعضهم من منعه عدم ظهور خلاف متهم
هنا في القتل في الراي حيث قال وظاهرهم هنا عدم الخلاف وان حكمنا
بقتل الزاني واللائط في الشك كما انفق في عبارة المصنف اشبه ولكن ظاهر
جماعهم كالجلي في السائر والقاض في لغة جريان الخلاف المفسد
هنا ايضاً واختار العلل الخلاف هنا مريحا وبسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته
بالافراد والبيعة كالمواط فانه كذلك انتم يسقط حد بها قبل ثبوته باحد
الامرئين ولا يسقط بعد الثبوت بالافراد والبيعة ويجب على الامام اجزائه
انما ثبت بالشافعي وليس له العقوبة فيه ويغير بين الامرئين انما ثبت
بالاول بعين حاشا في الزنا لا شذذ الجمع في هذه الاحكام وامثالها كما
يستفاد من ظاهر الاصحاب من غير ان يعرف بعضهم في ذلك خلاف وبه
صرح في الفتاوى معينا عليه الاجماع ويعزى المثلثان للجمهور تحت الزنا
واحد يجره ثبوت من ثلثين الى تسعة وشعبين كما مر في الذكرين للجمهور
ولو تكررت من اجماع امرئين مع التزم بينهما اقيم عليها الحد في الزنا
الثلاثة بلا خلاف اجماع الامم الحلي في السائر فظاهر القتل في الشك في
الزنا كبره وظل كبره يقتل بها في الثالثة وكيفية الكبرى متوجهة كما سنعرفه
ومع ذلك لم يرد الاصل وصريح الرواية الا ليدل المجير في محل البحث بالشك

بالشهرة العظيمة التي كانت تكون اجماعا على اجماع في العقوبة ولو
عادنا رايه قال الشيخ غيرة وجماعة ثلثا لا ينبغي لامرئين ان نأما في
خلاف واحد لا يثبتها حاجز فان تعللنا فيها عن ذلك مات وجدها بعد الزنا
في خلاف واحد جلدنا كل واحد منهما حدا مات وجدنا ثالثا حدا فان وجدنا
الراي ثلثا ولا نكبره يقتل بها في الراي وفيهما نظر لصعوبة استدلال
اشبه الرطب ما لا يتولد من حد من الحد فالمرء الشاك فيه وظاهر ايضا عدم شيء
في المرء لا وفي حد النفي خاصة ولم يطل به احد من الطائفة ومنع كيفية الكبرى
في الشك في الحلف لك من ان ان لم يرد اجماع ايجابها الحد فسلم لكن لا يتولد
به هنا وان ارادوا بمطلقا فظاهر معتد ومن ثم اختار الفاضلات والشهيدان
واكثر المتأخرين كما في الشك لا نخصا رطب الغرير مطلقا الا في كل ثلثة فالحد لا
وجب انما حوط وهذا مسئلة ^{الاولى} لا كذا في حد زنا ولا غيره من الحدود
النبوية والمرضى الخاصين ولا ذم الى الشاخير والتعطيل ولا اخير فيه مع
الحد في عا افا منه كما في المتن بين في احدى ايسر في الحد ونظر في ساعد
وقد ائنف اذا كان في الحد لعل وعسى فالحمد معطل الا بعدد ومصلحة كبره
المريض ووضع الطلح والاشواق واجتماع الناس كما مر في شفاعته في اسقاط
الحد له سبحانه ولا نأخذكم بوجوه اقدروا للسقيضة فمن الميزان لا تشفع في
حد وقد اهر لا يشفع احد في حد اذا بلغ الاسم فانه لا يملكه واشفع فيها
لم يبلغ الاسم انما اريش الدم واشفع عند الامام في غير الحد مع الرجوع من
المنشوع له ولا تشفع في حرام مسلم ولا غيره الا باذنه وفريق منها الضم وغيره

ولا خلاف في شئ من ذلك اجده الثاني ولو سلم في وجهه فما حقت بكواختك
التيك فالولد لأمه الواطى لانه مخلوق من دانه ولا موجب لانشائه عنه فلا
يخرج كونها ليست له فزاشاع صدق الولد عليه عرفا ولغيره ولا يلحق بالزوج
قطعا ولا بالترك على قول مشهور ويقتضى الانحاف للصدق العرفي وانشاع
المانع الشرعي اذ ليس الا لزمانا والسحق ليس مترفع ولا عرفا فيشمله اطلاق
ما دل على احكام الولد من حرية التناكح وثبوت الزايرث مع ان الاول ثابت في
ولدا زمانا انفا فثبت ان اولي الانحاف اقوى الا ان يزود فيشمل الاطلاق
لغرض المطام لعدم ببادر منه وشمول الحكم لولدا المشبه بالاجماع لا يصلح في ثبته
على التعيين للساد بناء على كونه من اقسام الاحتمال كون الاجماع دليلا مستقلا
على الشمول لا في ثبته على الدخول تحت الاطلاق وعلى زوجته المساحقة التحد
للمصن جلد او برهما على الخلاف الذي معنى والمهر للذكر لانها سبب في اذهاق
عن ربها وودنها مهر فاشاها وليس كالزانية لاطارعة لان الزانية اذا نت
في الاغتصاب فلا تنه عن فعل الصبيقة للجلد ماله اذا كانت مطاوعة والخلاف
فيه اجماع وكذا انما سبقه لامن الحلى فلم يلحق الولد بالرجل لعدم ولاده على
ذاتهم والولد للفراس ولم يثبت المهر لان الذكر معنى بالمطاة وعنه فلا مهر لها و
فدعوت جوابه ويدل على اصل المسئلة زيادة عليها المصوص المستفيضة منها
النص بعد اولى المراتبة فيؤخذ منها مهر الحيا رب الذكر وقاوك وهذه لان الولد لا يخرج
منها حتى تسق فتذهب عن ربها ثم ترجع المراتبة لانها محضه ونظر الحيا
على نضع ما في بطنها ويرد الولد الى ابيه صاحب النطفة ثم يقطر الحيا ربه للحد

الحد الجز في معناه غيره وهي مع استفاضا وصحة بعضها لا تصور فيها الا
من حيث الدلالة على مرجع المحضه مع ان اكثر لم يقولوا به وهذا التصور
مع اختصاصه بهم دون الشيع ومن شذ عن ذلك فالحجته فان خروج بعض
الزواني عنها يدلا لا خارج عنها اقوى لا موجب لخروجها عنها طر وان هي الا
كالاهام المحضه الذي هو محجته في الباقي كما عرفت فزاد مع احكام القول بها
المحضه هنا خاصه عملا بهذه المصوص في مورد ها وجمعها بينها وبين ما مر
من الدليل على عدم مرجع المساحقة قط كما ذكره بعض الاجلة لكن فيه زيادة على
ما عرفت من كونه خلاف ظاهر الجماع عدم قبول النص هنا لاجتماع من حيث
تعليل مرجع الزوجية بانها محضه وهو كما صرح في عدم مدخلية المحضه فيه و
انما الاحصان من حيث هو العاقل في مرجعها واقا القيا دة نصي الجمع بين
الرجال والنساء للزنا والرجال والصبيات والنساء للواط والسحق ويثبت
بشاهدين عدلين او الاخر من انفا يدانها لاي العاقل المختار مرتين بلا خلاف
للعجم ومقتضاها الثبوت بالشاف ولو لم يكن الا ما لم يجر اجماع بل ظاهر هو
الانشاف على اعتبار الماهين وسندهم من دونه غير واضح وعنهم ولم يلق
ان كل ما لم يجر بینه شاهدتين من الحد ود فالأمر فيه مر بين والتحد فيه حسن
وسعون جلد في الخلاف اجماع عليه الاجماع فلا انصاف ولك والغنية
وهي صريح الرواية الاثنية وليس فيها ما قيل من انه يحدون مع ذلك مائة
ويشهر في البلد ككتمه مشهور بين اصحاب مدعي عليه في الانصاف والغنية
الاجماع وهو كات في الثبوت سيما مع الاعتناء بشئ المشهور بهم امن

مثل الخيل الذي لا يعمل بالاحاد مع انه لا خلاف فيه صحتها وانما خلاصه
المنقح وغيره الزود فيه ولا وجه بعد ما عرفت وبسوى فيه الخيل والعبد
والمسلم والكافر بلا خلاف بل عليه الاجماع في الانتصار والغنية وهو المحيز
مضافا الى اطلاق الرواية لا يتغير وينبغي حينئذ ان يرد الى غيره من الامصاد
من غير قصد بل لغة تغيير بآول مرة وثانها في رواية جماعة وقال المنقح
وبنازله وخرج والده ولم يغيرهم انه انما ينبغي في الثانيه والاو لم يوجب
في رواية عبد الله بن سنان التي هي الاصل في هذه المسئلة من الخوادم اية
لذلك ما راي حد الزاد خمسة وسبعين سوطا وينبغي من المصل الذي هو فيه
ونحو الرضوى والشرع بآول مرة وان لم يقع في ثمن منها اكثر من مائة
الاخلاف جدا والاحوط القول بالحد المنعول للاصل ودعوى
الاجماع عليه في الغنية وهو ارجح من الرواية المذكورة من وجهين احدهما
الدلالة على نفي الرواية ولا تنفي على المرتبة ولا جز ولا شهرة ولا خلاف اجماع
بل عليه الاجماع في الانتصار والغنية وهو المحيز مضافا الى الاصل واخصا
الفتوى والرواية بحكم اللباد وبالرجل دون المرتبة مع منادات النفي والشهرة
لما يجب مراعاة من سائر المرتبة وظاهر النفي عن الفتوى والنص انما هو
الاخراج من البلد ولكن في الرضوى وغيره ان المارد بالحبس سنة
او ثوبت والرواية مرسله فلا بعد لها عن الظاهر بلا شبهة **الفصل**
الثالث في بيان حد القذف وهو لغة الرجم بالجماع وشرها قول
ومع المسلم المراكاة على المستن بالزنا واللواط وهو حرام بفصل الكتاب السنة

الكتاب السنة المستفيض بل المتواترة مضافا الى الاجماع الامة وشا صده
او بعبارة **الاول** في بيان الموجب للحد وهو الرجم بالزنا واللواط بمثل قوله
في بحث بالفتح والحد او انث فان اولها وشبهه من اللفاظ الدالة على
القذف صحتها ولكن لو قال يا منكوحا في دبره او زني بك فلان وشبهه
من اللفاظ الظاهرة فيه عرفا على شكل انها لها معناه الظهور لاحتمال انه
يدري به الحد ولكن ظاهرهم الاشارة على الحد في العبارة الاولى فيها
وبدعي في لك وغيره بالحد فيها وبدعي بعض المنعبر كان على علم
يعمل اذا قال الرجل للرجل يا منكوحا في دبره فان عليه الحد حد
القذف ونصوا السنة مجبور بالحد وبان يحجب الجمع على نصيب وايضا
غيره فلا اشكال في الحد فيها وانما الاشكال في ما عداها ان لم يكن ثبوته
اجماعا وايضا يعتبر في القذف معرفة موضوع اللفظ بالعلم لغة النفي و
وان لم يعرف المواجه معناه انما كانت عقيدة القذف في عرف القائل اي
عرف لغة التي يلفظ بها ولا يحد مع جهالة القائل بما له انشا فالاصل
وعدم صدق القذف في قطعها فان عرف انها نفي فانه يكون هذا المواجه
عزرا لا فلا وكذا لو قال لمن افر بيوتنا وحكم الشرع بالجموع برأسه والحد
او قال لغيرة لسك لا بيتي بعد لانه بلا خلاف بل خط الاصحاب لاجماع عليه
كما في لك وهو لغة الدلالة لا اشكال في المقدم اليه الاشارة الجارية هنا اليه
بناء على عدم صراحة اللفاظ المنزوعة في القذف باحتمال الاكره في وعلاهم
اولا في مضافا الى المعبر المستفيض في الفتوى بالسكوف وصاحبون

الغزير ونافا للعلی وعادة المذاهب الأصل وأشياء التكاثر للثاذاث اوعلو
المنذ وثا المشط قد ثبوت الحذر فان المنذ وثا الام وهي غير مكافئة
وقال الشيخ قد يبر والفاضي انه يجب كمالا لحرمة الولد والجزع من مولا بالصديق
من اليهودي والشرائعت المسلم فيعتد بها قال يفرى المذاذات لان
المسلم قد حضاها ويضعف بعدم كفاية حرمة الولد وضعت الجزع من انهم
بيان بن محمد الجيول ودلالة ثاذاث بان من ذالان اعم من نسبة الى ذال الاما
مع ان الذنوب بذلك ليس ثاذاث لانها بل لها واخرى بان ضربا المذاذات اعم
من الحد فيجمل الغزير ويحتمل نقول برفق هذه الوجوه من نظير لنا ذات
الاول في لولان المسلم قد حضاها والمذاذات بوجهر على النسخة المنذ من المروية في
يب وذا في قد يدك يفرى المذاذات يفرى هذا فان الجزع عنده يضعف
السند بين قركا في سنده في ييب اويحلى بن محمد كما في سنده في قد ومنه
ينظر جاني لفت من انرا لا باس بالحد بهذه الواحدة وانها واضحه الطريق ولو
سلم وضوح الطريق فالتجيز غير مكافؤ لما مر من حيث اعتضاده بعلى الاكبر وجعل
المشبه من جهة الخلافات المرامر ولكن بعضنا الجزع من الاسكاف من انه
مروي عن مولا نالبا فرقة وان الطبرعي مروي ان الامر لم يزل هذا للثاذاث ان
اشاد بجدا لله بن عمر بن عمر بن عبد العزيز بان لا يجد مسلم في كافرة فرك
ذلك ولو قال بان زوج الزانية فالحذر لها خاصة وكذا لو قال يا ابا الزانية
او يا اخا الزانية فان الحد المنسوب الى الزنا دون المواجه بالمصايب ولو عطلت
يا ابا الزانية وما بعده على بان زوج الزانية واسقط فلو لم فالحذر لها مكشفا

الغزير بولد ثم نفاه جلد الحد والزم الولد وفي الجزع الرجل ينشئ من ولده ولذا فرقه
نقال ان كان الولد من حرمة جلد حسين سوطا وان كان من انه فلا شيء عليه
نتم وقفا حران عليها حرمان يعزرها لجهاد ولا يجلد الحد الا في الجزع بالحد
بان يقول بان الزنا بين الزانية اولست لا ييك ويغوه اخر قيل وفي الحسن
مثلها ولم ائت عليه وظاهرها كما ترى كون نكاح لا ييك من الفاظ الصريحين
وبر صريح في ذلك نقال هذه الصيغة عندنا من الفاظ الصريحين لغز وعرفنا
بما للحد لاقه واستشكل بعض الاجل ما عرفته قال الا ان يقال قد صار عرفا
صريحا في ارض وهو حسن الا انه لا يقع عند المذاذات لك من دعوى الصراحة
لغز ولو قال نكح بك بولك اي ولدت من الزنا او بان الزاني فالحذر في لاجه
خا هذه الا ان قال وقت بك اتكلت فالحذر في لامة كذلك فيجد للابا والام دون
المواجه لامة في لهما حقيقة وقد لا نتم بحسب اليه فعلا لكن يعزرها سببا
لذا ذير ببوله قال بان الزانية فالحذر في لهما دون المواجه لما عرفته ولا خلا
في شيء من ذلك ولا اشكال وفي التصويص ولا عليه في الضم وان قال لا يمت
واحد حيدر بان الزانية ولم يفت من ولدها جلد الحد لها ولم يفرق بينهما
الجزع فندبر وانما يقبض الحد عليها اذا كانا مسلمين عاقلين حريين محضين
فلا يجد مع عدم الشرايط او احدهما قبيحا وان كان المواجه منصفها بها بل
يعزرها لهما كما انه لو انصفها بها يحد لهما ولو كان المواجه كافرا او عبدا
ويا لجلد فالحذر الشرايط ولو بعضها لانهما المنذوق وقد تفرق في بيع كلاهما
حكمه ولو قال المسلم بان الزانية مثلا واحد كافر فالحذر بان عليه الغزير

للجميع بقوله فالحمد لله الذي جعلناكم من جنس واحد ثم جعلناكم في هذه الغفلة الانثى والذكر ما ذكره وما يوم خصصه في الشريعة الاولى دون ما بعده او بما
عكس حيث فصلت احد ما عن الآخر مع اتحاد حكمها واشتاء
المنصبة قطعاً ويكون دليلهما واحداً ولو قال نيفت بقوله فالحمد لله
حد قطعاً اخذ بما في انما هي وفي قوله في الشريعة الاولى لانه قد
ينشأ من احتمال الاكراه بالنسبة اليها لا يشق الحد مع الاحتمال وظل
الصحيح في الموارد في نظير بحيث في رجل قال لا امرئ مني الا نازية انما يفت
بكت قال عليه حد واحد اخذ بما في اها وما قول انما يفت بكت فلا حد
عليه فيه لان يشهد على نفسه أربع مرات بالانواع عند الامام فانه يعطى
بظاهره ان قولاً يفت بكت ليس قد فاجت على نفسه فيه اصلاً ومنه على
الهدف فتعقلاً ومن ان في فعل واحد فان كذب فيه بالنسبة الى احد
كذب بالنسبة الى الآخر ومنه واتضح ولعدم الاعتداء بشبهة الاكراه في
الشع ولما جازي الحد اجماعاً من قال يا منكوحاً في دهره ونحوه وفيه منع و
اثنائه للجميع عليه قياساً ولعل في الاحتمال بالنسبة الى كل منهما فينبغي
اندر الحقد عنه بالكلية وفيه ان الكفر ط الزنا ليس زناً الى احتمال الاول
ذهب الى مال اليرغ الغريب والى انشاء الشيعان وجماعة في الغيبة وعن
قلاجع عليه ولو كان الاول اقوى الشبهة المأثرة والغريب بال
الظن في كونه لمن يتنازع ويعدا له ليست بذات ولا لا ط ولا في تراويه
وقولاً واحداً بن الحلال ونحو ذلك موجب لتعريض للاختلاف المتضمن في

سبب رجلا بعينه فثبت ثمره من أصل جدد قال لا عليه لعنه رب وما فيه من الأذى
الحرم الموجب له كما يقال وكذا يعزى لقول لا امرئ مثله لم يحدث عذرا صلا
به وهنها كما صح به الخلق لا مطلقا كما هو ظاهر العبارة وغيرها ويمكن جعلها
على الأول كما هو الغالب في هذا القول جدا والتمك باللعن به هنا في الجملة وإطلاقا
هو المشهور بين الأصحاب على هذا المخرج به لثبوت إطلاقها لوقوعها في أصل في رجل
قال لا امرئ لم يحدث عذرا قال لا يضرب فثبت فانه عاده قال لا يضرب فانه
يوشك ان يذنبه والضرب فيه وان لم يكن صريحا في التعزير بل اعلم منه ومن
المحدث لكنه مع ظهوره فيه محمول عليه لئلا يصح على الله الا المخرج على مثله
المثبت للصدقة باق خلافا للتعزير فواجب لعدم الله انما قال الرجل لا امرئ
لم يحدث عذرا وليس له بدنه قال بجدا الحد وعلى بدنه وبنيها ويحتمل
الحد فيه التعزير أو اختصاصا به انما قصد بقوله المذكور انما هو بالزنا
صحيحا ولو لم يكن منه الحال وبنيه عليه قوله لا وبنيه له بدنه ومنه يظهر
عدم امكان الجمع بدنه وبينها لوقوع المقتضى بمحمل الضرب فيه على الحد لكونه
اعم منه مضافا الى عدم امكانه من وجه اخر وهو اعتضاد ما ذكرناه من
الجمع بالاصل والشهرة وصحح بعض المعتزلة بوجود الجمع على تصحيح ما يصح
عندك سنده فلا يقر ما فيه من كبحها في رجل قال لا امرئ مثله بعد ما
دخل بها لم يحدث عذرا قال لا احد عليه وظل الصنف قبل قال لا امرئ
لم نأني عذرا قال ليس عليه شيء لان العترة تذهب بغير جراح بناء
على ان الله ان المراد من المثني المنفي فيها انما هو خصوصي لحد لا التعزير

والا لشد وما اربط التعليل فان مقتضاه عدم الشك في المخرج الذي
هو مناط الحد لا عدم الا ذاء الموجب للتعين في حصوله عادة وان احتمل
الذهاب بغير جماع بل تعين وعن الاسكان في المواضع له فيما لو قال قد
عند حرب وسباب والمخالفه في غيره وهو ضعيف وبالمخالفه في الظاهر
ثبوت التعين ولو قال لها ذلك او قال بغيره مواضعها او غايبها ما يوجب
اذى له كما في التفسير والاضيق والخفي وكذا لو قال له اناسي او يا هاتين
او يا شاربا لم يرد ذلك مما يوجب اذى بلا خلاف بل عليه الاجماع
في الغنية للتصويح المستفيض عموما وخصوصا في بعض الامثلة كما كثر
عن رجل قال لاخر يا فاسق فقال احد عليه ونعزذ وفي اخر قال
الرجل انت خنت وانت خفي برئيس فيمجد ولكن فيه موطنه و
بعض المعنوية وفي ثالث قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل دعا اخر
ابن الجنون فقال الاخر انت ابن الجنون فامر الاول ان يجلد صاحبه
عشرين جلدة وقال له اعلم انه سخط مثلها عشرين فلما جلدته عطف
المجلود السوط فخلعه كما لا يتكلم بهما وفي رابع شكى رجل الى امير المؤمنين
من قال له احملت بامك فقال نعم سئو جعده ضربا وجميعا حتى لا يثوب
المسلمين نفس به الجوز ويستفاد منه الحكم عموما ايضا وفي غير من انهم كان
يعزذ في الجاه فلا اشكال في الحكم مطلقا ما لم يكن المودى منقلا صرا
بمعصيته الله نعم ولو نظاهر فلا تعزذ ولا يستفاد منه الاستخفاف بل كانت
المودى مثا به ذلك ما جاز بلا خلاف اجده بل عليه الاجماع في الغنية لا من

لا بد من المعنى من المتكر وقد وردت من تمام العبادة الواقعة في اهل الرب
وعن مولانا الصادق ع اذا جاءه الفاسق بنفسه فلا حرج له ولا غيبة
وعنه ع قال قال رسول الله ص اذا رايت اهل الرب في البقع من بعد
فاظهروا لهم منهم واكثر واكثر من تبههم والقول فيهم وباهشهم
لئلا يطغوا في الضاد في الاسلام ويحدثهم الناس ولا تعلموا من بينهم
يكذب الله نعم لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم بذلك درجات في الاخر الذي
ذلك ولا يصح من اجتهاد ما يكون تسبيرا ليركن بالحرمة وامكان الوضوء فيه
من دونه وهل يشترط مع ذلك جعله على طريق التعريف المتكسر فيشترط بشي
ام يجر الاستخفاف به مطلقا ظاهرا اطلاق النفس والقنوى الشاف والاول
احوط وبذلك الشك في كل ما فيه التعزذ به الا في امرين من مكلف الحر
المختار ويشها دة عدلين بالخلاف ولا اشكال للمعوم واتما الاسكان في
عدم ثبوتها بالخوة من الاضرار كما هو ظاهر الجاهل مع ان عموم اقرار العقل
يقضي بالثبوت بها ولكن ظاهر الاجماع فلا بد من اجماع وان اشعر
عبارة المائتين في بيع نوع ثوبه فيه بل وجود مخالف ايضا ولكن لم تنصف
عليه ويشترط في القاذبة الذي يحد كما لا يلوغ والعقل والاضيا والقيود
بلا خلاف بل عليه الاجماع في تزويجه وهو جهة مضاف الى الاصل والجنس
في الاول من الغلام لم يحصله يرضن قال رجل هل يحد قال لا وقد لك لوان
وجلا من الغلام لم يحد والصب الا في وغيره في الشافى في الصبر لا يحد
بالعدت ولو كان المحدث وفا كما لا بل يعزذ ولكن الجنون لا يحد بغيره

احد ولو كان كاملا بل يعزى وينبغي تقييد التعزير فيه بكونه من وجهي
 منه الكلف به لئلا يلغوا ومنه يظن وجهه انه ينبغي تقييده في الصبي بكونه
 مميزا والا فتعزير في جميع فضلا فكذلك شرعا ووجه التعزير فيهما مع الصبي جسم
 مادة الفساد وهو الاصل في شدة الحد ودوا التعزير ان الاقليم اجده
 تعزير بها هنا ووجه اشتراط القصد والاختيار هنا واضح كما في سائر
 المواضع **الثاني** في بيان المقتضى الذي يحد فاذن كمالا ويستلزم فيه
 كذا للثلاث احصان بلا خلاف كذا في الايدى الكثرية والذين يوصون المحصنات ثم
 لم يأتوا بل يعزى شهده فاجله وهم ثمانية جلد واما كذا له من عدة
 فالمراد به هنا البتة وحال العقل والمعدة والاسلام والسنن العشرة
 انما والاولا لعدم الظاهر بهما فن قد ف صيدا او يحنوا او مملوكا او كافرا
 او مضاهرا بالزنا والاولا لم يحد ويعزى بها كما في كلام جماعة والضوضي
 به مع ذلك مستقص من غيرها زيادة على ما مر اليه الاشارة وغيره كاحد
 لمن لاحد عليه يعني لو ان يحنوا فذف رجل لم اعطيه شيئا ولو فذف
 رجل فقال له يا زات لم يكن عليه حد والصفى الرجل يحد في الصبي
 يحد قال لا حتى يبلغ ومنها من افترى على مملوك عزيرته الاسلام
 ومنها لو انثى رجل فذف فذف عبدا مسلما بالزنا لا تعال من الاخير
 لغيره الحد حد الحر الاسوطة ومنها عزيرته من اهل الذمة و
 اصل الكتاب هل يحد المسلم الحد في الاقران عليه فقال لا ولكن
 يعزى وقد مر ما يدل على اعتبار السنن واما الغير ككل بالغ من ذكر وانثى

او انثى اقترى على صغير وكبير وذكر وانثى او مسلم وكافرا وحرًا ومملوكا
 فعليه الحد الشرع اجماعا ماله شأن لا حامل به ووجه الشيخ على الاقران
 على احاديثي الصغير والمملوك او الكافر مع اسلامه وحره وبنه وغيره على
 ان المراد بالحد فيه ما يعزى به ولا بأس بروايت بعد جمعا وظاهر
 الصراحة وجماعة تعزير فاذن المظاهر باننا وهو خلاف ما دل على نفي
 تعزير مطلقا بعدم حره وبنه واما الشاهدان الى لعدم وجه ثابتهما
 ما هنا بعدم الادلة في جميع الصفات مطلقا بخلاف مواجبه المظاهر
 باننا يعزى من انواع الاذى وهو كما ترى نعم وربما يؤيد نحوي ما دل
 على تعزير فاذن الكافر نعم وكذا في شرط قيمه انشاء التوبة فالاب لولده
 ولله الحصى لم يحد بل يعزى وكذا المولود تزوجه الميتر ولا يرب لها
 الا ولده نعم لو كانت لها ولد من غير وكانت له صالحة فاما كل ذلك للشم
 عن رجل فذف بشه فقال لولده ما فعلت برون فذف لم يحد له قال
 وان كان قال لا فابن الزنا يبرأ منه ولم يكن لها من اخذ عطفها
 منه ولا ولده فانه لا ينام عليه الحد لان من الحد فذف لولده منها وان
 كان لها ولد من غير فهو وليها وان لم يكن لها ولد من غير وكان لها
 فزاد به موت بمن الحد جلد لهم ولا خلاف في شئ من ذلك ولا في انه
 يحد الولد لو فذف ذراي فذف الاب وكذا يحد الوفاة الام او الا مارب
 تط ويحدون لو فذف فوه للهم **الثالث** في بيان الاحكام فلو فذف هت
 شخص جمعا فزاد بعد واحد فكل واحد من واحد فلو فذفهم بالفظ واحد

كنا زيادة فعليه للجميع حد واحد ان طاب لوجه مجتمعين وان اضر في الطائفة
فلكل واحد حد على الاظهر لا شهر في الغنيمة وثرا لا جماع عليه وهو
التجدي مضاف الى الصم في رجل انفرد في قوم جماعة فقال ان انا ابر
مجتمعين ضرب حدا واحدا وان انا ابر منفردين ضرب لكل واحد حدا و
نحوه اخبار اخر في صور ايا ندها اوضعها بالشهرة العظيمة من غير وانما
جئت على ما لو كان الفنت بلفظ واحد مع كونهما بين وبين الحسن
في رجل قد ف قويا جميعا قال بكم واحد فلك نعم قال يضرب حدا واحد
وان فرك يذهبهم في الشذوذ ضرب بكل واحد منهم حدا يحصل الادلة
على ما لو كان الشذوذ بلفظ واحد والاخير على ما لو اجاز ابر مجتمعين وكس
الا سلاف فيجعل الشذوذ بلفظ واحد موجبا لا حدا للحد ولم بلفظ متعدد
موجبا للاشهاد ان جاز مجتمعين وللعدد ان جاز منفردين ونفي عنه
الباقي في لفت مجتمعا يد لا لا الخيل اول عليه وهو اوضح طريقا وفيه نظر
لان تفصيل الاول شامل للشذوذ في المتعدد والمعدد فالعمل به وجوب التفصيل
فيها والظاهر ان قوله في جماعه صفة للقوم لانه اقرب والنسب بالجماع لا
للشذوذ وانما يحذر قوله لوجعل صفة للشذوذ في الحد لول عليه بالفعل واريد
بالجماع الشذوذ في المتعدد وهو بعيد جدا بل الظاهر ان ذكرناه او ما قيل من
ان المراد بقوله جماعا اجتماعهم في الزمير بمعنى قد فهم بكم واحد وعليه
فلا يكون الشذوذ في الحد انعم من المتعدد والمتعدد بل ظاهر في الاكبر ويكون
الغايه بين وبين الحد الاخير تعارض في المطلق والمفيد من وجه واحد

وجه واحد ولا كذا للحد على تقدير اللاحية فان كلا منهما مطلق من وجه واحد
مفيد من اضر وعلى الشذوذ بين يجب على المطلق على المفيد من طرف واحد
ومن الطرفين وهذا قولان اخلان للحد وفي احدها في الفقيه والفتوح وشا
تبهما في الهدا برهما شاذان غير واضح المستند وضعفه وحدا الحد
بوريث لو كانت الحد وفي قيل استيفاء او العفو عنه كما بوريث المالك ولكن
لا بوريث الزوج ولا الزوجه بل ولا غيرها من ذوى الاسباب عد الامام فمشر
ولكن ليس له العفو كما في الغنيمة معصيا عليه وعلى اصل الحكم اجماع الامامية
كما عن فقه قبه وابقم لكن على الشاذ خاصة وهو التجدي مضافا الى
المصوب المستفيض من ثبوتها زيادة على ما ياق اليه الاشارة في المصنف
فيمن قد ف تزوجه وهي حسنة ولها اثر في مومن يعني الحد قال جلد
لهم واما القدر الحد لا بوريث مع قصور سنده في المكوف وما جبه بحول
على ما ذكره الشيخ في غيره من ان المراد انه لا بوريث في ان كل واحد منهم
ياخذ نصيبه وان كان كل واحد من الورثة المطالبة به على اكمال كما في
صريح المؤيد ان الحد لا بوريث كما بوريث الزكوة والمالك والعتاد ولكن من
قاربه من الورثة يطالبه فهو وليه ومن تركه فلم يطالبه فلا حق له وفي ذلك
مثل رجل قد ف رجلا والحد وفي اقران فان عفى احدهما كان للآخر
ان يطالبه عفا لا تها اتمها جميعا والعفو اليها جميعا ويجوز ان يحصل
على الفقيه لما ذكره بعض الاجلة من انه قول العامة قال ولهم قول اشرائه
بوريث العصباء وبعضه كون الراوى هو المكوف الذي هو من نصائهم

ولو قال انك تان اولاً لسط او يملك ذنبه فالحمد لها مع بلوغها وقلها
لا لواجبها من ان لم يقبله ليرفعها فيبعثها ولازم ذلك ان حق الطالبة
والعقوبة لغيرها وفي خاصة كافي خيرة من العنوف والى هذا ذهب الكل ^{على}
المناخين وقال الشيخ في النهاية والمفيد والمفاضل ان له اى للاب الواجب ^{للمطل}
للحد والعقوبة والتجيز عليه غير واضح عما لى له من ان العاد لا حق به
فله المطالبة بالحد والعقوبة والكبرى ثم هذا ان لم يسمع الولدان الى احد الامرين
ولو سبناه المي لم يكن له ذلك بلا خلاف ولا في ان لا يستيفاه انما قد
ولا يشترط عليه اقل لا نهما غير صالحين للاستيفاه والعقوبة والتأخير
معنى السقوط وكان الورع والولد الصغير ومن في معناه حد كان للاب
الاستيفاه ايضا وفي جواز العقوبة في صورتين اشكال ولورث الحد جماعة
فمنهم من كان له حق ولو واحد لا يستيفاه على الفهم بلا خلاف
اجده بل عليه الاجماع في الغنير وبر صرح المؤلف المقتد من ومثل الفاذ
في المدة الواحدة اذا حد لثلاث على الاشهر لا فوى وفي الغنير عليه اجماعنا وقيل
كما من الكلى انه يملك في الشا الله الصام في كل كبيرة وفيه ما عرفت غير مرة
والحق ثمانون جلدة بغير الكتاب والاجماع والسنة المستفيضه ان كان الفاذ
او عيلا على الاشهر لا فوى بل عليه عام من اقرهم اجماعا بنا وفي صريح الغنير
وظاهر الكتب وقدر ومن في غير وان عليه اجماع الا ما فيه لعموم الادلة
صريح المعيرة المستفيضه عنها الصم اذا فاذت العبد المحرر جلدة ثمانين وهذا
من حقوق الناس وفيه الموثق والتحسن بزيادة في اخرها وهي قوله فاما ما كان

فاما ما كان من حقوق الله نعم فانه يضرب نصف الحد ذلك الذي نصف
الحد فيه ما هو قال اذا ذبح وشرب قهرا فهذا من حقوق الله نعم الى قريب
فيها نصف الحد خلافا للصديق وط على المملوك او جوت لقوله تعالى ان
الذين يضاعفون حشره بينهم فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والغير
عن العبد يفتري على امرئ محمل قال اربعين وقال اذا ذبح بقا حشره
فعليه نصف والنحوى ما دل على تصفيف حقه في ان ذاب بناء على اشد بينه
من الفذات جدا ويصعقت الجميع بان المراد من الفاضلة ان خاصة كما
نظرة عن المنسرين جماعة ويظهر من فرائضهم بالمحصنات والرواية مع
ضعفت سندها وشذوذها كما صرح به جماعة لا تعارض المعيرة المستفيضه
المختلفة من المعصنة لعموم الآية والشهرة العظيمة التي كادت تكون اجماعا
بل اجماع على الحقيقة كما حكاه جماعة حدا لا يستيفاه فوجب طرحها او حلها
على الشيء لموافقتها لمذهب كثر العامة كما الشافعي والى حقيقة كما صرح
به بعض الاجلة والا ولو لم يمتنع لوجود الفاذ في بين ان ذاب الفاذت يكون
حق الناس وحدان فاحق الله نعم كما نصبت به الاخبار السابقة وهو اسهل
منه كما يستفاد منها ومن غيرها من العبد ولو سلمت فلا يعارض صريح
الادلة فيلغي الحد وجع عنها بلا شبهة وفي الصم العبد يفتري على الحر
فقال يجلد حدا لا سوطا او سوطين وفي الموثق عليه خمسون جلدة و
حليها الشيخ حل الاثره بما ليس فذنا وفي الصم قال في رجل دعى لغيره لير
افس يئلب امكك منه فلما ادى اليه قال ان امر كانت امثال ليس

عليك سببه كما سبب اواعف عنه ويمكن ان يكون السؤال من رجل اذ يحط
اخر اندعاه لغير ابيه فطلبه ثم منه اليه فلما اتى بها شهدت بانها قال
له ان امر كانت امه لا اندعاه لغير ابيه فقال عه سببه كما سببت اواعف
عنه ويمكن ان يكون الامر كذلك قد مثل هذا الكلام اذا وجد بر احد ويجوز
الطائف بقاء بالعبادة ولا يجوز عنها كما يجوز الزاني ولا يضرب حتى يبا
شد يدا بل يضرب حتى ياتو سوطا انما هذا الظاهر المصريح به في بعض العباد
وهو الحجارة مضافا الى المصوم المستفيضة منها الموقوفة الموقوفة يضرب بها
بضرب جسده كله فوق ثيابه ووجهه والكفار مع التائبين بالانساب اي تاجهم
يوان اذا شئت على ذم وكان النعم بهم بالامر ان لا تخشى حد وثقتة
فيصممها الامام بما يراه كفا لوجه ولعله لا خلاف فيه ولكن لسبب الممان
في رفع الى القليل المتعص بالامر بين وكان وجهه ان ذلك فعل محرم يستحق
نا عليه التعصير والاصل عدم سقوطه بمثل هذا الاخر بمثل بل يجب على كل
منه ما اذا انقضاه فعليه سقوطه يحتاج الى دليل وله وجه في الشهرة الفريضة
من الاجماع المتيقن به بخلافه لا عارض عنهم فالحمد لله والاحكام فيها
اول وما دلت على سقوط القدر انما ذلت كالتصميم في اعيانها عن رجل يوافي
كل واحد من اهل صاحبها فقال يده عنهما الحد ويعزات فالعزير اول
وفي التائبين لثالث نظير بل ربما كانت في ابيد الخلافات الظاهرة في الابح
في اللزاح وهي خمس مسائل اول يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الاخوة ثم لا خلاف بل عليه الاجماع في كلام جماعة وهو الحجارة مضافا الى المصوم

الى الصور المستفيضة ومنها النبوي القاصي من سمع احدا يذكر في تالوا رجب
عليه ان يقتل من شئت ولا يرجع الى السلطان والواجب على السلطان ان يرفع
اليه ان يقتل من تال مني وفيها عن سمع يشتم عليا ثم فقال هو والله حلاك
الدم وما الف رجل منهم رجل منهم دعه وفيه شفاء من الزيادة الا وفيه رجل
وهو لكل سامع من غير ريب على اذن الامام كما هو المشهور بل عليه في الغنية
الاجماع حلافا للمعصية عن المنفرد ولعن تلم يجرى زائلة بغير اذن لا يجوز
عبد الله بن القهاشي سأل الصادق عليه السلام فقال ان كنت فقلت فقلت عشر
رجلا من الفوارج كلهم سمعتهم يرو من علي بن ابي طالب عليه السلام فقال لو كنت
فالمسلم بالامام لم يكن عليك في فمهم شيء وكنتك سبقت الامام فقلت
فلمن عشر شاة لم يجهها جني ويصدق في بلحها بسبقت الامام وليس
عليك غير ذلك ونحوه الموقوع بين التائدين وغيره مع عموم نفي الضرر وشتر
القتل بما اذا امن الفاعل ولم يخف على نفسه او ما اراد على مؤمن نفسا
او ما لا وانما الجواز مع الموت على حق من ذلك ولا خلاف فيه وانما
وفي الخلاف بالانبياء بهم توجه قوي لان تعظيمهم وكما لهم فاعلم من دين
الاسلام ضرورة في تعظيمهم ارثا ودفعت مع ان في الغيبة ادعى عليه اجماع الامة
لكن عن طائفة مروي عن علي عليه السلام انه قال لا اؤف برجل يدكر ان داود
صادق المنة الاجل فاما ما بين وبين سوطا فان جلد الناس ثمانون وجلد
الانبياء مائة وستون فتم وهو ضعيف واللحن في تركه ورواه غيره عنهم
وبغية من غير تخصيص بقا طائفة من قبل ويمكن ان ينص الى الحكم بها ثم للاجماع

على طهارتها بآية التطهير وهو حسن ثم ان اطلاق النص والقنوى يقتضى
عدم الفرق في الفاذف بين الربيل والمزبد والسلم والكافر وعدم الفرق بين
الاخيرين صريح في ذلك قال وقد روى عن علي بن ابي طالب ان يهود يركبوا صليبين
ويضعون فيهما رجلين حتى ماتا فابطل رسول الله صدمها الثاني يقتل
من تدعى النوبة بعد بيناتهم بلا خلاف ظاهر ولا يحكى للتخصص منها
ان بن عباس بن عمر انه بنى فقال ان سمعته يقول ذلك فاقبله وكذا يقتل
من قال لا ادرى ان محمدا صلى الله عليه واله صادق ام لا اذ كان على ظاهر
الاسلام بذلك بلا خلاف وقيل ان ابي ابيس لو ان رجلا اخطأ النبي صلى الله عليه
واله فقال ما ادرى ابيس انت ام لا كانت يقتل مقتدر قال لا ولكن كانت
يقتل انه لو قيل ذلك من غير ما سلم متأق في رواية اسندك للحكم في المطابقين
وما مضى بالانذار الموجب للقتل وهو حسن الا انه لا يدل على القتل مطلقا
ولو كان المذنب ملما بل مستضاء فقل انظر في مطلقا والمسلم على بعض الوجوه
وهو خلاف ظاهر اطلاق النص والقنوى الا ان يقول على مستضاء واحدة
بالفدية من الكفار لصدقه كاليهود والنصارى فانهم لا يقتلون
بذلك وكذا غيرهم من فرق الكفار وان جاز قتلهم بامر الله الثالث
يقتل الساحر اذا كان مسلما ويعز اذا كان كافرا بلا خلاف قنوى و
نصا تفق القنوى ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل بل يامر الله
ولم لا يقتل ساحر الكفار فقال لان الكفار اعظم من اليهود لان اليهود
الشرار مفرقون وعليه يحمل اطلاق باقي النصوص منها عن الساحر فقال اذا

فقال اذا جاء رجلان عدلان شهدا بذلك فقد حل دمهما ومنها
من نعم شيئا من الصبر كان اخرجه من تبر وجهه القتل الا ان يؤوب
ومنها الساحر يهرب بالسيوف ضربا واحدة على راسه وعلى كاهله ومنها
ولا لا على رية من قال بانحصار طريق ثبوتها الا ان كان الشاهد
لا يعرف قصده ولا يشاهد الثائب وفي الثاني منها لا لا على عموم
القتل للعالم بالسحر والمعلم له كما هو ظاهر اطلاق العبارة وغيرهما من
النص والقنوى خلا فاجزاء مخصوصه بالاول ولعل وجه الاصل والخصا
ما دل على فله يقول مطلقا يحكم بالبادء بالعامل به والصريح في الهجوم
ضعيف السند مع احتمال اختصاصه بما مر بناء على الغالب في المعلم
لأن يعمل به ولا يجز عن وجهه ثم ان مقتضى اطلاق النص والقنوى
تقبل عدم الفرق فيهم كونهم مستعلا له ام لا ويرى صريح بعض الاصحاب
وحكى اخر من مناخري المناخري قولنا بتلقيه بالاول وجهه غير واضح
بعد اطلاق النص المنجبر بضعفه بعد الاستفاضه بقنوى الجماعة وعد
خلاف فيهم بقتلهم اجمع ولم ارجع الى غيره الرابع يكون ان نزل
في نادية الصبي ونعبره حيث يحتاج اليه من عشرة اسواط وكذا
العبد كما هنا وفي بيع وبر وعد وكركن في العبد للنبي المروى في
القصير لا يعمل لوال يؤمن بالله واليوم الآخر ان يجلد اكثر من عشرة
اسواط الا في حد قال واذن في المملوك من ثلثه او خمسة وفي اخرى
ادب الصبي والمملوك فقال خمسة او سبعة واربعين قبل وبمضته ورافق

الشيخ في تروحي بن سعيد وفي ثالث ان امير المؤمنين ثم قال لصبي
بلغوا معكم ان ضربكم فوق ثلث ضربك في الادب في اثنى منه و
في رابع الوصفة في ضرب الصبي للناديب الى خمسة ولم امرها ملا يهسا
مع قصور سندها وفي ثانيا لما مضى والمجم بينهما يقتضى ضرب
الاعداد المذكورة في الكواهي ضعفا وشدة وانما حملها الاصحاب عليها مع
ان ظاهر حملتها ويرجع بعضها التحريم للاصل وقصور الاسانيد ونحوها
بأقوى منها ما دل على ان التعزير الى الوالي تعزير بحيث ما يراه عالم يرى للحد
ففي التعزير المروي في في ضعيفا وعن العلل صحى كالم التعزير قال دون الحد
قلت دون ثمانين قال لا ولكن دون اربعين فانها حد الملوكة قلت وكتم
ذلك قال نعم ما يراه الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه وفي الموقوفين التعزير
كم هو قال بضعة عشر ما بين العشرة الى العشرين وتوفى المولى بعينه ذلك
اي زاد في ثمانية على العشرة استحب له عتقا لطلاق العباءة يقتضى ثبوت
الاستحباب فيها اذا لم يبلغ الزيادة حدا ولم يجد نفيضا بل ولا فوفى وانما
الموجود في غير الكتاب حتى مع استحباب العتق لو ضرب برقى غير حد حدا كما
صرحنا الصريح من ضرب مملوكا حدا من الحدود من غير حد وجبه الملوكة
على نفسه لم يكن لصداق بكفارة الاستغفار وظاهر الوجوب كما عن الشيخ
في يه ولكن فرضه يمين ضرب عبده فولى الحد وهو خارج عن مورد الردية
فيكون بظاهرها شاذة والعاملون بها في مورد ما حملوها على الاستحباب
فنهجها **الخامس** يعزير من ذنب عبده او امته كما يعزير الاجنبى بقذفها

بقذفها كما عرفت وعدم الفارق بين الاجنبى والمولى هنا مع حرم
ما من من المصوص يعزير من ذنبها وفي الخبر ان امرته جاثت ^{الله} ربو
قالت في ثلث لامي يا زانية فقال هل رايت عليها من ثا فتاكت
لا فقال اما لو انها سنفاد منك يوم القيامة فرجعت الى استها
ناعطها سوطا ثم قالت اجلدني فاك الامة فاعطتها ثم اتت
الشيء صلى الله عليه واله فاجزة فقال عسى ان يكون بركذا يعزير كل
من فعل محرما او ترك واجبا عالما بهما وحكهما بما دون الحد متعلين
بغير نهي يعزير هذان بما دون الحد بما يراه الامام قيل ولا يبلغ حد الحر في
وان تجاوز حد العبد ولا حد العبد في الحر من سوط الى تسعة
لستين وفي العبد منه الى تسعة واربعين كما في يه وقيل يجب من لا
يبلغ اقل الحد يده وهو في الحر ثمانون وفي العبد اربعون وقيل ان يرقما
ناسب الزنا يجب ان لا يبلغ حده وقما ناسب القذف او الشرب يجب
ان لا يبلغ حده فيما لا ناسب له ان لا يبلغ اقل الحد وهو خمسة و ^{سبعون}
حدا الفراء ونسب في ذلك الى الشيخ ولت واخايرة وقرف المسئلة السابقة من
الاخبار ما يدل على المنع عن بلوغ حد القذف في العبد وهو اربعون
مطلقا من غير تقييد يكون التعزير عينا بل يشمل ما لو كانت حر ولا ريب
ان الامتناع عليه لحرط او ولي وان لم يجد برقا فلا ثم وجوب التعزير
في كل محرما من فعل او ترك ان لم يحصل الاشياء بالشيء والنهي والنهي
وقومها فهو ظاهر لوجوب انكار المنكر وامام الاشياء فلا دليل على

التعريف والاف موضع مخصوصه ويرد النقص بالذات بيب او التعريف بها يمكن
 تعريف التعريف في العبارة وقصها للمادون التعريف ايتم من مراتب لا تكا
 فتم جدا **الفصل الرابع** في بيان حد السكر وهو على قول ما يحصل
 معه اعتلال الكلام المنظوم وظهور المراد للكلام وعلى اخر ما يغير العقل و
 يحصل معه سرور وقوة النفس في غالب المتناولين اما ما يغير العقل
 لا غير فهو المردان حصل معه غيب الجواس الخس والاف فهو المضرد
 للعقل كما في النجج والشوكوان والنظر في هذا بحث يضع في امور **ثلاثة الاول**
 في بيان الموجب للحد وهو تناول السكر جسته وان لم يسكر فليدار الفضاع
 اخلا واصع العام بالتناول والتعريف وان لم يعلم وجوب الحد به وبشرطه مع
 ذلك القوت والعقل وهذه فيودا بعد تناول يعيم الشارب اياه خالصا و
 المستعمل له الاول ان يطول يعيم الشرب والاستعمال في الادوية والاخذ به
 وحيث اجتمعت ثمة الحد بلا غلات بل عليه الاجماع في كثير من العبارات
 وهو الجهد مضانا الى المضرد المنفعية التي كادت تكون متواترة بل هي متواترة
 وجملة منها عامه لكل مسكر متخذ من العنب وهو المعروف بالخراد القرم وهو
 البينيد او الزبيب وهو انضج او العسل وهو النجج او الشعير وهو
 الحزن او الحنطة او الذرة او غيرها ففي الصفة كل مسكر من الاشرار يجب فيه
 كما يجب في الخمر من الحد وفي الخمر يضرب شارب الخمر بشارب المسكر فلو
 كم قال حددهما واحد وفرسب منهما النصوص الواردة في الهلة تحد يد
 حد شارب الخمر بثمانين جلده من ان اذا شرب سكر وانذا سكر هدي

هدي وانذا هدي اقترى فاجلده حد المقترى وهو موجودة في
 شرب كل مسكر وهي مستقيمة بل ادعى في الشفيع انها متواترة و
 جملة منها ما بين خاصه بالخمر وعامة لها واللينيد وهي نجما وزنت حد
 الاستفاضة تعني الموثق كالآثم من رجل حتى حسوة خمر قال مجاهد
 ثمانين جلده فليدارها وكثيرها حرام وفي الصم وغيره يضرب شارب الخمر
 وشارب البينيد ثمانين وجلده منها مصرحة بحكم الفضاع كما هو مذهب
 الاصحاب وادعى عليه جماعة منهم مجدا الاستفاضة اجماع الاما عليه
 مصرحة بيقوت الحد فيروان لم يسكر ففي الصم وغيره عن الفضاع
 فقال هو خمر في حد شارب الخمر وغيره في اخلاف الخمر عليه المستل
 لثبوت احكامها التي من جملتها الحد كثير من الاخبار ومقتضى اطلاق
 هذه النصوص وغيرها وكذا لقنوي وصريح جملة منها انه يتحقق الحكم
 بالحد بتناول السكر والفضاع مطلقا ولو بالقطرة الغير المسكرة بينهما
 وادعى عليه الاجماع جماعة واما الصحاح الدالان على عدم حد شارب
 البينيد ان لم يسكر فع شدة وذو محمولان على التثنية كما ذكره شيخنا **الطائي**
 او على البينيد المحلل كما احتمله بعض الاجلة فالاول وكذا العيصير العنبى
 اذا غلا ما لم يذهب المشاة بحسب التناول واستعماله فيما مر الحديث وان
 كان قليلا غير مسكروا كما نراجماع بينهم كما صرح به في الشفيع وغيره ولم
 انصف على حجة معتد بها سواء وكذا كل ما حصلت فيه الشدة المسكرة
 من نحو العيصير القرمى او الزبيب يجب بثمانين جلدا واستعمال الحد بلا خلا

ولا اشكال لعوم ما من النص والفنوى وفي ثبوتها تناول العصريين أو
استعمالها اذا لم يلخا وجهان مبنيان على القول بحريتها او حلالها
مضى في كتاب الاطعمه والاشربة كون الشافى اشهر وافوز فلا حد فيها
ويجوز لعدم على القول الاول ايضا لعدم التنازع بين الجمهور والحد أصلا
الا ان يكون اجماعا كما هو ظاهر الاصحاب هنا حيث ان ظاهرهم بقاء الحر
على القولين كما ذكرنا ونسقط الحد من استعمال السكر او ما في معناه في حق
الاحضانات والسقوط حيث لا يدخل الخلولا خلافا في الظاهر للاصل
وعدم اطلاق الشرب لوارده في النصوص عليه وشبهه وان جرى في استعماله
في نحو الدواب والغذاء لعدم اطلاق الشرب عليهما جدا الا ان الحد في ثبوت
الحد بالاجماع الظاهر كما حكى في جملة من العياض واعين ناوله مكرها بات
وجري في مذهبهم عليه او خروجهما لا يعملهما عاده او اضطرار الحفظ
لنفس كاساغدة اللقمة على الاصح قيل اما للدواوى او حفظ الصحة فلا يثبت
عنده وفيه اشكال للاصل واحصا من النصوص المثبتة للحد بشربه بحكم
التياد وفيه بغير الشرب اضطرارا فلا حد فيها وان قلنا بحريتهما
فتخرج عن جعل المشروب انه مسكر مثلا والجمهور وان عليه لم يربعه
بالاسلام وشبهه او كانت صبيها او مجنون او بلا خلاف لم يربعه في حق الغلام
في الاخيرين والموتى كالصم وغيره في الجاهل بالحكم وفيه ان رجلا شرب
خمرا على عهد أبي بكر عليه وعليه فقال اني اسليت وحسن اسلامي ومن
بين طوائف قوم يشربون الخمر ويتسخطون ولو علمت انه حرام اجنبها

اجنبها فقال مولانا امير المؤمنين عليه السلام ايحشوا به من يدور على الس
المجاهرين والاضمار من كان ثلثا عليه ايزال الخمر فليشهد عليه ففعلوا ذلك
فلم يشهد عليه احد فجل عن فقال ان شربك بعد ما افنا عيلت الحد و
النصوص به زيادة على ذلك مستفيضة وبذلك هذا الفعل بشهادة عدلين
ذكر بن ابي اذ لم يرب من الصاد ومن مكلف حرجا فلا خلاص فيهما وفي عدم
ثبوت بالمرة من الاضرار بل على الاخير في قاطع الاجماع وهو الحق نعمه كالقول
في الاولين وخصوصا النص لاف في المسئلة الاولى من مسائل الاحكام في الاول
الثاني في بيان الحد وهو ثمانون جلدة اجماعا والنصوص المستفيضة
المستدرة الى جملة منها الاشارة ويستوى فيه الذكور والانتى والمحر والعبد
والكا فرعم الظاهر به بين المسالين وهذا قيد للكا قضا صة واحترز به
عما لو كان مستترا به فانه لا يحد بخلاف ثمانين من ذلك عدا سواك
العبد المعروف فحد الحد فان الحكم بها حكم بين الاصحاب مدعى عليه
الاجماع في صحيح الغنيمة وظاهره من وجوب وجع وهر حيث نوب في الاول
الينا وحكم بشدة في الرواية لا يحد بعد اربعين في الشافى ومجوز فيهما ستة
الثالث ويحظر وحشا في الرابع وهو الحق مضافا الى عدم الاجابة المتوازنة
بان حد الشارب ثمانون جلدة من دون فرق فيها بين الحر والعبد مع
ظهور رجلة منها في المشحول للعبد غايته وهي ما شرب من المستفيضة بل
المتوازية في تعليل تحريمه الثمانين بانه اذا شرب سكر واذا سكر هدى
واذا هدى اقترى فاجلده جلدة المفترى وذلك بناء على ما مر من العبد

المعزى حده التماثون ايتم هذا مضافا الى صريح المعبر المستفيض المجازي
حدا لا سفاضة فعل الصم حد اليهودي والنصارى والمملوك والقرى القريبة
سواء وانما صولح اهل الذمة على ان يشربوا في بيوتهم واصبح منها امر
يجلدا الحر والعبد واليهودي والنصارى فالخمر والتبذير مما زين فلهذا ما بال
اليهودي والنصارى فقال اننا ظهروا بذلك في مصر من الامصار لانهم ليس
لهم ان يظهر واشربها وتصورها تديها مع عدم قبحها في المجبة مجبرها
لشهر العظيمة والاجرامات الحكيمة حد لا سفاضة وانما خلقت ظهروا
وصولحوا لثمة لعمارة كما ستعرف من شيخ الطائفة مع انه لا خلاف فيها
متا عدا الصدوق فاصدر حيث قال بان حده اربعون لما شرب الحسن بن
عبد المولى قد فحل قال يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين واما ما
كان من حقوق الله فانه يضرب فيها نصف الحد الذي من حقوق الله
تعم ما هو قال انما شرب او شرب الخمر هذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف
الحد وهو مع عدم صحته ومكانة لما يله من وجوه عديدة حله الشيخ
على التفسير قال لانه من حيث لعمارة اقول ومع ذلك لم تغفل الصدوق
بذلك من حد العبد فالحد ثمانين وانه من حيث انه عند اربعين و
هو موجب لو هو ان لم تغفل بغيره من ذلك عند الصدوق عن
الجهينة نعم في هذه الاصل والعلل في الحسن حد المملوك نصف حد الحر وعرف
منه الخلاف في الخبر الذي مر من التعزيبكم هو قال دون الحد فلهذا دون
ثمانين قال لا ولكن دون الاربعين فانها حد المملوك الخمر ولكن الاصل

ولكن الاصل يجب الخمر عندهما من الخمران فاحسن التمسك عدما المجازي
مع ضعف اثنان سند يعلين محمد وثنا بعدم قال يجلد في الخمر
بما فيه كما مر مع ضعفه ذلك الا لا اول ايتهم بعدم الصلح احده واحدا لها
القييد يجلد ما عدا الشرب كما ذكره شيخنا لثمة وبما يجلد لا ريب في
ضعف هذا لقول وشذوذ وان ما الى الشهيدات والفاضل في الحق
مع عدم تصريحهم بالمواقف وانما عاينهم في الظاهر الجليل الضعيف بل
الحد وكلا وجدهم ويضرب الشارب ومن في معناه عرانا مسورا لعمارة
عن الماظر المحترمة بظهور وكيفية وسائر جسده ويضرب ويضرب
مما لعله لا خلاف ظاهره ولا يمكن الا عن طوق لا يجر عن ثمانية لان النبي
صلى الله عليه واله امر بالضرب ولم يامر بالخنزير وهو شأن بل لم يجلد لثمة
عنه الا نادوا ويضعفوا بالصالحين عن السكران واذا قال يجلد ان
بالقياس مفسر دين بيتا الكيفين فاما الحد فالحد يجلد على ثمانية
بين الضربين ولا يحد بغيره عن سكره ولا خلاص اجماع وكانت المجبة فيه
ان الكفر يشرع الحد وهو الايام والايام والناس يشرع الحد واما حد
فلا يقتله ثانيا وهي انما تحصل بعد الاقامة لا مطلقا فاحسن مرهين قتل
قال في الشارح فمما لا شك فيه ان الشجرات والجمادات والنخل والخطوب
وهو وعليه ما في الماخرين عدا لثمة الا انه ذكره وعليه في الغنية الاجماع
وهو الوجه مضافا الى انه المروي في الصحاح المستفيض الصريح وهو ما من
المعبر المجازي من حد لا سفاضة في المصالح عن شرب الخمر فاجلد وثمان

عاد فاجله وان كان عاد فاعلمه ومع ذلك معتقد بعوم الله يقتل اهل الكتاب
في الثالث وقال الصدوق في المنع والشيخ في فت وط انه يقتل في الرابعة و
ثبتهما القاض في فت وانه في الاضاح والشهيد في العدة لم يسل الفقيه و
الكافي وانه يقتل في الرابعة لان الزنا اعظم منه ذنبا وانه يقتل فيها في بعض
فهي اول والمرسل غير مقبول حلقا خصوصا مع معارضة الصحاح المتقدمة
وغيرها والاولى بدرجة اولها واول ابن ابي عمير المرسل كما نقله عنه
في فت فقال وكانت المعنى انه يقتل في الثالث ومن كان اثرا ما يوفى يقتل
في الرابعة قال بعض اصحابنا ولعل مراده انه ما في في الثالث بل في الرابع
فيقتل فيها لان ما في في الرابع لانما استحق القتل الا فيها ولو شرب مرارا
ولم يحد خلا لها كمن في الجمع حد واحد بلا خلاف كما مر في الكتاب الثالث
في بيان الاحكام وفيه مسائل الاول لو شهد واحد عدل على شخص
بشربها اي بشرب الخمر وما في معناها واخر شربه بغيرها اي بغير شربها
حد على الاشهر الاخرى بل في كل الشهدين في ذلك وكنت ولك عدم الخلاف فيه
بين اصحابنا وادعى اجماعهم عليه في نفي الشيخ وحكي عن فت ايضا وهو
الجهة مضاهي الى الخبر المجبر بضعفه ولو من وجوه العمل المروي في الكتب
الثلاث عن ابي بصير في الامور الموثقة في ذلك في حق الوليد لما شهد
عليه واحد لشربها واخر بغيرها ما فانها الا قد شربها وبلزم من المعتبر
وجوب الحد لو شهدا بغيرها او نود فيهما جماعة من المحققين كالسيد
جمال الدين طائوس والفاضلين في جمع وعند الاحتمال الاكراه ورد بان خلا

باتم خلا من الاصل والفتا ولو كان واقعا لدمع بعن نفسه وربما يسلم
الاول ويتردد في الثاني لان العدة في الاول الاجماع وهو من في الثاني
وان كان الحكم فيه رايته مشهورا بين اصحابنا كما ادعاه بعض لما مر من
احتمال الاكراه وهو بوجوب الشهيد الدار في الجواب عند جاز من
مخالفة الاصل والظاهر ضعيف غاية كفت لا وعلمهما افادة الظهور
وهو في كافت في اثبات الحدود لعدم دنا فاهما الشهيد الدار في
لو ادعى ما يوجبها قبل ولو كانت مخالفا لهما اجماعا نعم يجاب من هذا الوجه
بأنه لم يحد على انحصار دليل في الاول في الاجماع بناء على ضعف الخبر من
وجوه وهو في خبر المنع لا يجبر بضعه الخبر بالشهر ودعوى العمل الاجماع
عام ما يتردد في قوله مجبر بجمع ما فيه من المعتبر في المعتبر في الكتاب
من شربها اي شربها مستحلا لشربها اصلا وهو مسلم استحب فان تاب
القيم عليه الحد ثم انون جلد خاصة والا يجب قتل من غير في في الاشهر
يت كونه فطر او مليا كما عن الشيخين والباقي ما قيل لا مكان عروص
شبهه في الشرب فاستعمله والحدود ندماء بالشبهات ولما رواه الشافعي في
ارشاده فقال دويته العامة والخاصة ان ثمانية مطلقون شرب الخمر
فان ادر عان بجلده فقال لا يجب على الحد ان الله قد يقول ليس على الخمر
الاعتناء وعمل الصالحات جناح فيما طوعوا انما انطوا وامنا فندره عنه الحد
فبلغ ذلك امير المؤمنين عليه السلام في شرب الخمر فقال فليس قد ادم من
اهل هذه الاية ولا من سلك سبيل في ارتكاب ما حرم الله سبحانه ان

الدين المتواضع والصلوات لا يستعملون حراما فانجد فداية فاستبينه مما
قال فان تاب فاقم عليه الحد وان لم يتب فاعلنه فطرح عن مله القهر
فيل والشافعي الحلي والشيخ كل حكم ان حكمه حكم المذنب لا يشاب اذا وادخل
القطر بل يقتل من غير استنابة وهو قويم ميمر وعليه ما في المناظر
لا تكاد ما علم فخر يمرضون من الدين ومعه لا شبهة الا اذا اعادها و
امكنت في حق القرب عليه بالاسلام ونحوه فيندفع عنه الشبهة ولا يقتل
بل شبهة كما هو الحال في انكار سائر الضرورات وهذه الصورة خارجة
عن مقرر عن المسئلة بل هو ما اذا لم يكن هناك شبهة محتملة ولذا استجنا
في ذلك بعد ان اخذنا الحذر قال هذا اذا لم يكن الشبهة في حق اعرب
عليه بالاسلام ونحوه والا اتجد قول الشيخين قال وعليه جعل استنابة
فداية من مطلق وغيره من استعمالها في صلح الاسلام بالناس والاشي
وجنه يظهر القوي عن الدليلين اللذين مضيا ولكن يلوح على شيخنا انه كيف
استخرج طه نقد في الشبهة المحتملة قول الشيخين ومن تبعهما بالاستنابة
والحد او لا ثم الفصل مع عدمها مع انها ليسا وظيفة المنكر لضرورة الدين
بالشبهة المحتملة بل وضعت لرفع الشبهة عن مرتبة يصيرها انكروا في
له فان استعمل اقيم كان حرمه لا يشاب ان كان مليا ويقتل ان كانت
فصلها وبالجملة فما ذكره الشيخان لا ينطبق على صورة الشبهة ايضا ومن هنا
يظهر جواب اخر عن الاستدلال بها لهما وان جواب شيخنا عن الروايات
على صورة الشبهة لا يوافق الصواب على ما عرفت والمحقق في الجواب عنها بعد

عنها بعد الاخراج من سندها انها قضيت في وانعقد فلا تكون عامر لصورة
كون المستعمل قتل بالوطي لا ضمانا كون فداية او بداهة عن مله لا فطرية
في جميع القتل بعد الاستنابة وبهذا اجاب القاضى المتأخر في شرح الكفاية
عن الرواية هذا حكم النحر واما غيرها من المسكرات ولا شرية كالفطام و
البيز فهدا اشار اليه في قوله ولا يقتل مستعمل شرب غير الخمر عطشا بل يجمد
بشر برضا من مستعمل كان له او غيرها قولا واحدا لو فوج الحلات قبل بين
المسلمين وتعمل بعضهم اياها فيكون ذلك كافيا في اشفاء الكفر باستعمالها
ولا فرق بين كون الشارب لها من يعتقلها باحتساب كالتعدي فهدا عليها
ولا يكف لان الكفر يختص بما وقع عليه الاجماع من المسلمين وثبت حكمه ضرورة
من الدين وهو منتف عن غير الخمر يفتن خلا فالصل تكفر مستعملها واجب
فله وهو زاد وكما صرح به في سنة الله من راج الكفر مستعملها ببعض الشايبة
مطلنا ولو كان قتلها ان ليس يحرمه معلوما ضروري وقد يقع في الشبهة
من حيث انه يسوغ تناوله على بعض وجوه الضرورات فيل فيعرفنا علم
وهي ثابت وان تعلمه مستحلا فان تاب قبل منه والامل جندا كان موضع
وقا واما وقتل على نفس فيغنيب لفعله المحرم وقها سواها من الاشرار اذا
لا عد مستحلا لا يقتل قطعا وان لم يلب لعدم اجماع المسلمين على حرمة
فلا يحكم بكفر مستعمله الموجب لفعله نعم فالوا يعز رافعه المحرم وهو حسن
ان كان ممن يعتقدا لغيرهم ولا في غير نظر وفا لا بعض من تاخر حيث
قال وفي ناد به مع كونه من اهل الخلافة نظر الرب لو تاب لشارب عنه

قبل قيام البنية عليه بشره سقط المد منه بلا خلاف في الظاهر المصريح برف
جمله من العباد وهو الوجه مضاف الى جميع ما مر في الزنا من الادلة ولا يسقط
عنه الحد لو تاب بعد قيام البنية على الاظهر لا شهر بين الطائفتين لا يصل
مع عدم ظهور السقط بالكلية خلافا للعلية فيمن زل امام العفو عنها كما اختلف
في الزنا وهو مع شذوذه في الظاهر المصريح برف بعض العباد وجه غير واضح
عدا ما مر منه وقد عرفت جوابه ولو تاب بعد الاقرار بغير الامام في ايامه
الحد عليه والعفو عنه كما في ان لا يطأ الاظهر لا شهر كما صرح به جمع قضاة
لانها بعد الاقرار سقطت عنهم اقوى العقوبات وهو الرجم والجلد ما تدر
واقوى ان يمين وهو الزنا فانما ضعفهما وهو الجحد ثم ان في الشرب بغير
اولى ويهنا لغير الذي يبينه الاول ويبريد نفع ما اورد على جماعة من
القضاة بين الرجم وغيره من حيث تضمنه لئن انتشر لما هو محتفظا
بشرها بخلاف صورة القرض وذلك لعدم اخصار عدلنا في الرجم بل يثبت
فيه الجحد ما لا يمتنع على بعض الوجوه وقد ندنا سقوط رايهم كالرجم بالنز
يجل الاقرار ولا ريب انه اكثر عقوبة من الجحد مما ثبتت وموجبه اعظم ذنبا
موجبه تليكن سقوط الحد هنا بالنز اول بعد هذا مضافا الى هو
مفهوم التعليق في بعض المعنوية الواردة في الوطأ وقيمة اما الرجل الذي
اعتزف بالواط فان لم يطعم عليه بيته وانما يطرح بالافراد عن نفسه وانما
كان للامام الذي من الله ان يعاقب عن الله سبحانه كان له ان يمن عن الله
نما الى اما سمعت قول الله نعم هذا عطاؤنا فامتنوا واسلكوا فيه حساب و

حساب ومنهم من ختم الحد واجبه وهو الحق والشيخ في طائفة وقواه
للاثر في بيع والفاضل في الظاهر وجه آخر من المناظرين لا يستصحب ثبوت
الحد في ظهور السقط وليس يقا حرمه بعد ما عرفت من وجوده ليدل
نظرا واضح واما ما ذكره الحنفية من ظن عدم الخلاف فيما ذكره لرجوع الشيخ
في الكفاية من تمامها النهاية فواضح وهتمت بما بعد ما عرفت من دعوى المشي
الظاهر على خلافه في كلام جماعة الفصل الخامس في بيان حد
السرف وهو يعمد فصلا خمسة الاول في بيان السرف الذي يجب قطعه
ويشترط فيه التكليف والبلوغ والعقل والاختيار وان يقع الشهادة الدار للحد
من ثبوتهم الملك كما في سائر الحدود وان لا يكون والد السرف من ولده وان
يملك الكفر وبزيله يخرج المذنب المهر فيه بنفسه وبأخيه سرفا عن انما
المشترط في قطع السرف اذا استمر فلا يحد الطفل ولو اقر على العلم ولا يحد
ولو ادوا او اذا سرف حال يمتونه لكن يعززان ويؤدبان بما يراه الحاكم
وان تكرر مع ما مر من الاختلاف في اثناف بل ادعى الوفاق على عدم حده وهو
الجهة فيه مضافا الى حديث دفع القلم عنه من غير معارض فيه وهو
ان دل على نفي التعزير لا يثبت الا لا خلاف فيه ويمكن الاعتناء بعينه بما
يأتي من التبرؤ من ذلك من باب التكليف بل وجوب الناصب على الحاكم
لا سيما له على الصلحة ودفع المقسدة كما في كل نوع من هذه الدليلات
جاء بان في عدم حد السرف ولعن بكم اهلنا المصنوع وعامة المناظرين وانا
القييد والحق كما حكى وقال الشيخ في يره وبعد الفاضل انه يعنى عن الطفل

اولاً فان عاد ادب فان عاد حكمت انامله حتى تدعى فان عاد قطعت انامله
 وان عاد قطع كما يقطع البائع واشتراه فقلت بعد ان نسيه الى الاكثر فهو
 شيئاً في حقه فقال ومسنند هذا القول اخبار كثيرة صحيحة وعليها لاكثر
 ولا بعد في تعيين الشارع نوعاً خاصاً من الشايب لكونه لطفاً وان شارك
 خطايب التكليف في بعض افراده وهو حسن ان تم ما ذكره من ذلك لا لاجباً
 الصحيح عليه مع انما لم يجد شيئاً منها اشد على التفصيل المذكور في مخرج
 انها بانفسها متعارضة غير متفق على تفصيل واحد والجمع بينها وتطبيقها
 على ما في النهاية في غاية الاشكال والصعوبة بل لعلمه متعذر ومع ذلك قال
 من شاهد عليه ومجته فيشكل التعويل عليها صلتاً في اثبات حكم مخالف
 للاصل كما اشار الى المائل في تكسبه يرفق ولعمري ما قال والذي اراه تعذر
 الصبي والاقتضا رطل ما يراه امام ارفع له وقد اختلفت الاخبار
 في كونه حراً فيسقط حكمها باختلافها وعدم الوضوح بارادته بعضها
 دون بعض وما ذكره الشيخ في خبر واحد لا يحكم به في الحد ويدل على عدم
 افادته اليقين والحد يسقط بالاحتمال انهم ومنه يظهر الجواب عما
 من المخرج من العفو عنه اولاً فان عاد قطعت انامله وحكمت حتى تدعى
 فان عاد قطعت اصابعه فان عاد قطع اسفل من ذلك كما في القصة وفي
 اشهر رواه في القعيد ان كان له سبع سنين او اقل دفع عنه فان عاد بعد
 السبع قطعت بناءً وحكمت حتى تدعى فان عاد قطع منه اسفل من
 بناءً فان عاد بعد ذلك وقد بلغ سبع سنين قطعت يده ولا يضيع حد

يضيع حد من حد والله نعم ولا يخفى ما بيننا من المتعارض ولو من جهة
 الاطلاق والتقييد والجمع بينهما بالتقييد وان امكن الا انه لم يقل يرفق
 المخرج ولا غيره ولم يحك عن حد وعما عن بن سعيد من العمل بما في القصة
 انما سرق الصبي عرق عنه فان عاد عزز فان عاد قطع اطراف الاصابع فان عاد
 قطع اسفل من ذلك لمعارضه ما سبقه وغيره من القصوص المتعارضة لهما
 ومنها الصحيح ان الدال على العفو عنه من فان عاد قطع اطراف اصابعه
 كما في احدها وبناؤه بذلك لا يخالف فان عاد قطع اسفل من ذلك كما في
 الاول ومن بناءً كما في الثاني وتزداد فيه فان عاد قطع اسفل من ذلك
 وفيما لا يخفى روى اصحابنا ان الصبي اذا سرق هتد فان عاد ثابته ادب
 يحك اصابعه يارب حتى تدعى فان عاد ثابته قطعت اطراف انامله ^{ربع}
 من المفضل الاول فان عاد راحه قطعت من المفضل الثاني فان عاد حاص
 قطعت من اصولها واكثر القصوص مخالفة هذا التفصيل نعم وبعضها
 ما يؤيد لغيره لكن فيه العفو بدل التهديد ولا يخفى ما بيننا من المتناقض
 ان يجعل المعفو عنه على القطع والاداء فلا ينافي التهديد بل يمكن المستند
 ناصي وبما روي ان اشعرى بالاجماع عليه الا انه موهون بمخالفة الاكثر
 بل الكل كما يظهر من نقل الاموال الذي تروى بالجمل العمل بهذه الاخبار
 محل نظر وان استغاض صاحبها وقرب من التواضع دها لما مضى
 يتبعي حملها على كون الزايع نادياً منوطاً بنقل الحاكم لاحداً كما ذكره في
 لك شيئاً ومضاه جواز بلوغ الثمن بالحد هنا ولوق بعض الصور

ولا بأس بـ النفذ في أكثر النصوص فإنه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 المتأخرين من الغزير بناء على ما ذكره من اشتراط التعقير بعدم بلوغ
 الحد وفي جـ بأنه في محل البحث نظر لما ذكرنا من ينبغي الاحتياط بعدم القطع
 إلا فيما انفقت فإنه لا يملكه عليه وهو في الخامسة وغيره الشريك من
 المال المشترك ما يقدر نصيباً له مع طهر جوارحه بشرط بفرضه بنفسه
 لم يقطع ولو زاد نصيباً بالشبهة الدارية لأنه منه القطع بلا خلاف و
 لو علم عدم جوارحه لأنه بفرضه كله قطع أن بلغ نصيب لشريك نصيباً بالعموم
 وإن نفع الشبهة بالعلم بيل ويجوز القطع مطلقاً مع بلوغ نصيب لشريك
 النصاب بفساد الفرضه ووجود حق الشريك فيما أخذ بشرط النصاب بمقتضى
 عدم كونه لذلك لوجود حقه بغير مع النابذ بعموم ما سيثاف من قول الأكبر
عليه السلام أن لا يطلع أحد له فيما أخذ شريكاً والخبر لما ورد فيمن سرق من بيت
المال لا يقطع فإن له غير نصيباً وفي الأصل أن نظر لأن فساد الفرضه في
الشريعة لا يرفع أثر الشبهة لما صله من طهر جوارحه بشرط لها بفسده ووجوه
 حقه فه لا يتأق صدق أخذ النصاب من مال غير الموجب هو القطع
بمقتضى العموم ولا اشارة فيما دل عليه بإشراط الخصوص النصاب عن ذلك
الشارف فإن والخبر أن ما صدر السند فلا يصلح أن تقتصر العموم بما مع النفذ
بفتوى المفتي ومعارضتهما بما سيثاف ما أوضح من ما استدل في سرقه
أحد لأن يقين من التعينة والتأني بأختلافهما المتعلق بالنصاب فإن
أحد هما أن لا يقطع والمراد بالتعينة لأن لغدها منها رجلاً أخذ بفسده من

بفسده من المغنم وقالوا أن سرق الضلع فقال أن له أقطع أحد له فيما أخذ
شريكاً وتنزه أربعة لا قطع عليه المختلس والقول ومن سرق من المغنم
وسرقه لا يجوز أن يأخذ نزه وعمل بمقتضى المقيد والذي يلزم وتنزه
الدين والفاضل المغلط في شرح الكتاب وتغيرهم وتقصير سند ها
يسهل في الاول وإن كان سهلاً والتكوف وصاحبه في الثاني وإن كان
قوياً بمقتضى عن العمل بهما وإن اعتضداً بمقتضى التعليل في الخبر الذي
مقتضى لضعف سند ايضاً من وجه شئ وفي الرواية الأخرى أن يقطع
لأن تزد عن نصيبه فقد النصاب ولا فلا تدفع بها التنزه في الثاني و
الثالث والا سكافي والماتن في بيع والفاضل في برو شيف في ذلك وقد
مدعي هو ويجوز من ثبوت أن عليها عمل أكثر ولا باس بمقتضى ها
وصحاحتها والفصل المعمل لما مع بما رواية السابق بمقتضى ها أن الم
ورد عن حصص بما وإن أما ظاهر ها فيما من التعليل لا كان حله على ما
يوافقه وإن المؤلف كما الصحيح عن المبصر أن يقطع فيما أخذ بمقتضى ها
قال كانت بينهم حديث سرقها رجل من المغنم فقطعت بمقتضى ها على صورة
أخذ أن أد عن حصص بما يبلغ بما أخذ بمقتضى ها كون الشارف ليس من
الغافقين بما ربما يشعر بظاهر بما أخذ على حال فليس في ظاهر ها ما
يتأق لغويين لكن بفتوى في وأفده لا عموم لها بمقتضى لغويين مؤيد
الايضا لغويين هذا والمستل بعد لا يخرج عن نزد كما هو ظاهر المفتي وعند
وصح المدعي بمقتضى المشبه بأختلاف الفتوى والرواية وإن كان ما أخذ بها

على التفصيل او وضع سندا واضحا ولا لوجوده وتعدد مقابله وقوة
 دلالة ما فيه من التعليل مع اعتبار سند بعضه لما عرفت من سهولة
 امر سهل بل قيل بوثاقته وفوق السكوني وصاحبه مع ان الاول مروى
 عن كذا في صحيحه ولكن لم ائت عليه كذا في غير هذا الكتاب واعلم بانها
 في غير كتاب الجهاد وتنفي الردد حصول الشبهة الدارئة ويجوز
 ذلك بظهور لقول الاول قوة سريته والاول من مال وله لم يقطع اجماعا على القائل
 المصحح برفق كلام جماعة هذا لا سفاضة وهو الوجه المصنف به في ما دل
 على عدم قتله بقتله وقوله نعم انت وما لك لا يلبس وصحح جماعة بهجوم
 الاب لمن على ظاهره لاجتماع عليه ولو صرف الولد من مال احد والآخر
 وان علا او لا من مال ولدها وجب لقطع بلا خلا لا من الخليل فالحق
 الام بالولد في عدم قطعها لو سرق من مال ولدها وجب القطع
 بلا خلا لا من الخليل فالحق الام بالولد في عدم قطعها لو سرق من مال
 ولدها وهو شاذ يجهل بهجوم الاية والاختيار بقطع السارق مطلقا خرج
 من الاول بالاجماع فيجب اليان في من يظهر ان صاحب الحكم فلا تارب لو
 بعضهم من بعض ولا خلا في غير طاهر وما يضاف من العلم بعدم القطع لسرقة
 ما لا الاب او الاخ ولا اخت يجوز على عدم الحرز منه كالمعاليق ويقتضي
 التعليل فيرويه جماعة قطع الولد بسرقته من مال الولد من الاول بسرقته
 ما لا ولدها بما اذا قام المسروق منه بنفقة السارق ان وجبت عليه ولا
 فلا قطع وجب الغني لاجتماع عليه ولا باس بما اذا كانت المسروقة ما خذوا به لا

ما خذوا به لا من انفقته بقدرها او مع الزيادة بما لا يبلغ نصابا وفي النصوص
 ايماء اليه ولو لم يكن المال معوزا وهنك الحرز فيه واخرج هو لم يقطع بلا
 خلا لا عليه لاجماع في الغني وهو الوجه مضافا الى النصوص الالائية في الاول
 وعدم تحقق السرقة من الهنك والاخذ من الحرز من المخرج في الثاني نعم
 يجب على الاول ضمان ما افسد من جملها وغيره وعلى الثاني ضمان المال
 كحد يتي في الضمير وضمان اليد ولو تعاد وانما الهنك وانفرد احد هما
 بالاخراج قطع المخرج خاصة لصدف السرقة في حقه ودون المغزب بالهنك
 ولو انعكس فلا قطع على احدهما الا اذا خرجا نصابا بين ولو تعاد وانما الامر
 واخرجوا اقل من نصابا بين ففي وجوب القطع قولان باتيان ولا فرق في ذلك
 بين الباشرة والتسبب مثل ان يشد بحبل ويجبر يد او يورجس غير معين
 باخر جاز في قوله انت اما لو امر بهنك فلا قطع على التسبب على ما ذكره جماعة
 ولو خاف المستامن لم يقطع لانه لم يحرم من دونه وكان الوهنك الحرز
 فيه لا ظاهرا واخذ لا تلبس يساري بل هو غاصب والنصوص المستفيضة
 فيهما حتى الصحيح عن قوم اصطيروا في سفر ففارقوه بعضهم منع بعض
 قال هذا خائن لا يقطع ولكن يبيع بسرقته وخائفه قيل له فان سرق من
 ابيه فقال لا يقطع لان من الرجل لا يجب على الدخول الى منزله ابيه هذا
 خائن وكذلك اذا اخذ من منزله اخيه واخذه ان كان يفضل عليه لا
 بجما ندر عن الدخول وفي المعبر المستفيضة لا قطع في الد عاره العلن و
 لكن يقطع من باخذ ثم يخفى ولا فرق في السارق الذي يجب قطعه بغير السر

والعبد اذا سرق من غيره مولا له لولم يكن عبداً فغيره سرق منها والمسلم ولو سرق
من ذوقه كما صرح به في تكملة الكافي باب الافساد والذكر والا لا يقتضي من ذلك الشيء
بلا خلاف ظاهر ولا يحكى للجمهور السالم بما يوجب التفصيل مضافاً الى
خصوص المرسى في العبد قال المولى اذا سرق من مال مولاه لم يقطع
فان سرق من غير مولاه قطع وانما قيدنا العبد بما اذا لا يقطع عبداً الا
بشره ما لم يقطع به الا صاحب ظاهر وادعاه بعضهم صريحاً ومن
طعن للحالات عند الامن داود و الله عليه الصلوة والسلام عليه والآل الطاهرين عليهم السلام فان القطع انما
سرق عبداً واجبر من مال صاحبه فليس عليه قطع واظهر من الخبرين
انما سرق من مال سرقه من غير مولاه فغيره سرق واخذت من مال
مولا ليس عليه قطع ونحوها المرسى المشتم على ذلك في ثبوت
في قطعته زيادة اخرى وقيد بولا النص نظراً في القيد بان مال الرجل
سرق بعضه بعضاً وهو نظير ما يشاف من التعليل ولذا لا يقطع عبد
الغنيمة بالسرقه منها لانها اخذت من مال مولاه وللخصوص منها في
رجلين سرقا من مال الله تعالى احداهما مال الله تعالى والاخر من عرض
الناس فقال اما هذا فن مال الله تعالى ليس عليه شيء ما لا الله ثم
اكل بعضه بعضاً واما الاخر فنقد موقوفه وفي القوي وعبد الامان
ان سرق لم يقطع لا ينفذ ويقطع الاجير اذا اذبح المال الذي سرقه
من دونه على الاشبه الاشبه بالعبودية عليه ما من الآخر كما في ذلك وغيره
للعوامل المسلمين عما يصالح للعارضه كما سيظهر خلافاً للنهاية فاطلق انه

فاطلق انه لا يقطع عليه ويجهل غير ظاهر ان قصد الاطلاق عدماً
له من العترة المستفيضه التي فيها الله والموتون وغيرهما من المعيرة انه
لا يقطع عليه لانه مؤمن والتعليل مرجع في صورة عدم الامر بغيره و
ليس عدم القطع فيها محل خلاف واليه اشار في الجواب عنها شيئاً في
ضمه فقال بعد نقل هذا لقول استناد الى اخبار ظاهره في كون المال
غير محرم عنه ما لا تفصيل حسن ولكن اقطع كل من الزوج والزوجه بغيره
مال الاخر مع الامر بغيره ولا فلا خلاف لما مر من العودات وبقي
تقييد القطع في الزوج حيث تقطع بما اذا لم تسرق عوضاً عن النصف المهر
عنها من دون زيادة عليها ولا فلا يقطع عليها كما مر في نظيره من باب
ولذا الضيف يقطع مع الامر بغيره ولا مع عدمه على الاشبه الاشهر
بالعبودية كما مر من ناخرها من رواية صحيحة انه لا يقطع بقول مطلق
من دون تفصيل بين الامر بغيره وعدمه وقيد اذا سرق الضيف لمر
يقطع واذا اضاف الضيف ضيفاً تسرق قطع ضيف الضيف ولا عاملها
عد الشيخ في النهاية وتخرج منه الى التفصيل في طواف والمحل وهو
شاذ مع اضطرارها الباب حيث يرجع اولا التفصيل ثم عدم القطع على
الاطلاق وهو قريب واعترض منه عواذ الاجماع على الشافعي وبها يهتكم
هذا القول من الاسكاف والصدوق في القيد والمنفع مع ان عبارة
الاول الحكيم في الفتاوى في التفصيل فانه قال وسرق الاجير و الضيف
والزوج فيما ائتموا عليه خيراً ان لا يقطع عليهم فيمر فان سرقوا مالاً لم يقطعوا

عليه فطعوا وذهب منها عبارة الصدوق في الكتابين فانه قال ليس على الجوز
ولا على الضيف قطع لانهما مؤثقتان ووجه الظن هو العليل انضم في كون
سبب عدم القطع انما هو الاستيلاء للنافع للامراة عند المشروط في القطع
وهذا لا نزاع فيه وحيث شددنا الواجب ينبغي طرحها او جعلها على صورة
الاستيلاء كما هو الغالب ويشعر به في ملكها للحكم فيه بقطع ضيف الضيف
وليس ذلك الا من حيث ان المالك لم يامنر وأظهر من مافى بعض النصوص
الاجمعي والضيف امينان ليس يقع عليهما حق السرق ولا غيره فنفرد
بموجب على السارق اعادة المال بعينه مع وجوده وامكان اعادته ووردته مثله
ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا مع تلفها وتعدا دهره ولو عاب
ضمن الارش ولو كانت ذا الجوز لن من مع ذلك ولو قطع لانها امكن ان
تتغير وان الاعادة لا تخفى على مال الغير عدوانا والقطع حلا عقوبته على المالك
والاصل فيه بعد ذلك واجبا عن الظاهر المصريح برفق بعض العباد للمعيرة
المستفيضة منها الصم اذا سرق السارق فطعته يده وعرق ما اخذ والموثق
كالظن المتأثر به يبيع بغيره وان قطع يده ولا يترك ان يذهب بماله
امر مسلم والغير عن رجل يرقن فيقطع يده ولم يرد ما سرق كيف يصنع به
في مال الرجل الذي سرق منه وليس عليه رده وان ادعى انه ليس بمعه
قليل ولا كثير وعلم ذلك منه قال يستعفى حتى يتوذي اخره مريم سرق
وتبريد ذلك على ماله والى حينئذ حيث قال الاول ان تلف المالكين
عن ماله ان كان موسرا ولم يعثره ان كان معسرا ولو ايسر بعد ذلك وقال

ذلك وقال الثاني لا يجمع بين القطع والعزم للعين النافعة فان عزم له
سقط القطع وان سكنت المالك حتى يقطع سقط العزم الثاني في سلبت
المسروق الذي يجب بسرقته القطع وشروطه ومنها اشتراط بلوغه
تصايب القطع بالاخلاق بل عليه اجماعنا في ذلك وغيره وهو الوجه المستفاد
لاطلائ لا يده والردا يرقن يقطع السارق يقول مطلق مضافا الى الادلة لا يرقن
من الاجماع الحكيم والنصوص المستفيضة بل المتواترة وفرد في ربيع
دينار وديارها مقرر باسكة المعاملة او ما بلغ قيمته ذلك على الظاهر
الاشهر بل عليه ما عرفت من تاخر عرفت والاستيلاء والغنيمة وتركه
العرفان ان عليه اجماع الامامية وهو الوجه مضافا الى النصوص المستفيضة
الخاصية والعامة في الصم لا يقطع الا في ربيع دينار واكثر وفي اخر
لا يقطع يد السارق الا في شئ يبلغ قيمته مجنونا وهو ربيع دينار وفي الخبر
عزاد ما يقطع فيه السارق فقال في قيمته حد يدك وكمرتها قال
ربيع دينار وتزيد في احدهما وقال لا يقطع يد السارق حتى يبلغ سرقته
ربيع الدينار وقول الصدوق بالحبس والعاقب بالدينار اكمال شاذ ان
ضعيفات وان دل على الاول منهما الموثق والصحيح ان ادفع ما يقطع
فيه المتأثر في خمس دينار كما في الاول واحدهما وفي الثاني يقطع السارق في
كل شئ يبلغ خمس دينار وان سرق من درهم او غيره ذلك وعلى
الثاني الصم في كم يقطع السارق بجمع كغيره ثم قال في عددها من الدراهم
بناء على كونها قيمة الدينار في ذلك الزمان كما يستفاد من كثير من الاخبار

وجع من الاحياء ووجه ضعف القولين مع اعتبار سند هذه التصوي
 وكثيرها واعتقادها بغيرها ايقم مع اعتقاد ما دل منها على الاول ^{بطلان}
 الكتاب والسند يقطع كل سارق خرج منها ما لو سرق اقل من الخمس بالاجماع
 فبقي الباقي لا تعارض بعضها مع بعض مع موافقة ما دل منها على الثاني
 الدنياء على تقدير تسليم ذلك لا تدرى جاعدا من العامة بل انهم في الاصل
 كالنورى واصحاب الراى وابى حنيفة وثانيا بقصودها عن المناوئة لما معنى
 من الادل من حيث الاعتقاد بالشيء العظيم الذى كاد يكون اجاعا
 بل اجاعا في الحقيقة لعدم مخالفته ^{على} وقد ورد مع معلومته نسب الاجاعا
 الحكيم والا وقفيهما على ذلك على وجه الحد بالشيءة حصولها باعتبار اعتقاد
 الفتوى والرواية في اعتبار الراجح والخمس وعدم القطع بالاختلاف والاحتياط
 بلا شبهة لكن هذا المعاضد يدفع القول بالخمسة دون كمال الدنياء بل يعكس
 فيه كلف في غاية الضعف ليل الدليل بل عدمه لان غاية ما دل عليه الصحيح
 ثبوت القطع بركا فقيه فيما دونه وقرن ومع ذلك لو اريد التصوي في رده و
 ان اختلفت في تعيين الراجح والخمس كما في التصوي المتقدمة او الثلث كما
 في صحيح الموثق وظاهره ان الروايتين كافيتان في الاشارة وبالجملة
 لا ريب في صحة القول الاول وضعف ما قاله والتصوي لئلا يظلم
 حملها على التغير كما ذكره شيخنا فانه لما دل على عدم حمل ما دل منها على الخمس
 عليها لموافقته المذهب كثير منهم ويظهر ذلك ايضا من كل من ادعى
 اجماعا على الراجح ويحكى في قوله بالقطع في درهمين كما في بعض النسخ

التصوي وهو يوافق القول بالخمسة بناء على البناء المتقدم ولعلم انه
 لا فرق فيه بين عين الذهب وغيره فلو بلغ العين ربع دينار وربع اذ
 مضروب ولم يبلغ قيمة المضروب فلا يقطع لان الدينار خفيف في السكون
 منه فيحصل عليه اطلاقه الموارى في التصوي فلا مخالفة ولا بسوط فقي
 عدم اشتراط السكن وهو شاذ ولو انعكس بان كان سدس دينار مضربا
 قيمته ربع دينار سكوكا قطع على الاقوى وكذا لا فرق بين علمه بيمينته
 او شخصه وعدمه فلو غلب السرق فلما فظهر دينار او سرق ثوبا قيمته
 اقل من النصاب فظهر مشكلا على ما يبلغ ولو بعد قطع على الاقوى
 لفقد الشبهة ولا يقدح عدم القصد اليه لتقصه في السرقة اجماعا
 عدم دليل على اعتبار قصد النصاب في القطع لسرفته اطلاقا فيل ويشاهد
 الحال بان لو علم القصد وفي اطلاقها نظر لا يفتى ولا بد فيه ايقم من
 كونه محررا اجاعا متافوتى ونصا الا نادا وحيث لا تحديد له شرعا
 وجب الرجوع فيه الى العرف انما هو انما يابطه ما كان منوعا بفعل من جهة
 وغرو او غلب من خشب وفاق معناه او قد فن في العريان او كانت مراعى النظر
 على اختلاف في الاخير فيقول بكونه محررا كما في عدم المنعج وعن ف وطا
 لفتناه العادة باحرار يمين الاموال بذلك دليل بالعدم كما هو ظاهر المتن
 ويصح ونرى عن سموله وظاهر المنعج ولعل ويرى والتامع والبتصر
 للشبهة في كونه محررا وكون الاخذ معه سرفته او اختلاسا والقوى
 بالسكوف وصاحبه لا يقطع الا من نصب نقبا او كسر نقلا فيل ويمكن ان

بقى لا يقتضى الحرز بالمراعات الا مع النظر اليه ومع ذلك لا يقتضى السرفه
 من من انما لا تكون الا سرا ومع غفلته عنه ولو زاد ولا يكون له مراعاة
 فلا يقتضى احرازه بها فتظهر ان السرفه لا يقتضى مع المراعات وان جعلنا
 حرز الشئ ولا يتبع عن نظره قبل مما عن الشئ في زمان كل موضع ليس
 لغير المالك والمصرف فيه قوله الا باذنه فهو حرز في شئ والبيان
 ولكن ان كان المراد ان الاحتياط في الغيبه الى ما يراههم مدعيها عليه ^ع ٣٢
 وزيها كان ابراء اليه ومنها انما لم تقدم المحلل عدم قطع الرجل بسرفه
 مال ابنه واقتضاه فيه عدم جبره من الدخول الى منزلهم وظاهر ان
 من عدم الجبر حصول الاذن له في الدخول ففهموا التعليل في ان مع
 عدم الاذن يقطع وهو عين هذا المذهب واظهر هذا الضوى بالسكوف
 وصاحبه كل مدخل يدخل فيه بغير اذن فسوف السارق فلا قطع فيه قال
 الراوى يعنى الحام والارحيمه وقريب منهما التصويص المقدمه به بعد
 قطع الضيف والاجبر معلله بالا ستيهان وليس الا من حيث الاذن في
 الدخول فهذا القول غير بعيد لولا ما اورد عليه مما علم ومنهم الحلى من
 انقص بالذو والفتحة الابواب في العزل وصاحبهما ليس فيها فان السارق
 منها لا قطع عليه فلا خلاف في السارق ولذا من بن حرزه انه كل موضع
 لا يجوز يغزو ما اكدر الدخول فيه والمصرف بغير اذنه وكان مغلقا او
 مشغولا وكان حال الجمع بين التصويص من بوزة وقوله بالسكوف المقدمه
 المتضمنه انه لا يقطع الا من تطب تقيها او كس فضلا ولا ناس به وجبه

به ووجهه الى القول الاول كالقول بان الحرز ما يكون سادقه على فعل
 خرقا من الاطلاع عليه وعليه يختلف الحرز باحتلاف الاموال واما
 للاكثر فخر في الامتياز والجره الصا دين المقتله والاعلان الوثيقه في
 العزل وحرز الثياب وما حفر من المشاع والاث الثماس المكاين والبيوت
 المقتله في العزل او حرز بها المقتله وان كانت مفتوحه ما لا يصلح
 حرز الدواب مع الغلق وحرز المشايخ في المرحى عين الراعى على ما تفرق
 ومثله مناع البايغ في الاسواق والنظر في انما واحترز نباله في العزل
 مما المودقن خارجيه فانه لا يعد حرزا وان كان في داخل بيت مغلقا
 فضاء العرف به مع عدم الخطر على سادقه وقال الشيخ في طويف وكل
 موضع حرز لشئ من الاشياء فهو حرز لجميع الاشياء واختاره الحلى والفتا
 في الحرز وهو كما ترى وكيف كانت لا يقطع من سرفه من غير حرز كالموضع
 المأذون في غيبه فيها والدخول اليها كالحامات والمساجد والا وجهه
 مع عدم مراعات المالك للسرفه بالنظر للضوى المقدمه ولا خلاف فيه
 ظاهرا ولا صكها الا عن العاف حيث قال ان السارق يقطع من اى موضع
 سرفه من بيت اوسوف او مسجد او غير ذلك سقط لقطع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم سارفي من صفوان بن اميه في المسجد ففى الله انه خرج به من المساء
 فوجد ربه انه قد سرفه حين رجع اليه قبل ويمكن حمله على الضيق لا
 فان السارق في المسجد على خط من ان يطلع عليه وفي خبر اخر انه
 نام فاختد من تحته وقال الصدوق لا قطع من المواضع التي يدخل اليها

بغير إذن مثل الهبات والواجبات والمأجورين وأما قطعها فبغير إذن الله تعالى
لا بد سرف الرواد فحق فلا يخافه فطعمه ولولم يفتقر لغيره وهو راجع إلى
التعديب الأخير والاول في الجواب عنه ما ذكره بعض الاصحاب من عدم منافاة
لما دل على عدم القطع بالسرف من قول المجاهد وما وخصوا من حيث افعال
ان يكون حين خرج او نام احزروا انه فيبغي حمله عليه جدا بينه وبين القوي
المضد الذي هو ارجح منه بوجوه شتى ومنه يظهر الجواب عن الاستدلال به
لما قيل من انه اذا كان المالك مراعيا للمال يخلو كان محرمًا والمفاتيح من نفسه
ومعهم الشئ في طر ورجاها بانه رايهم بان القهوم من المراتع ويردح
كثيرا وان المار بها النظر إلى المال وان لو نام او غفل عنه او غاب زال الحرز
فكيف يجتمع الحكم بالمراتع مع فرض كون المالك غائبا عنه كما في الرواية
الاولى وأما كما في الشائير وهو حسن ولا يقطع من سرف من يجب انساب
او كره الظاهرين ويقطع لو كانا باطنين للغيرين اذ امر المؤمنين ^{بالتقوى}
ان يظاروا فطعن من كره رجل فقال ان كان طعن فسيده الاصل له ان يقطع
وان طعن فسيده الاصل يقطعنه وقول الثاني وضعف سند كقول ان كان
مجيور بالشبهة الظاهرة والحكيمة في لفت ولك وغيرهما بل لم اجد الخلفات
فيه كما صرح به بعض الاجلاد وفي التعيين وعن ث ان عليه ارجاع الامامية
وبعضنا قال لا يخرج من يجمع بين ما دل على قطع الطراد بقول مطلق كما يخرج
يقطع البناس والطراد ولا يقطع الخناس وما دل على عدم قطعه كل القطع
عن الطراد والبناس والمخلص قال لا يقطع ونحو المثل كالموتى يجل الاول

بجل الاول على الطرفين الاسفل والاخرين على العكس مع افعال الاول والثلث
على التيقن كونه منسباً لهما كما يشاهد من حيث قال وقال جميع لفتها
عليه القطع ولم يعتبر فيصاف فوق فيصاف لان ابا حنيفة قال اذا شده
فقطر القطع والشافعي لم يقطع بظاهر الخبرين المتصلين ان المار بالظاهر ما
في القوب خارج سواء كان يدير ظاهره او باطنه وسواء كان الشد على نفسه
من داخله ام خارجه كما صرح به في ذلك وحكاها في صدره من لفت وغيره
المشكوك لا يقطع في سرف المثل وهو على الشجر ويقطع ما ربه بعد صرحه و
احرازه بلا خلاف فالأخير على الظاهر صرح به في الشئ للعواد وخصوص
ما ياف من بعض النصوص وعلى الاشهر الاول مطلقا لا خلا في النصوص
المستقيمة في اثنين منها واحد هو القوي لا يقطع في ثمر ولا كثر ولا كثر
شحم الفضل ومنها القوي الا في غير الشئ على الله عليه والله فيمن سرف العاد
في كثر فاكل منه فلا شئ عليه وداجل فيعز وبعز فيمن مر بهين ومنها
لا يقطع من سرف من التاكيد واذا شربها فلياكل ولا يقصد اطلاقها وان
شمل صورة السرف بعد الصرع والاحراز لا انه مفيد بما فيها بالاجماع
والخبر اذا اخذ الرجل من الفضل والزج قبل ان يصرم فليس عليه قطع فاذا
صرم الفضل وحصد الزج فاحد قطع مع اكان دعوى تباد وكون الشرع
على الشجر من اطلاق الاخير ان يخصص بولا يحتاج إلى التيقن وتبدد الفضل
ولده عاذا لم يكن الشرع في موضع مزمع لدار والا فلا في القطع عملا
بالقواعد وطعن في سند النصوص وجعلها فيها وبها ما دل على القطع على الاطلاق

كالخبر غير جليل سرف من يشان عندنا فيمنه درهان قال يقطع به وهو حسن
لو لا الشهرة الجارية لضعف النصوص وضعت الخبر الأخير وشك في ما دل عليه
من القطع بالعدم مع عدم وضوح شاهد على جميع غير الهبات والقاعدة و
لخصيصها بما بعد ما عرفت من اعتبارها غير مستو كما خصص عملها ما عدا
حرمة الترف في الثمر للغير بالاكل ولو قبلها بغير الحرمة ولا بعد فيكون ما عرفت
فيه من ذلك لا يجل لان ما دل في ذلك النصوص بعدم سرف افعالها في عدم
القطع في محل النزاع بقوة احتمال اختصاصها بصورة عدم الاحراز كما هو الظاهر
والجواب شافينا في صدره وبها حسن التيقن وكذا لا يقطع في سرف ما كثر
عام سندي جماعة سواء كان ما كثر بالافعال ام بالقوة بلا خلاف ظاهره محكم
في بعض العباد ونسب إلى روايات الاصحاب في التغير وثق فيها القوي
لا يقطع السارف في عام سندي جماعة ونحوه اخر واطل فيها وان شمل سرف
المأكول وغيره الا انه مفيد بالاول بالاشاف على الظاهر ظاهر الخبر لا يقطع
الباق في سنة الجماعة في شئ مما ياكل مثل الخبز والقمح واشباه ذلك و
اظهر منه اخر مروى في التغير لا يقطع السارف في عام سنة محمد بن يحيى في
المأكول دون غيره فتم ولا فرق في هذا اطلاق النص والقوي بين كون السارف
غنيا غير يحتاج إلى المأكول او فقيرا يحتاج إلى المير ويردح شافينا في ذلك و
يعمل الاختصاص بالاشاف باحتمال اختصاص الاطلاق به حكم التباد و
ولكن دره الحد بالتيه يقتضي المير لالاول ويقطع من سرف مملوكا بلا
خلا تاما اذا كان صغيرا بل ظاهر بعض العباد ان الاجماع عليه مما لا مال

لا مال يملكه حكمه وشروطه من كونه حرزا ويبلغ فيه المصاب ولو كانت
كثيرا او موزنا فلا يقطع لسرفه لانه محفوظ بنفسه الا ان يكون تاما او في حكمه
لو لا بعوت سدة عن غيره كذا ذكره جماعة بل لم اجد فيه خلا ما لان اطلاق
العبارة ولو كان السرف حرا قاعا لسارف قطع وقانا للتباين وجماعة يعل
ادع في الشئ عليه الشهرة والنصوص به مستقيمة منها القوي ^{بالتقوى}
ان رجل لدع حرا قطع يده ومنها عن الرجل يبيع الرجل وهما حزان يبيع
هذا هذا وهذا هذا ويقارن من بلد إلى بلد فيبعان اقتضاهما ويقارن
بأموال الناس قال يقطع ايدهما لا يقطع سائرهما اقتضاهما وأموال الناس ومنها
عن رجل باع امرأته قال على الرجل ان يقطع يده ومنها عن رجل سرف في بيعها
فقال عليها ربيع حد وثبات اولها فسارف يقطع يده الخبر خلا في الخلفات فلا
قطع عليه قال للاجماع طاعة لانه لا يقطع الا فيما يفتقر ديع وثبات قصدا والقر
لا يفته له وقال مالك عليه القطع وقدم في ذلك اصحابنا وبعضهم بان يقطع
اقراره للساد لا لحد لسرفه نعم ربما يشكل بان لا يلزم عليه تعديب الحكم برب
فقال يقطع يده ورجله من خلافات في غير ذلك من احكام لا يفتن لقطع
بخصوصه الا ان يدعي خصوصية فيما نحن فيه خارج عن عادة الحد المتد
تبعاً للنصوص المروية فتم وجعل الحكم في لفت بان وجوب القطع في سرفه
المال انها جاء كمراسد وجعل النفس اول توجب لقطع فيما يوجب
بان الحكم على مال خاص سرف على وجه خاص وشك لا يتم في المير وطلق
صيانة المال غير مقصود في هذا الجواب كما يظهر من الشرايط وحمل النفس

عليه مطلقا لا يتم وبشرط لا ينظم مع ان الحاق النفس بالمال يقتضي
القطع بسرفته على الاطلاق ولو تجرد عن بيع ولم يتناول به وربما يشكل
ما في الجارية من التعليل بوجوده وهو ان العدة في اثبات القطع هنا هو
التقصير وندخله جملة منها بكونه سارفا الظاهر في انه لسرفته لا غير الاعتدال
بها اول الان فريد بقصوره سارفا وعدم وضوح جاريها عند الشهرة
الشهرة المحزنة وفي حصولها نوع من الشك مما مع رجوع الشيخ الذي هو
اصلها عتاف النهاية ولكن عليه لا يوجب الحكم بالقطع بالتعليل في الجارية
لما ورد عليه عارضة ودفعه بما قد مناه من احتمال الخصوصية الخارجية
بالخصوص بعد عجزه عن ضعفها غير ممكن ولذا ان ظاهر جملة الرد في
المسئلة كالماتن قد يعر والفاضل المضاف في الشك في الشك في ذلك
والقصور وبوجه ما في ان من عدم القطع لحصول الشهادة الدار في اطلاق
العبارة والخصوص المقتضى في ظاهر جملة منها عدم الفرق في المرفق وبت
الصغير والكبير كما في التهاميه وجماعه وكذا في ذلك وقت وكثير بل
الاكثر كما في ذلك بالاول فظهر ان الكبير منقطع بنفسه فلا يفتقر سرفته
وهذا التعليل منوجه على تقدير الاستناد في قطع سارفي المراتل كونه سارفا
وهو ينافي ما مضى من التعليل بانه لفساده لا حدا وما عليه فلا فرق بين
الصغير والكبير لوجوده في سرفتهما فتم جدا وبتبع سارفي الكفن من
الحرز منه الغير بالنسبة اليه خاصة لاجماعه على ما يستفاد من الدليل بوضوح
بدون الايضاح والكثرة والتشجيع ولا ينافيه ما في المشنع والفقير من عدم

من عدم القطع على البنات لان يؤخذ وقد نبش ما راها من الكفن
الا ان الاختصاص بما اذا كان بنات لم يصر في الكفن لاطلاقه مع انه معلوم
النسب فلا يندفع خروجه في انعقاد الاجماع على خلافه جدا والاصل في القطع
بسرفته بعد الاجماع المحكي في السرائر والغنية التصويص المستفيض في الضم
يقطع الطراد والبنات ولا يقطع الخنثى وفي اخر ان عليها في قطع بنات و
في ثالث حد البنات حد السارف وفي القبر يقطع سارفي الحوف كما يقطع سارفا
الاجماع وفي اخر ان عليها في قطع بنات في القبر لدا القطع في الحوف قال
انا فقطع لا موانعا كما تقطع لاجبا تان وفي ثالث ان حصة الميت كحصة الحي
حده ان يقطع به لتبسه وسلبه الثياب الغير في دابع يقطع البنات وقال
هو سارف وهذا في الحوف والقطع على البنات في جملة منها وان كان سلطانا
لشمل ما لم يكن للكفن سارفا الا انه مفيد بالاجماع على انه لا يقطع بمجرد
التبش ولا كما هو ظاهر اطلاقها مع ان تتبع اكثر التصويص بعد ضم بعضها
الى بعض يظهر ان المراد بالبنات حيث يطلق هو سارفي الكفن وبشرط
في القطع به بلوغه النصاب مطلقا واما لاكثر الاصحاب على الظاهر الصحيح به
في كلام بعض للاصل وعموم ما على اعتباره في القطع بمطلق السرفه وبت
تغيير البنات بالسارف في جملة من التصويص المتقدمة وتبشها التم وغيره
الظاهر في سائرهما في الترتيب بل ظاهر بعضها التعليل بكونه سارفا وتبش
لا يشترط سارفا عن الشيخ والفاضل والحلي في اخر كلامه واخبره الفاضل في
قلاطلا في الاخبار يقطع البنات وسارفي الكفن على الاطلاق وفيه منع

بأنه قد جمعها لما مضى من ظهور جملة منها فلا اشتراط وبها يتبين
بأنها مع احتمال انحصارها بحكم البناء وبسائر الكائنات الذي يسلح
فيه انحصارها كالمغالبات بينها وبينها فيل بالاعتبار بين المراتب الأولى
فالأول فالثاني والثالث فالرابع وعليه لكل في أول كلامه مستندا في ذلك
إلى ما ذكرناه من عموم الأدلة بخصوص النصوص المشبهة وفي الثاني المأذون عند
فيقطع للأضداد وفيه ما مضى سابقا مع أنه شاذ وقد يرجع عنه وما وقع
على من استدلال القول الثاني بما أشار إليه المأذون بقوله لا يرى قطعه ليس
هذا السرفه بل بحسم الجرمه وفيه من زيادة على ما عرفنا من ورود الأشكال
المستند عليه مما تقدمه لهذا النصوص المشبهة للبناء بالأسرار
الظاهر من جهة التشبيه في كون السبب فالجهد هو السرفه من غير اعتبار
خصوصية النش وأخذ الكائن في حده ولو نجح ولم يأخذ الكائن عن رجا
بما له كما فعله المحققين كما مر وللغريب من الضم عن البناء قال إذا
لم يكن النش له بعداده لم يقطع ويعزروه في المرسى كما لو تولى البناء في إذا أخذ
أول مرة عن رفات عاد قطع وأطلا فيها بعدم قطع البناء مع اعتبار
النش ظاهر فيها قد مناه عن الصدق في الكائنات ونحوها في ذلك
الغريب من الضم الآخر من جعل أخذ وهو مبني قال لا يرى عليه قطعا
الأن يوضح وقد نيش مرارا فاقطعه وقد جعلها الأصحاب على مجرد
النش كما في عن أخذ الكائن جميعا بينها وبين النصوص المشبهة عليها
على سرفه الكائن كما هو ظاهرها ولا سيما الأخبار المشبهة منها بالسرفه

بالسرفه بناء على ما سبق وحمل هذه على ما عرفناه وأجمع بينهما وإن كان
بما هو أقوى قوله لا أن كثيرا للثلاث لا خيار منها منها شهره الشهرية من
الإجماع المحتمل الظهور المصريح به فيما مر من الكتب في جمع الجمع الأول فالأول
به متعين ولو كان منه النش الجهد عن أخذ الكائن قطع بمقتضى هذه
المعتبرة وفي هذه الصورة لو تولى البناء السلطان أي صوب منه فلم يقد
عليه جازي لم يخاف كلام كثير وغيره أيقن كما في ظاهر إطلاق العبارة فقله
ووجه الخبر من أن يقال مثل فعله ولم يجد الخلاف فيه إلا من الشيخ في
كتاب الحديث فلم يفرق الفصل على الفتوى من السلطان بل على أنه لم يقد
عليه ثلث مرات وحكى عن الجمع ولم اقتطع على نص يقتضي شيئا من ذلك
نعم فالمرسل بغير واحد الغريب من الصحيح به وبأنه يجوز الجمع على صحيح
ما يصح عنده من أمثلة المؤمنين ثم يرجع بناش فآخذ ثم يشعور فغريب بدلا
ثم امر الناس فوطئوه حتى مات ونحوه مرسل آخر وليس فيها تكرار الفعل
ولا الفتوى من السلطان إلا أن يجعل عليها جميعا وهو حسن للاختياط
الدم وقطع العبارة عدم وجوب الفصل كما هو ظاهر لا كقولنا وأوجب للشيخ
وهو حوط مع تكرار النش مرات حد خلا لها التثنية ولا فعله الفاعل لا حوط
المراد بفتح الموحدة للقطع بالآثار به مرين أو شيئا دة عدلح بلا
خلاف ولا أشكال للجموعات وخصوص ما ياف من بعض الروايات والروايات
مرة واحدة أعز المزمع أقرب بلا خلاف ولكن لم يقطع بها قطع في الأصحاب
على الظاهر المصريح به في بعض العبا بربل فيه عن ذلك المصريح بالإجماع وهو

الحجة مضافا الى المعبرين ولو بالشبهة اصبحت المروي هنا في باب ولا ينقطع
 السارق حتى نفي المسرفة مرتين فان دمج ضمن المسرفة ولم ينقطع ان الم يكن
 شهود ونحو الثاني المروي في باب هذا انما هو اوضح من الاول
 سندا اذ ليس فيه الا على بن السدي وقد قيل بحسنه خلافا لضعفه على بن
 حدير الضعيف بالانفاذ والارمال بعده لكنه يجعل بين دواجم الجمع على صحيح
 ما يصح عنه خلافا للمعتمد عن المنع فيقطع للعموم والطائفة ما دل على القطع
 بالسرفه من التصويص وقصص القم ان اقراره على الحر بالسرفه مرة واحدة عند
 الامام قطع ونحوه اخر ياتي ذكره مع ضعف المعارض بما هو حسن لولا
 ما مر من الجابر وغيره يجمع على المناظر فيخص به العموم وكذا الاطلاق يفيد
 به والصحيح ان يصرفان به عن ظاهرهما باحتمال ان يكون معزول القطع
 فبهما قطع عن الاقرار فانما كما مروي ان سارها اقر عند مولانا امير المؤمنين
 فانتهر فاقربا فقال اقررت مرتين فقطعه وهو حجة اخرى على الحشاد
 وبالجواب للفتاوى بغير ما فيه من الضعف او الامسك او يكون متعلقا بالظرف
 بالسرفه فيكون مطلقات في عدد الاقرار بل يجعل كما صرح به شيخنا في قوله
 ويظهر ان مكان قوله مخاطب او بعض المخاضين في المجلس لا لا يصلح فالمراد
 يتكرر السرفه ولكن الانصاف بعد هذين المحلطين ولعله انما يجب المشقة
 في الاكثافين الا بالجل على التفتة قال لموافق ما ذهب بعض العامة ونحوها
 يشير اليه الموثق كالتصديق من ان الجمع على صحيح ما يصح عنه
 عن مولانا الصادق في من سمع اقراره كلف عند عيسى بن موسى ثمانين

ثمانين يمارق وعند رجل من آل عمره قبل ليستلني ثقلت ما نطول في السارق
 اذا اقر على نفسه انه سرق قال ينقطع ثقت ما نقول في الزايف اذا اقر على
 نفسه اربع مرات قال فوجده ثقت وما يمنعكم اذا اقر على نفسه مرتين ان ينقطع
 فيكون بمنزلة الزايف وهو ايضا ظاهر في اعتبار الاقرار مرتين هنا من حيث
 جعل السارق بمنزلة الزايف بناء على ان الزايفات كالتكاثير بين اثبت يشترط فيه الا
 كما ورد في بعض الاخبار في البقية فيكون لكل منهما افرادان ففي السرفه اربعة
 لا بد من افرادين ولعل هذا الزايم عليهم بما يعتدونه من الاستحسانا
 قيل مع انه من انقضى للعلل الواقعة هذا مع ظهور الدلالة فيه عليه من وجه
 اخر وهو ان صدره ظاهر في قطعهم السارق بالافراد ولورثه فتوايه
 في ذيله وما يعتكف اذا اقر الى اخره ان حمله ظاهره من عدم قطعهم
 بالافراد مرتين نافي ذيله صدره فيقتضي ان يحصل على ان المراد ما يعتكف
 ان تشترطوا في القطع بالافراد وقوم مرتين لمناسبة لا اعتبار بقدره
 له بها فاني هذا ولو سلم خلوصهما من جميع ذلك فهما شاذان لا عامل
 بهما حتى التصديق في ظهورهما في اشتراط وقوع الاقرار مرة عند الامام
 في الاكثاف وبها وان لم يمس قط ولم يزل به التصديق في الاكثاف لربها مطلقا
 جدا نعم في لفت احتمل العمل بهما والقرين بين الافراد عند الامام فقرة
 وعند غيره قرينين بوجه لا يصلح له سندا هذا مع ان الاحتمال ليس
 بقول بل كان اقول المنع بما ليس بمتحقق وان حكر عنه في لفت وغيره
 نقول قال بعض الافاضل بعد نقل حكايته عندهم امرهما عندى من ينقطع

دعوى هذا فيقول الاجماع الظاهر والمسمى في بعض القول الذي اخذناه قطعاً
مضافاً الى زيادة على ما مضى بالاستسقاء لا نظيف التناوب على الشبابة
للذين قد جرح الحدود ما عدا الزنا مع بناء الحدود على الخفيف ودرتها
بالشبهة لها صلة في المسئلة من الاشكال المتضمن اليه الاشارة الى اننا قد استوفينا
في المسئلة التكليف بالبلوغ والعقل والحرية والاختيار بلا خلاف كما في سابق الامور
بل على اعتبار الحرمة هنا بالخصوص والاجماع عن وقت وهو الوجه فيه مضاً فالي
ان اقرار العبد اقراره في حق الغير وهو المولى فلا يكون سمواً وتخصواً من افعاله
اذا اقر العبد على نفسه بالسرف لم يقطع وانما شهد عليه شاهدان قطع
ويؤيد الادلة بخصص مجموع القسم من اقر على نفسه عند الامام بموت حد من
حد ودانته فمرف واحدة كما كانت او عبداً حرقة كانت او امرة فعلى الامام
ان يفهم عليه الحد الذي اقر به على نفسه كانه من كان لا الزاقي المختص مع
منا فانه الاجماع على اعتبار المرتبة في سابق الحدود وهو فقه الشريعة كما عرفت
فيحصل الحمل عليها ويرتجى عن القسم الاخر الذي لا يعتد به الا في تخصيص العبد
اذا اقر على نفسه عند الامام مرفاً انه سرفه قطعاً وانما اقرت الا على نفسها
عند الامام بالسرفه فطعمها والشيخ حمله على ما اذا انضاف الى الاقرار الشهادة
عليه بالسرفه ووربها حمل على ما على اخبرتها ان يكون فاعل قطعه وقطعها
من جرى اسمه من العاقل فيجلس ثم يتم ويكون المعنى انه يذهب الى قطع
المجملين يا اقره ومنها ان المراد بالعبء والامعة عبداً لله او امته ونظراً
ان المراد اذا انضاف اليه اقرار المولى وتخليص جميع بعد وان اقر بالاعتذار

جماعة فيقول لان الحق لا يعدوها ويحتمل العدم بناء على انه لا عبرة باقرار
العبد اصلاً وفيه نظر فان عدم العبد في برانها هو الحق سيد فان احد قد
مكنا نه اسقطه وكان كما اذا قام البقية عليه ثم ان عدم قبول اقراره انما هو
بالاخذ في ذلك فطعمه خاصه وانما بالاخذ في ذلك القراء من قبيل ويقع بالسرفه
بعد الحرمان بالانكشاف اجده وبر صرح بعض الاجلة للجمهور مع اشتداد الطرح
بالكيفية وعلى قطع وجه وجهات من شناع المانع ومن انه انما ينداء فيستصحب
والعلل هذا الغريب للشيخ في الدار منه وينفرد على اشتراط الاختيار انه لو اقر بالشرقة
للشرب لم يجز ان يقطع للاصل والخصوص منها زيادة على ما يات من اقر
عنه غير باب او تخربت او حيس او شهد به فلا حجة عليه وفي اقرت عليها ثم
كان يقول لا يقطع على احد يخوف من ضرب ولا قيد ولا سمع ولا تعين الا
ان يعتد فان اعتد فقطع وان لم يعتد لم يقطع فطعمه عند مكان التخوف و
ظاهراً من المارد من الاعتراف فيه ما وقع منه طوعاً او نهيان فيكون الاستثناء
منقطعاً فثم نعم لو بالسرفه بعينها بعد الاقرار فقطع وانما للنها يراجمه
من تبعه للشم عن رجل سرف سرفه فكار عنهما فغيب بها بعينها هل
يجب عليها القطع قال نعم ولكن لو اعترفت ولم يجرع بالسرفه لم يقطع
يدونه اعترفت على العذاب وكان رقة فاشربه على السرفه كما يكون الشرب
على الشرب ثم ينفرد فيها نظر لعدم دلالة الجز على وقوع الضرب على الاقرار
بل ظاهر السؤال انه علم سرفته بعينه او اقرار وانما ضرب على المال متبع
دلالة الرد على السرفه لاننا علم منها بلا شبهة كما ان الفخر اعم من الشرب استحق

والقول بذلك عليه على تقدير تسليمه انما هو لادراكه لا لوضوح الدلالة
لما عرفت ما فيه من المناقضة نظرا عليه مع ضعفه مع الفارق فلا يصلح
مجة ولذا قيل كما عن الحل انه لا يقطع لخطي الاحتمال بكونه من جهة الانباء
او بالابداق وهو اشبه باصول المذهب ودوره الشبه للحد ودمع سلا مشاكحا
عرفت عن المعارض وقد قيل لكثر المناخريه ومنهم من يحذر المحققين وقد اجاب
عن الصم بعدم دلالته على الافرامين والامر واعترضه بعض الافاضل
بان اذا حكم بما يقطع مع عدم الافراد بالسريفة بمجرد احصاء الموقوف
فيح الا درميين واحضار اولي وهو حسن ان قالوا بالاصل والاكمل هو
النظام من جملة من العباد المحررة لحمل النزاع تلافيا لحاق الفرع بالاصل
فرع فيكون لا من دون وبقائه في هذه ذلت في الاخرى ومنه يظهر جواب
آخر عن الصم بل وعن التعليل فان مقتضاها متما معونه ما فيه من التشبيه
فقطه بمجرد الرد ولو من دون الافراد وتعرفت خروجه عن محل النزاع
وانه لا فائده من الاحصاء لان يقال يمنع دلالته الرد على السريفة بمجرد
عنا الافراد وفيما سطره الفرض انما هو معونه وبعد مقتضى اليه لا حظ الاطلاق
ولو اقررت من تختم القطع ولا يجوز الحفو عنه ولو انكر ورجع عنه وقا
للمتب والمحل وعليه الفاضلات في بيع وقد ورد الشهيدان في المعنيت
وبها نسب الى اكثر وقيد نظر لما سطره لا يستصحب بفاء التمام عو
ما دل على اخذ العظام باقرارهم للصم وغيره اذ انما الرجل على نفسه انه
سرق ثم جحد فاقطعه وان دعم انقضى خلافا للنهاية والفاحش والنقيدين

والنقيدين زهره والفاحش لث تسقط عنه القطع ولعله بين الفرحا
اشهر فقد ادعى عليه في الغنيذ اجماع الاماميه ويرجع مرسل الجبل
السابق لا يقطع السابق حتى بالسريفة مرتين فان رجح ضمن السريفة ولم
يقطع اذا لم يكن شهود والمخالفات ويوضع اخر من النهاية فللامام الخياد
بين قطعه والعقوبة ودعا عليه في الاول الاجماع ويدل عليه بعد الخبر
جاء رجل الامير المؤمنين ع ع فاقضته بالسريفة فقال انقضى شيئا من الخياد
قال نعم سورة البقرة قال وحيث يدك سورة البقرة فقال لا تشتت
انقط حدا من حد ودانته نعم قال وما يدريك ما هذا اذا قامت البينة
فليس للامام ان يعصونه واذا انزل الجبل على نفسه فذا على الامام ان شا
عنى وان شاء قطع وقريب من اخر الاجماع موهون بعدم قائل برسوا
والخبر ان بعد لا غنى عن عاقي سدها ليس بهما التغير بعد الرجوع بل
ظاهرها بشؤن الامام مطلقا ولو لم يرجع ولا فائده لان يعيد بصو
الرجوع بالاجماع والمثله محل تردد كما هو ظاهر الخبر وفيه ظنون
بها محال لكن مقتضاها المصير الى القول الشاف لبناء الحد ودخل المحققين
واندائها بالتبهاات وظاهر الاحصاء عدم الفرق هنا بين الرجوع والنز
فمن اسقط القطع حثا او تخير في الاول اسقط فاشاف ومن قال بالعدم
قال برفق الحافين الرجوع قد بين الحد وكيفية وهو قطع اليد بالكتاب
والسنة واجماع الامه ويخص عندنا بالاصابع الاربعة من يمين ويمن
لداخره والابهام ولوعا دسوق بعد ذلك ايضا فطعت رجله اليسرى

من مفصل القدم ويترك له العقب ولو عاد ضرب مرة ثالثة جنى في الجفن
دائما وانفق عليه من بيت المال مع نفقه لا مطلق ولو عاد ضرب في الجفن ايضا
قتل بلا خلاف في شئ من ذلك اجده الا ما سياتي اليه لا يشار به عليه لا سيما
في الظاهر المخرج برى جلة من العباد لا سيما لا يستأجره والنصوص به مع ذلك
مستقيمة كادت تكون متواترة ففي القدم ففصل من المؤمنين فلتلها فالتأ
انما سرت فطعت بمنه وانما سرت مرة اخرى فطعت رجله اليسرى ثم انما سرت
مرة اخرى فطعت رجله اليمنى فطعت عليها الى الغايصة ويده اليسرى
ياكلها ولا ينقص وقال انه لا يصح من الله نعم ان تركه لا ينفع شئ
وكذا يصح حتى يموت في الجفن الخبر وغيره يقطع رجل السارف بعد قطع
اليدهم لا يقطع بعد فان عاد جنى في الجفن وانفق عليه من بيت مال
المسلمين ونحوه اخر وفي الحرف ان اخذ السارف فطعت يده من وسط الكتف
فان عاد فطعت رجله من وسط القدم فان عاد استودع في الجفن فان جنى
في الجفن قتل وفي الخبر ضرب في السارف لم يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى
ولا يقطع يده اليمنى ورجله اليمنى فقال ما احسن ما سئل انما يقطع يده
اليمنى ورجله اليمنى سقط على جأ نبر لا يسرو لم يقطع على الشيام وانما
يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى فانما قتل وكيف يعقو مر
وفد يقطع رجله فقال ان الفطخ ليس من حيث رأيك يقطع انما يقطع
الرجل من الكعب ويترك له من فله ما يتنوم عليه ويصل ويبعد الله
قلت لمن ابن يقطع اليد قال يقطع الاربع الاصابع ويترك لثلاثة اوتها

الارباع يعتمد عليها في الصلوة ويقتل بها وجهه واخرها ولا سيما
الاول ان محل الفطخ في الرجل انما هو الكعب الذي هو عندنا وسط القدم
عند معقد الشراكة كما تقدم في بحث الوضوء مشروما وصريح بالرواية لا سيما
منها وجماعة من اصحابنا كالشيخ في طواف والبيات والستات في الغيبة
والاستعداد والحل في السراة مدعيين عليها اجماع الامامية وحكي المصريح
برأيهم عن الصدوق في المفتح والحلي في الكافي وابن حمزة في الرابع وله
الفاضل في النجاشي وغيرهم وحل هذا يكون المفلوج من عظامها الاصابع
والمنطق وبين الوسع والعظم ان يترك في المزدى والعقب وما بينه وبين الساق
خلا فاقطع العياره هنا في يده وفي المقتدر وبه وجميع البيات ومنه وسائر
كتب الفاضل ما عدا المستفيض والروضة في غيرهما يحصل القدم ويترك
العقب لظاهريه في كون الفطخ من اصل الساق انما يحصل بين الساق
والقدم وصريح بالفتا فان كتبهما المذكورة وعليه فلا يقطع من عظام
القدم الا عظم العقب وما بينه وبين عظم الساق وتسمية الاطباء كعبا
واحتج عليه في الفتا بالموثق ويحرمه يقطع يد السارف ويترك ارجله و
صد در اخره ويقطع رجله ويترك عشرين عيش عليها اخره ونحوها خبر
اخر والرواية يقطع الرجل من المفصل ويترك العقب مطلقا على المثل
محل اشكال ومقتضاها المصير الى الاكل لتعليق العقوبة ودفع الحد ولو
ثبث من يد الشبهة الحاصلة من اختلاف الفتوى والرواية مع امكان ترجيح
ايضا للاجماعات المحكية والرواية بين المعتضدين ثبت بها واشهر به بالفتا

وبالحصاة أيضا وفيه وكان اذا قطع اليد قطعها دون المفصل فاذا قطع الرجل
قطعها من الكعب الخميناء على ما مر من كونه عند ناحيته في وسط القدم
دون اصل الساق ولا يعارضها النصوص المخالفة لضعف جهل منها وقصور
باجها عن الصحة والمقاومة من الادلة لمع موافقتها للعادة كما يستفاد من
الشيخ في طوط حيث ثبت ان القطع عند نافي الرجل من عند مفصل الشرايين
من عند الشافعي على ظهر القدم وبذلك ما عسى عليه وعندهم المفصل الذي
بين الساق والقدم انتهى فالحاصل على التقية وربما يؤيده كون المروي عنه
في الرواية الاولى التي هي اوضحها طريقا مولانا الكاظم في التقية في زمانه
في غاية الشدة كما مر اليه الاشارة غير مرة ومع ذلك في غير موضع من غير الدلالة
لما فيها من تعليل ابقاء العقب المحرك ضروريه المشي عليها والوقوف بها والظلال
انها لا ينفصلان بمجرد العقب المجرد بل يرد بها بقصبل يركب الكعب من
عظام القدم فيقعحان يصرف به لفظ العقب كما هو ظاهر في غير من الجرد
الى ما مر في الاول بات براد منه ما يقال في صدر القدم من الاصابع والاشط
الى وسط القدم وهذا لتعليل بعينه موجود في كلام الاصحاب حتى ان الشافعي
بالقول الاخير فيمكن حمل كلامهم ايتم على ما حمل عليه النصوص وعليه وير
الخلاص ولعله كذا لم ينفله عنا اكثر الاصحاب بل ما مر من وقت على
كلامهم على الفاضل في الفت حيث نقل القولين ورجع الشافعي منهما
وهذا وان كان في اختياره اياه بحيث لا يجهل الحمل على ما تقدمنا
لكنه شاذ ولو تكررت السرة من غير حد ينفصلها كمن حد واحدا اذا اذ

اثر بها دفعا او شهدت بالبنات كذا بلا خلا على الظاهر المصريح به
في تدبر عليه في التقية المرفوف وهو الوجه مضافا الى الاصل واختصاصا
ما دل على تعدد القطع بتعدد السرة بصورة فخلل القطع الاولى لا
مطلقا وخصوصا في رجل سرف فلم يقد عليه ثم سرف مرة اخرى
فلم يقد عليه وسرف مرة اخرى تجازت البنية فتشهدوا عليه بالسرة
الاولى والسرة الاخرى فقال ينقطع يده بالسرة الاولى ولا ينقطع رجله
بالسرة الاخرى فغيره وكيف ذلك قال لان الشهود شهدوا جميعا
في مقام واحد بالسرة الاولى والاخرى قبل ان ينقطع بالسرة الاولى
للمسبوت وظاهر كون القطع الاولى كاف عند وعن المنع والتقية و
الكاف للمعنى واختاره في التقية مدحا عليه اجماع الامامية وهو وجه
اخرى بعد الرواية مضافا الى ثبوت القطع بها اولا فتكون مستصفا و
فيل للاخرى كافي ومع وتير وفيل كل منهما على مستقل كما اختاره
شيخنا في الفت وحده وجه القولين مع عدم وضوحها غير مكانه لما
تقدم من الادلة ويظهر القاية في عقول السرف منه وظاهر الصحيح
وما قيلها من الادلة حتى اجماع الاكتفاء بالحد الواحد كما لو شهدت
ببنة عليه بالسرة ثم شهدت اخرى عليه اخرى قبل القطع الاولى
وعليه شيخنا في كتابه وفيل يقطع يده ورجله لان كل واحد منهما
القطع ينقطع اليد الاولى والرجل الثانية وفيه ينظر لعدم دليل على
اجاب كل منهما القطع مطلقا ما دل عليه من النصوص المتقدمة

بصورة تخطي القطع بين السريتين كما عرفت ولو سلم فهو مختص بما ذكرناه من
الادلة ولا يقطع اليأس مع وجود اليقين بل يقطع اليقين بطل ولو كانت سلا ولا
يقطع ولو كانت اليأس سلا او كانتا سلا نهن ونافا لاكثر بل المشهور وكما
قيل بل في الغيرة وفي غير اجماع الامامية وهو الوجه مضافا الى العجومات وخصوص
المضم في رجل اشل اليدين او اشل الشمال سرقي فقال يقطع يده اليمنى على
كل حال وفي آخر غيره اذا اشل اذا سرقت فطعت يمينه على كل حال سلا كانت
او صحيحة الحديث خلافا للذهب والفضة وبين حرمه والفاضل في الحنفية وشيخنا في
الف في قطع اليدين الثلاثة فزيد وهو بما اذا لم ينف مع عدم التلف على النفس اخصا
اصل العلم بالطب انها متى قطعت بقيت اقواء العروق مغلقة ولا تنبع عن
قوة احتياط البقاء النفس مضافا الى الاصل وعدم معلومية شمول العجومات
لشمل محل الفريز لا خصاصا بها حكما الشبادر باليد الصحيحة او الشلاء والتم لا ينف
يطلعها تلف النفس المحذرة ان ليس المقصود بالقطع هنا اطلاقها وعليه
يحمل الصيحات بتخصيصها بالشلاء المأمون مع قطعها على التنوع كذا الكلام
في الاجماع من المتأولين مع ومن ثابتهما مرجوع لنا قل له عنه في طر الاسكان
في قطعها مع شلل اليأس فتمتع قال لا يجلد اليأس انما سرقي الرجل وانه
اليأس سلا لم يقطع يمينه ولا رجل مع ان اليهود من حكمه الشارع ابقاء
احدى يديه وهو شاذ ومستفاد مع ضعفه باصريحنا لما ورد في انا بل من
الصحيح والاجماع المفضل المقتضد بالمشهور والعوم ولو لم يكن لليأس القطع
اليقين ايضا ونافا لشم للجومات وخصوص عموم المضم الاول خلافا للاسكافي

للاسكافي ايضا فكذلك اليأس لبعض ما فيه مضافا الى خصوص المضم لوان
وجلا فطعت يده اليسرى في نصاب سرقة ما يضع به فقال لا يقطع ولا يجلد
بغير ساق واجب عنه بالحمل على اظهار التوبة وهو بعيد بلا شبهة الا
ان يقال لا متمدن عنه جمعها بين الادلة والى هذه الرواية اشار بقوله
وفي رواية لا يقطع وقال الشيخ في النهاية ولو لم يكن لليأس قطع وجلا
البري ولو لم يكن لليأس يمين لم يكن عليه اكثر من الحبس ومجمل غيره وانظر
عدا وجه الحكم المتقدم سند الاسكافي وهو مع ضعفه وعدم مفاوئنه
لادلة المضم مقتضا عدم قطع اليأس لا قطع الرجل كما ذكره او التخليل في
الحبس كما عليه الاسكافي فهو اعم منها ولا دليل على التبعين الا بعض
الوجوه القياسية التي لا يصلح لاثبات الاحكام الشرعية مع انه يحتل على
قولها بعدم قطع اليأس ثبوت التعزير كما هو الاصل في ارتكاب كل جرم
لم يرد فيه نص بالتخصص وبما ذكرنا يظهر ما في قول المان وفي كل اى
كل من العمل بالرواية وما في النهاية ورد ادلا وجهه بالاضافة الى ما في
النهاية كما عرفت بل بالاضافة الى الرواية ايضا لان احكامه بالاضافة
اليها اوجب اصحابها وجودها لى بها ومنها سبها الوجه الحكمة وان كان جميع
ذلك لا يعمرون ان لا اكثر ولو لم يكن له يمين فهل يقطع اليأس ان ينفذ
الى الرجل ثم مع نفسه الى مجتنب ام لا بل يعز وجلوه واقول امرطها
الاكتفاء بالتعزير هذا ان ذهبت يمينه قبل المرقعة ولو قد هبت بها
وقيل القطع بها لم يقطع اليأس فولا واحدا لتعلق القطع بالذاتية وفي غلط

الحديث النبوي قبل قيام النبوة على المرئ ولا يسقط بعدها بالاختلاف في
الاول على الظاهر المصحح به في بعض العباد بل عليه دعوى الوفاق في ذلك
وهو الوجه مضاعفا الى الاول في سقوط العترة الاخرية فيها فالذي يوجب اولي
والثمة السلف اذا جاء من قبل نفسه ثانيا الى الله تعالى ورد سرية على
صاحبها فلا تلحق عليه والمربى في رجل سرق او شرب الخمر او زنى فلم يعلم
بذلك منه ولم يبرأ حتى تاب وصلى فقال اذا صلح وعرفت منه امر جميل
لم يقيم عليه حتى التزم على الاظهر الاشهر في كشاف بل قيل لاختلاف في ذلك
للاصل والتقيانا فاما من قبله فليس للامام ان يعفو خلافا للمسلمين فاما
جواز عفو الامام مع التوبة بعد الرجوع وهو مع شذوذه وعدم صحاحه
غير واضح المستند عدا ما ربما يترجم من اطلاق الصحيح السابق وتأمله لكن
سياهما سيما الثاني ظاهر في التوبة قبل النبوة مع ان مقتضاها تختم
السقوط لا تخير الامام بينه وبين الحق وكذا الجواب عن الاول في لو ائتم
بها وحصل بغير الامام معها اي مع التوبة بعد الاقرار فلا الاما من بعد
واسقاطها بتعيين عليه الاول ام الثاني اقول مضى اليها الاشارة
في بحث تحتم القطع مع الرجوع بعد الاقرار وظهر في ان القول الاول
مبنى على رواية فيها ضعف سند وكذا لا لعدم اجماع فيها الى الرجوع
او ثبوته بعد الاقرار وجبر بالعتبة بهما من جهة الاجماع لا يدفع و
هنا الحاصل يرفى مقام التعارض لكنهما معتد به دعوى الاجماع على
مضمونها في وقت الغيبة لكنها موهومة بشهر خلافتها بين اصحاب

الاصحاب وان اختلفوا في ان الاشبه بمحكم الحد او سقوطه وتعرفت
وجها نه ولو من جهة التبع في التاثير عن الخلاف في المسئلة ولا يضمن
الحاكم ولا الحداد سرا به الحد الى عضو او نفس اي حد كان حتى التعزير
فلا دليل مطلقا وقاما لنهاية وقت وطا والغنية بين حزم والمخلى والتم
والشهادتين وبالجملة الاكثر للاصل وايضا على المحسنين من سبيل والصم
انما رجل فله الحد او القصاص فلا دليله خلافا للمفيد والاستصحاب
في حد الادعي فيضمن الامام دين الحد ودخل بذلك المال للباشرة و
الرواية من غير بناء حد في شيء من حد وداقه نعم فثبت فلا دليله علينا
ومن ضربناه حدا من حقوق الناس فان دليله علينا ونهيا نظرمعنا في ذلك
ادله الاكثر نعم في الايضاح دعوى نوازل الرواية ولم تثبت فانها موهومة
كتب الحديث ضعيفا من طريق الاحاد ويستفاد من مدان على الخلاف هو التعزير
دون الحد حتى بعد الشفيع وربما يظهر ايقام من فوطا لانه مقدور
فلا خطأ في اختلاف التعزير فان تعدد به مبنى على الاجتهاد الذي يجوز
فيه الخطأ قبل وهذا يلزم مع كون الحاكم الذي يقيم الحد وغير المعصوم والا
لم يفتقر الحال بين الحد والتعزير والمسئلة مفروضة بهما صواعم من ذلك
الخامس في ذكر الواحش وقية ثبت مسائل **الاول** اذا سرق اثبات قصاصا
مضايبا واحدا او زنا مع عدم بلوغ نصيب كل مضايبا فالعتيد والمروضى
والشيخ في النهاية ولا يباع لجمع كما في ذلك انه يقطعان معا والظاهر انه
مذهب اكثر العلماء بل في الاثصار والغنية جليلا جماع الامامية وهو

الحجة مضافا الى ان وايز المراد برفق قال دود وحقا صاحبنا انها اذا بلغت القوة
نصا يا وايز جوعا باجمعهم وجب عليهم القطع ولم يفتعلوا كلفها مرسله
ان لم تفتت عليها في كتب الحديث ولا نقلها تافل من الاحصاء ولا اشار
اليها احد منهم في الباب وانما الحق اليهم بحقق الموجب للقطع وهو سرفه
النصاب وقد مر صدقهما في قطعان وهو كما نرى نعم في الفقه فتنى امير المؤمنين
في نظر خروا بغيرا فاكوه فامضوا اليهم فخرقته وادع على انفسهم انهم
تخرجوا جميعا لم يحضروا احد دون احد فتنى في ان قطع ايمانهم وهو عام
من حيث ثلث الاستفصال عن بلوغ نصيب كل منهم النصاب وعلمه للفقهاء
وقال الشيخ في طويف والاسكاف والحلي باسقاط بلوغ نصاب كل واحد
نصا يا وعليه عامه متأخره لا احصاء وفيه عليه الاجماع وهو الاوفق
بالاصل لا اختصاص ما دل على قطع السارق للنصاب بمكمل التبادر بصوره
انفراد به لا مطلقا مضافا الى الاجماع المنقول لكنه مع وهته بعدم موافق
له من القدماء على الاسكاف وهو الاضافه الى باقيهم شأنه وكذا الحلي مع
ان رجعا لناقل معارضه بمثل بل وارجع منه بالعدد وعدم ظهور الموهين فيه
والاعتماد بالوايز المرسله المعتبره بالشهره القديمه وعموم الصحيحين المنقذه
لكونها قضيه في واقعته والشهره الجايه معارضه بالشهره العظيمة المتأخره
الفر بين من الاجماع فلم يزل للقدماء غير الاجماع المنقول المعارضه بالمثل و
رجحان الاول بتمامه بابل بالاصل المجمع لهذا الطرح وبالجملة المسئله محل
تؤدد كما هو في المتن ولكن مقتضاه ترجيح القول بالآخر للشيخ الزماني للحد

للحد الثاني السرف سرفين موجبين للقطع ولم يقطع بينهما وادع الحجة
انما بينه عليه بالسرف الاول فامسكت لقطع ثم شهدت عليه بالسرفه
الآخره قال الصدوق والشيخ في وقت قطع يده بالاولى ورجله بالآخره
وادعى في وقت عليه الوفاة ومع ذلك به رواية حيصه وفيها ولوان الشهود
شهدوا عليه بالسرفه الاولى ثم امسكوا حتى قطع ثم شهدوا عليه بالسرفه الاخره
فقطع رجله اليسرى ولكن مرجع عن سرفه وتبعد العمل والاضالان و
الشهيدان وغيرهم من المتأخرين وهو الاوفق بالاصل مع اختصاص ما دل
على تعدد القطع بتعدد السرفه بصوره تغلغل القطع بينهما لا مطلقا والاجماع
للمنفوق موهون بزباده على تعدد الفاعل يرجع الى ان الفاعل عند خلافة في ط
واجاب متأخره الاحصاء عن الروايات بصعفت السند وغيره نظر لا اختصاصه
بطريق سب والا فهو في مروي بطريق حسن قريب من الفقه فطره بشكل
ولكن العمل به لا يفتح عن اشكال في نحو المشام والاولى المسكت بعصه الدم
الاول موضع اليقين عملا بالنص المتواتر بدفع الحد بالشبهات الثاني قطع
السارق موقوف عندنا على مرتبه السرفه منه له الى الامام تغلب الحق لنا
فيه فلولم يرفع اليه لم يرفع الامام ولم يقطع وان قامت عليه اليقينه
حسبه او اقربها مريين وكذا العمل بسرفه في الخبر الواجب على الامام
ان ينظر الى رجل ينفق او شرب خمر ان يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى يقينه
مع نظر لاننا من ايقنه ثم في خلفه وانما نظر الى رجل يسرف فلو اوجب
عليه ان يبرجزه وبنيهاه ويحصى دية فالك كيف ذلك قال لان الحق اذا كان

لله قدم فالواجب على الامام انما منه وان كان الناس في قول الناس ولو وهبه
المالك العين بعد السيف او عني عن القطع قبل المرافعة سقط القطع وان
كان لو ادعى لم يسقط عنه الحد قط ولو عني عنه او وهبه لقول النبي صلى الله عليه وسلم
عليه واله والمرى فالتم والمحسن وغيرهما الصفوات بين امية حين سرت
ودائره فحقن السارق ونعمه الى النبي صلى الله عليه واله ثم وهبه الا كان ذلك
قبل ان ينهي بذلك والموقوف من اخذ سارقا فعني عنه ذلك فاذا دفع
الى الامام سقطه فان قال الذي سرق منه ان اذهب اليه لم يدع الامام حتى
يقطعه اذا رجع اليه وانما الهبة قبل ان يرفع الامام وذلك قول الله عز وجل
ولما نظرت بعد وداقته ثم فاذا انتهى الى الامام فليس لاحد ان يتركه وقول الله
لا يعنى دون الامام وفيما اخبر ولا يشعنى في حد اذا بلغ فانه لا يملكه
فاشيع فيما لم يبلغ الامام اذا رايت الدم كاف فحقه ويدك الدم بالذم حكما
في اخري **الفصل الثاني** في بيان حد الحارب وهو كل مجرم سلا ما كلف
او غيره وكان مجرمه في بر او حصر او غيره وليه او نهارا الا خافه المتساير
المتردد بين المسلمين قط وان لم يكن الحارب من اهلها اهل الاخافه بان
كان ضعيفا عنتها ولا من اهل الشدة ولا كراهة الاشبه الا نوى عليه عاقبة
مناخري اصحابنا وفي كثير العزبان نسب الى الفضيحة مشعل يدعوى لاجل عليه
لعموم لا يراهما جزاء الدين بخلافه رسول الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا
ان يظلموا او يصلبوا او يقطع ايديهم والرجل من من خلافت او ينقض من لاد
ذلك لهم عز في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل

من قبل ان يظلموا واعلم انهم فاعلموا ان الله غفور رحيم وشيخه لاناث وان كان
غير نوع غرض بناء على ان الضمير للذكور ودخول الاناث فيهم مجازا لا
ان العموم لهن جاء من قبل النصوص ففي القدم من شغل السلاح في مصر من
الا مصار الحديث ومن جام حقيقه للذكور والاناث واهل الرتبة والاخافه
وغيرهم خلافا لثنتين فاشترطوا من اهل الرتبة ولا سكاف فاشترطوا
الذكور مستندا بما مر وضعه قد ظهر واما الشيعات فلعلهم استندوا الى
مفهوم النص وغيره من حل السلاح بالليل فهو محارب الا ان يكون رجلا
ليس من اهل الرتبة قبل ولا من المؤمنين والحد قد ندمه بالشهادتين
بان الحبيب على نعم بوجوب السب اعني الحاربه فحقن السب ويدل على
اشراط فصول الاخافه في الحاربه مضافا الى الاضافه عليه على الظاهر
الامن نادر مع عدم صدقها عرفا لا به المروى في فريب لا سناد عن رجل
شهر الى صاحبه بالرمح والمكين فقال ان كان يلعب فلاناس وعلى
عدم اشراط السلاح من نحو السيوف القوي من رجل القبل بنار فاشترطوا
في دار قوم فاحترق واحترق مناهم انه يعزم فيمة الدار وادبها ثم
يقتل مضافا الى صدق الحاربه بكل ما يحقق به الاخافه ولو حمل او غيرهما
يقضهم من شدة عدم اشراط فصول الاخافه وان به قول وهو مع ضعفه
وشدة هذه لم اجده مع انه اشترط في لك من دون خلاف فيه بدعيه
ويثبت ذلك بالافراد من اهل ولومر او يشهد دة عدلين بلا اشكال ولا
خلاف اجده الامن لديهم وقت جيش على عتق الفول بان كل حد ثبت

يشهاد عدة عدلين يعتبر فيد لا فرا من بين ولا دليل على اكله مع عموم
افراد العتلاء على انفسهم جازن خرج منه ما اشترط فيه النكاح به بل
خارج قبيح غيره على عموم اللهم الا ان يستدل على الاستفاد ونحوه
مادل على اعتبار النكاح في نحو السرية وغيرها ما هو متعقد جدا فهنا
الولى فتم جدا ولو شهد بعض النصوص على بعض او على غيرهم او لهما
لم يقبل شهادته قطعاً لنفسه المانع عن قبولها وكذا لو شهد بعض ^{بعض} كما
ليعنى منهم على الفاطم عليهم الطريق مط على الاشهاد الاقوى اللهم بعض
المعبر عن رفقته كانوا في طريق قطع عليهم الطريق فاخذ للصوي شهد
بعضهم بعض فقال لا يقبل شهادتهم الا باقرار الصوي او بشهادته
غيرهم عليهم وقبل بالتدرك لولم يشرع لما اعترف منه لوجود العدالة للمانعة
من التهمة على غير الواقع وضع التهمة المانعة لا هو كشهادته بعض غيره
ما المدعون لبعض وشهادته المشهود لهما بوضيعة من تركه للشاهدين
بوضيعة منهما ايضا وهو على تقدير تسليم اجتهاد في مقابل الشك المعبر
ولو جعل لاكثر بل لا شهر كما صرح به بعض من اخرج فلا يعيرونهم
لو لم يكن الشاهد ما خوفي احميل فيكون شهادته لعدم التهمة مع خروجه
من مورد الفتوى والرواية لظهورها ولو حكم بالباد في صورة كونه
ما خوفي بالقبول هنا صريح من غير ان يذكر خلافاً وحده القتل او
الصلب او النطح مما لفاى قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى كما يقطعان
في السرية وصرح به جماعة من الاصحاب وباعتقاد من بعض اخبار الباب و

الباب والذين من مصر الى مصر ثم الى اخره هكذا الى ان يوثب او يوث
والاصل في هذه الامور بعد الكتاب الاجماع والسنة المستفيضة ولا صاحب
اختلاف في انها هل على التخيير او التخييب فقال المفيد والدمي والحلي والصدقي
في صريح الهداية وظاهر الشرح كما حكى بالتخيير عليه اكد المناشرين ومنهم المان
في بيع وهذا الخبر وهو الوجه لظاهر الاية بناء على ان الاصل في التخيير مع الشرح
في الصحاح بانها له في الفرائد حيث وقع وشها في خصوص هذه الاية
ان ذلك الى الامام ان يفعل ما يشاء وغالطه والمؤمن ذلك الى الامام ان شاء
قطع وان شاء صلب وان شاء قتل وان شاء مثل فثبت ان ابن ماله ينفى
من مصر الى مصر والمؤمن الوارث في شأن نزول الاية مخرج التخيير ويجوز
الاكتفاء بقطع الجوارب خاصة دون قتل ولو قتل فعدل على مثل التخيير
عليه والدمي من بين صيته وقد نقلوا المتن من كان غايل للصدقة مفصل
عليه وقال الشيخ والاسكافي والنفى ومن زهر وانشاء الشيخ كما في نكت ذلك
بالفريق قال في نكت وادعوا عليه الاجماع وهو على المصنف في التخيير في قول
وقيل الى اكثر ولكن اختلفوا في كيفية قتلها به والمذهب ونظر الفرائد
للرازي انه يقتل ان قتل ولو عصى وطأ الدم قتل جدا لانصا صا ولو قتل
واخذ المال استعبد منه صيته او بدله وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى
ثم قتل وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قطع عا لفا دتقى ولو خرج ولم
ياخذ المال انقص منه ونفى ولو اقتصر على الشهر المباح تحقيقاً في لا يوزر
وفي البيان وظن ان قتل قتل وان قتل واخذ المال قتل وصلب وان انقص

على اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وان اشترى على الاخذ
فانما عليه النفي وقطعت يده ورجله من خلاف وان اشترى على الاخذ
اذا قتل لاخذ المال وامان قتل غيره فالقود واجب والقول غير مقتضى
بجور لولا القول العقوبه ما كان على مال وقاله السيل لم يصل ما جنى جنايته
او لم يجرى فاذ جنى جنايته لم يقتل اما جنى في الحماره لوقى غيرها فان جنى في
الحماره لم يجرى العقوبه ولا الصلح على مال وان جنى في غير الحماره جاز
فيه ذلك وان لم يقتل واخاف نفي عن البلد وعلى هلا حتى يهرب وان جنى
وجرح النفس منه ونفى عن البلد وان اخذ المال قطع يده ورجله من خلاف
ونفى وان قتل وعرضه في اقلها والسلاح القتل كان ولا الدم مجزأ من القود
والعقوبه والديه وان كان عرضة المال كان قتله حتما وصلب بعد القتل وان
قطع اليد ولم اخذ المال قطع ونفى وان جرح وقتل النفس منه ثم قتل وصلب
وان جرح وقطع واخذ المال جرح وقطع للنصا من اوله ان كان قطع اليد
اليسرى ثم قطع يده اليسرى لاخذ المال ولم يول بين الخطعين وان كان قطع اليد
اليمنى قطع يده اليسرى لاخذ المال اشهى ولم اجزأ بغير
على شئ من هذه الكيفيات من النصوص وان دل اكثرها على الترتيب في
الجملة لكن شئ منها لا يوافق شيئا منها فبشأ ذم مع ضعف اسانيدها
جملة ولذا اعترضها المائت وجماعة بانها لا تنفك من ضعف اسانيد او
انطراب من متن او قصور في دلالة الاول والنسك بظاهر الاية وهو حسن
لولا الشهرة القليلة عند الظاهر والتحكي في الكسك وغيره وحكاية الاجماع المثلث

للمشقة الجارية لضعف الروايات مع مخالفتها لما عليه اكثر العامة كما في
الكسك وبني قادم من بعضها ولذا حمل الشيخ الاخبار المتخيرة على التفسير
واختلاف الروايات في كيفية الترتيب انما يصنع اثبات كيفية خاصة
منه لا اصله فمما يلا القول بالتفسير بعد اتفاقها عليه مع ان من جملة
ما يدل عليه بحسب المستدعي وغيره مثل الصادق ثم رجل من الاية فقال
ذلك الى الامام يصنع ما يشاء قال قلت فتوصي ذلك اليه قال لا ولكن
بشيء الحنا يذم منه يظهر سهو ولا حلا الصحيح السابق التفسير على الترتيب كما
لا يفتقر على الضعف اللبيب لكن يتأيد في الخبر الواحد في شأن النزول
لكن تأيد المستدعي الصحة بالقول بالترتيب اريب الى التجميع ولكن يبقى
الكلام في كيفية حله على ما في المتن اية او غيرها من كتب الجملة وعده
الترتيب مع ضعف احاد النصوص يشك في التوقف فيها وان كان مافي
به لعله اريب واراد لشهريها وقبول النصوص المتفرق عليها اجما و
على التفسير هل هو مطلق حق في صورة ما اذا قتل الحماره فلا مام تبهها
ايضا الاقتصار على النفي مثلا كما هو ظاهر المتن وغيره ام يتبع فيها
اختيار القتل كما صرح به المشيد وكثير وجهات اجودها الشاف لكن
نصا احادها فلو عوى وفي الدم او كان المقتول من لا مضمض له من
القاتل سقط القتل نصا اصاب ثبت حقا بغيره وبينه باخلافه
ولعله الى هذا نظر شيخنا في حقه حيث نظر فيما اطلقه الجماعة من
نعي القتل في تلك الصورة فقال بعد نقل القول بالتفسير نعم لو قتل الحمار

تعين قبله ولم يكف به غيره من الحد ويد سواء قبل مكانا ام لا وسواء
على الوفاء ام لا على ما ذكره جماعة من الاصحاب وفي بعض ائزاده نظرا انتهى
ولكن الا حوط ما ذكره ويل لعله التعميم كما في الشدة ولو تأمل قبل الشدة في غير
عند العفو به ولو تأمل بعد ذلك لم يخط بلا خلاف كما في نظائره ويدل على
الحكمين معا هذا الا انه يجب في الاول وهو هو ما في الثاني ونحوها بعض النصوص
وايقن ان ثوبه قبل الشدة عليه بعيدا عن التهمة بطلانها بعد ذلك فانه منهم
يقصد الدرع مضاعفا فيه الى استحباب لزوم الحد ولم يخط باقوى به ما يتعلق
به من حقوق الناس كالقتل والجرح والمال في شئ من المالكين بلا خلاف ولا
اشكال اذ لا يدخل للتوبة فيه بل يتوقف على اسقاط المستحق ويصلب
المحارب حيا الى ان يموت على القول بالخير والختار الامام لا يحد افراد
الحد وتسمي للقتل وهو يقتضى كونه حيا ومقتولا على القول الآخر الفصل لان
صلبه على هذا القول على تقدير قتله واخذ المالك وقد قطع انه يقتل اولا
ثم يصلب ولا يجوز ان يقررت المصلوب على خشية اكثر من ثلثة ايام من حين
صلبه ولو لم يقطع والاصل فيه بعد الاجماع الظاهر المصحح برفق انتص
منها القوي بان احدهما النبوي فولا لا يدعو للمصلوب بعد ثلثة ايام حتى
يزول فيه من ونحوه الشافعي لم يقتضى تعلا صلب رجلا بالهوية ثلثة ايام ثم
انزله يوم الرابع وصل عليه وقد وقى لصادق المصلوب ينزل عن المشيمة
بعد ثلثة ايام ويغسل ويدفن ولا يجوز صلبه اكثر من ثلثة ايام وللعامة
قول به كره حتى قبل صدق قبل والظاهر ان الليالي خير معتبر نعم تدخل

نعم تدخل الليالي المتوسطة ثبات نبحا الا ايام التوفيقا عليه ما فلو صلب
اول النهار وجب انزله عشية الثالث ويقتضى اعتبار ثلثة ايام ليلا ليلا
بناء على ذلك في مفهومها والاحوط الاول بناء على عدم تقسم الصلب
ثلثة وهرمة بعدها ويترك بعد ذلك ويغسل ويحفظ على القول بصلبه
حيا وكذا على غيره اذ لم يؤمر بالاعتقال قبل قتله وان امره قبله اى قبل
الصلب سقط وجوب غسله كما في نظائره والفرق بين القولين على ما يقتضيه
من تأمل المالك هنا وفيه يقع والفاضل في حد وجوب تقدير الغسل على الثاني
وعدمه على الاول وجهه غير واضح ولذا سوى بين القولين جماعة وكيف
كان يجب ان يكتفى ويصل عليه ويدفن اذا كانت مسلما بلا خلاف منها
كما في النصوص المقتضية قبل للعامة قول بان لا يغسل ولا يصل عليه و
حيث يقتضى المحارب اختيارا او حتما يقتضى بما هو الظاهر من معناه المصحح
برق كلام الاصحاب معناه يقتضى الاجماع عليه واكثر اخبار الباب وهو
ان يخرج من بلد الى غيره ويكتب الى كل بلد يا ولي البلد بالفتح من وكله
وعشاريته ويجالس منه ومعاذ حتى يوجب فان لم يجب اسما للثمن الى ان
يموت وتقدر على الارض كذا في بعض ذلك وقد روي ان معناه ايدا على الجرس
كما عليه بعض العامة وادعى عليه الاجماع في الغنم لكن على التغيير بينه وبين
العقار المقتضى وقد خضع ان معناه دميته لا يكون عدلا للقتل والصلب
والقطع قبل وينبغي جعلها على اذ كان المحارب كافرا او مرتدعا عن الدين وهو
الامام يميز بين قبله باق من الاثم الاربعه شاء واما ان كان جائيا

سألهما فيوم من يومين الذين قاتلوا فيه الامام عليهما جثاينه ويكون معنى
النفس ما سبق وفيه نظر في النفس الكسرة واحد النصوص وهو السابق وبالنفس
لغير محارب كما في الخبرين بالنفس محارب لله نعم ولو سئل صلى الله عليه
فانقله فادخل عليك فعلى وقت ظاهرهما عدا عليه لكن قال حكمه حكم
المحارب وظاهر الفرق بينهما عدم كون محاربا حقيقته وعليه تبيين
في ذلك وحده فقال فيهما بعد قول المفسر والنفس محارب بمعنى انه يحكم المحارب
في انه يجوز وقوعه ولو بالقتال ولو لم يندفع الا بالقتل كان دمه حراما
لو تمكن الحاكم منه لم يحد حراما محاربا مطلقا وانما يطلق عليه اسم المحارب
ثبعا لاطلاق النصوص نعم لو نظر من ذلك فهو محارب مطلقا وبدن للغير
المفسر في نفسه وهو حسن انتهى وهو كذا لما ذكر في ذلك من تصور النفس
سندا عن افاده الحكم مطلقا مع اختصاص النصوص الواردة بحكم المحارب
بين جرد سلا حاد او حمله في جميع وقوعه الى الطواعي المفسرة اقول معصيته
عدم عمل الاصحاح بما فيها من جواز القتل وان دمه صدر مطلقا بل فيدفع
بما اذا وحي في غير رتبة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فندرج في الموضع
من الادنى الى الاعلى وكيف كان يجوز للاقتناء دفعه عن نفسه مطلقا
وكن احسن ما له اذا انقلب عليه وتغلب على نفسه السلام بل بالواجب
في الاول ولو ظن على نفسه التلذذ لاطلاق النصوص وجوب حفظ
النفس وغاية العطب وهو غاية عمل المفسد فيكون الذم اجمع نعم
لو امكن السلام في الحرب كان احد اسباب الحفظ يجب عينا ان لو فقت عليه

عليه او فقتها ان امكن به وبغيره وكذا في الاشتاف مع الاضطرار به والنفس
يقصد به من واجب دفعه عقلا فيل او كان المال لغيره اما ان في يده وبها
وجبا للدفع عنه مطلقا من باب النقص عن المنكر وهو حسن مع عدم التعرض
بالنفس والا فلا يجب بل لا يجوز في الفرق بينهما وبين النفس حيث يجب الدفع
عنه مطلقا دون المال جواز المسامحة فيه بما لا يجوز في الشايع بغير النفس وقسم
وبغيره لو كنت اما لتركك المال ولم اقل فلو اوجب ان يقتل في جميع ذلك
على الاسهل فان لم يندفع به او دفع الى الصعب وان لم يندفع فالى الاصح
وهو حسن انصارا على ما نددفع به الضرر مع قصور النصوص المقتضية
القتال على الاطلاق كما عرفت عن القصة فلا يخرج بها من مقتضى التواعد
المفسرة فلو كساه البنية على ببقائه بتخفيفه ونحوه افسر عليه ان خاف من
الصياح ان يقتل فيقتل او يخرج ولو كساه الصياح والاستغاثة في موضع
يلحقه الخوف افسر عليه وان لم يندفع به خاضع باليد او بالعصا فان لم
يقتل فبالسلاح ولا ضمان على الفاعل فوجى على النفس في هذه المراتب و
يجب دمه لم يندفع ولو بالقتل صدر اجماعا ظاهرا وعكسا والنصوص به
مستفيضة جلا منها زيادة على ما مضى الحسن اجماعا على رجل يهرز
قد نذر عن نفسه محررا او قتل فلا شئ عليه والمصلح كالموتى بل كالنفس
على ما قبل اذا دخل عليك النفس المحارب فانتقل فاصابته قد مر في حق
والنفس بدخل في يدي يندفع بغيره وعلى قال القتل فاشهد الله تعالى
ومن منع فان دمه في عنقه وفي احرا اذا دخل عليك النفس به باهلك والاك

فانما يلحق ان يهدى ويضرب تا يدبره واخره وفي غيره من دخل على من
داره عمارا له فهدى بهما في تلك الحال المؤمن وهو في هذا مضانا
الى الاصل مع اختصاص ما دل على الضمان بالجماعين فيكم التبادر بها في غير
مقتضى المسئلة مع وقوعها بالاشارة فلا يستعقب ضمانا كافيا سائر الموضع
وكذا لو كان برامه او جاز على نفسها او علما لم يفعل بهم مجرما قد تعد كل
منهم نادى له نفعي في نفسه او دخل دارا فزجره ولم يخرج نادى الزجر الذي نفع
الى نفسه او ذهب بعين اخصا لم يكن هذا الدافع ضمانا لو دعي في الدافع ما من
والسند والمحل مضانا الى خصوص المستفيضة في الصحيح في رجل اراد
امرأة على نفسها حل ما فزجره مجرما صارت منه فقتل قال ليس عليه شيء فيها
بينها وبين الله عز وجل وان قد مضى الى امام عادل اهدر دمه وفي المرسلة
عن الرجل يكون في السرقة مع جاريته فيموت يوم يربون اشد جارية
اجتمع جاريته من ان تؤخذ وان خافت على نفسه الفشل قال نعم فقلت وكذا
ان كانت مع امرأه قال نعم فقلت وكذا في الام والبيت وابنة العثم والفرابة
يمتعن وان خافت على نفسه الفشل قال نعم فقلت وكذا في المال يربون واخذت
سرقه قيمته وان خافت الفشل قال نعم وما فيه من جزاء الدافع مع خوفه الفشل
على النفس يحول على ما اذا لم يبلغ حد الظن وذلك لما عرفت من انه لو طرقت
العطية والهلاك بالدفع سالم المال ولم يجز له الدافع حفظا للنفس مع ضعف
هذا المرسلة ومعارضة باقية وغير المنفرد من الدافع على جزاء ترك الدافع في
المال على الاطلاق وظاهر العبارة اختصاص جزاء الفشل بالمال دون النفس والعريق

النفق العريض وان يجلب الدافع فيهما مطلقا وصرح به الاصحاب في النفس فهدى
ما يدل عليه واما في العرض مع ظن الهلاك فيحمل على الظاهر جازا لا
في كل صرح به في غيره ولا ولو لم يخط النفس من حفظ العرض كما يستفاد
من جملة من الاخبار الواردة في ذمة الحد من المستكره على انما معللة بجعله
نفعي فن اضطر بغير راع ولا عاد فلا اثم عليه ولو قيل الدافع كان كالشهيد في
الاجر للتصويين اليه من ثلث دون ما له كما في بعض اودون عقاب كما في
اخر فهو شهيد كما فيهما او يتخذ الشهيد كما في ثالث وانما يجوز الدافع اذا كان
مقبلا فاذ اولى فزجره كانت ضامنا لما يحسنه انما اذا لا يجوز الضرب الا للدافع
ولا دافع مع الادبار ولا يقطع السلب وهو الذي ياخذ المال خفية من غير الخوف
مع كونه غير محارب ولا المعتل وهو الذي ياخذ المال خفية من غير الخوف
ولا المعتل على اموال الناس بالشرع والشهادة والموساة اكل كذا في ولا النجج
فيل هو من اعطى احد النجج حتى فرج من العقل ثم اخذ منه شيئا ولا من سقى
غيره مرثداي متوما فاخذ منه رجلا على الظاهر المخرج به في بعض العبارة لا لئلا
وتخرجهم عن تصويير السرقة والمحارب لعدم صدق تعريفهما عليهم كما ظهر
من تعريفهما وتخرجهم مضانا الى التصويير المستفيضة فلا دليلا منها الصم
في رجل اخطس ثوبا من السوق فقالوا قد سرق هذا الرجل فقال لا لا انقطع
في الدعا والمعتل ولكن انقطع من اخذ ثم يمتحن والموتون لا انقطع قالوا
المعتل وهو المعتل ولكن اعزوه ويخرجها كثير من الاخبار ويستفاد منها ان
المعتل جاز في نصيب المسلب كل في السراير وعن ترويه المذهب قيل ولعل ما به

ما اربع المشايخ وما ذكرناه في تفسيره اشهر بين الفقهاء ويرى صريح في جميع الجز
وفي الجز ليس على الذي يشلب قطع بل فيسقط منهم ما اخذوا ويعززون بها
بره حجة ويرى صريح في فعلهم المحرم والنصوص منها زيادة على ما ذكرنا في صريح
اخلاص دونه من اذات جارية فقال هذه المقالة المعلقة فتزير وجبته وقاض
من صرف خلد اخلاصها لم يقطع ولكن يضرب ضربا ولما ما في الصم من قطع ككافة
قد الرسا لا فيقول اما على ما ذكره الشيخ من كون القطع لا يشاء لا للبره وفيه
منا فشر للتعديل بها في اخلاصها يراى على انه قضيت في وانعت ثبت القطع فيها
بالصلية والانا الروا يدرشا ذ لا حامل بها بالكلية وبغا لفة للاصول كما عرفت
الفصل الخامس في بيان حد اتيان ايها بهم ووجوب الاموات وما يتبعه من
الاحكام وحالا لا يستغناء اعلم انه اذا وطئ المبالغ العامل المبالغ المبالغ المبالغ
ما كولا القمل في مقصوده بالاكل عادة كالشاء والبره وقهرها مما يستحق
العرف بهيمة دون نحو الطير مما يصسم بها فيه وان سمى بها لفة كما عرفت
الزجاج حيث قال هي ذات الروح التي لا تغير سميت بذلك لذلك وذلك
للاصل وعدم انصارت الا طلاق الى المستثنى يحكم العرف المرجع على اللغز حيث
حصل بينهما معارضة مع انه ذكرهما عن اتيان لفة ذات الاربع من حيوان
البر والجر وهو الموقوف للعرف حرم لحمها ولحم قتلها ولبنها ولو اشبهت
الموطوءة في قطع محصور قسم تصفيتها وافرغ بينهما بان يكتب رهنات
في كل واحد اسم نصف منها ثم يخرج على ما فيه المحرم فاذا خرج احد الضيفين
ضم كل واحد و هكذا حتى يهي واحد فيعمل بها ما يعمل بالمعلوم ابتداء

ابتداء وهو ان يذبح ويحرق ويحزم الموطئ فيمنها يوم الموطئ ان لم يكن له ولو
كان الماتم والمقصود منها طهرها كالخيل والحمار والذبا اعرم منها اذا لم يكن
له او مطلقا على اخلاص المذلولات الا يثبت في الصدق به او به على الموطئ وانما ذكر
الشرط على من فيه وان خرجت الى غير بلدة اخرى فعمل قيم ويهت وجوبا بلا خلاف
في شر من ذلك على المظاهر المصريح به في بعض العياير للعبير المستفيض في
الصا ويعتبر ان كانت البهيمة للفاعل فيجوز فانا ما كانت الحرف بالنازل ولم
ينفع بها وضرب هو خمسة وعشرين سوطا ربع حد الزايف وان لم يكن البهيمة
له فحرم واحد ثمنها منه ودفع الى صاحبها ورجعت واحرفت بالنازل ولم
ينفع بها وضرب خمسة وعشرين سوطا انفلت وما ذنب البهيمة قال لا ذنب
لها ولكن رسول الله صلى الله عليه واله فعل هذا وامره لكيلا يجزئ الناس اليها
ويقطع النسل وفي الموثق من الرجل يلف بهيمة شاة او فاة او برة قال فقال
عليه ان يجلد حدا غير الحد ثم يمتن من بلاده الى غيرها وذكر ان لحم تلك
البهيمة محرر وليتها وفي الحسن في الرجل يلف البهيمة قال يجلد دون الحد
ويحزم ثمة البهيمة لصاحبها لا يفسد ما عليه ويرى صريح ان كانت قما
بوكل لحمه وان كانت ما يركب ظهره عزه فيمنها وجلد دون الحد وانزجها
من المدينة التي تعمل بها الى بلاد اخرى حيث لا يعرف فيبيعها فيها كايلا
يعبر بها صاحبها وبه يقيد احالات ما ترون فيمنه ويمنه يجلد على ما كولا
الحكم وهذه النصوص وان كان لا يعرف شئ منها ما يدل على غير هذا النسل
صريح الا انه لا يجرم للام ايضا مستغنا من الاقصر عن الا شفاع بها فجلد منها

وعنده يستلزم تحريمها جدا وفي الخبر بل الصم كما قيل لا يبعد المرفق في قرب في
اواخر كتاب الصيد والذباج عن رجل نظر الى راع شاة قال ان عرفها
ذبحها واخبرها وان لم يعرفها فسمها نصفين ابداعى يقع السهم بها فتخرج
وتخفى وتنجس ساورها والمذكرة كغيرها ترى سمها نصفين ايلا كذا في
العبارة وغيرها واكثر العبادات حاله منه وقد عكس وترسم فسمين وهو
صح الاطلاق اهم من التخصيص لان جعل عليه بغيره النص الذي هو
المستند في هذا الحكم المخالف للاصل المفرد في شبهه المحصور من وجوب
اجتناب الجميع ولو من باب المصلحة ولاخبار المخالف لم فيها ايضا لولا
على هل الجميع ما لم يعرف الحرام بعينه وبشكل التخصيص لو كان العدد
قدرا على النص بموجب التخصيص ما أمكن والمعتبر فيه العدد لا التسمية فان
كان قدرا جعلت الزيادة مع احد التسميتين وفي لزوم الصدق في ستمها
الذي يبعث به على الفناء والمساكين كما عن المفيد ومن حرم ام د فعد الى
الواطي كما عن الشيخ والعلی قولان ووجه الاول لعدم النص عليه بكون
ذلك عقوبة على الجنابة فلو اعيد اليه الثمن لم يحصل العقوبة ولكن كونه
الصدقة كغيره للذنب وفيه نظر لان العقوبة بدين لك غير متحقق بل الظن
خلافا للعليل به عينا فالأخبار قد بلد لا يعرف فيه كبر لا يعجز بها و
عقوبة الفاعل حاصل بالثمن وتكفي الذنب شرف على التوبة وهي
كافية ووجه الثاني اصله بقاء الملك على ما ذكره والبرائة من وجوب
الصدقة فلو لاخبارها ليد من ثمين ما يصح به وكذا عبارة جماعة

عبارة جماعة من اصحاب ولذا قال الماين هنا وفي نفع وعامة المتأخرين
ان الاشبه باصول المذهب انه يعاد عليه وهذا الاصل في محله ان كان
الفاعل هو الملك وان كان غيره فالأخبار ان تعجز القيمة بوجوب ملكه
البهيمة ولا يفي الملك بغيره ما لك ارجع لما لك بين العوض والعوض
عنده وهو غير جاز في بعض الروايات فسمها كما عجز به المان وكثير وهو
عوض المان المقتضى اليقوت معاوضة والاصل فيها وجوب كل من الضمين
الى صاحب لاخر ولعله الشرف تخصيصهم لهذه العبارة وفي بعض الروايات
فيها وهي عوض ايضه وبذلك صرح الشهاب في التكملة وقده وبعده
الواطي بما رآه الحاكم على التمسك به من اي سواء قلنا بالصدقة او بالزاد
على الواطي كما هو ظاهر العبارة او سواء وعلى ما ذكره الحشم وغيرها كما هو
مقتضى النصوص والقناوي من غير خلاف بينها في ثبوت العقوبة على
الواطي مطلقا وان اختلفت في ثبوتها بما ذكرناه كما هو ظاهر اكثرها
بل عليه عانة شاذي اصحابنا ومن النصوص عليه زيادة على ما مضى الخبر
بل التمسك بان كما قيل في رجل يقع على البهيمة قال ليس عليه حد ولكن
يضرب ثلثين ويحرقها المروي عن فريه لاسناد فيهم لا رجم عليه ولا حد ولا
يعاقب عقوبته موجهة او مجسمة وعشرين سوطا ربع حد الزاني كما في التمسك
ونال به او بتمام حد الزاني كما في الحب وغيره او بالفضل مطلقا كما فيهما والاق
ما ذكرناه لشهيرة ما دل عليه نضار وثقوى وقصود الخاضع له من وجوه
شقي مع مخالفة بعضها بعضا وجمع الشيخ بين هذه الاخبار بمحمل التعزير

على ما اذا كان الفعل دون الابلح والحداد وبلغ حد الزفاف وهو المرح
او الفلن ان كان محضاً والحداد لم يكن محضاً او يحصل اختيار الفلن على
ما اذا تكررت الفعل ثلثاً مع تحلل العزير طارحاً من مثل اصحاب
الكبار مطلقاً اذا اقيم عليهم الحد مرتين وتبهما بعد ويكون حل ما يغني
منها على حد الزفاف على الشبهة كما ذكره ايضاً فقال بعد ذكر الوجه الاول
ويمكن على ظاهر هذا الوجه ان كان مراد بهذه الاخبار ان يكون خرجت
مخرج الشبهة لان ذلك مذهب العامة لانهم يراعون في كون الانسان
ثانياً الابلح فرج في فرج ولا يفرقون بين الانسان وقومه من الجهل والشاد
بهذه الاخبار الى الاخبار والاربع الاخير وبقيت موجب هذا الحكم
بشهادة عدلين او الادارة وقومه وثاناً القسم حملاً بالهويات مثلاً
الحاصرين حرموا شرط الاقرار مرتين ويظهر من هذا الجواب انه لو لم
تعرف لمصلحة الا ان يكون الاستبراء ولا بأس بان انا قد علمنا معتمداً
وهو مطلقاً الا برائة الشبهة الدار من الاقل منها فتم جدها بالشبهة
الى العنونة واما بالنسبة الى باقي الاحكام فما اظهر ثبوتها بالادارة مرة
اذا كانت لما يترتب من الاقرار بيبث باقراره وان تكسر سوى ما يعلق
ببر من العزير دون القسم والبيع لا يترتب على العزير فلا يسمع الا
ان يصدق في المالك يثبت باقي الاحكام لزوال المانع من تعديده ولا
يبث بشهادة النساء منفردات ولا منفردات للاصل والشبهة والهويات
ولو تكسر الوطى مع التعزير لم يثبت في الادارة او الشبهة على الخلاف المتقدم

الخلاف المتقدم في اليد الاشارة غير مرة ووطى المرأة المباشرة في الحد
واعتبار الاحصان ويقرر ذلك بخلاف بل عليه الاجماع في ظاهر بعض
العيارات وهو المذهب مضافاً الى كونها اجماعاً كما في الانصاف وقرئ دخل
عموم ما دل على احكامه ولان حرية المؤمن بينا كحرية حيا كما ورد في النصوص
عموماً وخصوصاً ومنه لا يخفى في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ثم كسها قال
ان حرية الميت كحرية الحي لا تقطع بانه لا يشبهه وسلب الثياب ويقام عليه الحد قالوا
ان احصن رجلاً وان لم يكن احصن جلد ثام وبالحمل لا فرق بين وطئها حية و
ميتة في الحد وغيره ولكن يعلق في العنونة ههنا اضافاً لظاهر امرها برفق كلام
بعض اصحابنا لان الفعل هنا الغش قطعاً وورد به المثل كالموتين مرهناً الذي
يا في المرأة وهي ميتة قال وزره اعظم من ذلك الذي ياتيه حية ولو كانت
تزوجته او امته المحللة له فلا حد عليه ولكن بعضنا قطع بالاكراه بل لم يجد خلافاً
فيه لسلطوط الحد بالشبهة وبقاء علائق الزوجية وعليه يحمل طلاق التبرين رجل
زنى بميتة قال لا حد عليه وربما حل على الانكاد وجعل ما دون الابلح كالنحية
وتخوة واما ثبوت التعزير فلا يشأ كحرمتها كما قالوه وظاهرهم الاتفاق على
حرية وطئها بعد الموت ولا يثبت الا بالربعة مشهود ذكره عدول وثاناً القسم
بل لعله لاجل ان فيه بطلاناً حزيناً لا يترتب على الحمل بالغش كما عرفته فينا وله
عموم انه لا يثبت ثبوتها على الاربعة ولا شهادة الواحد فثبت ولا يرفع
حتى الا يكمل اربعة مشهود حالاً لا شحني ومن حرم وجماة نظراً لثبوتها
عدلين لانها شهادته على فعل واحد بموجب حد واحد كحج البعثة بخلاف اننا

بالقيمة فانه موجب حدين فاعبر فيه لا يبعد لانها شهادة على اثبتت واستند
 في هذا التعليل الى رواية مسجل بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام كيف صار الفشل يجوز فيه الشهادات وانما يجوز من
 الا امر بغير شهود والفشل اشهد من ان قال لان الفشل فعل واحد والزيادة
 فعلان فمن ثم لا يجوز الا امر بغير شهود على الرجل شاهدان على المدة شاهدان
 ولعل هذه الرواية مراد السائل بطريق رواية انه يمكن اثبات لانها اشهد
 على فعل واحد والاعلم نكت على رواية خاضعة لعل على ذلك وجهها ولا ظاهر هو
 وهي فاصلة السند كثرى وان وان اشهدت برواية الربيعي المجمع على تصحيحها
 عنده عن روايتها مصدقة التعليل بانها صالحة لوطى الا كراهي وانما بالجملة
 فانهما كذلك مع اشتراط الامر بغير شهودهما اجماعا فانما يشهد اعتبار لا يبعد من
 غير تعليل بل في كثير من النصوص ما ينافي تعليلها وان توفقت الى ناطق الامر بغير
 والفشل على الا تثبت مع انه اعظم دليل على بطلان القياس فانما هو الاول المذهب
 الى الترجيح سيما مع اعتضاده بالشيعة الدار في العهد واعلم ان الايراد هنا لا يبعد
 للشهادة بالخلات فمن اشهد بها امر بغير شهودها ومن اكثرى لا تثبت
 اكثرى معها في الحافين ومن لا يثبت كان كون لا يثبت سواء في العهد
 ونحن هنا من زيادة على العهد المضرر من الفشل والجلد ولا خلوات لما مر
 في سابقه لانها من باب واحد بل يثبت ما فيه هنا اولى كما لا يخفى ومن
 استثنى امر استثنى اخر خارج الحق بيق او شئ من اعضائه او اعضاء غيره سوى
 المزمع ولا في المصلحة عن رجاها الامام والحاكم ففعله المحرم اجماعا لقوله تعالى

ولقوله تعالى والذين هم لفروجهم طافظون الا على امر واجهم الى قوله تعالى
 فمن ابشئ واكاد ذلك نال تلك هم الغادون وهذا الفعل ما رواه ذلك وبصر
 مولا الصادق عليه السلام حيث سئل عن المصنفين فقال اجمع عظيم وقد نزل الله
 تعالى عنده كتابا به وناعله كتابا في نفسه ولو علمت بما يضعه ما اكلت معه
 فقال استأثرت فيبين لي يا ابن رسول الله من كتاب الله تعالى فيمن قال هو
 تعالى فمن ابشئ ورا ذلك القبر في ذلك هو الامامون وهو ما رواه ذلك القبر
 رواه قاله سائل عن احديت محمد بن عيسى بن نوادة عن ابيه عن عمه وفي
 القم عن الفضل بن فضال عن الحسن بن الموثق قال الرجل يتبع الهوى او
 يد لك فقال كل ما انزل به الرجل ما من هذا وشبهه زنا والمراة يكونه
 زنا اي في القبر بسم الله اجماعا فخرى ونصا فقال القبر ان على عقبة
 برجل حيث يدنوه حتى انك تضرب يدك بالدماء حتى احوت ولا
 اعلم الا قال وزوجه من حيث مال المسلمين وضرب منه افرع وقت
 الصحيح عن الرجل يبعث يديه حتى فيقول قال لا باء س بر ولم يبلغ
 ذلك شيئا ونحوه القبر عن ذلك قال تصح نفسه ولا شئ عليه
 وجلا على فعل العهد لا التعزير بها وليس في فعل على عليه السلام ما مر
 في القبر من ما يدلى على انه نفس به مطلقا بل يحمله الا خصوصا في القضية
 التي فعله فيها والفعل ليس عاما وبذلك هذه الفعل بشهادة
 عدلين او الا فر من بين خلاص لما مر في نظايره ولو قيل يمكن
 الاخر مرة كما عليه الاكثر كانت حسنا لعموم القبر لا ما اخرج

الاخراج له الدليل من اعتبار العدد وهو هنا منتهى وقال تعالى
يثبت الاقرار من بين وظاهره انه لا يثبت بدونه ولا يخرج منه
صكاً مترتباً مع حصول الشبهة بالاشكاف فيدر
بها الحمد وتم والحمد لله تعالى

تمت الكتاب الحمد وديون الله
الكاتب لذي القربى
الشهيد يعقوب في شهر
رجب المرجب ١٣٩٥

كتاب النقص

بالكسر وهو اسم لا شفاء مثل الجنابة من نزل أنقطع أو ضرب أو جرح
وأصله فناء الأثر يقال قص أثره إذا تبعه مكان الشخص يذهب أثر الجاني
فيقتل مثل فعله وهو ما غا الفناء وفي الطرف فالكلام في هذا الكتاب
يفتح في قسمين الأول في القود في النفس وهو بفتح الواو النقص يقال
انقصت النفاة بالفتيل أي قلته به وسمي قودا لأنهم يقولون الجاني يفتل
وغيره فالله لا يهرى وهو جبره إذ هات ألبان في العا لرفع آخره النفس
المعصومة التي لا يجوز أن تلتها المكافاة نفس المزهق لها في الإسلام والعقوبة
وغيرها من الأحكام لا تفتل إلا في عدا فية فالله هات أي أن هات في حالة
العمل وزاد جماعة في هذا العدد وأن محض زيت برعن نحو المثل قول ضا صا فانه
عليه التعريف لكن لا عدد وإن فيه فيخرج به وإله مستغنى عنه لا مكان
أشهر بقيد المعصومة فان غير المعصوم أهم من كونه بالأصل كالتعريف
والعاري من كماله على وجهه بوجوب النقص فلا احتياج إلى الزيادة كما
نعلوه إلا أن يراد بالمعصومة في كلامهم ما لا يباح أن هات في الكل وبالفيد
الزيادة الخارج ما يباح فله بالنسبة إلى شخص دون آخر فان العا في بعض
بالنسبة إلى غير وفي النقص والأصل في هذه العبارة يظهر من القول
الأول في الشروط فلا احتياج إلى ذكره هنا ويقتضون الحمد بالنقص المثل
ما يفتل ولو زاد إذا انفق الفتل به كما صا وفي كيت النفاة مثل
السر بر وصيغ الفاعل المضاف دغا الكثر وشرح الكتاب وعن بن حزم هو

جزء وهو ظاهر الفيد تاديا الخلفات عنه وعليه شقنا الشهيد الثالث
في كتابه وغیره من الماخرين وإله عليه عامتهم بل لم أجد الخلفات فيه
وإن ظنوه نعم ظاهرا للعد القود فيه حيث نسب ما في العبارة إلى الفيل شقنا
بمريضته أو مريضه أو غير ذلك من شأنه من أن الحمد يقتضي بقضا الفتل لغزو
عرقا من غير نظر إلى الألة فيدخل في عموم أدلة الحمد مضافا إلى ظاهرا المستفيض
منها أن الحمد كمال من اعتمد شيئا فاصا به بعدية أو عجزا أو بعضا أو بكرة فهذا
كله عد والنظام من اعتمد شيئا فاصا به غير وثريب منه الصحيح لأن من عند
ليزيد ون بالوكزة وأما النقص أن بر هذا الشق فيصيب غيره والمثل كالحصين بابن
أبي محرز من أجل ذلك راجع نيل الحمد كلها عدد بالضرر بغير القود وأما النقص
أن بر هذا الشق فيصيب غيره ونحو المثل الآخر المروي عن تفسير النفاة شقنا
فغير القود وأما النقص أن بر هذا الشق فيصيب غيره ونحو القود الآخر المروي عنه
أيضا في غير ذلك من الأخبار والأدلة الأولى عوبا بل يظهر أن بعضا
ومن الاحتياط وأنه لما له بكذا لا يفتل عادة فجا مع هذا العدد مع هذا العدد
بلا ضرب مضافا إلى المعصومة الآخر المستفيض منها زيادة على النقص الدالة
على عدم العدد بمنزلة الرجل بالعصا ويجوز بغير واحدة فقامت بها قبل أن يتكلم
المؤثر آدمي الرجل بالشيء الذي لا يفتل مثله قال هذا خطأ إلى أن قال و
العدد الذي يضرب بالشيء الذي يفتل مثله والصحيح والمثل النقص شقنا
أن يفتله بالسيف أو بالعصى أو بالجمرة أن ديد ذلك تغلف وهي ماء من
الألواح مكان الجواب عن النقص المضاف من جعل الحمد فيها على ما يفتل شبه

العقد لما يملكه بالخطأ المختص بغيره معارضه بان كانت حول الاخبار والاشياء على
صورة عدم قصد الفشل كما هو الغالب في الضرب بما لا يقبل الا نادرا مع
منعنا الشاهد على الحمل الاول يتضمن جعلتها الضرب بالفرد في العقد وهو
لا يجمع حمله على شبه العقد او ما يجره هذا مع انزاله الى هذا القول
الاشياء لا الغير اللازم برامه ثم بعد قيام الدليل من العودات والنصوص الضمنية
الظاهر على خلافه والتعليل بعد في غاية من الضعف سيما في مقابلتي النصوص
العامة مع ضعف دلالتها على كراهة اكثرها ضعيفا السند والمعتبر
متنا محسب غير مكافئ لادلة من وجوه عديدة مع هذا فنحن معناه وادعى
معناه للاجتماع ظاهر يجعلهما الفشل بالسيف من قسم شبه العقد مطلقا ولا
قابل يرمط ولولم يقصد الفشل بركونه بما يقبل غالبا ولا خلاف بينهما في
ان الفشل يشمله عند مطلقا كما اشار اليه المأثور بقوله او الفشل بما يقبل
غالبا وان عمد وان لم يقصد الفشل بل قصد الفعل خاصة ويقسم من
الغنية وعودى لاجماع عليه وبعضه المعبرة المستفيض منها المص من رجل
ضرب رجلا بعضه فلم يرفع عن رجل فقل الى ارباب الفتوى قال نعم
ولكن لا يترك بحيث يكون مجاز عليه ويعتاه غيره ونها القم ايضه وغيره
وهي كما ترى حادثة لصورت قصد الفشل من الضرب وبعده من حيث
قول الاستفصال ولا يجب ان مثل الضرب لو وقع فيها فاقبل غالبا وعلى
مع ذلك بان قصد الفشل كالفشل في كمال الفشل وهو حسن ويجوز
في ذلك يرفع القول الاول ولو قبل بما لا يقبل غالبا ولم يقصد الفشل به بل

بل قصد الفعل خاصة فانفق قوله به قال الاظهر لا شهر كما هنا وفي ذلك
ان خطاه شبه عمد وعليه عامة من اقرضوا الشهيد في اللعنة بل عليه
الاجماع في الغنية وهو محتمل معناه ان المأثور لادلة المأثور منه سندا للقول الثاني
في المسئلة السابقة ومنها اخبارها المتغيرة هنا بالشهر العظيم وحكاية
الاجماع المذبذب مع وضوح الدلالة من غير جهة الاطلاق وهو ظهورها
في صورة عدم قصد الفشل يقتضي ما عرفت من كونها الغالب من
ازداد اطلاقها وبجواب ذلك يرفع على المعبرة المتأثرة في الصورة السابقة
الشاملة باطلاقها وعمومها لمعنا هنا تنبيه او تخصيص بها خلافا
للمحكى عن طعن كالمسائل اما مطلقا كما حكاه عند جماعة اوف الاشياء
المحددة خاصة كما حكاه عند بعض الاجل ومسلته غير واضح عند النصوص
التي عرفت جواها مع شدتها باطلاقها لوصف الفشل الثاني فلا بد من تنبيه
اننا على هذا المأثور بما يجعل على صورة قصد الفشل ايضا كما عليه الاما
او كما تنافي لا محقة خاصة كما عليه شيخنا وليس هذا لتبيين اولى من
سابقه بل هو اولى لما عرفت من لادلة المرجح لمؤلفنا ومثال الفرضين كما ضرب
بالخصاصة الصغار والعود المختصين وغيرها في غير مثل يقصد الفشل
لانتهاء قصد الفشل واشياء الفشل يمثل ذلك عادة اما الذي باجس
الغاية كما بس على البدن لثقله والسبب من المجدد فانه يوجب لوقول
مطلقا ولولم يقصد الفشل به بعد ان قصد به المأثور ولكن الواظف في
الانواع فاثبت منها اوضح ببعضه يمكن ان لا يقبله مثله في مثل المأثور بالمعبرة

الى بدنه لصغره او بمرقه ونزها نه لشدة الحر والبرد فأتى الماء الى الخوف
فأبطلها والى الأسد فافترسها جميع ذلك عمد بوجوب القود لا يركب كالألة الفضل
عادة بوجوبها وان لم يكن مقصودا ولا خلافا في شيء من ذلك ظاهرا
وقدر من الخصوص ما يدل على الحكم في الشرب بالصبي كمن لا يقوى الاضمار في
انذار الطرح في الجدة والحكم بالقود لا ان يعلم قدره الملقى على الخلاص منها
لأنهما أو كونه في طرفيهما يمكن الخروج بأدنى حركة فيركب فلا قود هنا
لا نخرج قائل نفسه ولو اسلك واحد شخصا ونفذ آخر ونظر إليهما ثالث
فأفرد على الظاهر ويجوز المسك أبدا حتى يموت ويفتأد عين الناظر كما
في القوي المعتصم بالشهوة الظاهرة والمجذبة بل عليه الإجماع عن ف و
في الغيرة ويشعر به جارية لك وصريح برفقته وغيره لكن في التقيين الاول
وبهما وقع الشرح في الخصصين في رجلين اسلك أحدهما وقيل الآخر قال
يقتل الظاهر ويجوز الآخر حتى يموت كما جسد حتى مات غما وغورها
الموثق والنوي يقتل الظاهر ويصير الصابر قبيل محتاه انه يجس بدا وكو
أدعى على الفضل فافضاه على الظاهر المباشر لا نه الظاهر علة ظلم الاستيفاء
نفسه فاشبه ما لو قلنا في المقتضيه لما كره فيدخل في عموم ما كذاب والسنة
بالقود من قتل غيره لا المكروه وكذا أي من هذا الباب لو امر بالفضل فافضاه
على المباشرة خاصة ويجوز لامر بها حتى يموت في الحكم بل عليه الإجماع في
صحة وقبيلها وهو المحقق مضاعفا الى الصم في رجل امر رجلا يقتل رجلا فقال
يقتل الذي قتله ويجوز لامر بقتله في الصم حتى يموت ويستفاد منه صد

منه عدم تحقير الأكره في القتل كما عليه اصحابنا وأدعى جميع عليه اجماعا وفيه
واضح يصحح به في القتل انما جعلت القية ليقتل بها الدماء فاذا بلغ الدم فلا
تقتله ونحو الموثق هذا اذا كانت الكس بالغا عاتك ولو أكره المجنون والصبي
الغير المجنون فالقصاص على كل واحد منهما على القود لا لا المباشرة كالألة لا في
فيهما بينا الحسد العبد ليعوم الدليل ولو أكره الصبي المجنون فلا قود عليه منه
على الاشهر لا قود كما سبقنا الكلام فيه منفصلا ولا على الامر لعدم المباشرة
مع خروج الصبي بالغير عن كونه كالألة ولا قود في رايه بين كونه حرا وعيدا
وان افرقا بالاضافة الى انه به عند جماع حيث جعلوها على العاقلة في الاول
ومنعها بالرفق في الثاني ولو كان المأمور بالظالم عبدا أي عبدا لا مرفق بالقود
منه ويجوز الموت بقتله ام العكس قولان اشبهها واشبهها بهن الملائكين
أما في العبد كغيره من الاحرار فبما من مع لونه وعقله ويقتل سيدا وسجين
ومن شبهه مع جونه وادبائه وعدم تمييزه ولا يقاد منه ما اذا كانت صبيها
ميتا كما مضى لعدم الدليل على هذه الاحكام غير اننا نصيب الدلالة على صحتها
وقيل المأمور بغيره يعلم الشمول لقول الفرض لا خلا فيها القوي المعتصم بالبرهان
على ثبات المحرمين لرجل الامر والمأمور فيها مع الشرح بقوله المأمور في قتلها الاخر
المؤيد في ثبات قتلها رجل امر رجلا حرا ان في العويات كتابا بذا انتم تكون
لا يستفاد منها جسد الامر بقتله ولعله لا قائل بالفرق فندبره ليدري في المجنون
ان يقتل بالمشية لا امر بقتله العبد المجنون فقتل الموثق كما انضم في رجل امر عبده
ان يقتل رجلا فقتله فقال يقتل السيد به وقيل القوي وهل عبدا لرجل الا كسوطه

او يسفخه يقتل السيد ويسودع العبد الجهن حتى يموت وجعل بها الاسك
يشط كون السيد ماله او مكرها وهو شاة كالمعشر مع صورها استدا و
مكا فثله لما معنى فله طرا او يولا لا يولا لان اليه يحملها على ما اذا كانت
العبد صغيرا كما قيل وهو مع بعده موثوق على جوار تخليه العبد الصغير القبر
الخير الجهن كادل احدها عليه ولم ان فائلا برع منا فاذل اصول وجع الشيخ
بينهما وبين الصحبي المبالا لهما عويا بحسب شخصي الزم ياها يحملها
على من اضاد امر عبيده يقتل الناس واكرههم عليه فيقتل لاساده فلا يدين
وبها بعد ذلك فتوى له قيل ووافقه الحلبيات وهذا الجمع مع بعده انما
يرفع للمراض بالاضافة الى ما دل عليه من قتل السيد واما بالاضافة الى
ما فيها من تخليد العبد الجهن فلا يل ظاهر الصحبي بقيد ثلثه والخبران
صحيحان في تخليده والا وفق بالاصول في جميع الصحبي وان حمل الخبران
على صورة اقسام السيد فان افساده مجزى لا يد مع القتل عن العبد بعد
مباشرة القتل وقال الشيخ في حق ولعل في السرا ان كان العبد القاتل امر
الغير صغير او مجنون فاستقط القود عن الما مور انفسه وعن الامر بعد مر
ثله وجب له بد على الموت لثلا بهطل د لم يمتول واضطرب كلامه
تلا في اوجب القود على الامر كان الما مور او عبدا واخرى اوجب له على
عائلا الما مور جلا او عبدا وعن بن حزم ان الما مور ان كان حرا بالغاعا فلا
او ماضا انفس منه وان كان حرا صبيا او مجنونا ولم يكره لزمت له حرا
وان اكره كان نصف الدية على عائلته ونصفها على الما مكره وان كان عبدا

عبدا للامر صغيرا اكره را غير مجنون من الامر الا من القاتل قال واذل الما
المباشرة خلد الامر في الحبس وان لم الامر خلد الما شرا لا ان يكون جانيا
او مجنونا ولو جرح جات عدا شرت الجناية الى النفس فقتل الجرح دخل نصاب
الطوت قد نصاب النفس انفا فافا في الظاهر وعدم الخلفات صرح قد بعض العباد
وهو الوجه مضافا الى النصوص الا فيدها اما لوجهه وقوله بعد ذلك ففي الدخول
مطلبا وعده كذلك فولات احدها انه لا يدخل نصاب الطرف قد نصاب
النفس كما في موضع تكثير ووضع عن قت وط واليه مال بن زهره
لعموم نصوص النصاب من الكتاب والسنة وقوله سبحانه ومن اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه ويقتل ما اعتدى عليكم مضافا الى ان نصاب الما لاسا في
القول الاخر انه يدخل كما عن موضع اخر من طوت وعن البصر ومع لظاهر
الصحيح عن رجل ضرب رجلا بحدود قسطا على راسه ضربه واحدة فاجاز
حتى وصلت القرية الى الدماغ وذهب عقله فقال ان كان المصروب لا
يعقل منها او مات الصلواة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فانه ينظر فيه
سنة فان مات فيما بينه وبين السنة قيد به ضار به وان لم يمض فيما بينه
وبين السنة ولم يصب اليه عقله اقرضه ما له لذي ماله لذهاب عقله
قال فما زنى في الشبهة شيئا قال لا لانه اضار به ضربه واحدة فقتل
جنايته فان زنى بغير الخطا يثبت وهو الما لدية وان كان ضربه بغيره فقتل
الضربان جنايته لان منه جناية ما جنى كائنا ما كان الا ان يكون
فيهما الموت فيقتل به ضار به بواحدة ويطرح الاخرى قال وان ضربته ثلاث

ضرب واحد بعد واحد فثبت ثلثه الزم جنابه ما خبث الثلاث ضرباً
كأنه ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيضاد به ضاير ما لوان ضرب به ضرباً
يختون جنابه واحدة الزم ثلث الجنابه التي يقتضها العشر ضاير ما كأنه ما كأنه
ما لم يكن فيها الموت فالاشبع واما روى الاصحاب من ان انا مثل انا
بغيره وقيل لم يكن عليه الا القتل ولم يجر القتل به وفصل في الجنابه
ان ذوقه اجمع والضرب واحد بعد واحد لم يذوق الا اذ دخل وعليه الفاضل
في ريع وهرود والنفوس والشهيد في لك وحده مدعيها في كونه قول اكثر
المناجدين ومسلمه هادى الجنابه ما يمد من نفس الصحيح المير والشر
مجبور بابن ابي عمير المجمع على تصحيح ما يصح عند الراوى عنه ولو بواسطة محمد بن
ابن حمزة وفيها رجل نفاء عيون رجل وقطع اذنه وانتهى ثم قتل فقال ان
كانت ذوق ذلك النفس منه ثم قتل وان كان ضرب به واحد ضرب
عنه ولم يقتل منه وقهر بها ما يذوقه الصحيح من رجل ضرب على مسه
فذهب سمعه وبصره فاعتقل لسانه ثم مات فقال ان كان ضرب به واحد
ضرب به النفس منه ثم قتل وان كان اصابه هذا من ضربه واحد قتل ولم يقتل
منه هذا مضافاً الى اعتقاد الحكم في الشوق الاول اجمع ما روي لا للقول الا
وقد اختلف في بانه من باب السرقة التي يدخل معها فاضا الى الطوبى في النفس
انفاً كما عرفت فيبقى عدم الخلاف في عدم وجوب اداء القول الاول لعله
لا ينافي الضمان العرفي بانه ما جنى عليه الا جنابه واحدة فيكون مثله خاصة
اعتبارها اعتدلي وانما هو الزايد بعد ما خارجاً مع دلالة القسم المستدل به

المستدل به القول الثاني عليه ايته القول في ما ترى في الشهية شيئاً فقال لا لانه
انما ضرب به ضربة واحدة وبالجملة فيبقى الضلع بالداخل مع اتحاد الضرب مثلاً
لا ثبات في الضموم عليه واكثر الضاير مع عدم ثبات العودات لها كما في
وعلى نفسه بها فلتكن بها حصصه فان الخاص اقوى على الكلام في المثال مع
المستعد والاضرب فيه لعدم التعدد ما يدل عليه خصوصاً وجوباً كذا با و
سنة مضان الى الاستصحاب كذا تقدم والثايد بالاعتبار قطعاً كما فيه عليه
بعضهم انما فقال على القول الثاني وفيه بعد ان يلزم ان لو قطع به مثلاً
في وقت ثم هذا الاخرى في سنة ثم رجل في سنة واخرى في اخرى ثم قتل
في سنة لم يلزمه الا القول او دية النفس فيبقى اشتراط اتحاد الوقت او
فما بينهما ولكن غير منتبها انهم وهو حسن ولا يعارض جميع ذلك القسم
الواحد مع انه عارضه الممان في كتمان الجنابه بالغير ففي امير المؤمنين عليه
في رجل ضرب رجلاً بعصى فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه و
انقطع جماعه وهو حي يستوي ديات ولكن وجد الممارضة في مفرقة المسئلة
غير واضحة فظاهر الممان هنا الموقوف كالفاضل في عهد الشهيد في العدة
وبه صرح في الفتا ولا يجد له مسالاً اجمع من مسائل الاشراك في الجنابه
الاول لو اشرك جماعة في قتل رجل مسلم بان القوة من شاهدين او في بعض
او جرحاً جراحات مجتمعة او مفرقة ولو كانت كية وكيفية فمات بها
فقلوب ولي المشلول قتل الجميع مع الكفاية وبره على كل واحد منهم ما فضل
عن دية غيره اخذ كلهم منهم ما فضل من دية عن جنابه وله قتل المبعث

ايضا وبه الاخرين الباقيون من الذين يرضون بغيرهم فان فضل المقتولين
فضل عامر به وشركاؤهم فان بالولي فلوا اشركت ثلث في قتل واحد واذا
وليهم قتلهم ادى اليهم ديتين يقتسمونها بينهم بالسوية فيصيب كل
واحد منهم ثلثا دية وبسقط ما يخصه من الثمانية وهو الثلث الباقي ولو
قتل اثنين ادى الى ثلث ثلث الله به عوضا عما يخصه من الثمانية ويقتسمها اليه
اليه الولي دية كاملة يصير لكل واحد من المقتولين ثلثا دية وهذا هو ما قيل
دينه عن جنائده وكان الولي استوفى نصيبه بقضى غيره ودينه نفس ولو
قتل واحدا ادى اليه ثلثا دية وثلث ثلثا دية ولا شئ على الولي وان فضل
منهم لقصوره بينهم عن دية المقتول بان كانوا اعيدين وامره مرة واحدة
وثلثا دية ولا نقص الضيمه عن الدية كانت الفاضل من دية المقتول على
دينهم كراى الولي والاصل في المسئلة قبل اجماعنا الظاهر المصريح برفق
الغنية وغيرها من كتب الجماعة الصالح المستفيض وغيرها من المختار وفي
الفتاوى جليلين مثلا مرجح قال ان امراد اولياء المقتول قتلها اذ وادى
كاملة وتطهرها وتكون الدية بين اولياء المقتولين وان امراد اقتل احدهما
فقتلوه وادى المثل ذلك نصت له يدلى اهل المقتول الخبير وقيل عشرة
اشترى كراهة فثل رجل قال فغير اهل المقتول فابهم شاذوا فلو ارجع
اولياءه على الباقيين بشعة اعشار الدية بغيره الحسن والموتوق واما الخبير
اذا جتمع العشرة على قتل رجل واحد حكموا له ان يقتل ايتهم شاذوا
وليس لهم ان يقتلوا اكثر من واحدا فان الله عز وجل يقول ومن قتل

ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان
منصورا واذا قتل ثلثه واحدا غير الولي الى الثلثة ان يقتل ويقتل الاخران
ثلثا دية لولي المقتول فمع تصور سنده عز الضمة وان قرب منها باين ابي
غير الذي اجمع على تصحيحه يصح عند العصاة شاذ لا يعارض به الاعبار
السابقة لها هي عليه من الاستفاضة وصحة سندها واعتبارها باتباعها
والطبا في الفتاوى عليها ولذا اجماع الشيخ ثامة على الضمة قال لان قاتلها
من لا يجوز ذلك واخرى على ان المراد انه ليس له ذلك الا بشرط ان يرد من
يقتل عن دية صاحبه قال وهو خلاف ما ذهب اليه قوم من العامة وهو من
بعض من تقدم على امور المؤمنين فكيف لا تكون يجوز قتل الاثنيتين وما زاد
عليها ما يوحد ولا يرد فضل ذلك وذلك لا يجوز حال هذه الحالات
لا تأس بهما جمعا وان بعد ولا سيما الاول منهما كما بينه عليه غير واحد
من الاصحاب معلوم بان دخلت المقتل بينهم انما اكثرهم دية من اهل جوار قتل
الجميع كما ذهب اليه اصحابنا لكنهم لم يوجبوا له بل جعلوا دم كل منهم مستحقا
للولي فيما نالوا فالاول جلد على الاستحياء ولا تأس به ايضا فان الله عز وجل
من الجماعة في الاطراف كما يقتضيه منهم ان النفس المقتولة لا دلالة المقتل منه
مضا الى خصم الصحيح فغيره دية جليل اجماعا على قطع يده رجل قال ان
احب ان يقطعها ادى اليها دية وانما هاتم يقطعها وان احب اخذ
منها دية رجل قال وان قطع يدها ادى اليها دية لم يقطع يده على الذي
يده وبع الدية فلو قطع يده جماعة كان له الخيار في قطع يده الجميع ووردنا فضل

الذي يرى فيه عليهم بضمهم بضمهم بالسوية وله قطع بلا بعثتهم
 واحدا او متعدد وورد عليهم على المقتضوعين وانما جمع الضمير لثبوتها
 على ان ذكرنا من دخول التعددين في البعض الذي له الخيار في قطعهم البعض
 الاخرين بقدر جنائسهم فان فضل البعض المظبوط فضل بان تعدد تام
 به الجنين عليهم وبالمجمل الامر هنا كما سبق في المسئلة السابقة من دون قرينة ما
 الامن حيث ان الشك في النفس يفتقر بموتها لا من اول الامر وهو مقتضى
 ام نفيته وهذا لا يفتقر الا مع صدق الفعل عنهم اجمع اما بان يشهدوا
 عليه بما يوجب قطع يده ثم يرجعوا او يكرهوا انما على قطعة او يلقوا احضروا
 على طرقة فيقطع او يضعوا احد يده على المفصل ويعتمد عليها جميعا ونحو
 ذلك ولو قطع كل واحد منهم جزء من يده لم يقطع احدهم بل يكون على كل
 منهم جنائز لا تفرده بها وكذا لو وضعوا مشارا ونحوه على عضوه و
 مده كل واحد من الالى ان حصل القطع لان كل واحد لم يقطع بانفراده ولم
 يشارك في قطع الجميع فان امكن الانشاص من كل واحد على حدة ثبت بقدر
 جنائزها ولا فلا الثاني لو اشرك في قتل ابي قتل المسلم ارمقان فماتت
 بذكره هنا اذ لا فاضل لهما عن دينه بناء على ان المرأة نصف الرجل ودينها
 نصف دينه كما يات في الخبر بل انهم كما قيل عن امرئيين قتلنا رجلا عدا
 فماتت بهما يختلف في هذا احد وكما ان الولي قتلها كذا لم يزل احد هما و
 ثوب الاخرى ما فابا جنائزها وهو دينها على الولي ولا شئ للمقتول اذ اصله لا ينفك
 بجنايتها بل نفسها ولو كان اى النساء المشتركات قاتل اقل من امرئيين والثاني

رتبة الولي عليهن الفاضل عن دينه ان قتلهن جمع فان كان ثلثا وثلثين رتبة
 عليهن دين امرء بنتهن بالمسوية اربعا ندين امرئيين كذلك وهكذا
 وان قتل بعضا منهن رتبة البعض الاخر ما فضل من جنائزها فلو اثنان في
 الثلث قتل اثنيت مدين بالقيمة ثلث دينهم بين المقتولين بالسوية لان ذلك
 هو الفاضل لهما عن جنائزهما وهو ثلث دينهما او قتل واحدة رتبة الباقيتين
 على المقتول لثلاث دينها وعلى الولي نصف دين الرجل لان جنائزهما ابرز
 ثلثي دين الرجل واولياؤه فداستونما فضل الواحدة نصفها يعني لهما
 النصف الاخر يسوتونها من الباقيتين وكل منهن انما جنت الثلث فارت
 دينه كل على جنائزها بقدر ثلث دينها ولو اشد ذلك فثلث رجل وامرأة
 حران قتلوا فثلثهما بعد ان يرد فاضل دينه حاكم وهو نصفها اجماعا
 لما مضى ويختص الرجل بالرد ونافعا للثلاثة والفاضل والحلى وعامة
 المذاخرين وغراره شيقا في ذلك الى الاكثر وقد صدر الى المتك اسنادا الى
 انهما نضات جننا على نفس واحدة فكان على كل واحد نصف الدية
 ومع ثلثهما فان الفاضل للرجل خاصه لان الفاضل بالسوية متساوية من
 جنائزها بقدر ضعفه والمسوق من المرأة بقدر جنائزها فلا شئ لها وحدها
 في ذلكا لغيره خاصة حيث جعل الرد بين الرجل والمرأة الملائم للرجل
 ثلثات والمرأة ثلث ووجهه غير واضح عدلا بحيل له من ان جنائز الرجل
 صنعت جنائز المرأة لان الجاني نفس ونصف نفس حيث على نفس فتكون
 الجنائز بينهما الملائم لعجب ذلك وضعفه بعد ما عرفت ظاهر مع ظهور النص

في خلافه وفيه من علام لم يدرك وامرؤه فملا رجلا خطاه فقال ان خطا
المرئيه والغلام عند ذات احب اولياء المثلوث ان يثقلوها فثقلوها وبرؤ
على اولياء الغلام خمسة آلاف درهم وان احبوا ان يثقلوا الغلام فثقلوه و
ثروا المرءه على اولياء الغلام ربع الدين وان احب اولياء المثلوث ان يثقلوا
المرئيه فثقلوها وبرؤ الغلام على اولياء المرءه ربع الدين وان احب اولياء
المثلوث ان ياخذوا الدين كات على الغلام نصف الدين وعلى المرءه نصف
الدين لكنه محتل المثلث من وجوه غير خفيه ولذا لم يجعله على المختار حجه
ولو قيل ان الرجل يردت المرئيه عليه نصف الدين لانه مقدار جنايتها
ولو قيل المرءه غاصه فلا بد لها ان لا فاضل لها عن جنايتها ولا احب
للولي مصداق ليدرجل الباقي نصف الدين في مقابل جنايته بالاعتلاف في
المقامين الا من يرد الفاضل في الاول فواجب على المرءه ربع الدين ما
وخسين دينار وهو نصف دينها ووجهه غير واضح عدا ما يحتمل للنفقة
وتدبرعت ما فيه مع ان لا يجامع حكمهما سابقا باختصاص لود بالرجل
نعم والنفقة السالفه اشارة الى ما قاله ولكن قد عرفت ما في الرابعة
لو اشتركت في ثلثه خير عبد قال الشيخان في النهاية والمختار والفاضل
في المذهب ان الذي للولي ثلثهما وبرؤ على سيد العبد فيمنه وارث
المرءه خاصة وبرؤ عليه اي هل المثلوث سيد العبد خمسة اكلات درهم
او هل الم العبد اليهم على اولياء المثلث في المثلث او يمثل العبد
خاصة وليس لمولاة على تركه المثلث ولا خلاف ولا اشكال فيما ذكره

فيما ذكره من اختيار في ثلثهما معا او ثلث احداهما نصف وفي الخلاف
عن الجميع في اختيارها صحتها وانما الاشكال فيما ذكره في صورتيهما
من ربه فيمنه العبد الى سيد خاصه من وجهين تفصيلهما لود بالسيد مع
ان الحق انما جنى نصف الجناية ورث تمام منه مع ان انما جنى نصف الجناية
فلا يستحق سيد الا ما زاد عليه ولم يزد على دين المرفان لم يزد فيمنه عن
نصف دين المرفان لانه لا سيد له شيئا منه جنى كما لا شيء عليه لو نقص
القيمة عند ما لا يجهى الجاني على اكثر من نفسه كما ياف وكذا يشكل ما ذكره
في الصورة الثانية من ربه السيد على المرفى نصف الدين بانه على الاطلاق لا وجه له لانه
انما يلزمه ذلك لو نزلت فيمنه العبد على نصف دين المرفى مثله المرفى
عندهما دون فليس عليه الا الزيادة كما لا شيء عليه سوى القيمة فيما لو
نقصت عند ما واه وكذا ما ذكره في الثالث من انه ليس لمولى العبد
على المرفى شيء بالكلية فانه على الاطلاق ايضا لا وجه له بذلك مع عدم زيادة
القيمة عن النصف اما مع الزيادة عند قيل من المرفى السيد فذلك ان يارده لولي
ما زاد عليها المرفى نصف الدين يعني ثلثه ومن هنا يظهر وجه الاشكال ان
فيما اطلقه المصنف والحمل في الصورة الاولى من ربه فيمنه العبد على السيد
وورثه المرفى الثاني من ربه السيد على ورثه المرفى نصف دينه وفي الثالث
من ربه المرفى نصف فيمنه العبد على سيد الا ان يعني قولها على فرضها
لجميع القيمة تمام الدين من دون زيادة ولا نقصه وبالجملة الحق الذي
يقتضيه قواعد الاحكام في الجنايات وعليه عمل اكثرهم بل جميع المذاهب

على الظاهر المصريح به ذلك ان نصف الجنابة على الحر ونصفها على العبد
بمقتضى إشراكه فلو قلناهما الولي رد على الحر نصف دينه لا زيادة فضل
عن جنابته وعلى العبد ما فضل عن قيمته عن نصف الدين ان كان
انضل ما لم يتجاوز رد الحر فيه اليها وان لم يكن له فضل فلا شيء للولي
ولا عليه ان تقص عنه ولو نفل الحر رد مولى العبد عليه اى على المولى
فما فضل نصف الدين بل اقل الامرين منه ومن القيمة لان اقل ان كان
هو الاول فلا يلزم الجاني سواء وان كان الثاني فلا يجوز الجاني على الكون
نفسه ويلزم الولي هنا كمال نصف الدين لا ولياء الحر ولا يلزم على المولى
بالقيمة اقل الامرين خاصة ودفع العبد اليهم يستوفونه وليس لهم مثله
اجماعا كما في القيمة وليس فيه شبهة ويختصون بالعبد ما لم يرد قيمته
عن النصف والا فتكون الزيادة الولي ويكون معهم شريكا بالنسبة ولو
قتل العبد رد شريكه على المولى ما فضل عن نصف الدين ان كان
في قيمة العبد فضل عن جنابته بان تجاوزت قيمته نصف دين الحر ثم
ان استوعب قيمة الدين فلم يوجب الردود من الحر وان كانت اقل فالزيادة
من الردود عن قيمته بعد حقل مقابل جنابته لولي المقتول وان لم يكن
فيها فضل بان كانت نصف دينه او انقص رد الحر عوض جنابته
وهو نصف الدين على الولي ان شاء والا مثله الولي ان لم يعط عنه ويرد
عليه نصف دينه ومستند هذه القواعد المقتضية لهذا التفصيل
بظهور قواعده واني من الكلام في جنابة العبد على الحر ودينه وربما يشتر

وربما يشتر اليه ولو قلنا الجمله النصف الا في المسئلة الاثنية واما الحر في عيب
وحرقه فلا رجلا قال ان شاء مثل الحر وان شاء قتل العبد فان اضرار
قتل الحر تزيد جنابة العبد فتح ضعف ستة قال الشيخ انه لا يدل على انه
لا يجب على مولا ان يرد على دينه الحر نصف الدين او يسلم العبد اليهم
لان لو كان حر لكان عليه ذلك على ما بيناه فحكم العبد على حكمه سواء
وانما يجب مع ذلك لانه العبد على الاحرار ولو نفلت امرؤ حررة
عبد على الشركة رجلا حرا فعلى كل منهما نصف الدين لا شرا كهما في
الجنابة والولي الجاني في نفلها معا واحدهما قتلها او قتل العبد
خاصة فلا يرد على امرؤ بلا شبهة واما العبد فان كانت قيمته يرد
جنابته فلا يرد على مولا ايتم فان زادت قيمته عن جنابته ردت المرأة
او الولي على مولا الزيادة ما لم يرد على الدين فترد اليها ولو نقصت الزيادة
عنها ردت المقيم لها على الولي ولو قتل المرأة خاصة رد السيد على
الولي نصف الدين ان بلغته قيمة العبد والا فلا شيء عليه له سوى القيمة
اودفع العبد اليهم يستوفونه والمستند في هذه المسئلة بيمين ما ترقى
ما يقتضها من القواعد المقررة مضافا الى النسخة الجمله من امرؤ ومبذولا
رجلا خطأ فقال ان خطأ المرأة والعبد مثل العبد فان احب اولياء
المقتول ان يقتلوهما نفلوهما فان كانت قيمة العبد اكثر من خمسة اذنت
درهم قليلة واعط سيد العبد ما يقتضيه بعد الخمسة لاف درهم
وان احبوا ان يقتلوا المرأة واخذوا العبد اخذوا الا ان يكون قيمته

أكثر من خمسة آلاف درهم فباخذ العبد ويشترى به سيده وإن كان فيه العبد
 اخل من خمسة آلاف درهم فليس له إلا العبد القول سنة الشرايط العز
 في النكاح وهي خمسة الاول الشاوي في الحرية والزمية فلا يقبل الحر بالعبد
 بل يقبل بالحر مثله كافي في كتاب الحر والحر والعبد بالعبد ولا يرد اجماعا
 ولا اصل وكذا يقبل بالحر مع كونه من ولها عليه نصف دينه لا د
 دينه صنعت دينها والصحيح المستفيض وغيرها الا في جملتها الاشارة
 ويقبل بالحر اجماعا ولا يرد كما في نظيره والحر اجماعا ولذلك المستفيض في
 الصم رجل قتل امرأته شهيدا قال ان شاء اهلها ان يقتلوه فقلوه ويؤدوا
 الى اهل نصف الدين وان شاء اهلها نصف الدين خمسة آلاف درهم وقال
 في امرة فقلت زوجها شهيدا فقال ان شاء اهلها ان يقتلوه فقلوها
 وليس بين احد اكثر من جنايته على نفسه وفيه الرجل يقتل المرأة متعمدا
 فارد اهل المرأة ان يقتلوه قال ذلك لهم اذا اد والى اهل نصف الدين وان
 قتلوا القدية فله نصف دين الرجل وان قتل المرأة الرجل فثلث برأيه
 لهم الا نفسها الحديث ونحوها اخبار كثيرة هي بين صحيحه وبعينه وهل
 يؤخذ منها أي من الحرم قال في قوله لا خير الفاضل من دين الرجل الذي فذلك به
 وهو نصف دينه كما يتوهم من كون دينها نصف دينه ويؤيد في بعض
 الروايات في امرة فقلت رجل قال يقبل ويؤدى ولها بشية المال اجماع
 انه لا يؤخذ منها للاصل وقوله نعم النفس بالنفس والشرع يرد ثالث
 الصحيح المستفيض وغيرها من الحديث معللا بان لها لا يجزى اكثر من نفسه

من نفسه والرواية لغيره مع وحدتها وقصور سندها محتمل للثبوت
 كما صرح به بعض الاجلة شاذة كما صرح به الشيخ وجماعة كالمطهرين وغيرها
 واحتمل اولها دعوى الاجماع على خلافها وذكرنا فيها ويعتق من تبعه
 انه لا تعلم فانك من اصحاب يمتصونها وان كان قول الحق وكلام غيره
 يشتر بالاختلاف واحتمل التابع وغيره كون الاشارة الى الخلاف للرواية لا للقول
 وهو حسن الا انه يحكى عن اراى من حل الرواية على مسار المرأة والصحيح على
 اعتبارها جعلا وتاخره الخلفه في الجملة ومن تفسر على ابن ابراهيم ان قوله نعم
 للحر والحر والانثى بالانثى ناسخ لقوله نعم النفس بالنفس وقا هو انه لا يكتفى
 بالانثى خاصتها ويدل عليه المروي في لوسا عن ابن ابي عمير في رساله الحكم
 والمشا به باستاده عن علي بن عتبة في حديث قال ومن الناس ما كان متبعا
 في النورية من الغرابين في النكاح وهو قوله نعم وكنتا عليهم فيها النفس
 بالنفس والعين بالعين الى الاية فكان الذكر والانثى والحر والعبد شرعا
 فتسخ الله نعم ما في النورية بقوله تعالى كتب عليكم النكاح في الفضل الحر
 بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فتسخ هذه الاية وكنتا عليهما
 فيها ان النفس بالنفس قيل والمراد بالتسخ في الرواية التخصيص لا معناه
 المعروف جعلا بينها وبين الموقوف كالنفس في قوله الله عز وجل النفس بالنفس
 الاية قال هي محكمة وهو حسن والاضاح الرواية الاولى منع من الاجماع
 على جواز الانكاح من لذكر الانثى وبالعكس على الظاهر المصريح برف كثر
 العرفان وغيره والاختلاف في الاثبات في اخذ الفاضل منها على تقدير انثى

فانما امر هذا وقد فعل فالكثرة في النسخ فولا بالعكس فقال في تفسير قوله
لعلى النور الخ لا يدرى هذا منسوخ بقوله لعلى النور بالنفس فانه ليس
يشق اما اوله فلا يحكم فيه كما في النور فلا ينسخ القرآن وانما ثانيا فلا يصح عدم
النسخ اوله فان كانت بينهما واما ثالثا فلان قوله النفس بالنفس عام وهذه
خاصة وقد تفرقت في الاصول بناء العام على الخاص ويتساوى المرئ والرجل في
الاجزاء فصاحا وحيث حتى يبلغ ثلث دية المراء ونحوها على الاختلاف
فيقتضت بعد ذلك دية واحدة وبعضها منها من مع ربنا لثقات عليه وله
منها ولا يرد عليها مطلقا كما في فصاص النفس فديته بلا خلاف في حق من
ذلك اجماع الا ما تقدم اليه الاشارة واعتبارا يلحق الى الثلث مذهبهم
على الظاهر المصريح به في جملة من العايرين وعن ك الاجماع عليه وهو الجهة
مضافا الى اصحاب المنقضية وقصيرها من المعيرة في القم ما تقول في رجل
قطع اصبعين من اصابع المرء كم قبحا قال عشرين من الابل فثلاثين
قال عشرين فثلاث قطع ثلثا قال ثلثون فثلاث قطع اربعا قال عشرين
فثلاثين فثلاث قطع ثلثا فيكون عليه ثلثون ويقطع اربعا فيكون عليه
عشرون هذا كان يبلغنا ونحن بالعرفان نبرزه فمن قاله وتقول الذي جاء
به شيطان فقال هؤلاء ايمان هذا حكم رسول الله ان المرء لعلى الرجل الى
ثلث الدية واذا بلغت الثلث رجعت الى النصفه يا ايمان انك اخذت في القيا
والسنة اذا ثبتت محو الدين وقيل يصح من المرء بدينها وبين الرجل فصا
قال نعم في الجراحات حتى يبلغ الثلث سواء فاذا بلغت الثلث فرفع الرجل وسئل

وسئل المرء خلافا للنهاية والسرار وقد فاعبروا النجا والخصوص منها
الضم الرجال والنساء في الفصاح لسن بالنسب والشيء بالشيء والاصح بالاصح سواء
حتى يبلغ الجراحات ثلث الدية فاذا جازت الثلث صيرت دية الرجل والرجل
ثلث الدية ودية النساء ثلث الدية والرجل من رجل قطع اصبع امرأة قال قطع
اصبعه حتى ينضم الى ثلث دية المرأة فاذا جازت الثلث اضعفت الرجل وهي
مع قصور سند جملة منها وعدم مكانتها الما مضى من وجوه شتى وغيره اشعة
الدلالة الامن حيث مفهوم اشتراط الجواز في الدليل وهو معارض بمفهوم
الغاية في الصلة بالجمع بينهما كما يمكن بصرف مفهوم الغاية الى الشرط كذا
يمكن بالعكس فلا يمكن الاستدلال بها الا مع المرح المختود في المقام
ان لم نقل بوجوده على الخلافات من جهة الشهرة والاصح بالمنقضية و
حكايا الاجماع المنقضية بما تجلده فذلك لا القموس على خلافها غير واضحة
الصار من المفهومين فيها بلا شبهة ومن هنا يتضح وجه الزيادة في نصه
الخلافات الى التها حيث اشتركت مع الخصوص في العلة التي تشاء منها
عدم وضوح الدلالة حيث قال ويتساوى جراحاتها ما لم يتجاوز ثلث الدية
فاذا بلغ ثلث الدية نقصت المرءة وفيه الرجل وقريب منها عبارة القائل
في ذلك حيث قال وينقص للرجل من المرءة والعكس ولا يرد عالم بخلافه
ثلث الدية فينقص المرءة وكذا يشاويان في الدية ما لم يبلغ الثلث
فينقص المرءة ولولا شهرة نسبة الخلافات الى النهاية لكدرت ان القول
لا خلاف في المسئلة وان الشبهة في الجواز من ثلثا ما وقع مساعده او نظرا

الى كون البلوغ الى الثلث من دون زيادة ونقصان من الايراد المتأخرة
 النعمه وعلى القدرين فلو قطع اربعاً من اصابعها لم يقطع منه الا ربع لا
 بعد تدبير اصبعين وهل لها الفصاص في اصبعين من دون سرت
 وجهاً من الجباب قطع اصبعين ذلك فالأيدى ومن المشر الدال
 على ان ليس لها الا فصاص في الجنازة الخاصة لا بعد الرد ويقوى الاشكال
 لو طلبت الفصاص في الثلث والعقود الاربعة وعدم اجابها هنا ان
 هذا اذا كان القطع بقرينة واحدة ولو كان بقرينتين ثبت لها
 دية الاربع او الفصاص في الجميع من غير رتبة لثبوت الحكم المتتابع
 فيصحب وكذا حكم الباقي ويقتل العبد بالعبد كما في جميع الكتاب و
 بالامة والامة بالامة وبالعبد بلا خلاف لا خلاف في النفس بالنفس هل
 يشترط النساوى في القيمة لا يقتض من الجاني مع زيادة قيمته الا
 بعد رتبة الزيادة لا يشترط كما هو ظاهر اطلاق الادلة والعبارة ونحوها
 في الجنازة احكاماً بل قيل لو كان من الاطلاق ومن ان ضمانات
 المولود بمرأى قيمته لما يولد فلا يستوفى الزايد بالناقص بل بالمساوي
 وثبوت رتبة الزايد من هذا الوجه لا ينافي الاطلاق بالفصاص لصدفه
 وقوى هذا في ذلك وحكى السابقين صحيح بن حمزة وربهما جميل الدلائل
 والخبر بحيث نسب اطلاق الفصاص مع عدم اعتبار الرتبة الى الاحكام
 وكذا الشهيد بن في المعين الموقوف وهو الوجه ولكن القول بعدم
 الاشتراط اوفق بالاصل مضافاً الى ما سبق من اطلاق النص وكلام الاحكام

وكلام الاحكام ولا يقتل الحر بالعبد اجماعاً ولا بالامة مطلقاً ولو كانت
 لغية بل يلزم قيمته يوم قتل باجماعنا على الظاهر المصريح بذلك وحسنه
 وغيرها والمعبر به مع ذلك مستفصلاً وتبها التصحيح وغيرها ففي النص
 لا يقتل حر بعبد ولكن يقترب حر بشديد او يعز م ثمته دية العبد وفي
 آخر لا يقتل الحر بالعبد واذا قتل الحر العبد من ثمته وضرب حر بشديد
 وتجره الموتى كالقربى واطلاقاً بل من القيمة مفيداً ان الايجاب
 دية الحر فان مع الجاني ومنه رتبة الجاني اجماعاً على الظاهر المستصحب بدق كثر من
 من الجاني العبد منها النص اذا قتل الحر العبد من ثمته وادب قيل وان كانت
 قيمته عشر من الحر درهم قال الجاني ومنه قيمته عديد دية الاصل ولو اختلفت احوال
 الجاني ومولى العبد لم يميز عليه في القيمة قاله قول الجاني مع قيمة الاصل لا
 عدم الزيادة وتكون متكرراً فيعدم قوله الجاني عن رجل قتل عبداً خطأ قال
 عليه قيمته ولا يجازى بغيره عشر الاف درهم قال ومن يقره وقوي
 قال ان كان لمولاه شهيد ان قيمته يوم قتلته كانت كذا وكذا اخذ بها قاله
 وان لم يكن له شهيد حل ذلك كانت القيمة على من قتله مع قيمة شهيد بالله
 تعالى ماله قيمة اكثر مما قومت فان اب ان جعلت ورب الجاني على المولى حلقت
 المولى فان حلقت المولى اعطى ما اعلنت عليه ولا يجازى بغيره عشرة الاف و
 يعز والقاتل بما راء الحاكم ولجزم الكفارة لقتل المؤمن عبداً وهي حق مرفعة
 وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً بلا خلاف في شئ من
 ذلك والمعبر بها مع ذلك مستفصلاً وقد تقدم منها ما يتعلق بالكفارة

بغيره

في كتابها والنصوص الدالة على المعنى في بعضها متناهية الى ما سبق في
العدد ومن الدليل عليه في فعل كل محرم كونه لو كانت العبد المحض عليه
ملكه اي ملكا لخاصة عزه وقدره ولا يشغل به كل لو كانت ملك غيره ولا فرق
في الجاني هنا بين كونه حرا او عبدا كما يقتضيه اطلاق العياره وغيرها من
سائر الفناوي وبه صرح بعض اصحابنا ولهذا حسن تخصيصه بالذكر مع
معلومه عدم ثقل الحر بالعبد مطلقا لكن يجدر على القول بملكه العبد لا حظ
ويجوز ان الضمير وجها اخر وهو الاضافه على غايه الجاني فيمنه الجاني عليه
لو كانت لغيره ولا خلافات فيها لو كانت له فبين مضى بها مع الضد في كل
الافعال كما ذكرنا في ما لم يترجم تعالفت عدلا سكا في فانه او رده
بصيفه روى مشعرا بالذوق دكا لما ان هناك وفي الصدق في بعضه روى
مسبح بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام مر في
البحر برجل عذب عبدا حتى مات فقضى به ماله فكانا وحيد سنة وقرانه
فيما روى العبد وتصدق بها وفيها ضعف لسهل الضعيف على المشرك محمد بن حسن
الشمون لغاف وعبد الله بن عبد الرحمن الضعيف مع ضعفها الجس سنة ولم
نور في الاطلاق مع ذلك معارضه بطلوا صر المعيرة المستقيمة التي فيها الصالح
والبركات وغيرها الواردة في مقام الجاني خا ليد من ذكر الضدين في القيمة
ولم يذكر فيها سوى الكفارة وقوة عبادته في بيع وعياره الفضائل في كثره
التي وفقت عليها لكن يجوز جميع ذلك فتوى الاصحاب بمضمونها سيما
تقنين زهره والعلل الذين لا يعللون بالاصحاب الصعيه فضلا عن مثل هذه

عن مثل هذه الرواية فعلها بها الفتوى فيمنه على قيام ما طبع لها على العمل
بها من اجماع او غيره واتبعها كانت كفى مع ان ظاهر الاول في الخلافات عنها
بين اصحابنا حيث قال بعد ذكر هذا الحكم واحكام اخرى لا خلاف بين اصحابنا
في ذلك كله ومع ذلك مر في الضعيف بطريق المالك السكوني وهو قوي ومعتد
بالمرسل وغيره في رجل ثقل مملوكه انه يضرب ضرا او جوعا ويؤخذ منه ثمنه
ليبت المال بملكها على الاذن للشدت لاجلها وجمعا هذا مع ان الضعيف
يسهل السهل والضعيف للعبس سنة غير ما ذكرنا لعدم التزام خروج
بعض الرواية عن الجعنة فوجها عنها كذا او لان العيب قد راد في مصلحته
فيكون ثمنه لغزيرة كما جعله الضرب ماله ولعله لهذا لم يشرح بهذا في الرواية
احد من اصحابنا بل عدا بعض متأخري الشافعية وهو لما عرفت ضعفه كضعف
ما ذكره به فيها ايضا من عدم ظهورها في ثقل عمدا بل غلظها ان فصل الضرب
خاصه وهو غريب جدا فان مضمونها صريح في ضربه حتى مات واقتضى حتى
كالضرب في الضل عمدا ولين سلطنا ثقل هذا الضرب مما يشغل غالبا بل يضلعا
فيكون ثمنه عمدا ولو لم يكن للثقل فاصلا كما مضى وخلا الروايات البليغة
من ذلك غايه الظهور في ضربه وهو لا يمار من الروايات الصريحة بالثبات بل
هي بالنسبة اليها كالعالم بالنسبة الى الخاص مقدم عليه فطعا او انكافوا لشرط
في القدم حاصل بما عرفت من فتوى الاصحاب بمضمونها كما هو الحال في سائر
المواضع واليه اشار الشهيد في التلخيص فقال ان المذهب قد عرفت غير واحد
الضعيف لا شمله هذا القدر كما يعرف من اهل العلويات وقد تبه الشيخ

المقتل على هذا فالمعبر والمجمل العدة تنوي مشاهير الاصحاب الى انما
قال ولعمري ما قال وان لم يرتضه كثير من الابدال لوجوه من خيل انفسها
مع صحتها ما ذكره في رساله مفردة في الاجماع هذا مع ان العترة المستقيمة
المقتلة المتضمنة للصالح والموتقات وغيرها الدالة على عدم قتل الحر بالعبد
وان يلزم الجفاف بالقيمة ويجوز عطفه لا يتبين في شئ منها بكون الجفاف
مولى الجبن عنه فيستحب الحكم فيها بعزيم القيمة الى هنا اضاعة الاسر
سكونها عن مصلحتها وحيث ثبت القيمة باطلا منها هنا كان مصلحتها
للقضاء اجلا والى حيث شعري كيف غفل الاصحاب عن هذه الروايات فلم
يسئلوا بها مع وضوح دلالتها على الحكم هنا بمعونة ما ذكرنا واطن الاستدلال
بها من خصايص الكتاب والحمد لله تعالى ولعل الموصوف عدم اسلم لاهم
بها تخيل اختصاصها بحكم التبادر بالجفاف الغير المولى واؤه بعد تسليمه
متدفع بقوى الاصحاب على العموم كما اندفع بها ما توجه على ما مر من
التصويص ثم ان ما ذكرناه من عدم قتل الحر بالعبد مطلقا لا يكتفي
على الظاهر المصريح به في كلام بعضنا قال كاشف الغطاء والفاضل بن عمر بن
ادريس والفاضل بن ابي بكر وغيرهم ايضا من المأخوذات تمسك بظاهر الكتاب
وما مر من صحاح الاخبار ولكن في روايات اعداء الجفاف ذلك اي قتل
العبيد قتل بر المراء باقوا في الجفص لثبوتها في رجل قتل مملوك او
مملوكه قال ان كان المملوك لمراد به وجب له ان يكون معروفا يقتل
المال يكتفى بقتل به ومنها عن رجل قتل مملوكه قال ان كان غير معروفا

فيستحب

غير معروف بالقتل ضربا شديدا واخذ منه قيمة العبد فتدفع الى
بيت مال المسلمين وان كان معروفا لقتل قتل بها ومنها ان عليا عليه السلام
قتل حر ابي عبد الله عليه السلام في المعناد وخصمونها اثنى جماعة من الاصحاب وفتحهم
بن زهر بن ثانيا المخلات عتق ظاهرا كرامة قال لقيناه في الارض لا على
وجه الضمان وكان المولى كان معناه القتل اهل الذمة وهو وجه حسن والمضيق
مشاهدة ولا ثباتا في بيتها وحب ما مر من الادلة بعدم قتل الحر بالعبد
لظهورها في النسخ على وجه الضمان ونحن نقول به ولكنه لا ينافي شيئا
من جهة الفساد ودلالة الملة المذكورة فيمنها ما لم يتجوز به الحرية فتزول بها
مطلقا لا كانت ام لا شئ كما في العبد بالاختلاف بل عليه الاجماع في بعض العلماء
وكذا الاصحاب ومن يدين العبد الذمى ويزال الحر من من اهل الذمة ولا بد منه
الامة لان ميرة الحر الذمى الملة الملة العبادية يقتضي عدم الفرق في الحكم بين
كون المولى مسلما ام ذميا او به صرح المولى الامد بلمرة في حق ذولكن في الفاضل
في بيع وذو صريح بمرور الفرق بينهما واختصاص الحكم بمافى العبادية يكون
المولى ذميا ولو كان مسلما اعترف بغيره الذي عدم تجاوزه بغيره
المسلم وتبعهما الشهادة لثبات من غير نقل خلافتان ثم اجماعا والامرجه
غير واضح قبل ولعله مبني على الرواية المحكية عن الاصحاح مع احاد من سائر
الاخبار بالرد الى ميرة الحر وكون الرد خلافت الاصل فيقتصر على الميتين ولو
قتل العبد حر اعدا قتل بها لثبات ان النفس بالنفس وفيما سياتي من الادلة
دلالة عليه ولا يثبت فيه من كون الحر مولد ام غيره ويعرف بينهما في قتل خلا

بشور الله بالبر المحسن عليه لو لم يكن مولاه وعنده لو كانت وثق الفئتين عبيد
فمثل مولاه منجدا قال يقتل به وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يقض مولاه
جنايته بل يخلون برقبته ويكون في الدم بالخيار بين قتله واسر فاقوا بالعدو
المستغنى عنها الضم في العبدان فمثل القوم دفع الى اولياء المقتول فان شاقوا
قتلوه وان شاءوا اسروهم ونحوه وغيره ولا خلاف في شيء من ذلك اجماعا بل عليه
الاجماع في الغنيمة والطلاق هذه الادللة يقتضي جواز الاسر لائق ولو وجد عدم
وضوح المولى كما صرح به جماعة معللين من بانه على ما مر من النصوص بالاشارة
سلطان المولى على الملاءة دون رضى المولى المستلزم لزوال ملكه عنه فانما لفته
مع بقاء نفسه اولى لما يستعمل من حقن دم المؤمن وهو مطلوب للشارع وان
لوقفت اسرها على ربه لان ثبوت المال في العبد يدل القود يتوقف على
الذرائع وربما حكى هذا قولا ولم اجد له ثبوتا وكيف كانت الاول
الادلة في النص والفئتين مع الاولوية التي عرفت بها وليس للمولى فقه مع
المولى كما ليس للقاتل دفع الدية الى ولي المقتول الا برضاء ولو جرح العبد حرا
فلا يبرأ من القصاص منه فان الجرح قصاص فان شاء المخرج اسره ان استحق
الجناية بحيث لا يبيع من قيمته بعد اخراجها شيء بالموت وان نصرت الجناية عن
قيمتها اسره في المحسن عليه منه بنسبة الجناية او باع العبد فيما خذ من غنمه حقه
من ارض الجناية ولو افتداه مولاه ويحكم فداءه بارض الجناية بلا خلاف فثبت
من ذلك اجماع الا في الحكم الاخير فقبيل مما في العبارة من انك باء
الجناية زادت من قيمته لم تقصص لانه الواجب لذلك الجناية واليه ذهب

ذهب في مدعيها عليه الاجماع فيلزم في طائفة الاظهر في الروايات وقال
الحنفلي انه مروي وهو باء ودين ادريس وكثير من اصحابنا ويحمل بل يتكلم
بالاول الامر من من الغنيمة وارضى الشايع لان الجاني لا يبيع من نفسه والمولى
لا يبيع من نفسه فانما يبيع من نفسه واليه ذهب قتاد وقال في عبيد جرح حرا
ان شاء المخرج انقص منه وان شاء اسره ان كانت الجناية تحيط برقبته وان
كانت الجناية لا تحيط برقبته افتداه مولاه فان ابي مولاه ان يقتله به
كان للمخرج من العبد بقدر ما يجر اجتهاد والمبايع للمولى ببيع العبد
العبد مما خذ المخرج حقه ويزد الباقي على المولى ويقاد العبد بمولاه اي
يقصص منه له حتى عليه منجدا ان شاء المولى للمولى الاقصاص منه
لا خلاف ما دل على الاقصاص من العبد للمخرج سواء كان المولى المقتول
في عبيد مثل مولاه منجدا قال يقتل به ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
به ذلك ولو قتل عبيد مثله او جرحه عبيد فان كانا ابا العبد ان لو احد
فالمولى بالخيار بين الاقصاص من الجاني منهما او الضمعة لهما
الادلة وخصوصا الموقوف كالص من رجل له مملوك كان قتل احدهما
صاحبه الله ان يفديه به دون السلطان ان احب ذلك قال هو مال له
يفعل فيه ما شاء ان شاء قتل وان شاء عفى وان كان الاكثر
فيما في فيه ما مر من ان المولى اي مولى المحسن عليه قتله اي الجاني من
من دون ربه فيما لو زاد المحسن عليه قيمة او مع رداء يادة على اختلاف
القولين المتقدم لهما الاشارة الا ان يرد حتى المولى ان عن قتل او جرحه

به يذو او رش فلا يقضى منه جده بل يلزم ما ذكرنا عليه كما هو واضح
وسيله وجهه ما دل على جزاء الصلح بالدين من الغضاص ثم ان كل ما
ذكر في جنابة العبد محمدا ولو كان في الجنابة على مثله لو حرق خطاه كان
المولى الفاعل فله بالمال امرين من ارش الجنابة وقبضه او بالارش مطلقا
على المال الذي مضى وله دفعه اي العبد الجاني المالحق عليه او وليه ليسزقه
ولما ارش المولى من مائة من العبد ما فضل من قيمته من قيمة الموقوف وارش
الجنابة يروى لا يقضى المولى ما يعجزه بنفسه عن قيمة الجاني عن ويزو ارش
الجنابة فان الجاني لا يجزى على اكثر ولا طلاء الجزاء فاعل العبد لم يدفع الى
اولياء الخلفاء شي على ما يرد مع انه لا خلاف فيه ولا في ثبوت الجنابة والمزبور
لمولى الجاني دون ولي الجنابة وسبب من المصوب في المدين ما يدل
عليه واستدل عليه بان لا يسلط ولي الموقوف هنا على ازالة ملكه عنه
بالفعل ليعمل عليه الاسترقاق وانما يعلق حق المدين من مال المولى
فله الخيار وفي الصلح عن مكاتب فاعل رجلا خطاه قال فقال ان كان
مولاه حين كان تارضا لم يسلط عليه ان يجزى فيقوده في الرق فهو مجزى له المولى
يدفع الى اولياء الموقوف فان شأ في قتلوا وان شأوا ابعوا الحديث مظهر
نعمين الدفع وهو شأ الا ان يجعل كونه على وجه الخيار لكن يتشكل ما فيه
من الحكم بالغضاص في الخطاه الا ان يجعل الخطاه فيه على ما يقابل الصراب
لا العبد وحج يخرج الجز من محل البحث وللدبر في جميع ذلك كما لفت فيفضل
ان فاعل محمدا او عبد او يدفع الى ولي الموقوف ليسزقه او يقدر به مولاه

او يقدر به مولاه بالافضل كما شئتم ان فراه او بين منه شي جدا وش الجنابة
بقي على تدبيره اجماعا على الظاهر المصريح به في عقد ولو استرقه ككل
ولي الدم ففي خفي خروجه عن التدبير فولات اخذوا اوليها المولى واكثر القنا
بل عامتهم لا تدفع المثل ملك غير المدين فيخرج عن التدبير كما يبيع والصلح
عن مدبر فاعل رجلا خطاه فقال يقبل به قال وان فاعله خطاه قال يدفع
الى اولياء الموقوف فيكون لهم فان شأوا استرقوه وليس لهم فاعل المدين
مملوك وانما بينهما الشيطان والصدوق والاستكاف لعل لهما بل يوم الاستسعا
كما حكى وهو دفع بقاء الدين على ما مضى بقاء الى ان يعلم المولى بالصلح
عن مدبر فاعل رجلا خطاه من ضمن عتد قال يصلح عنه مولاه فان ايدفع
الى اولياء الموقوف منه حتى يموت الذي دفع ثم يرجع الى اصيل عليه
مضاد الى المص لا في الدال على الاستسعا المتفرع عليه كما عرفه فيصحت
الاول بقبول المولى وهو ما مر من الدليل والصلح بمحارضة بقتله بل واجب
منه مع احتمال ضعف دلالة او ليس فيه استرقاق وفي الدم له بل عاينه
ما فيه دفعه اليه بخبره وهو احم من استرقاقه وعنده لولم نقل بظهور
في اثنان فيجعل عليه ويكون المصوب من الدفع للعدو احسنا بما جرت
عن المدين مع بقاء العبد على الملكية ويصح الحكم ببقاء الدين به بلا
تشبيهه ويكون من قبل مالوا اقتداء المولى بيد المدين او ارش الجنابة
ويجوز التحمل على هذا ما سياتي من الروايات الاستسعا اذ ليس فيها
الصلح بدفعه رفا لاولياء الدم بل غايها الدفع اليهم مطلقا فاحتمل

الحمل على ما ذكرنا مع ضعفها سنداً وعدم مكانتها كما قبلها لادله
القول الاول جداً بما صح استنها ربها شرف عظيم بين اصحابنا فالقول
الاول اقوى ويظهر بان لا يخرج عن المذهب هل ينعى بعد موت المؤلف
في قلت رقيه من اولياء الدم ام لا المروى في بعض النصوص انه ينعى وقبره
عن مدبره فلولا خطأه لكان شق ودين في هذا قال ربهنا عن ابي
عبد الله عليه السلام قال يتل برؤسنا الى اولياء الموقوف فاذا مات الذي دبر
عنه قال سبحان الله يتل برؤسنا الى اولياء الموقوف فاذا مات الذي دبر
على ابي يتل برؤسنا الى اولياء الموقوف فاذا مات الذي دبره استسحق في قيمته
وضعت سنداً كما مر جمع عن العمل به مع هذا الفقه الاصل وتطهر الى الشاف
لقوله ثم يرجع الى سبيل عليه ولعله انما قال المقيّد بالعدم كما حكى وقال هو
الرواية الاستسقاء في قيمته نفسه كما من الصدوق والاسكاف وعن الشيخ
في النهاية والكتابين الاستسقاء في دين الموقوف وهو مع تناقض ظاهرهما و
النصوص المتأخران للشاف لا يوجب هذا اكثر من نفسه لادليل عليه ولذا انصب
الماتن في تبع الى الوهم واول بعض الفقه كلام الشيخ بان دين الموقوف الان
هي قيمة العبد لانه لا يظالمه الاكثر من نفسه فيجان ان يطلق عليها انها دين
الموقوف ولا بأس به وان لم يرضه في الشفع فالتا ان عدول عن الحقيقة الى
البحان فيرد دليل صواب الفقه من المخالفة للغير الذي استند هو
ايديها والكتاب ان لم يؤد من مكانه شيئاً او كان مشروطاً فهو كات
كاروق المحض بالاعلام للصحيحين مضي احداهما في جنازة العبد خطأ وفي

خطأ وفي الثاني فان لم يكن ادى من مكانه شيئاً فانه يقاس بالعبد منه
او يجرى المؤلف كل ما جرى للكتاب لانه عهده ما لم يؤد من مكانه شيئاً
وان كان مطلقاً وفادى شيئاً فخر منه بغير ما ادى فان قيل كل مكاناً
له في تحريره ولو كان عيلاً من جهته ما لم ينقص جريته عن حرته فلا ينقص
له منه ما لم ينشأ وحرتهما او يزد حرته الموقوف على حرته الفاعل على ما
يروى ان يتل على كات محضاً او مبعوضاً مع نقصان جريته عن حرته الفاعل
فلا يؤد عليه لفتق الكات في المشروط فيه وتعلق الجنازة به بدنه وما
فيه من الرقية مبعوضة فيقتصر ما فيه من الحر به بدنه وما فيه من الرقية
برقيقته ويحسب في نصيب الحر به من قيمة الموقوف وما زادها منها ويحسب
ولي الدم بالشاف منه او يباع في نصيب لوف من قيمته وان امكراً او كانت
ماتى به من تمام قيمة الموقوف لانه لما فيه من الرقية يتعلق من جنازته
ما زادها برقيقته ويتل الكات بخرج لانها ملك الغير ولو قيل جازاً او فاعلاً
او مبعوضاً خطأ فعلى الامام ان يؤدى عنه بغير ما فيه من الحر به ان لم
لرعا فلان فانه عاقله بلاحقات اجدد والقب ان كانت مولاة حين كات
لم يشق عليه وكان قد ادى من مكانه شيئاً فان علياً لم كان ينفق ليعتق
من الكتاب بغير ما ادى من مكانه وانه عاقل الامام ان يؤدى الى اولياء
الموقوف من الذي يقدروا اعلى من الكتاب ولا يتل دم امره مسلم وارعى
ان ما يكون ما ينعى على الكتاب ما لم يؤده فلا وليا والموقوف ان يستحق
معه حيوانه بغير ما ينعى عليه وليس له ان يبيعوه والولي الحيوان بين قلت ما

ما فيه من نصيب الرقبة بالارض او باقل الامرين على الخلفان المنظم وفيه
الكاتب عاها باليد وبين تسليم حصص الارض الى المشغول ليقاها باليد
ويطلب الكتاب ولا يشرع فيه كيف شاء من بيع او استئجار او غيرها
هذا هو الذي يقتضيه الأصول وعليه أكثر المتأخرين على الظاهر المصريح
في ذلك بل المشهور بين اصحاب مطلقا في المذهب وغيره وفي ذلك ان في
بعض الاخبار دلالته عليه ولم اكن عليه بل قالوا المنظم قريباً ما ينافي
جواز بيعه لولا الدم وان ليس له سوى استئجاره في حيوانه ولم يقولوا
به بل حكى القول به من الصدوق والمفيد والديلمي وفيه عند الناس في ذلك
ويمكن حمله على كراهة البيع او حمله على اريد بيعه اجمع وفي رواية على جعفر
المروزي بطريق مجهول انما ادعى الكتاب نصت ما عليه فهو معتزلة الخروجه
طريق آخرها عن الكتاب اذا ادعى نصت ما عليه قال هو معتزلة المختار
في الحدود وغير ذلك من مثل وغيره ولم ار مقتضاهما صريحاً نعم الشيخ جرح
في الاشجار بينها وبين الصحيح فصحى للرؤيتين ثم في كتابه قال
يخشى منه ما علق منه فيؤدي به دية القرواء منه دية الرق بجملة على
الفضيل الذي تضمنه الرواية ولذا نسب لاصحاب القول بها وفي نظر
لاحتمال اراد به ذلك مجرد الجمع لا الضم مع انه ذكر بعض الافاضل ان
الذي في الاستنباط ان حكمه حكم الحر في دية اعضائه ونفسه اذ اخرج عليه
لا في جنايته وان تضمنتها الحر فيقتل ان يكون انما يراه كالحرق في ذلك
خاصة كما يرى الصدوق مع نصه في المنع على ما سمعته في موضعين مثلاً

مشتاوين قال وان افشاء حر عين مكاتب او كسر سندان كان ادعى خفف
مكاتبه ففأعين الحر او اخذ دية كان خطاء فانه معتزلة الخروا
كان لم يرد النص فيم نادى بغيره ما علق منه وان فشاء مكاتب عين
مملوك وفردى خفف مكاتبه فم المملوك وادى المكاتب الى مولى العبد
نصت عنه انتهى واما ما سمعته من ما حكاه عنه سابقاً فقال وفي
المنع والمكاتب اذا قتل وجلا خطاء فعليه من الدية بغيره ما ادعى من
مكاتبته وعلى مولا ما بقي من قيمته فان عجز المكاتب فلا غائلة لانه
ذلك على امام المسلمين ومن هذه العجالة يظهر ما في نسبة جماعة معتزلة
للمعتزلة الى الصدوق فان بين مختاريهما فرقا واضحا وكدان في نسبة مختار
الى الديلمي على ما يظهر من عبارة التي حكاهما الفاضل المنظم عنده في
الراسم وهي على الامام ان تؤدي عنه بغيره ما علق منه وبشيء
في القيمة وهذا مما اثلث لا وفي قول حر بين فضاء عدل فليس
للاولياء الا فله بالاختلاف اجد على طلب الاجماع من ما وثق كما سمعته
وهو المجد مضاف الى الاصل وقولهم ثم ان الخاف لا يجيء على اكثر من نفسه
فله قوله لم يكن لهم المطالبة بالدية ولو فله احدهم فهل للباقيين المطالبة
بالدية فيه وجهان بل فولان من الجناية لم يوجب سوى النصاص
عن عموم قوله لا يطل دم امرء مسلم واخثار هذا لما خلف في عددي
هذا الكتاب وان نرد فيه في الديات وتبعه وله في الشرح والفاضل
المشتاوين في شرح الكتاب وشيخنا في ذلك وان كان ظاهر الزد فيه في

وتحلى عن الاستكاف وينزهه وظاهر العبارة ونحوها الاول كما عن يه
والنوسيلة زور والجامع وقد وثق مدعى بهما الاجماع وهو الاوفى
بالاصل ولو قتل العبد حرتين فصاعدا على التعاقب واحدا بعد واحد
فقضى رواية على بن عبيد عن مولا الصادق ع قال عني عبيد قتل اربعة امراء
واحدا بعد واحد قال هو الاول والآخر من القتل ان شأوا قتلوه فان
شأوا استوفوه لانه اذا قتل الاول استغفر اولياءه فاذا قتل الثاني استغفر
من اولياء الاول فصارت اولياء الثاني وهكذا اوفى رواية اخرى بجميعهما
يشتركان فيه ما لم يحكم به لولا الاول وباختلافهما اختلف اصحاب فبين
وقت بالاولى كالشيخ في ترويضه بالثانية كقوله لا يستبعد وعن الاستكاف
والعلل وعليه عامة المتأخرين وهو الاوفى لصحة سندهما وانضمامها
بغيرى اكثر الاصحاب بل كلهم يرجع الشيخ عن الاول اليها وبالاعتبار
لاستواء كليهما في الاستغفار وعدم الانتفال بحجج الجناية بدوت
الاستغفار فان الاول في مقتضى العمد انصاف فلا وجه لزد الممان
هنا مع ثبوتها في تبع بالثانية مريحا بل يلزم الاول متعين جدا ويمكن جعلها
على ما لو اخطأ اولياء السابق استغفاراه ثانيا بانه على الاصح حقا واخرا
بالتعاقب عما لو قتلها دفعة فان اولياء المقتولين يشتركون فيها مع انما
كما في تبع الصيرى ولك وغيرهما وفي غيرها نفي الخلاف عنه فالوفا
في الحكم به الاول اختياره استغفاراه قبل جنيته على الثاني وان لم يحكم
به حاكم ومع اختياره الاستغفار لو قتل بعد ذلك فهو الثاني فان انت

فان اختار استغفاراه ثم قتل فهو الثالث وهكذا وينتهي ابد لك على خلاف
الشيخ في الاستنباط بحيث اشترط في ذلك حكم الحاكم به وظاهر الرواية
الصحيحة معه فان فيها عبيد جرح وجلبت قال بينهما ان كانت الجناية
محيطة بقتله قيل له فان جرح رجلين قال اول النهار واخر النهار قال
هو بينهما ما لم يحكم الوالي في الجرح الاول قال فان جرح بعد ذلك جنيته
فان جنيته على الاخير وحده في لقت على ما يجب ان يحكم به وهو الا
للمقتل في الاختيار وفي ذلك بعد نقل ما مر من الشيخ قال ولعله جعل حكم
الحاكم بكونه عن اخبار الاول لاستغفار في وهو غير بعيد **الاشارة**
لو قطع حرتين رجلين حرتين قطعت جميع الاول ولباهر الثاني فكما
لو قطع جنيته ولا يمين له بلا خلاف اجماع بل عليه الاجماع في ذلك وعن
والغنية وهو الوجه المقتضى لعموم ما دل على اعتبار الممانعة مضافا الى ما
يتألف من الروايات الدالة عليه صحتها وقوى وقال الشيخ في ترويضه
يدرا وليس له بيان قطعت رجله باليد وكذا لو قطع لرجل جماعة قطعت
يداه بالاول فالاول والرجل والاخير فالآخر ولين بهي بعد ذلك لانه
وضوئها وتبعه اكثر الاصحاب بل لم تقف لهم على مخالف عدو العلى
وشيعتنا الشهيد الثاني حيث اعتبر الممانعة فلم يجوز قطع الرجل باليد
واجب الدين على العمومات المتقدمة وهما شاذان يمكن حلها
الاجماع عن وقت الغنية وهو الوجه مضافا الى الروايات المشار اليها بقوله
ولعله استناد الى مروي فيجب الاستغفار في الصبيبة اليد وكما للصبيبة

من أصلها لو أنه الحسن بن محبوب المجمع على تخصيص ما يصح عنه ومع ذلك
مروى في الكتب الثلاثة والحسن بن محبوب عن أبي جعفر عن رجل
قطع يده بين الرجلين البينين قال فقال يا حبيب يقطع يمينه للذي قطع
يمينه ولا يقطع يمينه للذي قطع يمينه أخيراً إلا ما قطع يمينه بالرجل
الأخيرة ويمينه فخاص الرجل الأول قال فقلت ان علياً التيمي إذا كان
يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قال فقال أنا يفعل ذلك فيما يجب
من حقوق الله فاما ما كان من حقوق المسلمين فانه يؤخذ لهم حقوقهم
في النصاص اليد باليد إذا كان للفاطحة يده والرجل باليد إذا لم يكن
للفاطحة يده فإن قطع يده رجل وليس للفاطحة يده ولا رجلان ثم
يوجب عليه اليد لا يتركه ليس له جارية بنصاص منها وهذه الرواية مع
اعتبار سندها عامرة من العرب من الصحبة محللة سليمة عن المعارض
بالكيفية عدل أحوال المتقدم إليها الإشارة وهي بها تخصصاً بغير المكافئة
سبباً مع على الأصحاب بها وصرفهم لها بالصحة وإن لم يظهر وجهه لأن
جيباً لم يضر على توثيقه وإنما ذكرنا أنه كان شارحاً ما نقله من أفعالنا
وذلك بالحسن فضلاً عن أنهم بعد جعل كون الوصف بها إضاتياً للصحة
الطريق إلى الرواية ولكن مثله غير نافع لتجديد الحديث أن لم يكن الرواية
بصفة الاسم وإنما استغور الشهيد الثاني في صفة طرح الرواية والعمل
بجوهرات الغائبة وهو ضعيف في الغاية لعدم انحصار الحديث في الرواية

التي هي بل الطريق منها كلك والرواية كلك كما عرفت وعلى تقدير ضعفها
تقتوى لأصحابها حاجة متجما مع دعوى جلة منهم عليها إجماعاً لا سيما
وعدم ظهور مخالفتهم بالكيفية عدل المتكلم وهو شأن كفايته ومن
هنا يظهر أن رد الممان لا وجه له وعلى المختار يجب أن نصاص وفي مخالفة
العدول على صور النص وهو النصاص في الرجل باليد وبه قطع الفاضل
في يمينه خلافاً للعلين نعم الحكم فقال وكان ذلك القول في أصابع اليدين
والرجلين والاسنان ولعله نقل إلى ما في الرواية من العلة وأعلم أن ذكر
هذه المسألة في نصاص الطرف كما فعله جماعة أولى من ذكرها هنا
الشافعية إذا مثل العبد حرأعدها فاعقبه بعد ذلك مولاة ففي صحته
العقود رد من بقاء ملكه عليه وتغليباً لحرره وكون الأصل في فضيعة
العبد القتل دون الاسترقاق وهو يان مع العتق لأن القتل مكافؤ للحر
لو كانت الحريرة ابتداء تقع طرأها الأولى هذا مع كون العتق أقوى من
الجنابة لثبوته في ملك الغير وهو التزويج بخلافها ومن أسلمت الأولى
على أن لا ملكه عنده بالقتل أو الاسترقاق فيصنع ملك المولى له و
تعلق حق الغير به بنصاص أو استرقاقاً وهو يمنع الاسترقاق والاشبه
عند الممان هنا وفي تبع وشمعنا في شرحه ونحن الذين والفاضل المفضل
في الشرح أنه لا يمنع لأن المولى التغيير في النصاص والاسترقاق
بالنفس والوفاق وهو ينافي صحة العتق لعدم إمكان أحد فردي
متعلق الخيار معه وإن أمكن الفرز والاض الذي هو النصاص فإن

ان المولى به اجاب ولا يخبرهم لوطنا بشاء الخيار معه وان اذ افض
منه واسر فيه بطل عتقه وان عتق على مال واقتك مولا عتق و
كذا لو عتق عتقه مطلقا في يده وغيره لم يلزم الحد ولكن يلزم محذور
اخر وهو كون العتق موقوفا مع ان من شرط الخبر وعدم التعليق
الاهم لان منع عن ضرر مثل هذا التعليق ويخص التعليق المنوع
منه بما يدرك في ضعف العتق لا ما كان موجبا لتوقفه من خارج
كالحق فيه فندبر ولو كان فله لخطاء ففى رواية عرب بن سمر عن
جابر الجعفي عن ابي جعفر قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في عتق
قتله خطأ فله عتقه مولا قال فاجاز عتقه وعتقه الدية و
مشتضاها كما ترى انه يصح العتق ويضمن المولى الدية ويراقب في يده والقتل
في عتقها لان الخيار في الخطاء للمسيدين شاء مسلم وان شاء فله
عتقه دليل على اختياره الا عندا ويضعف الرواية بانهم وضعف
مشهور ومع ذلك مرسله فلا يصلح للتحسين والتعليل يجوز اعتبار
السيد ومجوز عن الدية فلو حكمنا بصحة العتق لزم ان يطل دم امرء مسلم
وهو باطل ومن ثم قيدنا الفاضل بصورة يسار المولى العتق ويضعف
هذا بان قد يقع مع بقاء وجه فلا شبهة استلزام الصحة بتقديم المولى الضمان
لدى على العتق مع رضاه ولى الدم به او اذاته قبله فزار عن ذنب المحذور
وهو حسن وريتها يقبل الصحة باذام المولى الذي من دون اعتبار نقد
الاداء حتى لو اذاه بعد العتق صح وأولم يضمنها قبله كما في ذلك ويحكم بان

ويحكم بان العتق لا يبيع موقوفا لئلا يزل على التغليب بل اما يحكم بصحته
مطلقا او ببطلانه راسا فلا وجه الحكم بالصحة من راسا الى الاداء وظاهر
عبارة المأثور هنا وفي كتابنا يرد بقدم الصناعات للدين قبل العتق فيلزم
صحة مطلقا اذ اها قبله ام لا رضي المولى بالصناعات ام لا ويشكل في صحة
عدم الاداء مع عدم ظهور رضى المولى بصناعاتها بان قد يضمنها او يوافق
بعد ذلك عن الاداء كما ورد على الفاضل في عتق فله الحد العتق بما قدماه
وقالوا للفاضل المشددا في شرح الكتاب حيث لم يقرر عن الاشبهه جافا لئلا
يل كمال والتعريف هنا ان يقول ان دفع الدية او لا او ضمن ورضي المولى
صح العتق والا فلا **الشرط الثالث** النسابة في الدين فلا يقتل مسلم بك
مطلقا فاما كان او غيره اجماعا من العلماء كما ذكر في التعريف على الظاهر
يرى الايضاح ومن الاما مبره خاصة مطلقا حتى الدم مع عدم اعتبار
قتله كما اذ عاده اجماعا خلا لا سنا ضمه كالحمل في السرار ونحو الدين في كذا
وشيفتا في ذلك وتنفى عنه الخلاف في الشفيع وحق للصبرى وكانهم لم
يعتدوا بما حكى عن الصدوق في المنع من تشويه بين المسلم والذمي
في ان المولى ان شاء افض من فانه المسلم بعد مرة فاضل الدين وان شأ
اخذ الدين مع انه يدل عليه جملته من المعبرة كالتم اذا قتل المسلم
النصارى ثم اراد اهل ان يقتلوه فقتلوه وادوا افضل ما بين الدين وبين
والتم اذا قتل المسلم يهوديا او نصرانيا او مجوسيا ارادوا ان يقتلوه
مرة وافضل دية المسلم واذا دوا به ونحوها الموقف لكليهما باطلا فاشادوا

معارضة بما عرفت من إجماع المستفيين في كلام الجماعة ونص الكتاب
 قال سبحانه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا مضافا إلى
 الاعتبار والنصوص لا يثبت فلتكن هذه مطرحة ويجوز على التقييد بما
 رأى في حقيقته كما حكاه بعض الأجلة أو على صورة الاعتبار كما فصلته
 النصوص المعارضة وبالمثل لا يجب في عدم قتل المسلم بالكافر مطلقا في
 الصورة المفروضة ولكن يجوز المسلم القاتل ويعزم دية الذي إذا قتل ولو
 اعتد المسلم ذلك الذي قتل الذي فهل يجوز قتله بجور مثله بترح أم لا الخط
 على الثاني مما يقتضيه الكتاب المتقدم مع دعواه الإجماع عليه وإفهامه
 نحن الدين والدولة فجلد من كتبه في كلامه ولا شهر كما ادعاه
 الشهيدان وغيرهما الأول بل زاد أولهما فادعى الإجماع عليه فقال و
 الحق أن هذه المسئلة إجماعية فإنه لم يخالف فيها أحد سوى بن آدم
 وقد سبق الإجماع ولو كان هذا الخلف مؤثرا في الإجماع لم يوجب إجماعا
 أصلا وقرئ منه كلام الثاني في حقه حيث قال والتجب أن ابن آدم يربي
 اجتماع إلى مذهبه بالإجماع على عدم قتل المسلم بالكافر وهو استدلال
 في مقابلته بالإجماع انتهى وحكي النضر به عن الأئمة وهو المنجز
 على انحصار القول إلى نحو الصيغتين المتقدمتين المجوزين يقتل
 المسلم بالذي يهدد به أو يائس الدين وشروطها الصورة عدم لاثبات
 بالاحلاف مقيد بالإجماع ويقتضي المعبر في المروى بعدة طرق جملة
 موثقة كالصحيحة بإبان وفضلا لئلا يبين قد قتل على الصحيح ما يصح

ما يصح عموما إجماع العصاة عن دماء اليهود والتصارى والجورس
 هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا لهم
 العداوة قال لا إلا أن يكون منعوا قتلهم وعن المسلم هل يقتل
 بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم قال لا إلا أن يكون معادا
 لذلك لا يدرى قتلهم يقتل وهو صاغر وهو غير ضار ضعفت مسئلة
 كصور ما بعد أن كان متخيلا بالشبهة الظاهرية والحكمة مضافا إلى
 حكايته الإجماع المتقدم وبهذه الأدلة ينحصر ظاهر الكتاب والطلاق
 الصحيح لا يفاد مسلم يهدى في القتل ولا في الجوارح ولكن يؤخذ
 من المسلم جنايته على قدر الذي دية الذي ثم اغناه درهم وأما الجواب
 عن إجماع الحق فقد عرفت بما في مقفه ولا ريب أيضا في هذه المسئلة
 ولعله لتأرجع المان عن الزد بها في بيع إلى الجزم بما هنا لقوله جاز
 أن ينصص مع مرة فاضل الدية ظاهر كما ترى كون القتل قصاصا لاحدا
 كما عن المنفعة وتموقع وله وعن لا سكاف والحبي وطاهر النقية و
 الغنية أنه يقتل حدا فلا يجب دية عليه الفاضل يقتضى مقتضى
 بعد ضم بعضها إلى بعض بالنسبة إلى رد فاضل الدية هو الأول
 وهو الوجه مع عدم ظهوره ليل غيره وفي مقفه ويمكن الجمع بين
 الحكيم فيقتل القتل وانصاده وبره الوثرة الفاضل ونظيره فائده
 القولين في سقوط القود بعض المؤلف ونوقحه على طلبه على الأول وفي
 الثاني وعلى الأول ففي نوقحه على طلب جميع أولياء المقتولين أو الأخير

خاصة وجهان متشابهان كون مثل الاول جزءا من السبب او شرطاً فيه
فعل الاول الاول وعلى الثاني الثاني ولعله اقوى ويخرج عليه ان المراد
عليه هو الفاضل عن ديات جميع المقتولين او عن دية الاخيرة فعلى الاول
الاول ايضا وعلى الثاني الثاني والمخرج في اعتبار الالف والعرف وربما
تختص بالثانية لا تدرى مشتق من العود فيقتل فيها او في الثاني وهو
الاجود لان الاعيان شرط في القضاء فلا بد من نقد مخرجها على ما
انتهى كلامه من زيادة كرامه وانما نقلناه بطوله لتكمله قوله من فروع
المسئلة ومنعطفاً مع جودة تخالفاً لكن ما ذكره اولاً من امكان
الجمع بين الحكمين لا يتبع عن نظره كونه احداث قول ولذا ما ذكره اخيراً
من جواب الشئ في الثاني من منظور فيه لعدم صدق الاعيان بالمرتين
عرفنا وان صدق لغير نظر الى مبدء الاشتقاق في الثاني لرجوع العرف
عليه كما هو الظاهر لا شهره به اعترف نعم لو عكس صح ما ذكره نقى
ويقتل الذي بالدمى وان اختلفت ملتهما كما اليهودى والنصارى
وبالذميرة بعد رد اوليا ثهما فاضل دية من دية الذميرة وهو نصف
دية ويقتل الذميرة بمثلها وبالدمى مطلقاً ولا رد هنا فان الجاف لا يجرى
على اكثر من نفسه مع انه لا خلاف فيه ولا غشوى مما سبقه بل حكمى
عليه الاجماع بحسن الاجل والاصل فيها بعدد عودات الكتاب والسنة
المقتضية في جنات المسلمين والمسلمة مضافاً الى خصوصية الموتى في الجمل
ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول يقتل اليهودى والنصارى والمجوس

والمجوس بعضهم يقتلوا عدواً ولو قتل الذي مسلماً عدواً دفع
هو وما الى اولياء المقتول ولما رأى لوليه القدر بين قتله واسترقاقه
على الاظهر لا شهره به عليه حاشاً من ماض وعن الانصار وعرضاً التفت
وقد صدق الاجماع عليه وهو الحق مضافاً الى ان المروى في الكتب الثلاثة
في نصارى قتل مسلماً ظاهراً اسلم قال اقتله به قتل فان لم يسلم قال
يدفع الى اولياء المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا عفووا وان شأوا
استرقوا قيل وان كان معدومين مال قال دفع الى اولياء المقتول هو
وماله ولا فرق في غلقت اموالهم بين ما يقتل وبين ما لا يقتل ولا بين
العبيد والحرين كما هو في اطلاق النص والمقتوى وبصرح في ترك انصاف
السؤال فان وايزه بالعين لا يوجب تقييد المال المطلق في الجواب بها
فتم جملاً وكذا لا فرق بين المساوى لفاضل دية المسلم والزايد عليه في
الدية والزايد عليها المصنى خلافاً لما يحكى عن العلبيين فانهما اجازا الرجوع
على تركه او اهل بيته المقتول او قتلته ان كان مملوكاً ولا بين اختيار
الاولياء قتل او استرقاقه خلافاً لما اجاز اخفاً للمال اذا اختير
الاسترقاق لان مال المملوك ثلوه قيل ويجهل قوله كلام الاكثر
فيه نظر وهل يسترى ولله الصفاة غير المكلفين قولان من ان
الطفل يبيع اياه فاذا ثبت له الاسترقاق شاركه فيمروا بالمقتضى
الحسن دمه واحترام ماله وولده هو لنزاهته بالذمة وتدرجها
بالقتل فيجرى عليه احكام اهل الحرب ومن اصابه حتر بهم لا تعاقب

عليها وعموم لا يرد وزواجره وظلوا النص المنقطع عن ذلك مع شوق
في مقام الخلق مع ضعف الوجه السابق فالأول يمنع البغية كلية حتى
هذا وإن من الأصحاب المتنازع ولا دليل عليه أصلا والثاني بأنه يوجب إثبات
المسلمين بينهم لا أنهم في أو اختصاص لا تمام عليهم بهم لا خصوصاً من ولدائه
المقتول ولعله لما قال الممان الأشبه لا وهو كذا وثالثاً للكثير من متأخري
أصحابنا تبعاً للعلل وربما يعزى إلى ابن بابويه والمرضى خلافاً للشيخ ^ع
وربما نسب إلى الشيخ لكن ذكر الشهيد أن أنه لم يجد في كتبه ولو أسلم
الذي بعد القتل أي بعد القتل المسلم وقبل قتله به كان كالمسلم في عدم
جواز استوفائه بل ينعين قتله أما لعفو عنه فلا خلاف كما في النص المنقطع
واخذ ماله بأقوال المتقدمين لا خلاف فيه صريح شيخنا في منه واحتمل
بعض الأجلة خلافاً له قال إذا قتل أحد ماله امرء مسلم بغير وجه شرع
ولو قتل الذي خطأه من ماله الذي في ماله إن كان له مال ولو لم يكن له
مال كان لا ماله عاقلة دون قومه كما في نصهم ليس بين أهل الذمة
عاقلة فيما يكون من قتل أو جراحاً أو ما يوجب ذلك من أموالهم
لم يكن لهم مال مرجع على قاتل لمسلم لا أنهم يودون عليه الجزية
كما يوردى العبد الصربي إلى سيده قال وهم مما أليق الإمام من أسلم
منهم فهو حر بشرأى الشيخ في يه وللمنازعة كانه ولكن لم يوافق
هذا بل ذكره في بحث عاقلة الذي من دون أن يذكره أخيراً فافهم
ثم نعم في نص الشيخ حكم الخلاف فيه عن الحل حيث حكم بأن قلته

بأن عاقلة الإمام مطلقاً ولو كان له مال وعن المقيد أنه قال يكون
الذي يرحل عاقلة ولم يفصل وتردد فيه في لغة ولا وجه له لما عرفته
من الصحيح الصحيح **الشرط الثالث** أن لا يكون العاقل بالقتل
تلقوا بالوالد ولده لم يقتل به مطلقاً بخلاف أخيه بل يقتل عتلاً
في كلام جماعة وهو المختار مضافاً إلى المعيرة المستقيمة الطاهرة والحق
فقول التبري أيضاً بالوالد بالولد وقيل عن الرجل يقتل ابنه أو يقتل
به قال لا وقتاً القريب مقرباً قال لا يقاد والد بولده ويقتل
الوالد إذا قتل والده عتلاً وهو عتلاً وأما مستقيمة في قصور
استانيدها أو ضعفها يفترى الطاهر فلا إشكال بخلافه نعم في القتل
ولا فإن عليه ما لا ينافي الذي يورثه ولده الذي قتلته فهو لئلا
يقتل دم امرء مسلم وجسماً المجرة ولا يجوز لأحد أن يقتل ماله والله في أمر
يوجب عليه تبه فاصابه عيب من قطع أو غيره وتكون له الدية ولا ينفذ
لكنه لا يجوز إلا لئلا أو نحوها بلا شبهة والتعزير لئلا والنص في
الرجل يقتل ابنه أو عبيده قال لا يقتل به ولكن يضرب ضرباً يستحي
عن مسقط رأسه مع أن ذلك مقتضى فعل كل حر لم يجد فيه جد و
يقتل الولد بأبيه بخلاف الجومات وخصوصاً ما مر من الروايات وكذا
لا يقتل بالولد ويقتل بها وكذا لا يرب يقتلون به ويقتل بهم
عقلاً بالجومات أيضاً وأما في غايتها فيما خالفها على مورد
الفتوى وما مضى من الروايات ولا خلاف في شيء من ذلك أحد

بيننا الاما يحكى عن الاسكاف في قتل الامم بالولد وكذا الامم يفتح
عنه تبعاً للعامة كما حكاه عنه بعض الاجلة وفي قتل المجد للاب
بولد الوالد تروى بنشأه من انه هل هو اب حقيقه او مجاز فان قلنا
بالاول لم يقتل به والا قتل به والمثل الاول ومنهم القاضيان في فتح
وعده وقد يروى الشهيدان في اللعين وغيرهم من مناهج الاصحاح
تبعاً للحكم عن طوفان الواسيلة وبخضرم ثم الشارح عقده
على ابنه الا بن على عقده عليها اذ انفارنا مع ان لم اجد في ذلك
مخالفاً لما نحن هنا حيث بقي متردداً في الحكم وتبعه بعض مؤلفي
اطلاق النص والعقوى عدم القرقي في الحكم بعدم قتل الوالد بالولد
بين كونه ذكراً او انثى وكونه بالولد مساوياً بالولد في الدين والمحرمة
ام لا وبه صرح جماعة من اصحابنا في الشرع الرابع كمال الحصل قلنا بقا
الجنون بها فلا يجرى مجنون سواء كان المجنون دائماً او احياناً اذا قتل
حال الجنون به فلا خلاف اجاب بل ادعى عليه الاجماع بعض الاجلة وهو
الوجه مضافاً الى المعبر المستفيض منها الصم كان امير المؤمنين ع
يجعل جنابة المعضوه على عاقله خطأ كان او عبداً والقوى ان محمد
بن ابي بكر كتب الى امير المؤمنين ع يسأله عن رجل مجنون قتل
رجلاً عبداً فجعل الله له على قومه رجلاً جعل عبداً وخطأه سوءه الى
ذلك من النصوص لا يفتيه ولا الصبي مثله ولا يأتى بلا خلاف اذا
لم يبلغ خمسة اشبار ولا عشرة اوكا اذا بلغها على الا شهر الا مؤثراً

الاخرى بل عليه عامة مناهج اصحابنا واما ما قلنا وقت من القداء
وادعى الاخر فيه اجماع الفرق وهو الوجه مضافاً الى بعض ما مر اليه
الاشارة والمعتبر المستفيض الذي هو ما بين صريحه وظاهره فمن الاول
القبض على الصبي وخطأه واحد والخبر بل المؤثراً والحسن كما قيل
ان علياً ع قتل كان يقول عبد الصبيان خطأ وقوله العاقله ونحوه
المروى عن قريب لا سناد عن علي ع عليه السلام انه كان يقول في المجنون
واللعنوه الذي لا يقضى والضبي الذي لم يبلغ عبد ما خطا وتعمله
العاقله وقد روي عنهما القلم ومن الثاني النصوص المتقدمة في كتاب
التحريم حد بلوغ الصبي والجار به وبعض الاخبار لا دلالة لبعض ما سبقها
في الجنون من جهة ان جنابهما عبداً وخطأه على العاقله مطلقاً كما عليه
الاصحاح لكن سيأتي في الجنون ما يوجب اخذ الله به من ما لادن كان له مال
والا فن عاقله الا انه مع ضعف مسنده غير صحيح بل ولا ظاهري فلهذا
الجنون بل ظاهره وهو الحكم فيه بذلك في صورة اشباه وقوع قتل
حال جنونه او افاقته وكيف كان فلا شبهة في ما ذكره الاصحاب وكنت
في رواية انه يقتض من الصبي اذا بلغ عشر قبل بها افق الشيخ في به و
والاستبصار ولم تظهر بها كل مسنده وان ذكرها جهلة من الاصحاب
كذلك ولكن اخرون منهم اعترفوا بما ذكرناه فهي رسالة لا تصلح المجيبة
فضلاً ان يعترض بها الادلة المتقدمة من المعضدة بالشبهة العظيمة
التي كاد تكون اجماعاً بل لعلها اجماعاً في التحفيظ واما الصم عن غلام لم

يدركه ولمدة ثلثي رجل فقال ان خطاء المرأة والغلط عمد فان احب
اولياء المقتول ان يقتلوهما فتلوهما الحديث فتشاذت الخلف للامام او لا
فماثل بان خطاء الصبي والمرأة عمد ولذا حمل الشيخ الخطاء قبيح على العمد
بناء على ما يعضد به بعض العامة من ان عمدها خطاء لان من قتل
غيره بقبيح عمد كان ذلك خطاء ويسقط الطود وكان عمدا قال ان
عمدها الذي يزعم هو كراهية خطاء عمد ويحويه في الشذوذ ما دل على
انه اذا بلغ ثمان سنين جاز امره في ما له وقد وجب عليه القربان في المصلحة
مع قصور سنده وفي رواية اخرى للسكوني عن الصادق عن ابيه في ثمانين
عن رجل وغلطه اشتراك في قتل رجل فقال اذا بلغ الغلام خمسة اشياء
انقص منه وان لم يكن قد بلغ خمسة اشياء رقت بالدينه وليس بها كراهية
تري ان يقام عليه الحد كما ذكره المائت ويحتملونها في الشيطان و
الصدوق في وجاعته وقصور سندها مع عدم مكانتها لما مضى من
العمل بها وينبغي العمل بما هو الاشهر من ان عمده خطاء حتى يبلغ
التكليف لما مضى مع ثبوت لزوم الاحياط في الدماء وليس في شيء
من النقص واكثر الفتاوى اعني المرشد بعد البلوغ خلافا للفاصل
في الخبر فاعبره ولم اعلم مستنده كما اعترض به جماعة وثاؤه بعض
المحققين عليه بان مراده من الرشد هنا كمال العقل يخرج المجنون لا اصلا
المالك لقبول اقرار السفيه كما سياتي ولا بأس بصرف الفتوى مثله
عن مثله ثم ان ما ذكر من انه لا يقاد المجنون بغيره انما هو اذا قتل حال

قتل حال جنونه اما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط الطود بالاختلاف
يظهر للامل والخبر الشريف من الصح عن رجل قتل رجلا عمدا فلم يقر عليه
الحق ولم يصلح الحديث كذا يصح الشهادة حتى يخلط وقد ذهب عنه ثم
ان قويا اخرين شهدوا عليه بعد ما خلط انه قتل فقال ان شهد
عليه بانه قتل حين قتل وهو صحيح ليس به علة من فساد عقله
قتل به وان لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع الى
ورثة المقتول الذين من مال القاتل وان لم يترك مالا اعطى الوريث
من بيت المال ولم يطل حرم امره مسلم ولو قتل الباطل الصبي مع
التكليف من غير جهة البلوغ قتل به علة لا شبهة الاشهر بل عليه عامة
من تأخر للجهومات السليمة هنا عن المعاصر مضافا الى ظاهر خصوص
المحمل كل من قتل شيئا صغيرا او كبيرا بعد ان يشهد فعليه الطود
خلافا للعمل فاجب الدية كالمجنون لا شرا كهما في نقصان العقل
ويضعف بان المجنون خرج بدليل من خارج كما يات والا كانت العمرة
مناولة لم يخلت الصبي مع ان الفرق بينهما متحقق كذا مرده عن
وله ان يقول ان النص يخرج المجنون مخرج الصبي ليقم وان كانت
نصا فالاول وظاهر في الشافعي لقوله ثم فلا فؤد لمن لا يقاد منه
وهو عام ووروده في خصوص الموردة بوجوب التخصيص كما فرغ
في الاصول مع ثبوت ما ورد من مثله في الحد ود هو ان لا يحد
لمن لا حد عليه ويلزم الاحياط في الدماء وهو غير بعيد لا ان

الاكتفاء مثل هذا الظهور في دفع البدع عن العوائد الطبيعية من الكتاب
والسنة وظاهر المرسل المعتدك بالمشهور العظيم الذي كاد ان تكون لها الا
اجماع الطائفة في غاية الجورة وان كان الاحياط للاولياء معه فلا يخشاه
فعله بل يصالحوا عند اليد ولا يفضل العاقل المجنون بلا خلاف لجهه في
صريح في الضعيف بل عليه الاجماع فالشرا لانه من رجل مثل رجل لا يجوز
فقال ان كان المجنون اراده قد فسد عن نفسه فقتله فلا شيء عليه من
خود ولا دينه ويحصى ويرثه اليد من بيت مال المسلمين وان كان
قتله من غير ان يكون المجنون اراده فلا فهو مل ولا يقاد منه واري ان
على فائدة الدية في ما له يد فحما الى وريثة المجنون ويستغفر الله عز
وجل ويثوب اليه وقيد الدلالة ايضا على ان ذكره بقوله ويستد الدية
على العاقل ان كان قتل عمدا او شبهها به وعلى العاقل ان خطا ولو
قتل العاقل قد تعذر عن نفسه بعد ان اراده قال الى فله ان كان دم المجنون
هدم الا دية له على العاقل ولا عاقله انما فاهل انوى ونصا خاصا
وهو الصلح المتقدم وعاما وهو كثير وشطر منه قد تقدم في كتاب الخدم
في او اخر الفصل السادس في حد الحارب وظاهر اطلاق العيار ونحوها
انه لا دية له اصلا كما عن يده والمهذب وتر ويقتضه عموم نصوص الدفع
خلافا لما حكى عن الخليلي والجامع فاثبتاها في بيت المال كما في الصحيحين
عموم لا يطل دم امر مسلم المروي في المعيرة ورواية ابا الورد المعيرة
برواية الحسن بن محبوب عنه وهو من اجمع على الصحيح ما يصح عنه العصابة

العصابة وجل جل عليه وجل مجنون بالسيوف فضره المجنون ضره فمال
الرجل السيوف من المجنون فضره فقتله فقال اري ان لا يقتل به ولا
يعتد دينه فيكون دينه على الامام ولا يطل دم من يقتل هذا الياسر المبري
في حجة نال والمتم سقوط القود والدينه معا لان الدفع اما مباح او واجب
فلا يقتضيه ضمان وفي هذا الدليل ما نرى لان مقتضاه نفى الامر من عن
العاقل الا مطر وهراب منه لا مستدلال بمقتضى الدفع لعدم معلومية
شمول اطلاق فعل الجرح بل ظاهرها كونها حكما بالهبة وانه مقابلها
للمبارب ومؤاخذه له بما له من القصد والنية وليس ذلك فاما المجنون
بلا شبهة وجواز دافعا فاما هو لا جل حفظ النفس المحترمة لا المتواخذه
له بالقصد والنية فلا عرف وجوب لدية له دم المجنون لان نفسه ايتم
عنه من حيث لم يصبها فساد قصد ونية والشايع لما يقتضيه في
انها فيها من غير نصيب من جهتها لئلا يركبها باليد فالقول بثبوتها
لا يخفى عن قوة سيما مع استفادة دية عارفت من المعيرة بالصحة والقرب
منها بما عرفت وان دفع الاختلاف بينهما بدلالة الصحة بكونها في
بيت المال والقرينة فيها بكونه على الامام عليه السلام لكن الجمع بينهما ممكن
بجمل الاخير على الصحة والعكس وان امكن الا انه مع بعدة لا فائز به
مع استلزامه ترجيح ما ليس بجدة على الجدة وهو فاسد باليدية ونظيره
من المان هنا وفي نوع نوبة لدية المسئلة حيث اشار الى الرواية
الصحيحة بقوله وفي رواية دينه من بيت المال ولم يحب عنها بالدية

نعم فنواه اولاً بالهدوء وبمطلقاً ظاهره في ترجمته له ونحو كلامه
الفاضل في الخبر، وتبين ما عرفت ولا فائدة في التام اجاباً فتوى
وقفاً ولا صل مع انشاء العهد المشروط في شرعيته الاقتصار
وهل يثبت عليه الدية خاصة ما لم يطل العاقله كذا لك
ام على تفصيل ياف ذكره في اوابل النظر الثاني من كتاب الديار
القول ياف ذكرها مع تحقيق المسئلة كما هو ثم انتم الله نعم وفي
القول من الاعى اذا نزل من الفضل ولو كان بصراً فرد واختلاف
تبيين من نفاها وتبين له يطل العاقله استناداً الى الرواية الاثيرة
كالصدوق والشيعي في رواية الاسكاف والفاضل وابن حزم وجماعة
وبين من جعل اشبهه ان كالمصرف بوجه الفضا من كالحل وعامة المالكين
على الظاهر المصريح به في ذلك لوجود المقتضى له وهو قصده الى الفشل
انتهاء المانع لان العى لا يصلح ما نفا مع اجتماع شرائط الفضا من
التكليف والقصد وتوهمها كما هو المفروض فيتمتع بعموم الايات والروايات
ولكن في رواية الطبري عن ابي عبد الله عليه السلام ان جنابك خطاء فلزم
العاقله فان لم يكن له عاقله فالدية ماله ويؤخذ في ثلث سنين
في الدلالة ان عمده خطاء رواية اخرى موثقة عند الاعى مثل
الخطاء في الدية من ماله وان لم يكن له مال فان دية ذلك على
الامام ولا يبطل حتى مسلم وضعفنا باسناد كجها في ضعف المستند
واختلافها في الحكم وهذا لغتها الاصول لا سيما الى الاول على كون

على كون الدية يجب ابتداء على العاقله ومع عدمها يجب على الجاني والثانية
على اجابها على الجاني مع قوله ومع عدمه على الامام ولم يوجبها على
العاقله وظاهرها اختلاف الحكمين ومخالفتها لما حكم القضاء فيكون بان
شاذين من هذا الوجه ولعله مراد المان في جوابه عن الرواية الاولى
يقوله فلهذا الرواية فيها اى بدعها مع الشك وقلى مضاداً اليه
مختصيصاً لعموم لا يترأسه السنن الطبعيين وهو غير جائز عند جماعة
من المحققين ومنهم المان وهذا جواب ثالث ولم يكن كونه من اجاب
بالاولى وايد له باخر وهو عدم الصراحة في الدلالة لكون قوله
خطاء حالاً الجملة الفعلية بعده الخبر وانما يتم اسنداً لوجهها على
نقد رجعله مرفوعاً على الجزم ويمكن توجيه النظر الى جميع هذه الآ
اما الاخير فبمعنا الفقه لظاها سياتيها حيث سئل عن في صدرها عن
رجل ضرب داس رجل يجعل قساً لك عتاه على خد به فوثب المضروب
على ضارب برنقله واجاب نعم بان هذين متعديات جميعاً فلا ارى
على الذي تمل الرجل فودا لا نه فله حين قتله وهو اعى والاعى جنابك
خطاء الى اخر ما معنى وهو ظاهراً في كون الفشل عمداً من وجوه شذونها
قوله فقتله بعد ان اعماه الظاهر في ذلك بعبارة الخائب ومنها قوله ثم
هذان متعديات والمعنى لا يجمع فثل الخطاء كما هو مقتضى منها تعليلها
نفي القود بوقوع قتله حالاً اعى لا كونه خطاء ولا تلازم بينهما جمل مع
كون قوله والاعى جنابك خطاء الخ تمعز التعليل ولو كان المراد التعليل

بالخطأ المعنى ذكر الأعيان لعدم اختصاص عدم التوهم بالخطأ به فطحا و
بالجملة لا ريب في ظهور ذلك لا سيما كما فهموه حتى المتعريض أيضا حيث
نفي الصراحة دون الظهور وهو كاف فيما بعد أن انضم إليه الرواية
الثانية الصريحة مع قريبا للظهور من الصراحة بمعنى ما عرفت من المقارن ^{للمثل}
غاية الظهور القريب من الصراحة بل لعلها سيما الأخيرة منها صريحة وقا
الثالث فتوجه أن واقعا الجملة على كونها لا ما غير محصنة للجهول
القطعية والأكاهو لظواهرها فلا أكثر فخير متوجه والتحقيق في ^{الصل}
وأما الثاني فلأن خروج بعض الرواية عن الجدية وشدة وزها من جهة
لا يستلزم خروجها عنها كلية وشدة ودالوا بين أنها هون من غير جهة
الدلالة على كون عدم خطاها بل من جهة النقطة أنه واحد بها غير الأخرى
وخروجها عن الجدية بالجهة الأخيرة غير مستلزم لخروجها عنها في الجهة
الأخرى كما عرفت وحيث ثبت بهما كون عدم خطاها ثبت كونها
على المعاملة لعدم لفظي في الفرق بين المطابقة إلا ما يظهر من الصدوق
في الفقيه حيث روى الرواية الأولى في باب المعاملة يستدعي عن العلاليين
وهم عن الحسن الرازي وظاهر العمل بها بمعنى ما فزه في صدر
كتابه من أنه لا يذكر إلا ما يرضى به ويحكم بصحة ومن هنا ينشأ الوجه
في صحة التام في دعوى المانعة شدة ودالوا مع التام فيما ضعف
بهم من ضعف سندها لا اختصاص بضعف الرواية بـ والافهى
برواية الفقيه صحيحة لأن سندها إلى العللاء صحيح في المتن وبه صرح

وبه صرح الفاضل في نفسه وكذلك الرواية الثانية ليست بضعيفة بل موثقة
أدلى في سندها من يوثق فيه سوى عمادها باطن وهو أن كان
قطعا إلا أنه شدة ومع ذلك في السند قبله الحسن بن محبوب وثقه
لأن حاله مراراً من إجماع المعصاة به على تصحيح ما يصح عنه فتقريب من التمس
قالوا إنان معبراً بالسند صالحاً للجنة سيما مع التعداد والاعتقاد
يقوى هؤلاء الجماعة الذين لا يجد أن يدعى في خضمهم الشهرة كالأدعاء
بعض الأجلة مع عدم ظهور مخالفتهم من النقد ماء بالمرء عند الحل كما
لاصل الفقيه الأصل من طرحة الأعيان والأحاد سيما في هذا الكتاب و
السند القطعية وما ذكرنا ظهور وجه الزدود وصحة الاشتكال في
الترجيح مع قوة احتمال جعله في جانب الرواية مع أن لزوم الاحتياط
في الرواية فضيلة بلا شبهة الشرط الخامس ^{ان} يصح كون المصنوع محققون
الدم شرعاً أي غير مباح القتل شرعاً في باب الشرع فله لزوم أولوا الكفر
لم يثبت قائله وإن كان يغير أن الامام لا مباح الدم في الجملة وإن نفى
المباشرة على أن الحاكم فيها أتم بدونه خاصة ولو قتل من وجب
عليه اختصاص غير الولي قتل به لا نه محققون الدم بالنسبة إلى غيره
والأصل في هذا الشرط بعد إجماع الظاهر المصحح به في كثير من العيابر
كالغنية وثروا أعيان والمعبدة المستضيضة ^{ان} كادك ببلغ النوازل في
الفهم وغيره عن جعل قتل المصاص له دية فقال لو كان ذلك لم يفتن
من أحد وقال من قتل الحد فلا دية له ويعتونها كثير من المعيرة ونحوها

التصويص الواردة في اية الدافع وتدل المحارب وقد مر حجة منها القدر
فيما يثبت به موجب القصاص وهو امر ثلثه الاقرار والبيعة عليه
او القصاص وهو الامان اما الاقرار فيلحق فيه المرة على الاظهر ^{شك}
بل عليه عا من اخر لعموم اقرار العقل على انفسهم جاهز وهو
المحقق بالمره حيث لا دليل على اعتبار التعدد كما في المسئلة لما سئل
مضا فاما التايد بخصوص الاديان الداله باطلا فها على اخذ المقر ^{شك}
عليه بغير اقراره مثل ما في قصاصه ولا للسنة الا في اليه لا شائش
وما يدل على كون دينه لخطاه على المقر فان المقر فيه الاقرار مرة وما
يدل على حكمه انه لو اقر واحد بالعدو واخر بالخطاه كما يات ويخرد لك
وبعض الاصحاب كالشيخ والحل والفاضل وجماعة بشرط التكرار
مرتين ولا يظهر له وجه صحة عد الحمل على السرقة وهو قيام فاسد
في الشريعة والا حياط في الدماء ويعارضه بطله هناك جانب المقر
لعموم لا يطلد امر مسلم ومنه يظهر جواب اخر من الاول وهو وجوب
القصاص لكونه مشعلا الاقرار هناك ادى فيلحق فيه المرة كما في
الحقوق الا دية ولا كذلك السرقة فانها من الحقوق والالهية المنبئة
على التخييف والمساخنة ويعبر عن المقر بالولوج والعقل والاختيار و
الحق به كما في سائر الاثام لعموم الادله وخصوصا نصه على الحرمة من
قوم ادعوا على عبد جنائيه ليعطى برقيقه فاقر العبد بها قال لا يجوز من
اقرار العبد على سيده فان اقاموا البيه على ما ادعوا على العبد اخذ العبد

اخذ العبد بها او يثد به مولاه ولو اقر واحد بالقتل لمن ينص به
عبد واخر بقتله لخطاه بخير الويل للثقل في تصديق احدهما وليها
شاء والزامه بموجب اقراره لا استقلال كل من الاقرارين في ايجاب مقتضا
على المطر به ولما لم يكن الجمع ولا الترجيح فخير الويل وان جعل الخال كغيره
وليس له على الاخر بعد الاختيار سبيل والقريب من الصلة بالحسن بن محبوب
الجمع على تصحيح ما يصح عنه عن رجل وجد مقتولا فجاء به رجلا ن الى
ولييه فقال احدهما انا قتلته عدا وقال الاخر انا قتلته خطاه فقال ان هو
اخذ بطول صاحب العبد فليس له على صاحب الخطاه سبيل وان خذ
يقول صاحب الخطاه فليس له على صاحب العبد سبيل ولا خلاف فيه
الامن القتيمة بخير بين قتل المطر بالعبد واخذ الدية من صاحبه فصحيح و
يحكى عن النبي ابقوا ولم اجد لها مستند مع مخالفتها للنس المتقدم
المعتضد بحمل الاصحاب كانه عدا جماع ان الحكمي عن الانصار انه اذ
عليه اجماعنا وهو محجة اخرى زيادة على ما مضى ولو انهم رجل
يفعل من ينص به واقر بقتله عدا فامر اخر انه هو الذي قتل وبيع
الاول عن اقراره فانكر قتلته دية عنهما القصاص والدية وودي
المشغول من بيت المال وهو اي هذا الحكم وان كان مخالفا للاصل
الا انه نصي مولانا الحسن بن علي في حيواته ابيه معللا بان الشا
ان كان دمع ذلك فقد احب هذا وقال الله عز وجل ومن احبها
فكانما احب الناس جميعا والى وايدوا ضعيف بالارمال والرفيع سدا

ولما قلنا لا اصل منها الا ان عليها عمل الاحكام كما قلنا لا نادى على
الملك المصحح به من دون استثناء في التصحيح ورجوع للصيرى وعن
الاخبار الصريح بالاجماع عليها كما هو ظاهر ثم ايقظ حيث قال وورد
احصاياتنا في بعض الاخبار انه من انهم لم يذكروا في الرواية ولم يندرج
فيها اصلا ولم يذكر حكم المسئلة راسا مفصل عنه بما فيها فعل هذا لا
محبص عن العمل بها وان كانت برغب عنه شيئا في ذلك وقده مقويا
فيهما العمل بالاصل من غير المولى في تصديق ايهما شاء والاستيفاء
منهما كما مضى مع انه عرفت باشتغال العمل بالرواية بين العمل بينهما لما
فيها من وجهي الضعف طائر ولو لم يكن الى درجته الاجماع بالغته مع
انها بالغته كما عرفت سيما مع ظهور دعواه في عبارتها والفرج بها
في كلام من عرفت فلا اشكال في المسئلة محذاه سبحانه نعم لو لم يكن
بيك مال كهذا لزمان اشكل درهم القصاص والدريه عنهما واذ هاب
حق المسئلة راسا وكن الاول يرجح الاول عن اخره والرجوع فيهما الى
حكم الاصل غير بعيد عن وجهيها عن مورد النص فليقتصر فيما خالفنا العمل
عليه لا ان يدعى تمويله لهما من حيث التعليل او ما يقتضيه في هذا
عدلان وبيئت بهما اتفاقا فتوى ونصا ولا يثبت بشاهد ويجوز
اتفاقا كما ترى في كتاب القضاء ولا يشهد به رجل وامرأتين مطلقا على
اصح الاقوال المنفرد مدعى مع تمام الشقوق في المسئلة في كتاب الشهادة
واتمنا يثبت به لا تاتي بطلان الشاهد واليهين ومنه وامرأتين فاجوب

ما وجب له لا الفرد كالقفل خطأ وديانها شمة والمنقلة والمباينة
وكسر العظام والجمله ما لا فرد فيه بل الذي غا صلاها مال وقد
ترقى الكتابين ثبوت بل كل ما يقصد به المال بهما مع ما يدل عليه
من النص والفتوى ولا وجه لا عاد نهنا ولو شهدا ثقتان بان الفاضل
تردد مثلا واخبرنا بان هو عرود وترى في الشئ في يده والمفيد الثاني
انه يخطئ القصاص ووجوب له يدر عليها نصيحتان لو كان العمل بالشهد
عليه محذاه او شبهها به ولو كان خطأ كانت الدية على عاقبتها ومستند
من التصريح واضح ولعلنا لا حياط فقصصنا الدم لما عرج من الشبهة
بشهادتين في موضع هذه الجملة مع بيان دليل ان يوم الدريه لهما
بالمناصفه ما ذكره الفاضل في لفت حيث اخبرنا هذا القول وشيده
وهو انه ليس قول احدي البينتين اولى من قول الاخرى ولا يمكن
العمل بهما فوجب قتل الشخصين معا وهو باطل اجماعا ولا العمل
باحدهما لما قلنا من عدم المرجح فلم يبق الا سقوطهما معا فيما يرجح
الى الفرد لان التخصيم على الدماء المحقونه لغير سبب معلوم او مطلق
ممنوع شرعا لان كل واحدة من البينتين ممكنة للاخرى وانما اوجبنا الله
عليهما اثلا بطل دم امرء مسلم فثبت ان فاعلهما احدهما لكن تجهلنا
بالنصيب اسقطنا الفرد الذي هو اقوى العقوبة يثبت واوجبنا اخفهما
ولما نزع ان يمنع سقوط البينتين عند تعارضهما بعدم امكان
العمل بهما وعدم المرجح للعمل باحديهما بل هنا احتمال ثالث وهو

تجربوا القول بينهما كما ذكره في تعارض الأولين بالفضل عند واحد من
وقال الثاني بالخطا ودل عليه النص الذي مضى مع ثابته بما عليه الاصل
ودل عليه بعض الاخبار مضافا الى اعتبار من التغيير بين الخبرين ^{مقتضى} كذا
مثلا بحيث لا يرجح احدهما على الآخر صلا ومن جميع ما ذكر ولو بقوله بعضه
الذي بعض له على حصول الظن بجواز ثل من شهرت عليه احدى البينتين
ممن اخذوا الاولياء وليس فيه التجهيم على الدماء المنوع منه شرا فح فلا
بعد المصير الى ما عليه الخبر وان كان ما ذكره من الادراك كلها
او جعلها لا يتبع عن مناقشة لكن شجرة ما عليه الشجرات مع قوة الاحتمال
استنادها الى رواية كما هو السجية لها والعادة وفيه عليه شيئا فذلك
واضح وجودها لهما الحق والسرير والفاضل والخير او يجب التردد
في المسئلة فيجب الرجوع اليها الى مقتضى الاصل وهو عدم التردد بل وعد
الذي يريضا كما حكى من الشيخ انه اذا احتمل قال لكنا ذب البينتين ووجد
شيئا من دأريه للعدوى ولكن احتمل دعوى عدم القول بالفضل بين القول
بعدم التغيير والديريه بين القول بمرجع عدم الكون ذلك من الشيخ واحتمل
لا يتولى بعض القول بثبوت الدية سها مع الثاني بما ذكره الفاضل فان
لا ثبوتها وان كان في صلوة لذلك حجة فوج مناقشة فالفضل على
ما في النهاية ثم ان مقتضى خلافة كعبا كذا الاحكام عدم الفرق بين
ان يدعى اولياء المشلول الفضل على احدهما او عليها او لا يدعى شيئا
منهما خلافا لما في ذلك فالتك تحضن الحكم بالصورة الثالثة وان ثبت في

واثبت في الاول لسلط الاولياء على المدعى عليه قال لقيام اليقينة
بذلك وثبوت السلطنة شرعا بالاية فليهم الفضل في العدم والدية في الخطا
وشبهه وليس لهم على الاخر شيء منهما واحتمل في الثانية ثبوت اللوث
فيهما قال لان الامر بغيره ينقضون ان هناك فائلا ومقتضى لاوات
اختلعتوا في التبعين فيحصل الاولياء مع دعوى الجزم ويثبت ح النص
مع رقة فاضل الدية عليهما واليه عمل الشهيدين وغيرهما لكن لم يكن كذا
عند حكم الصورة الثانية وثابتهم في ذلك بعض الاجلة بما لا يتبع عن
قوة ويطول الكلام بذكره وباتجاه المسئلة من المشكلات فلا يترك الاحتمال
فيها حيث يمكن على حال ولو شهدا بان فضل عددا فان اخر احد هو الفاضل
لركب دون المشهود عليه فمن رواه في زمرارة الصحيح عن جعفر
ان للوحي مثل المشرهم لاسبيل له ولا لورثة المشر على المشهود عليه وان قل
المشهود عليه ولا سبيل له على المشر ويرد المشر على اولياء المشهود عليه
نصف الدية وله ثلثهما معا ويرد على اولياء المشهود عليه خاصة دون
اولياء المشر ونصف الدية ثم يقتل به قال في زمرارة ذلك فان ارادوا ان
ياخذوا الدية فقال الدية بينهما نصفان لان احدهما اقر والاخر شهد
عليه ذلك وكيف جعل الاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر نصف الدية
حين قتل ولم يجعل الاولياء الذي اقر على اولياء الذي شهد عليه ولم
يقر فقال لان الذي شهد عليه وليس مثل الذي اقر الذي شهد
عليه لم يقر ولم يبرح صاحبه والاخر اقر وبرح صاحبه فلزم الذي اقر وبرح

ما لم يلزم الذي شهد عليه ولم يبرء صاحبه وفيما نضمت من جواب
فقللها معا اشكال لا شفاء الشركة يجوز في ذلك فان اقل ليس
الا احدهما وكذا في الزامهما بالدين بينهما نصين لما ذكرنا له لعدا
رد هاهنا الحل مضى فاما قاعدته وحكمها في الخبر كما المسئلة السابقة فقال
في فقللها جميعا نظرا لعدم شهادته الشهود واقرار المضر بالشركة
قال اما لو شهدت البينة بالاشهاد واقرار المضر به جاز فقللها وبرت
عليهما معا دية واستغنى به عن الدين في الايضاح صرحا كوالده في
بر وهو ظاهر في دية وفداء المائتين في قبح لكن قال غير ان الرواية
من المشاهير وشهرتها صريح الفاضل في كنية المسئلة ثم وقهره موت
المجاعة مشعرت ببلوغها ووجه الاجماع واعلمه ذلك فقد اثنى به
الشيخ بزي والشيخ وابا عدا ولا سكا في التعليق وغيرهم بل لم يراعهم خلا
عدا من مروياتهم غير صريح في مخالفة عد الحل وخبر الدين وهو
مسئلة لصحة الرواية واعضاها بما جعل الطائفة يختص بها القاعدة
وليس هذا باول فائدة من اصول فقه وفواعد كلية خصص
بمثل هذه الرواية وبما دونها كما لا يخفى على ذي اطلاع وخبرة ولكن
المسئلة ومع ذلك لعله لا يخفى عن شبهة الاخرى الاقتصار فيها بقتل
احدهما خاصة لعدم الخلاف فيه ظاهر في قنوني ورواية وحكم الاجماع
عليه الحل في السابق صرحا وهذا مسائل ثلث الاول قيل كان من
والفاضل والضروري والطبري والاسكافي وابن حمزة انه يحبس المظالم بالدين

بالدين سنة ايام كما عين عدلا خبيرين ويد لها الاخير بالثلاث ولا
بالسنة وهو كما ينبغي ان فرع سنة بالمائتين على احتمال ظاهره
ان فرع سنة بالموت بدل الفداء الا ان كان قولنا المسئلة و
مسئلته غير واضح كقول ابن حمزة واحد انقضاه المدة فان ثبت الدين
بافرادا وبينه والا على سبيله والاصل في المسئلة فهو ان السكوف عن وكلا
الصنف انما قال ان النبي صلى الله عليه واله كان يحبس في غمزة الدم سنة
ايام فان جاء اولياء المشغول ببينة والا على سبيله وعملها من المائتين
جماعة كالفاضل في بر وقت ولكن قال اخيره فيه ما اذا حصلت النجاسة
للمعك كما يجب فالعمل بالدين وايدى والحفظا للتفسير من الاثلاث وان حصلت
النجاسة لغيره فلا عمل بالاصل واستغنائه الفاضل المضاد فالشيخ وغيره
من الاصحاب ولا يخفى من قريب بظهور وجهه بانه على ما مر في وقت سابق
في كتاب القضاء في بحث جواز تكفيل المدعي عليه مع دعوى المدعي البينة
وغيبها ثم المنسبة خلا فالصريح الحل وخبر الدين ووجهه على ما حكاه
عنه وظاهر المان هنا في قبحه وانما وايدى را سألها اشارة اليه
بقوله وفي المسئلة ضعف ومع ذلك فيه تحجيم العقوبة فان
سبيلها وظاهر الفاضل في دية وعده الزمرد وهو حسن لولا ما فيها
ومجبره الضعف وما بعده مع امكان جبره بدعوى الشيخ اجماع
العصا به على قبول وايات الراوي ولذا قيل بوثاقه وموثيقته
كما يحكى عن المان في بعض تحقيقاته وبعضه كثره وايدى وعمل

الاصحاب بها غالبا وغير ذلك مما حقق في وجه ثبوتيه وثبوتيه
صاحبه هذا مع ما عرفت من حمل هؤلاء الجواهر بروايته في المسئلة
ثم ان اطلاقها كاطلاق عباد اكثرهم يشتمل صور في النما من المدعى
للجس وعدم وثيقه بعصمهم بصور النما سر وهو حسن ولعله لم يزل
من الاطلاق فانه عفو بلطف فلا يكون الا بعد النما سر ويؤيده عدم
الحكم بدون النما سر مع ثبوتيه وهل المراد بالدم ما يشمل الجراح كلها
يفضيه اطلاق العباد ونحوها وصدر الرواية ايضا ام القتل خاصه لا
اختصاص الاطلاق بحكم النما سر مع اشتغال ذلك الرواية بما يعبر
عن ارادة القتل من الدم المطلق في صدرها خاصة وجهان والحق الذي
لحاكم ليرى اقل الضررين كما قدمناه في التكميل غير بعيد **الثاني** لو قتل
رجلا وادعى انه وجد المشكوك مع امرئ ينفق بها قتل به مع اعترافه
بقتله صحيحا الا ان يعلم اليقينة بصدقه دعواه فلا يقتل بخلاف حالات
في المقام بين قنوي ونصا فحق المقتول رجل قتل رجلا وادعى انه رآه
مع امرئ فقال عا القود الا ان ياف بيقينة مضاه في الاول والى الاجل
وجوب اليقينة على المدعى وخصوصا لصحة غيره ان اصحاب النبي قالوا
لسعد بن عباد لو وجدت على بطن امرئ ذلك رجلا ما كنت تضع
بره قال كنت اضرب بالسيف فخرج رسول الله ص فقال ما ذاب سعد
قال سعد قالوا لو وجدت رجلا على بطن امرئ ذلك ما كنت تضع
بره فقلت اضرب بالسيف فقال يا سعد وكيف بالاربعه الشهود

الشهود فقال يا رسول الله بعد راي عيني وعلم الله نعم ان قد فعل
فقال اي والله بعد ما راي عينك وعلم الله نعم ان قد فعل لان
عز وجل قد جعل لكل شئ حدا وجعل لمن تعدى ذلك الحد حدا وظاهر
اطلاقه وان كان ربما يترجم من النما فان الحكم الشاف الا انه يجوز على
كون اعتبار الشهود لدفع القود عن نفسه في ظاهر الشريعة وان لم يكن
عليه اثم فيما بينه وبين الله نعم كما ظهر من الرواية السابقة واما راي
اصحابنا وان اختلف في تعيين الحكم بعدم اثم الزوج في قتل الزاني بكونه
محصنا كما في الشيخ والحلي او بافائه على اطلاقه فيقتل غير المحصن كما هو
ظاهر اكثر النما راي وعن صحيح المان في التلث ويرى غيره كجنا
في صدر حيث قال في جملة شرحه لقول المصنف ولو وجد مع زوجته رجلا
ينفق بها فلهما هذا هو المصنف بين الاصحاب لا يعام فيه مخالفا وهو
مردى ايضا ولا ينفق في الزوجه بين الدائم والمقتنع بها ولا بين المدخول
بها وغيرهما ولا بين الحر والامة ولا في الزاني بين محصن وغيره ولا طلاق
الاذن للمناول بجمع ذلك ونحوه مولى المند من الاربعين مدعيه بشهرته
بالكونه يجرها عليه **الثالث** خطأ النما كقبي القتل والجرح طريقتا لما
كان في الموتون وغيره فنفى امير المؤمنين عليه السلام ان ما اخطأت به النفس
في او قطع فعله ببيت مال المسلمين ولعله لا خلاف فيه كما يظهر من
التشريع حيث لم يتكلم في المسئلة مع ان دابر التكليم في المسائل المتلا فيه وقا
لنزال العلاء من الجلسون في حواشي على الاخبار بعد ذكر الرواية وعليه

النفوس سواء كانت في مال لا يمكن استرجاعه او فصاح مع عدم نفس
ومن جنى على احد بعد ان قال خذاد قيل هو يفتح الحاء وكسره اخره
مبنيًا عليه هذا هو الاصل في الكلمة لكن ينبغي ان يراى هنا ما دل
على معناها لم يضمن عاقله جنايته كما في القصصات صبيان في
زمن على من ايتنا لب عيسى يعيون باحطارهم ذرى احدى فطره
قد في رابعه صاحب خبر يرفع الى امير المؤمنين ع عليه السلام فاقم الامور اليه
بان قال خذاد نادى به عن امير المؤمنين ع الفصاحى ثم قال قد اعدت
من حذر ولم ارم من تعرض لهذا الحكم هنا على المائن هنا وقع والا
فيافي الاحصاء تعرضوا لذكره في كتاب لداك في بحث ضمان الشق
وغيرها وغلطهم عدم الخلاف فيم كما صرح به الاراد بلى ومجمل
الاجماع كما يظهر من بن زهر وغيره يصح بذلك فصور يستدلوا به
ولكن استدلوا اصحاب الخداع لبعض عليه في وقت يتمكن منها
قالوا فلو لم يضل خذارا واما لها في وقت لا يتمكن المرء من الخداع
اولم يسمع قال دليل على العاقله ولا يأس به شهادة الاعتبار ومن
اعندى عليه فاعندى بمثل على المعتدى لم يضمن جنايته وانما
فيها النفس كما في الص من بداعندى عليه فلا تؤد له وفي اخر
عن رجل في رجل لا وهو فاعندى صار على ظهره ليشير به في حقه
فقتله لا بد له ولا تؤد قال رسول الله صلى الله عليه واله من
كابر لوجه ليحجب بها فقتله فلا بد له ولا تؤد وبعضه النصوص

النصوص المتقدمة في محاربه النفس وجواز قتلها اذا لم يمكن دفعه به
وانما القصاص منه في لغة من القصاص بالشرع وهو الميم وشرها الاجماع
التي تضمن على الاولياء في الدم وفي بعض المقاتلات كما في طرقت
المجاز لا القفصه وصورتها ان يوجد قتل في موضع لا يعرف من
قتله ولا يقوم عليه بنية ولا اضرار ويقتل لولى على واحد وجاعه
فيجوز على ما يدعيه ويثبت بدم صاحبه ولا يثبت الا مع افتراف
الدعوى باللوث بلا خلاف اجماع حتى من نحو الحق فظاهرهم الاجماع
عليه كما صرح به في الغنية ولكن فانهم بعض الاجله حيث قال بعد
قتل جمل الاخبار المتعلقة بالقصاص الذي لا يزل ثبوتها في الشريعة
من طرق العامة والخاصة كالنبوي البينة على المدعي واليمين على من
انكر الا في القصاص والقصاص عن القصاص كيف كانت فقال هو جنى وهي
مكسورة عندنا ولو لا ذلك لقتل الناس بعضهم بعضا ثم لم يكن شيء
وانما القصاص فحاشا للناس والقصاص عن القصاص فقال الحق في كلها البينة
على المدعي واليمين على المدعي عليه الا في الدم خاصة فانقطة هذه
الاختبار خالصة عن اعتبار اللوث لفظا يعني لم يؤخذ للقصاص الشرط
اللوث نعم بعضها وجد القليل في قلب او في غير ذلك وليس
ذلك بواضح ولا يجمع في اشتراطه ان قال فكان لهم على ذلك
اجماعا ايضا ما اطلعت عليه اذ لم يأت به سمعا نه القوف لعل الوجه
فيما ذكره من اشتراط اللوث عن لغة القصاص للخاصة فان اثبات الدعوى

بقول المدعي ويحتمل على خلاف الأصل لا تحكم بغير دليل ولعل قوله من
لو يعطى الناس بأقوالهم لا شياح قوم دماء قوم واموطه فيجب فيها
فيها على المتقين من المتقوى والفكرى وليس الا ما ذكرنا لورود اكثر النصوص
في نصية عينا فثبت سهل المشهور وفيها اللوث بلا شبهة وهي
الاصلي في شرعية القصاص ما يابى النصوص فيمن ماصور ولا سؤل
فيها وجبات القتل في محل التهمة كالغيب والغرير وهي كالاولى في
مطلقه بالمرء كالروايات المتقدمة واطلافا غير تابع لورودها لبيان
حكم اضرها اصل الشرع او غيره لا ثبوتها قط وقيل في الجمله ولذا لم يكن
الاستدلال بها على عدم اعتبار الشرايط الاضرب بالجمله قتل هذا الاطلا
يصد من الجملات بلا شبهة هذا مع ان عدم اعتبار اللوث يستلزم
عدم الفرق بين قتل بوجد في قرية او بحد او نحو ذلك من الامثلة
الا بية للوث وقيل بوجد في سوق او فلاه او جده مع ان القصاص
والتصوص مطبقة بالفرق بينهما بنبوت القصاص في الاول دون
الثاني ومن جملة تلك النصوص ما يادى على ما يابى اليها الاشارة
الصحة عن مولانا الباقى في قوله قال كان لى رضي الله عنه اذ لم يعظم
القوم المدعون البنية على قتل قتلهم ولم يشعروا بان المتهمين قتلوا
حلفا المتهمين بالقتل خمسين يمينا بالله متهم ما قلناه ولا علمنا له فالتك
ثم يؤتى الدية الى اعيان القليل ذلك اذا قتل في حق واحد فاما اذا
قتل في عسكر او سوق مدبره فدينه تدفع الى اولى امر من بيت المال فيه

المال وفيه ولا لعل اعتبار المتهم في القصاص من وجه اخر بل
من وجهين كما لا يخفى على من تدبر سائر ما بالجمله لا ريب في
اعتبار اللوث ولا شبهة وهو امر نفرد الله تعالى به في حق القتل
معها الظن بصدق المدعي في دعواه وذلك بالنسبة الى الحاكم
اما المدعي فلا بد ان يكون عالما بما عاين عينا من اهل القتل
الجزم في المدعي وسميت هذه الامارة لولا ان لا دنيا قوة الظن
فان في اللفظ بفتح اللام القوة وهي كما لو وجد قتل في دافوم او
او في بينهم مع صغرهما وانفصال المحلة عن البلد الكبير لا مطلقا
كما ذكره بعض الاصحاب من يدعى القيد شيئا اخر وهو ان يكون بين
القتيل واهله عدوة ظاهرة او وجد بين قريتين وهو ان احدهما
اقر بقتل لوث لا فيهما كما في التمس والوثيق عن الرجل بوجد قتيلا
في القرية او بين قريتين قال يقاتل بينهما فابهما كانت القرية
ولو تساوى ساكنهما كانتا قريتين في اللوث وان ثبت العدوة لا جد
دون الاخرى فاللوث لها وان كانت ابعد وكما لو فرق جماعة عن
قتيل في دار كان قد دخل عليهم ضيفا او دخلها معهم في حاجتهم
ولو فرق جماعة عن قتل في دار كان قد دخل عليهم ضيفا او دخلها
معيهم في حاجتهم وكما لو وجد قتل وعدة رجل ومعه منطلق بالدم
ولو كان بغيره سمع او رجل اخر يقول به فلهو لم يوجب ذلك للوث
في حقهم وكما اذا شهد عدل واحد او شهد عبيدا ونسوة واما الصبي

والنفاق وأهل الذمة فالمتم كما في ذلك وغيره عدم حصول اللوث
بأخبارهم لعدم العيرة بشهادتهم خلافا للغير والتميز بها فقالوا
بأنه لا يثبت اللوث مع حصول الظن وهو حسن فالوا لا يشترط في
اللوث وجود أثر الضل لا مكان حصوله بالتحقق وعصر النصيب والتميز
على مجرى التمس ونحو ذلك ولا حضور المدعى عليه لجواز الحكم على
الغائب ومن متعده اشتراطه ولا عدم تكذيب أحد الولي من شهادته
فإنه لا يندرج فيه ولو لم يحصل اللوث فالحكم فيه كغيره من الدعاوى
وعلا بالعموم قيل بل للوث اختلاف المتكس بينا واحدة ولو حصل العلم
أن ما لا لوث فيه كمالا أشار إليه المأثور بقوله أما من جهل فانه ولم
يحصل في نصيبه اللوث كقيل الزحام والفرجات ومن وجد في صلاة
أو معسكرا وفي سوق أو في جمعة قد يتر من حيث المال بلا خلاف فيه
بل عليه الإجماع في الغيبة والمعتبر به مع ذلك مستفيضه فتها زياد
على الصيغة المنقولة النص فضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد
مشتولا لا يدري من قتلته قال إن كان عرفت له أولياء يطلبون دينه
أعطوا دينه من بيت مال المسلمين ولا يطل دم امرء مسلم لا في غير
اللام فكذلك تكون دينه على الإمام ويصلون عليه وينفذون نصي
في رجل نزع الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات إن دينه
من بيت مال المسلمين ونحوه صحيح آخر في قتل الزحام وفي الفتوى
ليس في الهاتين عقل ولا فصاح والهاتين الفقه يقع في الل

نقع في الليل فتشج الرجل فيها أو يقع قتل لا يدري من قتلته وشبهه
قال ثم وفي حديث آخر نزع الأمير المؤمنين عليه السلام من
بيت المال والغير من مات في زحام الناس يوم الجمعة أو يوم غيره
أو طرية لا يطلبون من قتلته قد يتر من بيت المال ونحو الفتوى
بزيادة أو عياد أو على مائة غير ذلك من النصوص ولعل الحكم فيه
حصول الضل من المسلمين فتؤخذ الدين من أموالهم المعه لمصالحهم في
تحقق اللوث يكون للأولياء أو لولاء الموقوف أثبات الدعوى ودعوى
الضل على الخاتم مطلقا بالتمام أو بما عايناه الظاهر المصريح به في كثير من
العبارة كما لم يثبت والشطوح وهو الوجه المخصص للأصل المتقدم إليه الاشتا
نضا فالأصلح المستفيضه وغيرها من المعبره بالافقه حد التواضع
وقد مر في جملة منها الاشتا ويشاف جملة أخرى منها في غير
لم يقتل الخلاف في شرعيتها إلا عن أبي حنيفة وهي في العهد حسون
حيثما أجماع على الظاهر المصريح به في جملة من العبارة كالشطب ونحوه في كثير
وقد والتك وة ذلك ولكن في الآخرين نفي الخلاف عنه وكان فهم
لم يبعدوا واختلاف بين جزء حيث قال أنها خمسة وعشرون في العهد إذا كان
هناك شاهد واحد وجهه مع ندمه غير واضح عما قيل له من أنه
يمضي على أن الخمسين بمنزلة شاهدين وهو اعتبار ضعيف لا يساعد إلا
بل إطلاقها من الفتوى والرواية على خلافه ونحوه المأثور مع هذا الضمير
والاحتياط بلا شبهة وفي المصنف وشبهه خمسة وعشرون على الأقل وفيها

الشيخ في كتبه الثلاثة والفاضل والصفه والطيبي وابن حجر والفا
هنا وفيه وقع وجهل اليد الشهيدان في التلخيص والفاضل المطراد
في التلخيص وغيرهم من المتأخرين وجعلوا المقام في مد وادعى عليه الشيخ
اجماع الناطقة ونسبوا القضية الى رواية الاصحاب شعرا بالاجماع
عليه وهو الحق مضافا الى المعينة في نص الفسامة خمسة رجلان
الحمد وفي الخطأ خمسة وعشرون رجلا وعليهم ان يخطوا بالله تعالى
وفي آخر وغيره والفسامة جعل في النفس على الحمد خمسة رجلان وجعل
في النفس على الخطأ خمسة وعشرون رجلا وهي مع حجة سند كثرها
واعتمادها بالاجماع للقول لا معارضة لها كما ستعرف انشاء الله تعالى
وصيغة ما استدلل به في ذلك فقال لنا افرادون من ذيل الحمد تعالى
تخمين الفسامة ولان التلخيص على الدم بالهوى اضعف من التلخيص
على اخذ الدية فكان التشديد في ايراد الاول اولى خلافا للفتيد و
الذي يلقى والحق وغيرهم فساد واجتهاد بين الحمد في التلخيص واخاره
الفاضل في صريحه وعنده ظاهر تركه ولده في الايضاح والشهيدان
في المعينين ومنه انهم غير واضح على الاصل والاحياط واطلافا
الاخبار بالتلخيص والاول مختص بما مر من اثنان معارض بالمثل
فان زيادة الاجماع على المثل تكليف يتأ في الزام للتكليف به طريقة
الاحياط والاعتداد بالاطلاق لها فانها ما بين نوعين نوع ويرد في
قضية عبد الله سهل وميافها اجمع ظاهر بل يصح في مثل عبد

في مثل عبد فان من جعلها التلخيص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو خير ان يقال
الاقتصار رجلا منهم فوجدوه قتيلا فقال التلخيص ان الاقتصار ان فلان المجهول
قتل صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للطلابين اقيموا رجلين عدلين من
غيركم ائيد به فقامت فان لم تجدوا شاهدين فاقبلوا فسادا من خمسة
رجلا ائيد به فقامت فقالوا يا رسول الله ما عندنا شاهدان من غيرنا
وانا لنكون ان نقسم على ما لم نره فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم والروايات
انما حقت دماء المسلمين بالفسامة لكن اذا راعى الفاضل ان سقى فسادا
من عدوه حجة ذلك فماذا الفسامة تكلف عن قتلهم والاحط للمدعي
عليه فسادا من خمسة رجلان ما ثلثناه ولا علمنا فاذل ولا اعزوا الذي اذا
اذا وجد ثبلا بين اظهرهم انهم يتقسم المدعون ونحو غيره وهو كما نرى
ظاهرهما ذكرنا مع انها على تقدير تسليم اطلاقها قضية في واقع الامر
لها ينفع الفنازع قطعا ونوع ورد معللا لشريعة الفسامة بما مر في التلخيص
من الحلة وهي مريحة في اقتصارها بالحمد دون الخطأ وما يشبهه وبالجملة
لا ريب في ضعف هذه الادلة وعدم صلوحها للحمية فضلا عن ان
يعرض بها نحو الادلة السابقة مع ما هي عليه من الكثرة والتلوين
شأبه الوهن والريبة فهذا القول ضعيف في الغاية وان ادعى عليه
اجماع المسلمين في رواية التلخيص في نصه لظهوره من الاول بمقتضى
الناطقة مع انهم ينقلون انما لمراد الحفيد خاصة وعلى تقدير سلامة
عن الوهن فهو معارض بالاجماع الشيخ ويجوز هذا بحاجب عن دعوى الشهرة

فانما على المدعى تسليمها معارضته فمثل الشهادة على القلاف في عتكها عرفته
وبالجهة المذهب هو القول الاول وان كان الثاني احوط لكن لا مطلقا كما زعموه
بل فان قيل انما انما يادون برضى وبرغبة ولا فائزانه بها خلافا للاحتياط اذ يتقار
عرفته وكيف يشاء ان يخلص المدعى وانما يريد ولا فان بلغوا العدد المعبر وحلف
كل واحد منهم جينا والاكررت عليهم بالسبوبة او التفرق والجهل بهم كما
لوزاد عدد من العدد المعبر لهم يكون للمدعى نساؤه او مستعوا كلاء او بعضا
لعدم العلم واكثرها حلف المدعى ومن يوافقه ان كان والاكررت عليه الاجماع
حتى ياتي بالعدد محلا ولو لم يحلف وكان للثمن من قومه نساؤه حلف كل واحد
حتى يكملوا العدد ولو لم يكن له نساؤه لم يحلفون كبرت عليهم الامانة حتى ياتي
بتمام العدد وهذا التفصيل كما هو وان لم يستلزم من اخبار النساء الا انه لا خلا
فيه اجماع بل عليه الاجماع في الغيبة وربها بنوهم من بعض النصوص حلف المتكبر
اولا ولا فائزاه ليداء الدم كما تفي قضيه عبدا لله بن سهل المضمن لقوله عليه
لا ولياء الدم يحلف اليهود فان كفته يحلف اليهود على اخذناهم وقوم كفارنا
فاحلفوا انهم لو اكرت حلف الحديث لكنه يحول على عدم الفصل في بيان التمسك
والا للمعبر الواردة في تلك القضية بعكس الترتيب المذكور في هذه القضية
فتفيها التمسك قال لهم يمشون فليقسم خمسون رجلا متكررا على رجل واحد
الكل ما لو اكرت نفسهم على عالم من رجال فيقسم اليهود قال كيف ترضى يا
الحديث ونحوه اخره في اخره والاحلف المدعى عليه نساؤه خمسين رجلا
ما قلناه ولا علمه لانه لا ولا اخره هو الذي اذا وجدوا فينبلا بين اظهريهم

اظهرهم اذا لم يقسم المدعى ونحوها الخبر وهو طويل وقد اخره فان ادعى
الرجل على القوم انهم قتلوا كانت اليقين للمدعى لدم قبل المدعى عليه
فعل المدعى ان يحن يحن يحن يحنون ان قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا
حلف عليه وان لم يقسموا فان على المدعى ادعى عليهم ان يحلف منهم
خمسون ما قلنا الخبر وهو يخرج في اخبار الترتيب ونحوه اخره من النساء
على من اعطى اهل القائل او على اهل المشوئ قال على اهل المشوئ الحديث و
يستفاد من شايه انه لو كان المدعى عليه اكثر من واحد يكتفي بحلف الجميع
العدد من دون اشتراط حلف كل واحد منهم العدد كما عليه الشيخ في
قصة مدعيه الوفاة خلافا لرقط وغيره قالوا لان الدعوى والتعذر
على كل واحد منهم بالدم ومن حكوا حلفا لمتكبر العدد وهو الوجه
لضعف الخرج مع عدم جابره في حلف البحث مع عدم مراعاة لاحتمال الحلف
على كون الدعوى على القوم على واحد منهم لصحة الاضانه بادق ملا
وربما يتصور الى كونه المراد من الوافه قوله في اخرها يحلفون ان قلنا
فعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا فاعل قلنا
الدعوى الى القوم لكونه منهم والاجماع هو هو مع مخالفة المناقل
ينتضه لكن ظاهر حمله من الاخبار الواردة في قضيه سهل هو الاول
لفظهم بها في دعوى الانصار على اليهود انهم قتلوا صاحبهم ومع ذلك
فقد اكرت على عليه والدمهم بان يحلفوا خمسين ففي الصم خرج رجلا
من الانصار يصيبان من القتل ونفرتا فوجدوا حديهما ميتا فغلا لاصحابه

لرسول الله صلى الله عليه واله انما اقل صاحبنا اليهود الحديث ونحوه
غيره ولكن قالتم فندرك انصار رجلا منهم فوجدوه في بلادهم لا
ان فلان اليهودي مثل صاحبنا الحديث وهو صريح في الحق لذلك و
الفضيلة واحدة والجمع بينها يقتضي ارجاع تلك الى هذه لصحة
دونها الاحتمالها القوي على نحو ما مر مما يرجع اليه دونه وكيف كان لو
حلف المدعى عليه هو اوقع قومه بطلان الدعوى واخذت الدية من
بيت المال لدخوله فيمن جهل فانظر ولذا بطل دم امرء مسلم ويحضر
القيم اذا لم يحضر القوم المدعون اليه على قتل قتلهم ولم يشهدوا بات
المشهرين فلو حلف المشهود بالفضل محسين حينما بالله ما ثلثناه ولا
علمنا انه لا نلزم يؤدى الدية الى اولياء القليل ولو نكل عن الامان كذا او
بعض الزم الدعوى عندا كان الفضل المدعى عليه او خطأ ولا يرد اليهم
على المدعى على الاشهاد القوي بل عليه جازة ضري اصحابنا لظاهر انهم لما
المتقدم من المتصور المنضم لفضل المدعى او لا ثم المدعى عليه ونحوه
المعتبر المتغير بتصوره بالجهالة بالاشهره ووجوده محبوب قبلها
وتدرك على تصحيح ما يتبع عند اجماع العصابة برفه اذ وجد مضنون
في قبله قوم حلفوا جميعا ما قتلوه ولا يعلمون له ما لا فانه ابوان يحلفوا
عن والد بينهما من اموالهم سواء بين الفضيلة من الرجال المدعى
خلافا للقب فقال برد اليهم على المدعى كما في سائر الدعوى وفي ظاهر
عبارة اجماع عليه وهو شاذ واجماعه موهون وعليه فهل يرد القضاة

برد القضاة ام يكتفى بهمون واحدة وجهات والحكم عن ظاهر عبارة
هو الاول وتبين ان قلنا ان الخمسين بمين واحدة فلا مرد ولا نقلا
الحكم في الاعضاء بالفساد ما يكون بها فانفس بلا خلاف اجماع بل
عليه اجماعنا في خط على ما حكاه عنه في الشئ هو ايضا ظاهر غيره وهو
الحجة مضافا الى المتصور لانيه خلافا لاكثر العامة وهمل يعتبران
الدعوى هنا مع التهمة كما في النفس ام لا ظاهر العبارة ونحو الاول
وهو صريح جماعة منهم الخلق قيل مدعي في ظاهر كلام الاجماع عليه و
هو الحجة مضافا الى بعض ما ذكرنا في اعتبار وفي اصل الفسادة خلافا
للحكمي من ما ذكرنا في الشافعي ومجيبه غير واضح منها في مقابل تلك
الادلة كما كانت دية دية النفس كالنفس واللسان ونحوها الاشهر
كما هنا وفي غيره ان عدد الفسادة سنة رجال وهو خيرة الشيخ و
البايعه وفي الضميمة اجماع عليه وهو الحجة مضافا الى المعبره الروية
في الكتب الثلاثة وفيها الصحيح وغيره فيما افق به امر المؤمنين عليه
في الديات ومن جعله في الفسادة جعل على العبد خمسين رجلا جعل
في النفس على الخطاء خمسة وعشرين رجلا وعلى ما لم يثبت دية الجوارح
الف دينار سنة نفر كما كانت دون ذلك فيجسأ به من سنة نفس
الحديث خلافا للديلمي والحق فينا ديا بين النفس والاعضاء في
اعتبار الخمسين او خمسة وعشرين ان قلنا بها في الخطاء والآفة
مطلقا وحكاة الشافعي عن المفيد ايقم واختاره اكثر المتأخرين جدا لكن

لم يذكرها الخمسة وعشرين في الخطا بل ذكرها الخمسين وفي ذلك وفي
 انه من هبل لاكثر يقول مطلق وفي غيرها الخمسة وعشرين غير واضحه
 عما هنا انما الضامه للاصل كما تقدم اليه الاشارة فيقتصر فيما خالفه
 على المتيقن من الفتوى والى واهر وليس سوى الخمسين لا السنه وهو
 حسن لولا ما من المعترض المضممه للشم على الختار والخمس الفريب
 منه على الشم وكلاهما جزم على الاشهر الاظهرتهما مع التأييد بغيره ولو
 ضعف مع احتمال جبر ضعفه بالشهر القديس الحكيم وحكاية الاجماع
 المقدمه مع انها بنفسها جزمه مستقلة لان الشهر المضاف اتقاه
 من المناظرين خاصه فلا يؤثر وفي ههنا انها سابقه وخروج نحو
 الذي لم يزل على المقيد على نقد وبوجه لا يؤثر الوهن فيها بلا شبهه
 مع ان عدم المناظرين وهو افضل لئلا احاط بهذا القول في برهانه
 باختياره الاول او التردد فيه وفي الشاف وفي لعل مرجع منه وصرح
 باختياره الاول وان نسب في الايضاح وغيره في غيره الى الشافعي
 ولكنه وهم والى الختار ذهب الختار علا من المجلس والمقدم لا يخطئ
 عليهمما الوجه وعليه يقسم كل منهما الى من السنه ورجال عينا ومع
 عدمهم واشتباهاهم مطلقا بحلف الوك للدم ومن يوافقه ان كان سنه
 ايمان ولو لم يكن له فاما من الممنوع الوك من الحلف وغيره احلف
 المتكوان شاع مع قومه سنه ايمان ولو لم يكن له قوم او منعه خلا
 او بعضا يحصل بل بعد حلف هو الى المتكوان السنه ايمان وفيها كانت سنه

كانت ديه دون ديه الخمس فحلفت بحساب السنه في الابد الواحد
 ثلث ايمان وفي الاصل الواحد ميم واحد وكذا المخرج ان كان
 فيه ثلث الدية كانت قيمه ميمتان وهكذا وكلت على القول الشاف
 لكن بيدل في السنه بالخمسين والثلاثة بالخمس وعشرين والواحد
 بالخمس وهكذا ولا دليل لاعتبار نفسه الاقل الى الاكثر على هذا القول
 كما ذكره المقيد لا يرد على مصعفا له بر عدا عدم الخلاف في ظاهر
 بل هو حد الاجماع وحاصله الاجماع على اعتبارها وان اختلفوا في
 الاكثر الذي ينسب اليه هو سنه ايمان حسون وهذا الاجماع لعله يؤيد
 ثلثا المعبر لانها هي المتكلمه لاعتبار النفس واستنادهم في اعتبارها
 الى دليل غيرهما مع عدم ظهوره بعيد في اثار القول ليقينه والاشارة
 اي استيفاء الضامه اعلم ان ثلث العهد يوجب الضامه بالاصالة ولا
 يثبت الدية فيه الاصل ولا ينظر الوك بينهما على الاشهر لا قوى
 بل عليه عامه مناعه ايمانها وفي ظرف وطا مخرج من الاعتناء ان
 عليه اجماع الامامية وهو الحق مضان الدلائل الكثيرة والسنه الم
 المتواترة بايثبات القود وليس في اكثرها التحيز بين وبين الدية فاثبات
 لها لحد الاصل يحتاج الى دلالة في المقام مفقود كما شعر فيه
 مضانا الى خصوص المعبر منها الصحيح من قولنا من هذا من هذا
 الا ان يرضى اولياء المقتول ان يقبلوا الدية فان رضوا بالدية وآ
 ذلك الما ثلثا لدية اثني عشر الفا الجديد خلا لا سكا فمقتضى

فبغير الولي بين القصاص والعفو واخذ الدية قال ولو شاء الولي اخذ
الدية واشتد الخالف من ذلك ويدل نفسه للقول كان الخيار الى الولي
وهو اقيم ظاهر الخاف حيث قال فان عفى الاولياء عن القود لم يقتل
وكان عليه الدية لم يجمعوا هذا القول شاذ ومستند غير واضح
ما استدرك له من البين فاحدهما من قبل له قيل فهو خير الشرطين
اما ان يقتدى واما ان يقتل وفي الثاني من احبب بهم او خيل والمخيل
الخراج فهو بالخيار بين احديهما ذلك اما ان يقتصر او ياخذ العقل
او بعضه والمخاصم هو العهد من القود او من حق ولي المقتول وان فيه
اسقاطا بعض الحق فليس الجواز لا منساع مشترك براء بعض الدين
وان الرضا بالدية ترجع الى حفظ نفس الخاف الواجب عليه وفي الجمع
نقل القصور والروايات مستند بل وكذا لا ان ليس فيها الا الخيار
بين الثلاثة فما يجهل ولا كلية حتى لو لم يرض الخاف بالدية كان له الخيار
في اخذها وانما غايتها الاطلاق الغير المنصرف الى هذه الصورة
فان الخالف يرضى الخاف بالدية مطلقا متى ما مع اختيار الولي لها
فان النفس خيرة مع احكامها التامل على الشبهة لكونها من ذهب
الشافعي واجد وجاعه من العاقل على ما حكاه عنهم بعض الاجلة
قال بعد نقل المختلاف عنهم فاجوبوا لدية بالعفو وان لم يرض
الخاف وبضعة لثاني بمنع كون القبول بالدية اسقاطا حق بل
معارضته منه يحتاج الى رضات الطرفين كما لو ابرء الدين

الدين او يعضه بعض من غير جسد الثالث بعض تسليمه لا يقيد
ثبوت الخيار بالولي وتسلطه على اخذ الدية من الخاف وان كان فيه
واجبا عليه فان لكل كليفا وتكليف احدهما وهو الجواز لا يجرى
حكم الاخر وهو الولي من حرية تسلطه على صاحبه ولعله ان الشبهة
في اللعين مع اختيارها المختار ما لا الى وجوب ذلك له على الخاف
مع قدره عليه لطلبها الولي ولم يستب ما بينهما الى اسقاط في سبب
هذا ولكن عبارة التحكيم مغيرة بما نسب الاصحاب اليه حتى هو في ذلك
كما قد منها اليه الاشارة هذا مع ان هذه الادلة لا تكافؤ شيئا مما
قد منا وبما الاجماع التحكيم جدا لا سقاة المصنفه بالشبهة
العظيمة التي كادت تكون اجاعا بل عليها اجاع في الحقيقة ولا يقدر
فيه خروج القديمين لمعومته نسبها المانع عن القدر في التحكيم
الى الاصل وما بعده من المعبرة وان لم يكن في المطلوب مرجحة
فان محل الدلالة فيهما اشتراط رضا الخاف ببذل الدية وهو محل
الوزرود من الغالب وهو حصول رضا الخاف عنه فلا عيبه
بمضمونه كما في محله وقرنه مرة ويخرج على المختار وانما اطلب
الولي لما لا يخفى الخاف بين دفعه وتسليم نفسه للقود وان عفى
عليه لم يصح عفو به دون رضى الخاف لان حقه ليس هو المال وعفوه
لم يقع مطلقا وان لم يعفى كل سقط القود ولم يلزم له الدية لانها ليست
واجبه له بالاظهار واحدا من الحق الغير جري بوجوب اسقاط احدهما

الاخرى لا يجوز ان يقتضى الحكم بالقصاص ما لم يقتضى التفت بالجناية
فان اشبه ان يقتضى القصاص في الجناية ان امكن دون النفس فاذ نفع
الجاني يد شخص مثلا فبات المقتضى عليه بعد ذلك ولم يعلم استناد موته
الى الجناية فلا يقتل الجاني الا بعد يقتضى حصول الموت بالجناية ومع
الاشباه يقتضى على قطع اليد دون القتل ووجهه واضح والمراد باليقين
ما يعلم اليقين الشرعي الحاصل من غير الاراد والشهادة هذا بالنسبة الى
الحاكم واما بالنسبة الى الشهود وولى الدم اذا اراد قتل الجاني حيث يجوز
له فلا بد من العلم الواثق والولى الواحد المبادىء بالقصاص بنفسه بعد
يقينه بقتله من دون توقف على شئ وفا لا احد فولى طوعا عليه اكثر
المناخرين بل عامتهم لانهم لا يتركان الاخذ بالثبوت وسائر العقوف والعموم
جعلنا لولى سلطانا ونحوه من الادلة الدالة على جواز القصاص لولى من
الجاني بعمده الجناية من دون دلائلها على توقفه على شئ ولا اشارة
وقبل ان يحكم في موضوع اخر من طوعا والمنع والجهل والكاف انهم
على اذن الحاكم ويجوز من دون رواة لم يضمن ارشاد لا بد من العلم ^{بقتل} الجاني
في عقد والعدالة الظاهرية الخفية فان فيها ولا يستفيد الاسلطان الاسلام
او من ياذن له في ذلك وهو ولى من ليس له ولى من اهل المان قال
بلا خلاف بين اصحابنا في ذلك كله وظاهر دعوى الاجماع عليه كالشيخ في
فان ثم فهو الجرم لا ما يقال لهم من انه يحتاج في اثبات القصاص والسياسة
الى النظر والاجتهاد لا خلافا للناس في شرايطه في كيفية الاستيفاء فحظر

تخطى امر الدماء فان مفاده عدم الجواز مع عدم العلم بثبوت القصاص
باحتمال الاختلاف في القتل والاجتهاد ونحن نقول بذلك خارج
عن محل النزاع انه هو كما عرفت يقتضى القتل بثبوت القصاص وهو غير
موقوف على اذن الحاكم الا بالقصاص بخصوصه ويجوز حكمه به بل ومن
دون اذنه لو كان القتل عاديا بثبوت القصاص في وانعقد عند مجتهدين
او مطلقا حيث يكون ثبوتهما اجابيا او ضروريا ولا ريب ان الاستبداد
احوط بهما مع نقل قتل القاتل الذي مر مع عدم ظهوره وهن من القاتل
ان لم يخالف فيه من القاتل ما عدا الشيخ في احد فولى وهو مجرم لا غير
الضلع فيه شيئا مع تغييره وايضا عند الخلاف في الخلاف وشبهه الخلاف
انما هو بين المناخرين هذا مع اشعار جليل من المتخصصين باعتبار الادن
كالخبرين قتل القصاص بالامر الامام فلا بد له في قتل ولا جرحا وفي غير
منه غيره فتم وظاهر العباد من عدم الكراهة ولكن حكم بها في نفي ونحو القاتل
في غير ولا ريب فيها لشيء من الخلاف الموجبة لها الاقل منها فلا وثا كذا
الكراهة في قصاص الطرف فيل لا بد من ثبوت الحد وهو من فروع الامام
ولجواز الضم مع كون المقصود معه بقاء النفس بخلاف القتل لان
الطرف في معرض المرافعة لئلا يحصل مجامعة ولو كان في الاثر
جاءه لم يجرى لاحد من الاستيفاء بنفسه بل يوقف على الاجماع اما
بالوكالة لا يجتنب او احدهما بالاذن واما فاعا صليين والشهيدين و
غيرهم من المناخرين وبالمجمل كذا في حيز للصير في السامعيهم

السلطان ولا شريك الحق فلا يستوفيه بعضهم وكان القصاص
موضوع للشعني ولا يحصل بفعل بعضهم وقال الشيخ فطو
ولو باد واحد منهم بالاستيفاء جاز له ذلك وضمن الدين عن حصص
الباقين وهو حق السيدين مدعيين عليه الاجماع كالشيخ في
الكنايين وهو الحق كما يقال لهم او قالوه من قوله سبحانه فقل جعلنا
لوليكم سلطانا وابتداء القصاص على التغليب وان لم يوقع بعضهم على
قال او مطلقا كان للاخر القصاص مع ان الفاعل قد اضر نفسه فيها
كذلك بطريق اول لا يمكن المناقشة في الجميع لعدم ظهور الاثر في
والتغليب ليس بحجة بل غير مسلم فانه يسقط بالشبهة مثل ما ذكره
وجواز استغناء البعض بالاستيفاء والقصاص بعد اخذ الباقي
حقه بالعفو وغيره لا يستلزم جوازه بدون اخذهم ذلك فكيف
الا ولو بقرينة وهذه الوجوه وان لم تصلح للمجتهدين لكنها معاضدات
قوية للاجماع المحكي حقا لاستيفاء ضد السلامه مع ذلك مما يجب
وهيها سوى الشهرة المتأخرة وهي ليست بموهنة كما عرفت ولا
المطلق المحكيه معارضة بدعوى المولى الاريد بلى في حق وحل
هذا القول لاكثره وبعد التماط بنقن الاجماع عن الوهن بها
سلمه فان هذا القول في غاية القوة سيما مع الثابت بما قيل من ان
الباقي انما ان يرب قتلهم او لا يربوا العفو فان اراد القتل فحصل
وان اراد الذي فاعلموا شيا ذل وان اراد العفو فيعفو فيرأى اذا

ايضا ان المقصود منه المنع من الله سبحانه وهو على المنع من حال
فما مل ولا يرب ان القول الاول اولى احوط ولا قصاص في النفس الا
بالسيف او ما جرى مجراه من الله الخدي ويقتصر المستوفى على حق
العنف كالكونه غيري مثل بقطع اذن او انت وغود لك مطلقا ولو
كانت الجنابة من الجفاف بالخرق المحبى عليه او التخرق او الرضخ
او الوضوء عليه بالحجارة ونحوها من كل مثل على الاشهر لا يربى بل
نقن في الغنير عند الخلاف بين اصحابنا مشعرا بدعوى الاجماع عليه
كالفاصل المهادد فالشعير وشجنتا في منه حيث قال بعد فعل
القول بجواز قتل مثل القتل الذي قتل بها ودليله وهو من غير لولا
انعدام الاجماع على خلافه وهو الحق مصفا الى النص من المستفيضه
نقن جعلها فيها تضمنت الصم وغيره من رجل ضرب رجلا بعض علم
يقطع عنده الضرب حتى مات يدفع الى ولي المقتول فيقتله قال نعم
ولا يترك بعث به ولكن يجوز عليه بالسيف وقال المرسل عن قول الله
عز وجل فقل جعلنا لوليكم سلطانا فلا يسرف في القتل ما هذا الاسراف
الذي نهى الله تعالى عنه قال نهى ان يقتل غير قاتله او بمثل القاتل
وقال مروى عن قريب الاستناد ان عليا عليه السلام لما قتل من ملجم قال
احسبوا هذا لا سير الى ان قال نعم فان بدا لكم ان يقتلوه فلا تقتلوا
بروق اخر عنه ايضا ان الحسن ثم قدومه فترى عنقه بيده المقتير
ذلك من المصوص خلا لا لا سكا في فقال بما مر اما مطلقا حكما

يكنى عن كثير أو مشروطا بما اذا وثق بأنه لا يتعدى كما حكاه عنده
لقد بعض اصحابنا القول تعالى فاعلموا عليه بمثل ما اعتدوا عليكم
والتي من حرف حزنه ومن حرف غرناة قيل ويرى ان يهوديا
وضع داس جاسر في الجمار فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى داسه وكان الفض
من الفضاص اليه الفشتن وانما يكتل اذا فطل الفائل بمثل ما قيل يرو
في الجميع فطل صلاية الكرم فانها فيما ذكره ظاهر في المصير اليه لا يخرج
عن قوله لو لا ما قد صناه من الاداء المعضة بالشهر العظيم الذي كما
تكون اجماعا بل يعلوها اجماع كما عرفته من هؤلاء الجماعة والمخالف شأ
وان مال اليه جماعة من الهمم الاشارة لكن لم يجره على المخالفة و
لكنها مرجع لك والحق من لفت ومع حيث قال وبه بعض بالعصر من
ضرب بها وعلى هذا القول يستثنى ما اذا حصل الجناسه مع كالمصر
ووظهر لدر ووجوه الخرا والبول مثلا في الخلق ووجهه واضح وعلى
المختار لو كانت فاشترت في الفشل اساء ولا شئ عليه من الفضاص و
الديرة وما التفتير ولا يسطر لتعلمه المحرم ولا يضمن سراية الفضاص
في الطون الى التفسر وغيرهما لم يبعد الفضاص فيض من قوله الزايد
ان اعترف به عددا وان قال خطأ واخذت منه ديرة ان ياد ولا خلاف في
شئ من ذلك اجمع والنصوص باصل الحكم بعد الاعباد مستقيمة كما
تبلغ التواتر بل يعلوها متواترة في النص اجماعا بل يعلوها والفضاص
فلا ديرة له الحديث وفيما سوى من الفض من فض منه فهو يميل القران وفيما لموثق

وفيما لموثق عن اقيم عليه الحد اياد منه أو يؤدى ديرة قال لا الا ان
يزاد على القود وقيد باللا على الفضاص في صورة المحدثي وان ياد
وبين حل الدين المطلق فيدر على ديتها خاصه لان المسوق من دونها
جهد فلا وجه لاخذ الدين من اجله ويدل عليه ايتم انرا بالنسبة الى الزايد
فيلز من الفضاص او لا يدبر على حسب الجناسه للجمومات من الكتاب والسنة
وهنا مسائل اربع الاول واختار بعض الاولياء الدين عن القود تدفعها
اليه الفائل لم يسطر القود لو اراد غير خط الا شهر بل لا خلاف يظهر
في عبار جمع من ناضر كالفائل المتبادل في الشرح وشيئا في صفة وغيرها
وقد يحصر في ان عليه فتوى الاصحاب وظاهرهم اجماع عليه
كما ادعاء بعض الاصحاب وبصريح في الغنية وهو الوجه مضافا الى الاصل
وقوله سبحانه قد جعلنا الاية وخصوصا الصحيح الصريح في رجل فمثل
وله اب وام وابن فقال الابن انا اريد ان افعل فاعلى اب وقال الاب
انا اعفوا وقال الام انا اخذ الدين قال فليعط الابن ام الموقوف السيد
من الدين ويعطى ورة الفائل السيد من الدين حتى الاب الذي عفى و
ليشمله وقومها في رواية اخرى في رجل مثل وله وليان فعفى احدهما
واحد الاخران يعفوا قال ان امرأ الذي لم يعف ان يشغل قبل ويرى
الدين على اولياء الموقوف المتبادل منه وقريب منهم النص عن رجل مثل فليين
عملا وليسوا اولياء فعفى اولياء واحدها واخذ الاخرين قال فقال يشغل الذي
لم يعف وان اجبروا ان ياخذ الدين اخذوا وعلى هذا فلا خرب في الباب

النقصان من كنه بعد ان يرد على المقتضى من الجوانب نصيب من فائدة من
الديرة كما يستفاد من القم السابق وما بعده وكلت اوصاف البعض من الاولياء
مطلقا لم يفسط القود ولم يفسط ليا فود حتى يردوا عليه اى على الجوانب
نصيب من حق ايقم بالا خلاف في هذا ايقم رد على الخبر ان الاوليات
قلا اشكال في الحكم في المسائلين بهذا فقه نعم وان خالفتموه اياها فاشهد
على الصم وغيره والد على سقوط القود بالعقود كلها مع قصور اكثرها وصحة
مكافاتها لما مضى منها شاذة لا لا لا بها معنى وان اشعره لعل للثان
هنا وفي جمع والفاضل في ترو الشهد في العذر يوجد مخالفة في هذا الحكم
لكن القضاة عدم كون الخلاف من اهل العلم العباد كما يحكمه عن جماعه من
اصحابنا ولز احلوا هذه الاخبار على الشبهة فان لا يشهد ذلك بغيرهم
وهذا اجد من حل هذه على الاستصحاب او ما ذكره الشيخ في الاستصحاب
من تفصيلها بصورة ما ان الم يرد من هذا القود الديرة وان كان لا يرد بها
ايضا جها بين الادلل الثانية فوثر القضاة على هذا حتى كانت في الم يرد في القود
وغيرها وجوب الديرة في ما ان كان له مال ولو لم يكن له مال احدثت
من الادوية ليه لا ضرب وترى في الم يرد وان لم يكن له قرا يرد له الا
فانه لا يطل دم امر مسلم ويرا في اكثر الاصحاب بل في الغنيب الا حاشا عليه
وهو محج اخفى مضانا الى الروايات المعبر منها اكثرها الخبير بالشهرة
يا فيها وقيل كما في السرائر وعن ظ انه لا يرد لان الثابت بالاية والاجماع
هو القضاة فانما كانت محله ذات وهو حسن لو لا ما من الاجماع المحكي

المحكي والروايات مع امكان ان يقال بوجوب الديرة ولو فزع عددهما
من حيث انه قود العوض مع مباشر انلا للمعوض فيض من الجدل كما
يستفاد من القم عن رجل مثل رجل عدا فذرع الى الوط قد قعد كرا
الى اولياء المقتول ليقتلوه فوبت عليهم قوم فخلصوا القاتل من يد
الاولياء فقال ارى ان يصير للذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء حتى
يانوا بالقاتل لئلا يمل ذات مات القاتل وهم في النعم فقال ان مات فعليه
الديرة وحيث اثبت بان ذلك وجوب لغيره ما له لو كان ثبت وجوبها
في ما لا لا ضرب فاللا ضرب مع عدمه بالاجماع ان لا قاتل بالخوف واما ما يجاب
عن هذا الاعتبار من انه لو مات فمادة ولم يمنع من القضاة ولم يهت
حتى مات لم يفسد منه فوثر فهو مخرج ان لا يخصص الدعوى بالثب
واما مع التخصيص قلا وهو ظاهر العبارة هنا وفي رواية الغنيب لا اكثر الا حاشا
كما في لك والكتك بل عا منهم عدا الفاضل في ذلك في التفتيح ولعل لا ضرب
انقصا راقيا خالصة لاصل على مورد النص ويجعل العموم لما في بضه من
التعديل المقيد له ثم المورثات ليس فيها اعتبار الموت بل على التكم فيهما
على مطلق الهرب وليس في غيرهما ما يقتضي التقييد بغيره انما اوج
في الموت فيم في كلام الراوى وهو لا بوجبه وان اوجب القضاة لكم
في الجواب عنكم بوجبه وكذا غير التقييد هذا مع ان في بعد نقل
الموثقين قال وفي رواية اخرى ثم للوالى بعد حسن وادبه وحي
وان كانت مسئلة الا انها للثابيد صالحة لكن ظاهر الاصحاب يقتيد

اعتبار الاول لو نقل واحد من جملتين او رجا لاهد اقل الاستحقاق وقد
كل مقبول الفصا على سبب قلته فلو عني بعض المحققين لاط
مال كان للباقيين الفصا من دون رد ديته وبر مص الفهم المقدم
فهذا المسئلة الاولى وان اجتمعوا على المطالبة استوفوا حقوقهم ولا
سبيل لهم الى ما لا فان الجاني لا يجزيه الا اكثر من نفسه ولو تراصوا الى
الاولياء مع الجاني بالديون وكل واحد منهم دية كما ملته بالاداءات واجده
لما مر من استحقاق كل منهم عليه نفسا كما ملته والذا لوعني احدهم
استحقاق الباقي الفصا من دون دية والدي المصالح بها من كل انسا
هي على ما يستحق وليس الاضحا كما ملته كما عرفت وما بانها ايقم دية كما
ان لم يوتوا بالاكل ثم كل ذاتا نقصوا على احد الامرين واما لو انقل
فطلب بعضهم بالديون والباقي الفصا فهل لهم ذلك وجهان من ان
الجاني لا يجزيه الا اكثر من نفسه ومن ان لكل قليل حكم بافراده ولو
انقره كانت لولي الفصا والعفو على الديون ولا فرق في جميع ذلك بين
جنايته على الجميع وقدره او على العاقل لكن في الاول لم يكن احد الاولياء
اولى بالحق ومن الاخر حتى لو باد واحد منهم بالفرقة او بطلان ملكه انما
بل استوفوا حقه لان له نفسا كما مله وفي استحقاق الباقيين من الذي وجب
من ان الواجب في العهد الفصا وقد فاته عمله ومن استأجره ان جعل
دم امره مسلم فيفضل الى بدلها وهو الذي ان لم يكن الواجب ابتداء
احد الامرين والاول منها والشيخ وهو الاوفى بالاصل والثاني منها

مختار شيخنا الشهيد وغيره وفيما اختلف يقدم السابق في الاستيفاء استحقاق
الفصا من غير ما من غير معاريف فيقول لعل حتى الباقيين فيقصي له
بحكم الاستصحاب وقد خذ الدية للباقيين الوجهان المتقدمان فان قيل
مساواتهم فلا يحكم السابق كالسابق لان السبب الموجب لاستحقاق
الفصا هو قتل النفس كما في عمد ظلم وهو متحقق في الجميع فيلزم
فيه ويقدم احدهم بالفرقة او يجتمعون على الاستيفاء وعلى كل تقدير
فان تاد واحد منهم واستوف وقع موقعه لان له نفسا كما ملته نفسه
استوف تمام حقه من غير زيادة وان امار حيث لا يكون هو السابق
على القول بتقديمه اولم نقل بالتحسين في بعض الاشكال في سقوط حق
الباقيين من حيث قواته منعت الفصا او لا تنقل الى الذي لا رايه
ان اعتبر في الولي الجاني ولو كررنا من ان مات فبره فريه اية انه
يقصص بقتل ذلك الضرب من الولي ثم يقتله الولي او يقتله كل اى
يترك كل واحد الاخر نجما ومنه وعمل باطلا فيها الشيخ والبايع
كما في ذلك وغيره ولم يمتد المناخرون كما لما في هذا وقد وقع وانما
في دية بتر وعنه وولده في شرحه والفاضل المتفاد في التفتيح وشيخنا
في ذلك وغيرهم قالوا لا تاراي ابان بن عثمان وفيه ضعف ايضا
عقيدته بالناس وسيره على ما ذكره علي بن الحسن بن فضال مع انه
الرواية عن اخيه واختاره وفي ذلك التفصيل فقالوا الوجه في ذلك
اعتبار الضرب وملا حظته فان كان ضربه بما يسوي له قلته بديون الفصا

لم يخلص من الويل بل جازله فله من غير قصاص كما لو ضرب عنقه فقل
انه مات والمحال انه لم يموت وذلك لاننا صحت ان هاتين نفسي من غير
قصاص وما فعله بركات مباح له وبالاجابة لا يستعقب ضمنا انما
مضى وان كان ضربه بما لا يسوغ له فله بركات ضربه بالعضو والجرح
وقهرها كان لحيات ان يقتض من الويل ثم يسلم نفسه للمقتول او يقتلها
وهو حسن ويمكن حمل الرواية عليه لعدم صلاحها في الاطلاق مع كونها
قتيلة في واقعة فلا عموم فيها بل لعلها ظاهرة في القسم الثاني وهذا
هو الوجه في الذنب عنها كما ذكره من ضعف الراوي لعدم ثبوته
الا باخبار من يضاهيه في فساد العقيدة فان ثبت باخباره قبل
روايته او كما لا يمنع فساد العقيدة في الخبر كمال لا يمنع في الخبر عجله
مع عدم صلاحه في فساد عقيدة ثم بعد احتمال ان يراد به انه
من قوم ناورين لا انه ناورى العقيدة ولو سلم جميع ذلك لقول
على بن الحسن معارض بقول لكش ان العصاة في الجنة تحت على شجر
ما يصح عنه والافراد باللفظ وهو اعد من الخارج فليقدم عليه
ولو سلمنا الجمع بينهما ان يكون موثقا كما هو المشتمل او فوا على الامور
بنا على عدم ظهور دعوى الاجماع في التوثيق وان جملها من غير
قيمة او ظاهره وبالجمل فلا يربط في قوة الراوي وجواز الاعتماد
على روايته كما هو مذهب المشتم وصريح به في الخلاصة واما الارسل
بعده فبغير محكا في الاجماع المتقدم كما عرفت غيره فتم هذا

فتم هذا مضافا الى عمل الشيخ بها والتبعه مع ان الرواية مروية
في الكتب المشتهرة وسند هاتين في وبيب وان كان ضعيفا قبل
ايات فالارسل اليه في الاول وانما الثاني لكثرة في العقيدة
اليه صحيح ومع ذلك فليس بعده ايقن ان سال فاعلم مروية
فيه هكذا وفي رواية ايات بن عثمان ان عمر بن الخطاب لم يزل
قد قتل ابا رجل قد فعله اليه وامره ان يقتله فضرب الرجل حتى
راى انه قد قتل فعمل الى منزله فوجد به رما فعا لجوه حتى
برئ فلما خرج اخذ به اخ المقتول الاول فقال انت قاتل اخي ولف
ان اقلك فقال له قد قتلته مرة فانطلق الى عمر فامر بقتله فخرج
وهو يقول يا ايها الناس قد قتلني والله مرة فقرأ به على علي بن
ابيطالب عليه السلام فغيره فقال لا تجعل عليه حتى اخرج الملك فتم
على عمر فقال ليس الحكم فيه هكذا فقال ما هو بابا الحسن فقال يخلص
هذا من اخ المقتول الاول ما صنع به ثم يقتله باخيه فظن الرجل انه انما يخلص
منه الى على نفسه فعق عنه واما كما فتم جدار لو قتل رجل صحيح مقطوع
اليه فارد الويل فله مردية اليد عليه ان كانت قطعت في قصاص
او اخذ المقتوع ديتها وان شاء الويل طرح ديار اليد واخذ الباقي مردية
النفس وهو النصف وان كانت قد ذهبت من غير جناية جناها كما
لوسقط بان سما ويروى غيرها ولا اخذ لها دية كما مله مع الجناية عليه
قتل فانه ولا ريب هنا بالاحلاف فيه ولا شبهة في عدم النفس للنفس

كتابا وسنة السليم هنا عن المعادى بالكلية ومقتضاه ان كان عدم الرد
في الصور السابقة لا انما انشاء فيها من رواية ريدت في المسئلة وهي
رواية سور بن حبيب المروي في في وب عن ابي عبد الله عليه السلام قال مثل
عن رجل ثقل رجلا عمدا وكان المشلول انقطع اليد اليمنى فقال ان كانت
تقطع يده في جنايته ما طع نفسه او كان قطع فاعذ يده من الذي
قطعها فان اراد اوليا ان يثقلوا ثقله او الى اولياء ثقله يده في
فيمد منها ان كانت اخذ يده ويثقلوه وان شاقوا طرعا عند يده يده وخال
ليا في قال وان كانت يده تقطع في غير جنايته ما طع نفسه ولا اخذها
يده ثقلوا ثقله ولا يعزم شيئا وان شاقوا اخذ يده كما مله وقال هكذا
وجدناه في كتاب علي بن الحسين وعمل بها القلي في السر والفاضل في برهونها
وهو مشكل فيها لا الراوي وعدم ظهور ما يوجب حسنه وان ادعاء في اللد
لذا رده هاجز الدين في الايضاح ولكن في السند فيلزم الحسن بن محبوب الجمع على
تصحيح ما يصح عنه فيجب على الجها لادع الثاني بما قيل من انه لا ينقض للنسب
من الكمال الا بعد ان ذكر كالمرة من الرجل فنهنا كذا لك وانه لو قطع كفا
بغير اصابع تقطع كفه بعد رجة يده الاصابع كما ياف وفي الاستدلال
ببعض من الحق يدين نظر لمنع الكثرة في الاول وما ذكر في بانها من خصم
المرة في اس غير مسموع ومع ذلك مع الفارق في نقص المدة نفس الاطراف
مع معارضة بالشك الاخير المتقدم فيها نحن في الذي لا يرد فيه انفاؤ
كان الكلام في ثنائف بعد تسليمه فان مقتضاه الرد على الاطلاق ولا يقولون

ولا يقولون بهما نحن فيه فهو وان قوي من جهة لكن ضعف من
اخرى وبالحيلة ليس المستند في المسئلة عدل رواية المتقدمة فان ثلثا
باعتبارها مستند كانت هي الحق والا فاعل بمعلية الفخا فوي لكن
الناس في اثنائه وفي الاكتفاء فيه بما ذكرنا اشكال فالمسئلة محل نزاع
واشكال كما هو ظاهر لما نرى في صريح الفاضل في رد وقد يغيرها ثم ان
الطلاق العيا ويحجز ان لا تنصص من الخالف بعد رد يده عليه او مطلقا
يتضمن عدم الزحف من كونه هو الفاضل او غيره عن المخطوع ام لا
كما هو الاشهر لا قوي بل من انه قد هبنا للجمومات السليمة عن المعاد
اصلا وعن طائفة من جها بعدم الجواز في الصورة الاولى مع كون الجنابة
الاولى معصيا عنها اخذ امن ان الضل بعد القطع كسائر الجنابة الاولى
وهو سبب العقوبة بعضها فليس له النصا في ثانيا في ايضا وهو كما نرى
فان الضل احداث فاع للسا يده فكيف يشوهم انه كالسائر وعلى تقديره
فاسئلون ايم العقوبة من بعض السقوط الفرد مجموع ويشير اليه المرسى في رجل
شبه رجلا موصوفه ثم يطلب فيها فوصفها انه تم انقضت برقتله فقال
هو ضامن له يده لا فيه الموصوفة لانه وحيها ولم يغيره المفسر الحديث
فقد بر **الفصل الثاني** في النصا في الطرف والمراد بمراد من النفس
وان لم يتعلق بالاطراف المشهور من اليد والرجل والاذن والانت في جها
كما يجرع على البطن والظهر وغيرها ويشترط فيه النفاذ في الاسلام والعروة
او كونه المقتضى من اخصص واشتاء الاربعة الى اخره فاصل سابقا وبالحيلة

الحكم هنا في الشروط بل العهد وشبهه والخطا كما في فضا من النصا في
بلا خلاف بل عليه الاجماع في صريح الغنية وظاهر غيره وهو الوجه مضى
الى الاجماع القطعي بل الضرورة والكتاب والسنة المتقدم بعضها في
المجلة منها الاشارة في اصل ثبوت النصا في الاطراف قال سبحانه
والجروح فضا من الاذن والاذن والانت بالانت ومن عصى عليكم
فاخذوا ايدهم وفي الخبر في ام الولد يفاض منها الما ليل ولا فضا من
الحق والعهد وهو ظاهر في اشراط المساوي في الخبر حتى في الاطراف
لا ملا في ويستفاد اشراط المساوي في غيرها بعد الاجماع في كبريضا
الى الاجماع البسيط من نفع النصوص بل الاعتبار ايضا فتدبر فلا يقتضي
في الطرف من لا يقتضي له في النفس ولا يشترط المساوي في المذكورة ولا
بل يقتضي للرجل من المدة ولا يرد والرد من الرجل مع الرد فيما مراد عن
الثالث او يغير على الخلاف المتقدم هو مع ثقل الاجماع والنصوص
المستفيضة على ثبوت اصل النصا في ينها في بحث الشرط الاول
من شرائط النصا الخمسة فلا وجه للاعادة ويظهر هنا زباد على
على شروط النفس المتقدمة **النسب** وفي اي نساي العضوين المقتضى
به ومنه في السلامة من النسل او منه مع انشاء العز في النفس
والنسل قيل هو بين اليد او الرجل بحيث لا يعمل وان يغير فيها حسن
او حركه متعينة ورجها اعين يطلانها وهو ضعيف وكيت كان
فلا يقطع العضو المقتضى منه من يد او رجل بالاشكلا خلاف بل عليه

بل عليه الاجماع من في وهو الوجه المقتضى للجمومات مضى الى الاشكالا
واطلاق خصوص بعض المعنى في رجل قطع يده رجل شلاء قال عليه السلام
اليد يقطع العضو الا شل يثقله وبالصحيح ما لا يعجز ان لا ينقص
بالاشكال فيمردف تعين الدرية مع العرفة باخيار اهل الخبر بعدم النصا
واستدراكه العرف ولا خلاف فيهما ايضا بل عليهما الاجماع في الغنية
وهو الوجه مضى الى الجمومات في الاول والرد وصاها في النصا في الخبر
الثالث مع امكان تدارك الحق بالرد يخطو بالباله وروود واية لها عليه
دلالة في ثنائف وقبيل الحكمه فيه في المسالك وغيره الى المشددا فوهم
وجرد خلاف فيه واشكال ولكن لا اثر لهما وحيث يقطع النسل يقتضي عليها
ولا يقتضي اليها ارض الثاوث للاصل وعدم دليل على القسم مع فسادهم في
لهم يقتضي المسلم من الذي واخذ منه فضل ما بين الذين الصحيح عن في
قطع يده مسلم قال قطع يده ان شاء اولياؤه واخذون فضل ما بين الذين
الحدث وفي سنده اضماد وفيه عا لفة للاصول لكن لم يجد خلافا فيها
يعلم منه عا نحن فيمردف من الحكمه فظاهر التتابع عدم الخلاف فيه حيث
لم يصر من ذلك هذا الحكم ولو وجد خلافه لظهر وتعرين له كما هو في
وبعضه ما مر من ربه فضل ما بين الذين اذا قتل المسلم بالذي باعتبار
القتل له او مطلقا وانه لو قتل في سلماء فهو هو واه الى اولياء المشلول
وان لهم الخبر بين ثلثه واسرها فنه حيث انه لم يكتف في النصا منه
بنفسه بل يقتضي اليه ماله تدبر ولا يقتضي الذي من السلم ولا للعبد من

بل يجب الدية لقتل النساوي في الاسلام والعقوبة المشددة في القصاص كما مر
اليه الاشارة مضانا الى خصوص القبر المشتمل قريبا ولا نفاص بين القبر والعبد
فلا تشارك وانما لا يضاف مسلم يذبح في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ
من المسلم دية الذي يذبح في القتل من غير انما في درهم فالاول وامامنا
قبل الفضا المشتمل من ان ذك قطع المسلم باللعن بعد غير اولى المعاهد فان
شاق في اخذ الدية وان شاق في قطع العبد المسلم وادويه فضل ما بين العبدتين
وانما قل المسلم صحت ذلك فقد من الجواب عن امثاله في الشرط الثاني من شرط
قصاص النفس من الشدة واداء المال القيمة والاختصاص بصورة الاعتياد
خاصة كما فصلته النصوص ثمه ويعتبر النساوي في الشجاج اى الجرح والشق
بالساحد حولا وعرضا انما على الظاهر المصريح به في بعض العباد فيل اشعا
لفظ القصاص به ولا عيار فلا يقابل فيه ولا يستعمل ولا يفتن بغيره عن
واسعة بل يستوفى بشدة الشجة في العبد من لا يزول وعرضا باجماعنا لفظ
المصريح به في جملة من العباد وهو الجرح المؤبد بما قيل من نذر النساوي
فيه سيما مع اختلاف الروس في السمن والضعف وغلط الجدل وقد ذكر
لكن في صلوة جرحه مستقلة نظر لما قيل من ان ذلك ليس بموجب اذ في
بما يمكن وبسط الباق وبؤس ارضي ان يذكر في الساحة حولا من
ان يلزم اعتبار النساوي فيها ولو استلزم استبعاد راس الجاني لصغره
دون الجاني عليه بها لتكسر فلا ولا يكمل الزايد عنده من القصاص ولا من الجرح
لحق وجهها عن محل الاستيفاء بل يقتصر على ما يمتد له العفو ويؤخذ

ويؤخذ للزايد بقية المختلف الى اصل المخرج من الدية فيستوفى بغزو
ما يمتد له الراس من الشجة وينسب اليها الى الجمع ويؤخذ لفتاى
فان كان الباق لثاقله ثلث دية تلك الشجة وهكذا ومثل ذلك جاز
فيما نحن فيه لولا الاجماع على انه لا يعتبر النساوي في غير بل يرضى فيمنع
اسم الشجة بالخصوص الذي حصل بها القناعة من خا رصدا وباضعه او
غيرها حتى لو كان عموما مثلا حدة مثلا خضف اغلة جاز في القصاص انما
عليه ما لم يقفه الى ما فوقها فيمنع عنها لا خلافا لاسم وبقيت
القصاص فيما لا يعز برقية بالنفس والطرف ولا يشهد فيه استيفاء
المثل كما قلنا رصة والياضعة والمصحات والموضعة ويشاق فيضرها
مع ما بعد ها وكذا كل جرح يمكن استيفاء المثل فيه من دون تعزير
بأحد ها وبسط فيما فيه التعزير او بعد ان يكون المثل فيه مشوق
كالها شمة والمنظلة والمما موم وكسر الاعضاء والجائفة ولا خلاف في شيء
من ذلك اجماعا فيما سياتي في الاشارة والجرح بعد العفو فيما ليس
فيه تعزير ولا اصل مع لزوم صيانة النفس والوطن المحرمين من التلف
واعتبار المما لدف غيره ولو قيل فيه يجوز الاستيفاء على ما دون القناعة
من الشجة التي لا تعز برقية واخذ النساوي فيها ويؤخذ ما استوفاه
من الجائفة بالموضعة ويؤخذ للشتم ما بين دية على هذا القياس
كان وجهها ولكن ظاهر الاصحاب على الظاهر المصريح به في ذلك الاستيفاء
على الدية مطلقا وبشدة لهم النصوص منها الجائفة ما وقعت في الجرح

ليس فيها قصاص الا الحكومة والمنظلة يقتل منها العظام وليس فيها
قصاص الا الحكومة وفي المما موم ثلث الدية ليس فيها قصاص الا الحكومة
ومنها في الموضعة خمس من الابل في المصحات دون الموضعة اربع من الابل
وفي المنظلة خمس عشرة من الابل وفي الجائفة ما وقعت في الجوف ليس فيها
قصاص الا الحكومة والمنظلة يقتل منها العظام وليس فيها قصاص الا
الحكومة وفي المما موم نفع ضربه في الراس ان كان سيفا ناهيا لقطع كل
شيء ونقطع العظم فنؤم الضرب وربما قتل سمعه وربما اعتراه
فان ضرب بعود او بغيره فانهما تبلغ الشدة من القطع يكره فيها
الفتن تحت الراس ومنها الاقصاء في عظم لكنها مع تصور السند الجبر
الا ولا منها مقطوعات لم يستدل له امام ولا اخير منها معارضنا
عن الحسن والذريع كبر ان عبد الله ارض او قود فقال قود ثلث فان
اضيق الدية قال ان امرئ به ما شاء فهو له وقاها الشيعين العمل بمقتضا
بما اذا كان الكسور شيئا لا يجرى صلاحه وقت الموت كما قلنا واما ما كان
من الجراحات فالتجديد فان فيها القصاص او يقبل المخرج دية الجرح
فيحط ها واعلم ان عبد الله اشبه بها بعد ها ما لا قصاص فيه لشدة
او غيره هو المقتضى لا لا احصاها خلا لا لثنا يدر والمضعة والدية فلم
يعدوا مترا عا لما موم والجائفة بل صرحوا بثبوت القصاص في
الجراح مطلقا عاها معلون في القصاص فيهما بان فيه تعزير
بالنفس وهذا التعليل كما ترى لا ينعش بها بل جاز في قولها شمة

الجائفة والمنظلة ولما اعترض على الشيخ في قوله فقال بعد نقل كلامه
فيها الا انه رجوع في مسائل خلافه وهو سوط الى ما اخترناه وهو الاصح
لان تعليله في نهايته هذا لا يزم له في الجائفة والمنظلة ونعم ما ذكره
ولما اعترض في ذلك عن الشيعين فقال وكانها لم يمتحما بثبوت القصاص
في الجائفة والمنظلة بل يوجب القصاص في الجراح والجسم والقول فيهما
خارجان عن الجراح وعليه فيمنع الخلاف لكن عن من جرح الشرج بثبوت
القصاص في الجائفة والمنظلة وهو ضعيف فالخاية وفي جواز الاستيفاء
من الجاني قيل لا ند مال اى قبل بره الجاني عليه من الجرح ترد من عدم
الامن من السراية الموجبة لدفع الطرف في النفس فيسقط القصاص
في الطرف ومن عموم قوله سبحانه وتعالى في القصاص وقوله تعالى فمن عند
عليكم فاعندوا لاية لمكان الفاء المقيدة للتعقيب بلا مهلة والاصل
عدم حصول السراية اشبه الجراح مع استيجاب الصبر الى الاند مال
وقاها للكفاية وفيه وعليه عامة المخاريف بل لم افق على مخالفتهم
عدا الشيع في ط فاخارا لمنع لما قيل في ذكره جماعة وعيا من الحكمة
في ذلك شري مطا بن الحكاية بل في ظاهره في الكراهة فانه قال بعد نقل
القول بالمنع الا بعد الاند مال وهو لا حوط عندنا لانها رجا ضار
نفسا والا حوط يشتر بشعر بالاستحباب وبسبب القصاص في الجرح
الشد يد واليرا لشد يد ويشوق فيه اعتدالى التهاد بلا خلافت
ايده فالواحد من السراية وربما يؤد ما مر في الحد ومن ناخبرنا

الى ذلك الوقت ونماها لتقليل كالعبارة وغيرها من عبارات
وجوب لنا خبر اختصاصه بخاصة من لطف دوس النفس استظهر
بعض الاصحاب لا سيما به هو بعيد كاحتمال آخر العوم انفسا من
النفس ايتم ولو قطع شخص شيئا من آخر ناقص منها فالصالحين
عليه التغيير جعلها كان الجاف ان الله بلا خلاف على انفسه الصريح به
في التضييق قال وانما الخلاف في العلة ففيل ليلسا ويا في الشئ كما
ذكروا لمصلحة وجعل لانها مبني لا تصح الصلوة معها او يرفع على الخلاف
انزول لم ينش الجاف ورضى بذلك كان للامام انزلها على القول الثاني
لكونه حامل بخلافه لا تصح الصلوة معها الاول والاخر غير الشيخ
قطر وقت مدعيان صريح الاول وظاهر الثاني الاجماع وهو الجاهل
المعصية بالنفس الذي هو الاصل في هذه المسئلة ان رجل قطع
من اذن الرجل شيئا فرفع ذلك الى على عيبه فانه فاعدا الاخر
ما قطع من اذنه زوجه على انه فالتفت ورجعت فاعدا الاخر الح
على عيبه فاستعاده فامر بها ففطحت فامر بها فدفنت وقال
انما يكون النقص من اجل الشئ وقصور سنده او ضعفه فغير
بالعمل والثاني خيرة الحاشي في التمسك بالفاضل في بر وعد شيئا
في ذلك وهو غير بعيد والذي يتخلل بالمال امكان القول ياء
بالتعليق لعدم المناقاة بينهما مع وجود الدليل عليها فيكون
لانزاله بعد الوصل سببا في النقص وعدم صحة الصلوة

الصلوة فانما ينقص الاول بالعفو مثلا بغير الشاف كما في جبال العباد
ولوا تفتن الشاف في باقي الاول كما في المثالين لم يوروا واجب الا زواله
فغيره لا يوجب محذرا له انما سئل في الصلوة في الشريعة وكما لو قطع
الشئ ففعلت بجملته ما انقص منها والصفها الجاف كان الجاهل عليه
ان الله انشا ويا في الشئ وليس الامام ذلك ان عني عني الجاهل عليه الضم
اولا انما لم يبين من ان الشئ يكون منه ولو انقص ما على الدليل الثاني
لا يمكن ذلك الجاهل عليه ايظم في المثال الثاني ليعصم الا انقصا
بالا بانه المخصوصة للمناظرية الجاف وينقص الا انقصا بغيره
الشم وكن الا ان النقص بالصفاء بلا خلاف ظاهر صريح به في
بعض الجاهل ليعوم الا ان بالاذن والانتقالات مع حصول الاضداد
بمثل اعلمى بناء على خروج المرضى عن العضوية وثبوت احدها
في الدماغ والاخر في المعراج او ما ورائه فلا تعلق المرض بالجل حتى او قطع
انفه او اذنه فانزل شهما او سحره فمناظرية ان لا يربط احدهما بالآخر
ولا يقطع ذكر الشئ بالعينات ويطع بذكر الصغير والمجنون والاختلاف و
مسلوب النقصين بلا خلاف للعوم في الحديث والاختلاف باليد ولا
صينغ في المساعدة بالاعشار في النقص ولذا قالوا في قطع ذكر العينين في ذلك
الذي يروى عن علي بن ابي طالب في اجماع الطائفة ولكن في القوي ان فيه
الذي يروى في قولهم يضمنون عن الصدوق والاسكافي وهو ضعيف
عن المفا ومثلها في طرح او يحمل على الراية بها ان في النقصا وثبوت

اصل الدين في الجاهل لايان كمال الدين او على النقص ففعل على عن
الشافعية قطع الصحيح بالعينين بناء على ان العين نقص في الدنيا
او القلب لا شئ في الذكر ويقال عين لا عور اي ذى العين الواحد
خلفه او باذنه او نقصا او جناية بعين ذى العين الما له طاه حله
وان عني بذلك لا عور وثبت بلا صير بلا خلاف يظهر به صريح
جمع من ناصر بل عليه الاجماع عن في وهو الجاهل مضانا الى عوم الادلة
العين بالعين وقصور المعبرة في الصحيح والفريق من يفضله
عن ابان للذين قد اجمع على تصحيح ما يصح عنها العضاء باعور
نقاء عين صحيح فقال بقاء عيبه قال ذلك يعني اعرف قال الحق
اعماه ونقص الاصل واطلا فيها كالتشاور وصريح جماعة من اصحابنا
عدم رتبة شئ على الجاف مع ان دية عيبه ضعف دية عن الجاهل
عليه الجاهل عليه في ظاهر الاضام بكذا ياف وكذا ينقص له اي
لا عور رتبة من ذى العينين بعين واحدة بلا خلاف في اجله
الا من اسكا في تجرد الانقصا لدمه بعينه ايضا مع رتبة
نصف الدين وهو مع شدة وده وعدم وضوح سنده ومخالفة
انفا من النقص لان ضعف بان العينين ان قسا ويا عينه فلا يروى
رده والا فلا قطع وما يق من ان عدم المساواة لا يمنع الانقصا
فان الاثني يضمن الجاهل من الذكر مع الرتبة في موضعه مع انها غير
مساوية لم ينعقد بان الانقصا من الذكر ولا ينفى انما هو في

هو في شئ واحد بواحد مثل النفس بالنفس لا الشئين بواحد
هنا وان نقص لا شئ نصف الدين كفه وضعفها بخلاف عين
الامر وانها اتم واحدة مثل اخرى اوه شلها وهو طاهر ولذا لا
ينقص لعين الرجل الواحدة عين المرأة مع النساء ويطعن
لعين المرأة عيني الرجل مع الزوج وبالمجمل لا يربط في ضعف هذا الحق
كالجاهل عن كثر من اصحاب من اطلاق فهم بغيره لا عور يعني لا ينفى
بالعين الواحدة واخذ الدين كالملة مع ان موجب الحد ليس الا الاول
وانما ثبت الثاني صله كما مرث اليه لا شارة وبهذا هنا صرح جماعة
وحيث انقص له بالعين الواحدة ففي رتبة الجاهل عليه نصف الدين
النفس قولان المروى في النقص وغيره الذي في الاول ففعله في الشئين
في رجل اعور اصاب عينه الصغيرة ففقدت ان ينفاء احد عينين
صاحبه ويعقل لم ينفى له رتبة وشاء اخذ دية كاملة ويعني عن عين
صاحبه وفي الثاني عن رجل صحيح ففقد عين رجل اعور فقال عليه
الدين كما لملة فان شاء الذي فقدت الذي فقدت عينه ان ينقص
من صاحبه وياخذ منه خمسة الاف درهم ففعل ذلك له الدين كالملة
وفداخذ نصفها بالنقصا وهو حق الشئ في رتبة وانما عه و
الفاضل في لغة والشهد بين في التلك ولك وقد غيرهم ولا يقع
عن قوة لصحة سند الرواية واضعفا دها بغيرها من الرواية
الاخرى وقال النفق عليه من ان دية عين الاعور خلفة او باخر

وهو حسن لكن قد مر ان القول باسئانه على هذا الوجه هو المشهور
 بين اصحاب وجهه غير واضح ولا يجب ان لا يستغافل هذا الوجه
 احوط وان كان بعينه محل بحث ثم ان ظاهر العبارة وغيرها مواجهاة
 الجاني للمرأة المواجهة للشمس لا لها نفسها والظاهر من الرواية غيره وان
 انظر في المرأة بعد استقبال العين بالشمس فان منها هكذا دعا عاص
 امرأة عمارة ثم دعا بكر سفت فله ثم جعل على انقار عينيه على حاليها ثم
 استقبل بعينه عين الشمس قال وجاءت المرأة فقال انظر فتنظر في الشمس
 وبقيت عينه فاعلمت ودعاه ليصر ولو قطع شخص كفا مقطوعة الاصابع
 ففي رواية قطع المشطوع كفت الفاطم ودعاه عليه اى على الفاطم دبر
 وعمل بها الشيخ والفاضل قد وعد وعبر ونسب في ذلك الخبايا
 الشيخ بل زاد في نسبة كالتشديد في الكذب الى لاكثر فان بحث شهره جارية
 والا فالرواية متعريفه وقال الحلي انها على الاصول المذهب ان اخلافت
 بغير ان لا يقتضى العضو الكامل للنافع قال والاولى الحكومة في ذلك
 وتولى الفصاح واخذنا الارش فيه وظاهر المتن وغيره وصريح لغة القوم
 فيه ولا يخفى من وجوه وان كان القول الاول لعلة اوجه والثاني احوط ولا يخفى
 ان يقتضى من الجاهل المحرم ولكن يقتضى عليه في الماكل والمشراب حتى
 يخرج ثم يقتضى منه بلا خلاف اجمعه ونفاه صريحا في ذلك بل عليه الاجماع
 عن ترويض الشريعة وهو التحريم مضافا الى هوياث الامن لمن دخله من
 الاية والرواية في الصحيحين الرجل يمين في غير المحرم ثم يلجاء الى المحرم قال

المحرم قال لا يقام عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يتابع فانه اذا
 فعل به ذلك هو ثبوت ان يخرج فيقام عليه الحد وان جنى في المحرم جناية
 اقيم عليه الحد في المحرم فانه لم يرد المحرم حرمة وهو تصرف جواز ان يقتضى
 عين جنى في المحرم فيه الجواز متعلق بقتضى اى من جنى فيه يقتضى منه فيه
 ولا يجب ان يقتضى منه خارجه وقيل المثل كما تدبر ثلثان مع انما لا
 خلاف فيه ومعلوم ادلة الفصاح المسجلة هنا عما يصلح للمعارض
 يقتضيه من اختصاص الحكم الاول بالمحرم لا اختصاص من خصصها
 به فيشكل الخاف مشا هذا لعمري فليتحرر به وان حكم عن الشيخين والفاضل
 وقال اليه في ترويض الشريعة فقال وهو قريب اما اولاها وبره

منهم ان يوثقا مساجد وانما ثانيا فلما نواز من نفع
 العذاب الاخرى عن يد فن بها فالعذاب لله

اول وثالثا فلان ذلك مناسب لوجوب

تعتيقها واستمها المجاورة بها وال

والفصل اليها ولا يرب ان ما قالوه

احوط وان كان في تعينه بهذه الوجوه

الثلاثة نظر في الكتاب

الفصاح في شهر ربيع

العظيم الكائن في

من رجب

الشيء

في

كتاب الديات

جمع دية بتخفيف الياء وهي المال الواجب بالجناية على المرقى نفس
أوما دونها وربما اختص بالمقد راضا لزا طلق على نفسه اسم لا ريش
والكفره والمراد بالعنوان ما يعبر لأميرين وهما هاعوض من وأوما لكفره
يقال ودست القليل أعطيت دية وربما يسئل لدية لغدر عقلا لمعها
من الخرج على الماء فان من معان العقل المنع والأصل فيها قبل الإجماع
الكتاب والسنة قال سبحانه ودية مسلمة إلى أهله والسنة متواترة
بجملتها ويستأنف إلى جملة أخرى منها الإشارة في نضاعيف الإجماع
الائنة والتلف في هذا الكتاب يقع في أمور أربعة **القول** في قياسات
أقسام القتل ومقادير الديات وأعلم أن أقسامه أي القتل بل طوائفها
ثلاثة عمد محض وخطاء محض وشبهه بالعمد فالعمد ان يقصد إلى الفعل
والقتل به مطلقا أو الفعل خاصة مع حصول القتل به غا ليا وقد سلف
شأنه في أول كتاب الفصاح والشبه بالعمد ان يقصد إلى الفعل ولو
القتل بشرط ان لا يكون الفعل مما يحصل به القتل غالبا مثل ان يضرب
للثايب أو يقاتل للأصلح ضربا وعلاجا لا يحصل بهما الموت الا نادرا
فيكون الضرب والمعالج والخطاء المحض ان يخطأ بهما أي في الفعل
وقصد القتل مثل ان يرمي لصيد فيخطأ به الضم إلى انسان فيقتله ولا
خلاف في حق من ذلك اجماع الا ما قد مرنا اليه الاشارة ومجموع ما هنا

ما هنا يعلم حصده ما سبق ثم خلا وجه للاعادة وموجب الاول الفصاح
لا لدية الا صلحا كما سبق بخلاف الاخير من فوات موجبها الذي لا خير
مطلقا ويقتر فوات في فعلها وكيفية وزمان ادائها كما سبق ذلك منضك
اذ عرفت ذلك فاعلم ان دية قتل العمد حيث يشعن الدية او بالصلح
عليها مائة من مسان الا بل وهي لثا نضاعدا وفي بعض كلمات الشهيد
ان المئمة من الشيعة الى اذ لم ياتوا ثا برة وهي ما يطلق عليه اسمها
ولو كان غير مستعمل ما يقتضيه إطلاق العبارة وغيرها من المصنوع
والفتاوى خلافا لما حكى عن يرو المذهب ومع قسنة والتجربة عليه غير
فهو ضعيف ومع ذلك شأن كالحكم من الاخير في الاول ايضا حيث قيل
بالقتل وكنتهما احوط سيما الاخير لانه لا جمل من العبد عليه وفيها
التم والموتق وفيه من دية العمد فقال ما نذر من تحول الا بل المسان
فان لم تكن ابل فكان كل حمل عشرون من تحول الغنم ولكن في صلوحها
لشيء من المصنوع المطلقه نظر لاختصاصها دون هذه بقوى الاكثر سيما
مع ورودها في مقام الحاجة واشتغال هذه على ما لم يقبل به احد من الطائفتين
ولا حملها الشيخ على الشية او ما نذر حلة بالضم على الاظهر الا شهرين
الطائفة ونفى عنه الخلاف بعض الاصحاب وعليه الإجماع في الغنم وهو
الجدون القم سمعت ان ابي ابي بطون كانت الدية في الجاهلية مائة من
الابل فامر رسول الله صلى الله عليه واله ثم امر فريخ على اهل البصرة
بشرة وفريخ على اهل الشام الف شاة وعلى اهل اليمن الخيل مائة حلة لعدم

التجديف نقل بن ابي ليلى فيما وان الراوى مثل انما عدا الله شيئا عدا
رواه فقال كان على علي بن يعقوب الدية الف دينار وفيه الدية الف دينار
الف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة الف درهم
لاهل الامصار ولاهل البوادي الدية مائة من الابل ولاهل السواد ثا
بشرة او الف شاة ولم يذكر كيف اصل الحلة فضلا عن عدد دها ومع ذلك
فما هنا انها هو على نسخة الشهيد واما على نسخة الكافي والفتية والاشجار
فانها هو ما ذكره علم ولا قال الفدية قال الفدية وفيها الف الف شاة ومشتبه
لما عرفت ضعيف واما الفدية قال الف دينار او عشرة الف درهم
ويؤخذ من اصحاب الخليل الخليل ومن اصحاب الا بل الا بل ومن اصحاب الغنم
الغنم ومن اصحاب البقر البقر فليس فيه سوى الدلالة على ثبوت اصل
الحل دون عدد دها انها مائة اواقعة مع ان بعض نسخ يثبت القليل
بدل الخليل ولا دالة فيه على الاصل ايتم لكن نسخة في ما نقلناه واحدة
وهي ارجح من نسخة سب المزبورة سيما مع ان بعض نسخ ايتم له مواظفة
واعلم ان كل حلة ثوبان على ما نص عليه اكثر اهل اللغة والاصحاب من
غير خلاف بينهم اجماع نعت ابي عبيد الخليل بروا اليمن والحلة اربعة ثوبان
لا دية حلة حتى يكون ثوبين واثني الحلة واحدة الخليل وهي بروا اليمن
ولا شاعرا الا ان يكون ثوبين من جنس واحد والاصحاب للمزبورة الحلة
بالضم لا يكون الا ثوبين من جنس واحد والعين الحلة اربعة ثوبان
بروا وغيره لا يقال لها حلة حتى تكون ثوبين وفي الحديث تصديقه

تصديقه والفاوس لا تكون حلة الا من ثوبين او ثوب له بطنان وثوبان
منهم ان التعدد له مدخلية في صدق التكليف وعدمه مع الوحدة وعليه
فيكون التكليف في العبارة نوحها لا تكليف او كذا لثا التكليف يكونان من
بروا اليمن على ما استفاد من الاولين وفي غير ذلك بعد اليمن او بجزات
ولم انفك على دليل نعم ما مر من العين ربما يقتضيه تقدير ثوبين المعتبر
من الثياب لا تصدق عليه اسم الثوب عرفا لا جرم ما يستر العورة حتى
كأروا يقال بضائه فطعا او الف دينار على مثال ذهب خالص
كما في صريح الخبر في المسلم عشرة الف من الفضة او الف مثقال من الذهب
او الف من الشاة على استانها مثلا ثوبين الا بل ما نذر على استانها ومن الجاهل
ما بين وفي باقي المصنوع المعبرة الف دينار او الف شاة وهي ما يطلق
عليه اسمها ولو كانت اثني واثنا المعبرة بالمقدرة لكانت مكان
كل حمل عشرون من تحول الغنم فقد عرفت جوامع دعوى الإجماع على
خلافتها في الغنم وعدم ثا ليا هنا على ما اجماع الا ما يروى من
الشيخ في الكتابين حيث حملها على وجهين احدهما ان الا بل يلزم اصل
الابل من ما نذر من بدلها الزم الزم لول في ثوبان كانت قيمة كل حلة
من تحول الغنم كما في القم ومن الغنم قيمة كل ثوب من الا بل عشرون
شاة وثانيتها اختصاصا بكونها لا بعد ثا ليا فكل حلة في الف والمضمن
للسؤال عن قتلته له قال ما نذر من الا بل المسان فان لم يكن ابل فكان
كل حمل عشرون من تحول الغنم ولكن الظاهر ان ذلك منه ليس بولا

انه خلاص الاجماع فانه لا ضمان عليها الا في الخطاء المقتضى وهو معارض بمثل
بل واجوب تتم واعلم ان لم نلفظ على رواية تدل على مضاد ثمرات ناديتها فيه
الا انه قال المقيّد نقادى في سنين وثبته اكثر الجماعه بل عامتهم كما في
ظاهر حقه مشعرا بالاجماع عليه كما في ظاهر جرحه قال عندنا سوى
سنين من مالها الا في خاصه ونحوه قط ونحو الخلافات عندنا في غير
الجماع المؤيده بما اخرج عليه قلة من انه كما ظهر في الثبوت بين العمد والخطا
في الاجل لثبوت القباية فيها وجب ان يظهر بالتبني لهما وان شبيهه
العمد لوجود المقتضى محلا بالمناصب فلا وجه للزوم الاستبعاد من العباره
وما ضاهها من منابر جماعه كالمذهب وتبع وتروى ولا يمكن من حقه
من ان يثبت في سنين ان كان معسرا والا في سنه ولما صحت
الخلافات من انبائها سوى في سنه وروايت العمد حاله في دية مثل الخطاء
المقتضى منها ايضاً روايات بل روايات وافعال اشهرها سيما بين المذاي
بل عليه عامتهم انها عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون و
ثلثون بنت لبون وثلثون حفرة وهي مع ذلك محصيه وفي الثانيه انها
خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون
حفرة وخمس وعشرون حفرة وبها اقول من حقه وهذه هي الروايات الثانيه
في المسئلة السابقه كان الاول هنا هي الاول السابقه يعنيها فليكن الملائم
محمداً بها فكذا علموا بها هنا فصحتها مع ضعف ما قالها وان سكتي من
انراهما جماعاً لغير يثبتن عليهما واما بدت الثانيه هنا بما عن نفسي ليعلم

الجماع من نفله روايت بمضمونها وفي روايت ثالثة انها ثلث وثلثون
حفرة وثلث وثلثون حفرة ومما راجع وثلثون ثمانية الى باذل عامها كلها
خلفه وهي وان كانت محصيه الا ان لم اجد ما يلا بها ومع ذلك كون
ذلك في الخطاء لم يترك فيها الا ينظر على من حد يد الذي هو في سندها
وهو ضعيف جداً ويضعف به الروايت لو كان كون بن ابي عمير شريكاً له في
نفل اصلها ومن طوق ثمانية عشرون بنت مخاض وعشرون بن لبون
وعشرون بنت لبون وعشرون حفرة وعشرون حفرة ولم اجد به روايت
والسناد في ثلث سنين في كل سنة ثلثها اجماعاً مما يلا من الامايش
كما عن في حكاية جماعه حد الاستفاضه وهو الجرح مضافاً الى المحصيه
السابقه ويضعفها العاقل الا لاجل اجماعه للتصويح المستفيض بل
المشاوره ياتي ذكرها في بحث العاقل انكم سبحانه نعمان نفدت العاقله
او كانت فغيره كانت في مال الفائل ان كانت له مال ولا تعلى الامام كما يا
قبحه ولو قيل في انفسه الجرح وهو احد الادب المحرم ورجب وذو الحججه
وذو الحجه الزم به دية وثلثاً من اجماعاً من كانت لسخن الاصل تعلى
عليه لانها كالحرة بلا خلاف فيه اجماع بل عليه الاجماع في عباير جماعه
حدلاً استفاضه وهو الجرح مضافاً الى العشره فكل لوطوا كاضه عليه دية
وثلث وفي الخبر عن الرجل يثقل في الشهر الحرام ما يدبره قال دية وثلث
وهل يلزم مثل ذلك لو قيل في الحرم الشريف الحرام ما يدبره تعالى شرفاً
قال الشيطان واكثر الاجماع نعم ومنهم من يزعمه والتحليل مد عين عليه

في ظاهر كلاهما اجماع الا ما يرد كما ستره وهو الجرح مضافاً الى الموقن
كالقصر فدرجل ثلث في الحرم قال عليه دية وثلث وصحيح جماعه ومنهم
الملائم هنا وفي بعض الروايت لا اعرف الوجه خلفه فيهم من الروايت بل يطلق
الجرح وكاتهم ليرشوا على هذه الروايت والا فيصير مع اعتبار سندها
في المطلوب مرجحه معضده بما ترمي من الاجماع المحكيه وبما علة الملائم
من اشواكها في الحرم وتغلط ثلث الصيد فيه المناصب لتغلط غير فهو
في غاية القوة وهل يلحق بها حرم المدينه ومشا هذه لا تخط مشرفه الف
صلوات وسلام وتخير مفضلتي الاصل العدم وفيه وقد وعدت ويصل الشيخ
الاجاف وبما يرد في تارة لاشا عدوكا يدين عليه للملأ فيل والظاهر اختصاص
التخليط بالحد للاصل واختصاص اكثر الثناوى به من حيث التحليل
بالانتهاء وفيه نظر فان مقتضى الخبرين العموم وبه صحيح الحل فقال
لديكم ان لا تدركوا نفل في العمد المقتضى وعند المقتضى في المقتضى
المقتضى الا في الموقنين الملائم والزمان فالملائم الحرم والزمان لا شهر
الحرم فبعدنا انها تغلط بات موجب دية وثلثاً وظاهر كما ذكرى دعوى
الاجماع عليه ايضا وقرئ من ترهه حيث اطلق الحكم ولم يعلل بما
يجوز عليه في الحد فقال وجب على الفائل في الحرم اربع شهر حرام دية
ثلث الى ان قال كل في الحد ليل اجماع الصائفة ومثلها في الاصل عباد
الانسان في تروى ولذا صحح بالعموم لثلاثة بعض مناجرة الاجماع عبا
عليه النفس والاجماع ولا تغلط عندنا كما في الاطلاق كما صحح به جماعه من

جماعه من الاجماع وادعى بعضهم في ظاهر كلاهما اجماع عليه للاصل
واختصاص الموقنين والنفس بالقتل ولا في قتل الا فارب لذل وبه مرجح
في ثلث خلاصاً للقيم وقت يغلط ويدلج مع شدة وقه غير واضح ثم ان كل
ناف دية ثلث الحرم المسلم واما دية ثلث المرأة المرفه المسئلة فليكن مقتضى الجمع
اي جميع المقادير السنة المقتضى من ابل خسون ومن لدنا تير خسهامه و
هكذا اجماعاً محققاً وتحكي في كلام جماعه حدلاً استفاضه وهو الجرح مضافاً
الى الصالح المستفيضه وغيرها من الملقية التي كاد تكون متوافقة فتهازي
على ما ترقى بحث عدم تساوى الرجل والمرء في دية الجزاءات ما يبلغ كذا
وغيره والقدر المرفه نصف دية الرجل والنصف من رجل ثلث امرء خطاه
على راس الولد تحصى قال عليه الدية خسهامه الا في دهر الحديث ولا يخلط
المقتضى والحد وشبهها في شق من المقادير السنة حدلاً استفاضه
دية الثلثه فيها كما عرفت واما عدم الاختلاف فيما عداها فليورد في شبهه
الحد والمقتضى ايضاً بحيث يبينها فقد ذكره جماعه كالمقتضى هنا وفي
دعوى والشهيد بن في القيت وغيرهما من غير ذكر خلاص ولا اشكال
وهو ايضا ظاهر لقل مد عبا عليه الاجماع في ظاهر كلاهما وهو الجرح مضافاً
الى الاطلاق اكثر التصويص الروايت به السنة كما عرفت ونصير جملة منها بالخبر
بين جملة منها في المقتضى ولا فاعل بالخرق في الخبر يد المقتضى ان لم يرد
القتل ما لم يلا ابل وعشره الا في من الروايت اولئك من الشاة وقال في القطة
للثبته الحد وايست بعداً افضل من المقتضى باسان ابل لئله وثلثون حفرة

الى اخر ما تقدم وفي اخر الخطا ما تارة من الابل والاف من الغنم او عشرة
الاف درهم والاف دينار وان كانت الابل خمس وعشرون بنت غنات
الآخر ما سبق ايتم وهذا ثلث دينار والجل ما تارة من الابل فان لم يكن ثلث دينار
الى ان قال هذا في العبد وفي الخطا مثل العبد الذي شاة غنطلا والصبيمة في
المشهد مائة مائة في ثوبت الد واهم في قتل الخطا في المرة فكذا اخبره ونحوها
لعدم الشائل بالفرق اصلا كما مضى فلا اشكال في المسئلة بحمد الله سبحانه وان
كان زبها يظهر من بعض منازي مناخري مناخري المتاخريين حصول نفع شلت
له وريبه وقت مقدار دينه الخمر الذي رواه ثبات بل روايات والمسلم منها
التي عليها اعمامها بنا لا الادوا منها ثمانية درهم مطلقا يهودا كان
او نصرانيا او مجوسيا وهي مع ذلك صحيح ومعتبر مستفيض كاد فيبلغ
الثواني معتمدة بالاصل ومجتمعة العادة والاهم للصحة في الغيرة كونه
العربات ففي الف من دين اليهودي والفران والمجوس قال درهم سواء
ثم اعماد درهم والرواية الثانية منها الف من دين اليهودي والفران والمجوس
دين المسلم وروى عنه الموثق كالمع من اعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
كامله الخبر ومنها الضعيف دين اليهودي والفران اربعة الاف درهم
ودين المجوس ثمانية درهم وقال ابن الجوزي كتابا يابا لانه جاما من وهي كما
قوى فاصح من المقادير والاول من وجوه شئ يجمع اخلا فيها
ومما افتر بعضهما بعضا وموافقتها للعادة العيا كما كانا عنه خالي العلالة
المجتمعة طاب ثراه ولاجله جعلوا على النقيض فقال والظاهر حل فانه على

ما زاد على ثمانية على النقيض لموافقتها للعادة اذ ذهب جماعة
منهم الى ان دينه ثلث دينه المسلم او بعد الالف درهم وروايت عن
عمر وعثمان وذهب اليه الشافعي وروى وايضا عن عمر ورواية اخرى وهي
ان دين اليهودي والفران اربعة الاف درهم ودين المجوس ثمانية درهم
وهي مع ذلك شاذة لاعمال باطلا فيها اذا افواك فالمسئلة اربعة منها
ما رويها ما عليه شيخ الطائفة في كتاب الحديث وروى من التفصيل بين
قتل الذي انفا فافها ثمانية درهم وقوله اعيانا فافها لاخيلا ولا اخبره
باختلاها بحمد الله على اختلاف نظريتها كما قال فان كانت كذلك فلا تكا
ان يزن من دين المسلم كاملة نارة واربعة الاف درهم اخرى بحسب ما يراه
اصح في الحال وادع ناما من كان ذلك منه ناد ولم يكن عليه اكثر من ثمانية
درهم جسا تضمنه لاخيلا وادله وتفي عنه الناس في الف وما الى بعض
من ناخر الظهور وجه الجمع للزبور من الموثق عن مسلم قتل ذبيها قال فافها
هذا شئ شديد لا يحتمل الناس بل يحتمل اهل دينه المسلم حتى يتكلم عن قتل
اهل السواد وعن قتل الذي يرمي مال لوان مسلما غضب على ذن فلان
ان يقتله وباشن ارضه ويؤدى الى اهل ثمانية درهم اذن وكذا القتل
في الدينين الغير وتيرة نظرا لشرائط الجمع الموثق به بالثقة في المقتضى في الحكم
لكثرة الاخبار الاوله وصحتها وموافقتها للاصل واشهرها ما يلاحظه
شهرة عظيمة كانت تكون لاجل اهل اهلها اجماع كما عتده من الغيرة
ولا كذا لك الاخبار الاخيرة حتى الحوت في المسئلة بها عليه فانها بطرف

الصد لثلاث المرات الخ بونه ومنها قول الصدوق في يره والاسكاف
الفصلان تفصيل لا يوجد قولها في الاخبار والمزبورة كما لا اثار لتفصيل
الشيخ فيها وان اشهر بالموثق ولا شاهد لتفصيلها اصلا فان
قولها الضعف الاقوال جدا فلا فائدة لذكرها ودينه نساهم الخراب
على النصف من ذلك اربعا ندرهم بالغلط ولعل مستند دعوى
الاد لثلاثة مائة بان المرة نصف الرجل في المدة وتيل دينه اعضاءها
وجراها ثلثا من دينها كدينه اعضاء المسلم وجراها ندر من دينه وفي
التعليق بما يخلط بالمسلم نظرا من عموم لاخيا وكون التعليق على ذلك
الاصل فيشعر فيه على موضع التوافق ولعل الاول اقوى وكذا انساب
دين الرجل منهم ولان الذي ان تبلغ ثلثة المدة فتصنف كالمسلم ولعل
للمستند في جميع ذلك فهوما احقنا كونه مستندا في اصل المسئلة مع
دعوى الاجماع في الغيرة ولا يغيرهم او غير الثلثة من اهل الكفر طفا
حتى ان اهل الكتاب لو خرجوا عن الدين لم يكن لهم دين ولا خلاف اجماع
للاصل مع عدم معلومته انصارات اطلاق الدين في اليهود واشهرها حل
من المستفيض الواردة في دين اهل الذمة باخصاص شرعيها لاهل
الكفر فيهم خاصة مضافا الى الموثق كالمع بان الجمع على نصيب ما يصح
عنه عن ماء المجوس واليهود والنصارى صل عليهم وعلى من قتلهم
ثاني اذ عشر المسلمين واخبر والعداوه لهم قال الا ان يكون منعوا
لقتلهم الحديث فندرت دينه ولاننا لا نلظير للاسلام فولاك بل اقوال

بل اقوال اشهرها واشهرها بين المتأخرين بل عليه عامتهم ان دينه كدين
الحر المسلم لعموم الادلة على اسلام من ظهروا وجراها ان احكامه عليه من
غير ما طوع على استثناء ولذا اننا مضانا الى اطلاق اخبار الدييات ونحو
بعضها بالمسلم المؤمنين الصادقين عليه بحجور اهلها كما مضى والظن
الناظر للصدوق وعلم الهدى وهوان دينه كدين اهل الكذاب ثمانية
درهم كما في النصوص الصريحة المروية في ارباب الدييات من تب كفتها
ما بين مرسلة وضعية جابها الا مع عدم جابها بالرة سوى دعوى
الاجماع في كلام الاخبر وهي لشدة الفائل بل عدمه الا المدعى وبعض من
سيقه موهبة فهو يغيره كغيره كغيره الذي استند بها ايضا مضانا
الى الدعوى السابقة بتعني كما هو ظاهر المتأخرين وصريح برفق فافها
والاصل الذي بناء السيد عليه من كنه ولذا اننا مضانا الى اطلاق
هذه الدعوى فكان مقتضاها عدم الدين مطلقا كما عليه الحل مستندا
بها هذا وقول السيد ليس بل ذلك البعيد للاصل مع عدم معلومته
دخول نحو ولذا اننا مضانا الى اطلاق اخبار الدييات حتى ما ذكر فيه لفظ الله
والمسلم لا خلا فيها الغير للمعلوم انصارات الحق من حيث عدم ثبات
منه مع انسياء سياف بيان مقدار الدييات وغيره ما لا يخلو بها
حتى فيه تبصير في التبيين اليه كالحل الذي لا يمكن المسك به وكذا
شمول ما دل على جريان احكام الاسلام على مظهره لغير ما نحن فيه ليس
بمقطوع فلا يخرج عن مقتضى الاصل بمثله وانما خرج عنه بالنسبة الى

دية الذي يعزى ما دل على ثبوتها فيه مع شدة باسلا من الظاهري
وليس وجوده كعدمه بالقطع حتى يلحق بالحرف ويمكن ان يجعل ما
ذكرناه جارا للتصوي والاجماع للكل مع ما لا ينافي لعدم ظهورها
فيه من القدماء عند الحائز للمناظر من حاكميه واما الشهرة فانها هي في
الحقق ومن بعده والى الروايات مع الجواب عنها ان المان يقولون
روايات دية كذا الذي وهي ضعيفة بما ذكره لان جوده السند بها
عرفته مضاهيا الى ان السند في بعضها صحيح الى جعفر بن بشر وشقيق
والاوسال بعده لعنه عمرضا والقول فيها شئ روي عن الثقات وروى
عن قال في مدحه ولا يكون ذلك لا بقدر عدم روايته عن الضعفا
والا فلو رواه عن الثقة وعنه ليس يمدح كما لا يخفى هذا مع احتمال
انجبارها ايتم بغير الاختيار والماردة في غشا لالهام المانعة منها معلله
بانه يشتمل فيه اليهودي والنصارى ولذا ائزنا حيث شاذ في سيا
اهل الكتاب مشعرة بانجادهم في الحكم والمناظرة فتم هذا وقيل لهم كره
ديه ولذا ائزنا قال يعطى الذي انفق ما انفق عليه الحديث وهو ظاهر
في ثبوت الدية كما ذكر القائل وانها ما انفق عليه وهو يشتمل ما فصر
عن دية الحر المسلم بل والذي ايضا ولعله ظاهر به لان الاخر خارج
بالاجماع كخروج ما رواه عنه بر ايضا ينص القائل فيها انه جاز مع ان الحق
يقول للثجاب عن لزوم دية الحر المسلم كما يصحح بل لعنه من في عدم
لن ومها فيضعف ما عليه المشهور جدا ويحين قول السيد ظاهر فشا

ظاهرا فتم جدا ودية العبد قيمته ما لم يجاوز دية الحر ولو تجاوزت
دية الحر ردت اليه ودية الامة فيمنها ما لم يجاوز دية الحر والاعتبار
بديه لحر المسلم ان كان المملوك مسلما وان كان مولا ذميا على الاقوى
وبدله ان كان المملوك ذميا ولو كان مولا مسلما على الاقوى ايضا قد
مضى الكلام في مسئلة وما يتعلق بها منوف في كتاب الفصاحي في المشر
الاول من شرائطه فلا وجه لادامته وهي كدية الاحرار ويؤخذ من حال
الحاق ان قلة اعيان العبد هذا او شيئا به ومن ما قلناه ان قلة خطأ
ودية اعضائه وجازاته يؤخذ بنسبة العضو الى اكل من حيث قيمته
على قياس نسبة اعضاء الحر الى اكل من حيث لونه كما اي عضو قيمه اي
في ذلك العضو كما لونه من الحر دية اي دية الحر ففي ذلك العضو
من العبد قيمته كاللسان والذكر واليد من الرجلين تلوجن عليها
من العبد كان فيها تمام قيمته ما لم يجاوز دية الحر كما انه لو جرح على
من الحر كان فيها تمام دية وما قيل من اي عضو من الحر في الجنابة
عليه دون ذلك اي دون كمال الدية من نصفها او ثلثها مثلا ففي
الجنابة عليه من العبد فيمنه بحسب اية بحسب ما يؤخذ به
من الدية في الحر ولو قطع احد يديه الصحيح مثلا يؤخذ من قيمته
نصفها كما انه يؤخذ نصف دية الحر لو قطعت منه وقية الحكم
العبد بالنسبة الى الحر لا منه بالنسبة الى الحر وبالجمل الحر اصل
للعبد في الغدر له ويحسن في غيره فيكون العبد اصل الحر نه لا

نقد بر فيه من غير من الحر عبد سليما من الجنابة وينظر كم فيه من حر
عبد فيه تلك الجنابة وينظر كم فيه وينسب احد الطرفين الى الاخرى
ويؤخذ له من الدية ثلث التوبة والوجه في جميع ذلك واضح مع عدم
خلاف فيه اجماع وقد التزمنا الحق عليه ويشهد له النص والحقيقة
منها انما دية على الموتى لا ائنة الاقوى جرحا ان العبد على جرحا ائنة
الاخرى فالن من ومنها اذا جرح الحر العبد ففيه جرحا من حسا وفيه
ومنها في رجل شتم عبدا موصفا قال عليه نصف عشر فانه ولو
جان على العبد وفي معناه الا انه بما فيه فيم تخلص المولى المطا به رجا
حتى يدفع العبد بر فيه اي نجا من الجنابة او ما قلنا ان قلنا بانها
بلا خلاف اجماع بل عليه الاجماع في عدا جرحا على حد الاستفاضة وصرح
المؤلفه فضا مبرقا منين عليه في اننا العبد او ذكره او شتمه يحيط
بفيمه ان يردى الى مولا فيهما العبد واخذ العبد وفيهما الجرح
ما عدا بر من اسلزام جواز المطا به بر مع عدم دفع الجمع بين الحق
والمعوض عنه لا ندفعه بان الفاجرة عوض الجزاء الفاق لا الباقي و
لذا قيل يجوز انها معه فيما لو كان الجناح على العبد فاضا له وانما
قيل عدم الجواز في غيره للنص والزواقي اقول لا اختصاصا بل
بغير الغاصب بل يشملنا نراطلا على عمومها في الاول من حيث ترك
الاستفصال في المغير لمر على الاقوى فقم جدا ولو كانت الجنابة
على المملوك مما دون ذلك اي مما يبلغ فيه هذا المولى من الجنابة

الجنابة ينسب من القيمة وليس له اي المولى دفعه الى العبد الى الجنابة
المطالبة بالقيمة اي بتام فيهما العبد لا برضا الجاني بل بحسبه ويطلبه بدنه
الفائت مع التقدير او اوشع مع عدمه في آخر فاقه حقه دون الدفع و
المطالبة بتام القيمة لان ذلك معارضة لا يشك الا بالراضى بان ذلك
ولا يرضى المولى جناية العبد مطلقا ولكن يتعلق بر فيه المولى الجنابة
دفعه او فقه بارش الجنابة او باقل الامرين منه ومن القيمة على الخلاص العظيم
في القضاء في البحث المتقدم اليه في الاشارة ومعنى هذا الكلام ايضا
قد ان لا غير المولى الجنابة عليه بل المولى ان كانت الجنابة خطاه ويتكسر اذا
كانت جدا وان لم تكن كانت جنابة لا تسوجب قيمه بخلاف المولى ايضا في
الاولى او تسلمه ليس في الجنابة عليه من دفع الجنابة اسرها او يبيعها
يكون المولى معه فيما يقتل شركا ولا يسوى في جميع ذلك الرد المحقق
والدبر مطلقا ذكر ان كان اوانى او انه ولد على الرد في الاخرى لم يسوى في
فيما مضى بنشأ من هجوم الا ان كان المولى لا يعقل مملوكه ومن ان المولى
باستبلاوه منع من بيع مملوكها فاشبهها بالواحد الجنابة عدا مضافا الى
النقص المولى جناية على حقوقنا على سيدها وما كان من حقوق
عز وجل في المملوك فان ذلك في بدنها الحديث وهذا خير الشيع في
ديان قد نافية الخلاف في الا عن ابي ثور قال فانه قال ارش جناية
في ذلك ما يبيع بر بعد العتق ونجى القاضي والاول منه بر سنة
استبلاوه دون مديها عليه اجماع الفرائد واحياهم على انها مملوك

يجوز بيعها ونسجها على كافر ما لم يكن في بيعه وبرود عند وتغير
الدين في شجره والشهيد في ذلك وصريح النسخ ونسب في شجره ^{الدين}
ولعله افرى ويمنع عن كون الاستيلاء ما تعارض البيع هنا لان الجنائز من ^{سبله}
افرى والنسخ فاصح منه بالجهالة وان روي عن موهب الحسن بن محبوب
الذي قد اجمع على نصيب ما صنع عند العطاء لعدم بلوغه بذلك درجة
الصحة فضلا عن ان يعارض به الادلة المعتبرة بالشهر الظاهر والجهل ونفي
التخلاف موهوب بنقل الثاني لاجتماع على الخلاف مع نفي الجدل في هذه
ايضا بل ظاهر اجماعنا عليه كما في الخلاف وان خلافة منه هذا الخلاف
وعليه يتعين حل الرواية على النية في بيان موجبات الضمان
للدنير مطلقا وبصحة فيه اما في الشرع والنيب او تراحم الموجبات في بيان
فصلنا بطحا الاثبات لاجل الفصل فيه وان فصل الفعل الموجب له كمن روى
عرضا فاصاب نسا او ضرير للثنايب فأت مثلا وحيث قد عرفت ذلك فاعلم
ان الطبيب يضمن في ما لم ينزل مطلقا ما شلت بعلاجه ولو طرأ الحصل
المرض المستند الى فعله ولا يظن دم امره مسلم ولا نه فاصد الى الفعل بخط
في النقص فكان فعله شبيه عمد وان انحطاط واجتهاد واذن المدين وفي
وكان حاد ما هار في قدره علما وعملا لان ذلك لا دخل له في عدم
الضمان هنا ليقض الضمان مع الخطا ما لم ينقض فها اول وان اختلف النسخ
وهذا الحكم مما لم يجد خلافا فيه في صورة ما لو كان الطبيب فاصد في المعنى
او غالبا من غير ان من يعتبر انه ويضمن الخلفات هنا صريح المصنف لا يبيح

الادوية بل في الشئ عليه الاجماع واما الخلفات فحق فيما لو كان عامرا في
عالم ما ذرنا فلا خلاف فيه اجماع ابيد الامن الحلي حيث قال هنا بعد الضمان
للاصل ولستوطه باذنه ولا تفعل ما يقع شرعا فلا يستعيب ضمانا وهو
مع شذوذه بل ودعوى الاجماع على خلافة في كلام جماعة كان قصور ^{الدين}
في تكذيبه والشهيد في كونه حكاه عنه في حقه مضعفت بان اصالة
البراءة فيقطع به بل شغل المذموم ما قد عرفت ولا ذن انما هو في
العلاج لا في الاثبات ولا منافاة بين الجواز والضمان كالضمان للثنايب
هنا وبصحة المختار والمعتبر ان الاثبات في اعادة البراءة سقوط الضمانات
وتضمن الامير في ما طع حشفه الخلام وقصورا السند او مضعة مجبو
بالعمل مع نفي الجدل ببقائه الخلاف عن صحة الاخير لا يكون وجهه بان المراد
انه قد قطع غير ما اريد عنه فان الحشفة غير محل الثنايب ولا جواب
لهذا الوجه الامن حيث الحكم بتعيبه اذ لا دليل على الجدل عليه مع احكام
الحمل على غير صورة التفريط كما حتم له الحمل على صورته والاول في الجواب
عند الاكتفاء بهذا الاحتمال فانه يجوز ان كان في مرتبة دلاله الرواية على الحكم
في المسئلة لكونها قضيه في واقعه وتوابعه المرسى المعالج او الوقت له من
الجنائز قبل وقوعها فالوجه الصحة في الشئ وانما يباحه والحليم بل المشتم
كما في ذلك وغيره لا مسان الضرورة والمجاهد الى مثل ذلك اذ لا يخفى عن
العلاج واذ عرفت الطبيب انه لا يخلص له عن الضمانات فوجب عن العمل
مع الضرورة اليه فوجب في الحكم شرع البراءة دعا للضرورة ويؤيد برأ

النوحي عن الكوفي عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من
طبيب لو تقطر قلباً هذا البراءة من دليته ولا فهو ضامن وإنما ذكرنا في
لأنه هو الطالب على شدة برائته فلا يشرع البراءة قبل الاستئذان من
من ينوب المطالبة ويحمل والمقال الحقى أنه لا يصح لأنه إبراء عام يجب
وأية شيخنا الشهيد الثاني في كتابه جيباً عن الأدلة السابقة قال فان
الحاجة لا تكفي في شدة الحكم بحجة ما مع قيام الأدلة على جلالته والخبر
مع أن البراءة حقيقة لا يكون إلا بعد ثبوت الحق لأنها أسقاط ما في الذمة
من الحق ونقته عليه أقيم أخذها من الحق إذا كان له قبل الجناية ولا يصير
البراءة بغيره بل هو على الضل إذا ادعى إلى الأذى انتهى وما ذكره من الجواب
من الحاجة لم ينضمه وعن الرواية بالضعف يجوز على تعدده بالشهرة الظاهر
والحكمة في كل منهم نعم ذلكها ضعيف بما ذكره ولعله لجعله المأثور في
لا حاجة لكن إجاب عنه بعض الأجلة فقال لا شك تعرفت معنى طبيب أنه
أراد فعله لا أنه فعله وهو ظاهر فلهذا وجب استاده إلى الفرق وأنه ثبته
على صحة إبراء المريض إذا كان الحق له بالطريق الأولى وأنه لا يحتاج إلى
الامر به وهو ظاهر شئ وهذا الجواب وإن كان بعيداً لغيره إلا أنه لم يرد
العرف وهو الغشيان حيث فهو من الرواية هذا إلا ما ذكره شيخنا في
به في الجواب عنها وبالحمد للمسئلة محل تردد كما هو ظاهر القاضين في بيع
وعدمه وغيرهما لكن مقتضى الأصل مع عدم معلومته شعور ما دل
على الضمان بالجناية شيء العهد لها بعد لأن الإبراء عدم الضمان وإلى

الضمان وإلى هذا الوجه أشار المولى الأبراهيمي في فقال وما يثبت مشاهدات
كل الثلاث موجب للضمان هذا مضاناً إلى مسيس الحاجة والجواب عن
كلام شيخنا قد عرفت أنه ما عرفناه وأية المدعى الأبراهيمي في بالمؤمنين
عندنا وطهم قال ويرجع الإبراء عدم المباشرة وعدم ثبوت حق لو أنه يثبت
الموجب ولا استبعاد في لزوم الوفاء بمقتضى عدم ثبوت حق لو أنه يثبت
ويستطاع فلا يكون أسفاً طالما ليس ثباته فمعرفة البحث في الجلال في
المستلزم فانه طبيب أيقن لكن في الحيوانات والناموس إذا قلب على أنسان
أو شخص بوجه أو يدعى فلهما ففعله أو جرحه ضمن الدية ولا خلاف في
وبدريج في الشئ وغيره وهل هي فإلام على ما قلناه في رد واختلاف
فيمن فإلى بالأول كالشيخين في رد والمختص وغيرهما من القدماء واختلاف
لأنه في كل المناظرين بالعامتهم وهو لا طهر لأنه محض في فعله ويصدق
فيكون خطأ محضاً وبدنه على العاقلة أيضاً فأكما مضى مضاناً إلى ما يرد
بالنصوص الأولية وإن خالفنا الأصول في صورة واحدة لا دخل لها بمقتضى
المسئلة مع أنها لم تجد للقول الأول دليلاً عاماً يستفاد من الشئ من عرى
كونه شبيه بعد وفيه ما عرفناه تعميظه من الحق أنه يرد ما يرد حيث قال
والذي يقتضيه أصول مذهبنا أن الدية في جميع هذا يعني هذا وبشبهه
الفرق الأولى على العالم لأن النائم غير ما مد في فعله ولا ما مد في
فصدقه وهذا حد مثل الخطأ المحض ولا خلاف أن دية مثل الخطأ المحض
على العالم وإنما هذه أخباراً واحدة لا يرجع بهما من الأدلة الذي يقتضيه

في هذا ان الذي على التام نفسه لان اصحابنا جميعهم يوردون ذلك
في باب ضمان النفوس وذلك لانهم لا يخلو العاقله بلا خلاص اشياء ولم ينف
على هذه الروايات ولا اشار اليها احد غيره فقلنا مرسله لا تصلح للحججه
فضلنا ان يختص بها الاصول القطعيه المعصده بالشهره العظمى
لكنها فيما اذا لم يكن التام ظاهرا اما لو كان هو الظاهر فلا حجاب فيه
افعاله فلهذا احدها التفصيل وهو انها ان طلبت المظانرة للنفوس والنفوس
ضمنت الطفل في مالها اذا اغتلبت عليه قات وان كانت طلبتها
للنفس والسكنى فالديه على العاقله اختاره المائن هنا وفي بعض ولكن
والفاضل في ذنبها للشيخ بن حزمه ويرى صريحه لكن في سند
ضعفت وجها لا وفي منها علة للاصول المشددة ولذا اختار لاكثر
خلافا وان اختلفوا في محل الديه فمن من جعله مالها مطلقا كما لم يند
والدليل والحلي كما عرفت ومن زعم مدعيها عليه اجماع الامامية ومن
جعلها العاقله كالفاضل في بروجدها ولعن شيخنا في ذلك وجها عن
اكثر المتأخرين وعلله لا يظهر للاصول المشددة من السليمه مما يصلح للحججه
لوهن اجماع بن حزمه في نحو المسئلة بلا شبهه ونصوص النصوص بما عرفت
لكن عن المائن في ذلك يراه انه قال لا بأس بالحمل بها لا شهادتها وانما
بين الفضلاء من علمنا ويمكن الفرق بين النضره وغيرها بان النضره
ياضها على الصبر الى جانبها مساعده بالفضل في فعله له شركه في الشرف
فضمن لامع الضرورة انتهى ولو صحت هذه الشهرة كادت جابرته لكنها

جابرته لكنها كدت عوى الاجماع موهوبه فلا يحصرها على الخروج عن الاصول
المشددة من مع ان دعواها معارضة بدعيه شيخنا في ذلك اكثر من يري
المتأخرين كما عرفت ولو اعتقت الرجل من وجدها جاعا فبلا او دبر او ضحا فقا
ضمنت الديه في مالها ان لم يتعدا قتل او ما يودي الى له غالبا وكذا ان يوثق
على الاظهر لا شهره بل عليه علة المتأخرين لا تارة قتل شبيه العهد لقصده
القتل وخطاؤه في القصد والنصوص منها الصريح من رجل اعترف على
امرأته قتلها ما نكح من عتفه قال الديه كالملة ولا يقتل الرجل ومن
المائن انه قال لا يقتل فعله سائق فلا يثبت عليه ضمان لا ناصح
ولا يحترق العتف قال اما لو كانت بينهما عتفه وادعى ويرثه الميت منها
ان الاخر قصده القتل امكن ان يقال بالفساده والزام القاتل العتف
الشخصي ويرد قطع الحلي ولا بأس به ان بلغت الشهرة اللوث المعبره في القاتل
ثم ان ظاهر النص والفتوى والاصول ان عليه دية شبيه العهد بخلافه
للمقتل فحملها مطلقه ومجته غير واضح وقال الشيخ في النهاية يرد
الحجج مع ان ان كانا مومنين فلا ضمان عليهما للمرسل عن رجل اعترف
على امرأته او امرأه اعترف على زوجها فقتل احدهما الاخر قال لا يثبت
عليهما اذا كانا مومنين فلا ضمان عليهما اذا كانا مومنين فان كانا
مثنيين ان بينهما اليقين بالله تعالى انهما لم يربها القتل وفي هذه
الروايات صحت بالادعاء والمخالفه للاصل وخصوصا ما مر من النصوص
مع انها عامه لا تخرج نوحا بقى الديه فيحمل الحمل على نفق العتف والمواثقه

خاصة حمل المطلق على المفيد ويجعل اليقين فيها مع التهمة على معنى النص
انما لنا للثبوت دون الدية فيها الدلالة على ما حكم المان بانكته وفتح به
الحمل من عبوت التهمة هنا مع التهمة وبهذا الجمع صريح الشيخ في التهمة
والاستصحاب والذين هما بعد به ولو حمل على راسه مائة فذكره او اصاب
برأسه انا او غيره فقتله او جرحه ضمن ذلك فماله ان كانا وقد وقع وير
وذلك ومنه والمفاد لكن في الجناية على الانسان خاصة وعن يه والمذهب
وفي تركن في ضمان اللناج خاصة ومع ذلك فالوا لا ان يه فغيره
فضمنا عليه والاصل في المثلث وراية دودين سرجان التهمة المروية
بعدة طريق وفيها الصراح وغيره في رجل حمل مائة على راسه فاصاب
انسانا فانما او اكس منه فقال هو ضامن ورتها في الك بات في طريقها
سهل من زباد وهو ضعيف وهي باطلا فيها عا لفة القواعد لا نراها
بضمين الصدوم في ماله مع قصد الى فعله وخطا في القصد فلوله
يعتبر لولم يقصد الفعل كان خطا محضا كما نرى واما المشايخ فلول
فيحتمل في ضمانه لو كان لغيره التبريط اذا كانت امينا عليه كغيره من
الاموال اشبه وقيل نظر لعدم الضعف لا بالطريق المروي في ف و ب
في باب ضمان النفوس واما الطريق الاخر المروي فلا خير والفقيه في
كتاب الا جازات من غيرا فليس يفتحي بل صحيح ومع ذلك الضعف سهل
سهل فيما بعد لا يقياد بهل الاصحاب كما يظهر من في مائة حيث انه
بعد ما استشكل في اطلاق الحكم بها لفة المساعدة بغير ما في ذلك قد

ما في ذلك قد ذكره قال لانهم اطلقوا الحكم هنا ومن هنا يتقدم الجواب
عنهما عا لفة المساعدة اذ هي لا توجب قدما في الرواية للعول بل سبيلها
كسبل الروايات المتخصص بها المساعدة نعم لولا هذا السند وحمل الاصحاب لا
يخبر ما ذكره ولكنها بغيرها ما في الجارية بل لعل المساعدة مع فتوى جماعة ايضا
فيه ولقد ايدى المختار بعض الاجل مع عدم ضعف الرواية ومخالفتها المساعدة
فقال بعد تضعفها بغيرها الا انه قد يقال انه من الاسباب وانما غرضه
دخوله في الخطاء لما مر من تعبيره في الروايات وسببا في ايقن وضمين
تخصر عينا بغيره خلافة القواعد العقلية والنقلية فلا يصح الية الا في
الجمع عليه والميفر اقول وفيها ذكره اخر في نظر واضح لا يحتاج وجهه
الى بيان وان استسلف واعتمد عليه في غير مقام هذا ويؤيد المختار في
ضمان اللناج على الاطلاق الخيرا في مجال كانت عليه مائة عظمي فيها
ومن فكسها فتبين اياه وكان ثم يقول كل حامل مشرك اذا قصد
فهو ضامن فسادا عن المشترك فقال الذي يعمل في ذلك وقوله اخر
في غير ضعف استدعا بالعل واما التبر في الحال يكس الذي حمل او بغيره
قال ان كان ما مونا فليس عليه شيء وان كان غير ما مونا فهو ضامن
فشار غير معلوم المائل والتفصيل بالتفصيل وعدمه غير مذكور فيه
وحمل التفصيل فيه عليه ليس باولى من حمل على ما اذا دعي كسر الحمل
من دون علم صاحب به ويكون المراءخ انه يذهب ان لا يصح كسفه
البينة ان كان ما مونا ولا فهو ضامن ويكون سبيل كسبل كسب من

الاخبار الدالة على هذا التفصيل هذا وعن المتن في دعوى الاجماع على
ضمان الاجمعي ما ينافى في بده ولو يغير سببه ونعم الكلام في هذه المسئلة
بطلب من كتاب الاجماع وفي رواية التوفيق عن السكوني ان عليا ^{عليه السلام} تضمن
خنا فاقطع حشفه غلام وهي وان فصر سند ما بهما الا انها متأسبه
للذهب وان حلت على غير صورة القفط لما ترقى ضمان الطبيب وبقها
يحميه في مال ولو وقع اثنان من علو على اخر فقتله او جرحه فان
قصد الموقوف عليه وكان قاتلا يقتل غالبا او نادر لكن مع قصد القتل
ايضم قتل بمر لا تعد بوجوب الموت وان لم يقصد القتل مع التدمر
بل قصد الموقوف عليه خاصة فانفق موته فهو شبيه بمعد تضمن الدية
في ماله وان قصد الموقوف لكن لا عليه قصدا فم فهو خطأ محض دية
على العاقل وان دفع الهواء او زلق فوقع عليه بغير اختياره ولا
قصد للموقوف فلا ضمان عليه ولا على عاقله لعدم استناد القتل الى فعله
بل الى ارجاج وليس هو كالتام التقلب على غيره كصول الجنابة فيفعل
ولو من غير اختياره بخلاف ما نحن فيه فتصوفا بفعل غيره ولو
بواسطته مضافا الى النصوص منها انه قال الرجل يسقط على الرجل
فقتله فقال لا شيء عليه والتم عن رجل وقع على رجل فقتله فقال
ليس عليه شيء والخبر عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فان احدهما
قتل ليس على ^{الخط} شيء ولا على الاسفل شيء قيل ويجعل ان يكون كن
انقلب على غيره فالنوم فقتله في وجوب الدية عليه وعلى عاقلته

او على عاقلته وان يكون قتل الزحام في وجوبها في بيت المال كما في قوله
لا يطل دم امرء مسلم ولا احتمال الاول لما عرفت بعيد والثاني ليس به
البعيد وان تأخذ ظاهر النصوص المتقدمة في الولاية في مقام الجنابة ولو
وجبت الدية على بيت المال لغيره فتم مضافا الى اصل الولاية هذا كله
في الواضع عليه واما الواضع هو فمعد لومات هدر على جميع التقادير بلا
خلاف لان قتل لم يستند الى احد محال عليه الضمان وفي الموقوف في رجل
يقع على رجل فقتله فان لا على قال لا شيء على اسفل ولو دفعه رافع
وهو اثنان فالضمان اي ضمان المد فوقع عليه لومات او اخرج علي
الرافع فيجاءه ان قصد جنا يترك ذلك مطلقا وكان ان لم يقصد جنا
مع كون الرفع مما يقتل غالبا وان كان مما يقتل نادرا فالدية في المرات
قصد الرفع عليه والا فخطا محضات قصد مطلق الرفع تؤخذ من
عاقلته والحكم بكون الضمان على الرفع دون المد فوقع هو الا شهر بين
للتاخرين على الظاهر بل صرح بالشهر المطلق شخفا في صده وهو خفي
الحلى والمقيد على ما حكى عنه ووجهه واضح لا نه هو السبب الموقوف
ولها شريعت بالانجاء او منعت مضافا الى اطلاق النصوص الثانية
للضمان عن الواضع بل بموجبها التام لم يفرض من المسئلة حيث لم يستفصل
فيها عن كون الموقوف منه او من غيره وهو وان استلزم عدم ضمان
الواضع مطلقا حتى في جملة من الصور المتقدمة من الحكم عليه فيها بضمانه
لكنها خرجت عنه بالاجماع ولا اجماع هنا حتى يخرج برعنا ربي وقال الشيخ

في غير كتاب الحديث وفيه الجامع كالحكر ان دية المشلول على الوانع وتبع
هو على الدائع للصق رجل دنع رجلا على رجل فظلم قال الذي على الدائع
وتبع على الرجل لا وليا للمشلول وبيع المدفوع بالدين على الذي دنع قال
وان اصاب المدفوع شئ فهو على الدائع ايتم ولا يتبع من قوة من حيث الصحة
والصحة لولا ما قد مناه من الادلة المعتمدة بالشبهة العظيمة فانخرج
عنها في غاية الجحرة مع امكان حمل على ان اولياء المشلول لم يعلموا دنع
الغير وهذا كله خصمان المدفوع عليه واما المدفوع فصان على الدائع
قولا واحدا وبدرج الصم المتكلم ولو ركبت جارية على اخرى فخطها
اي المكونة ثلث فقصت المكونة اي فرق وركبت يد بها وطرقتا فقصت
الركبة ووثقت فانك قال الشيخ في رواية ابيه على احكام جماعة بل ان
عليه يبع وتبر ذلك الشهيرة ان الذي بين الناحية والخاصة نصبت
وقال المفيد عليه الرحمة في الشئ عليها ثلث الذي في يسطا الثلث باراه الا
لركوبها عتبا ونحوه عن الاصحاب والكافي وفي الغنية وفيها ان الركبة كانت
لا عليه ولو كانت ركبة باجرة كانت كمال ديتها على الناحية والمفوض ومستند
الاول هو ان الذي جمل المضلل بين صالح المروءة في يروى عن سعد
الاسكاف عن الامير بن تبار قال قصص امير المؤمنين عليه السلام في جارية
ركبت اخرى فقصتها ثلث فقصت المكونة فقصت الركبة فانك ان
ديتها نصفان على الناحية والمفوض وفي ابي حمزة ضعف شيع
غير يختلف فيه ولعل لنا خصم المان بالضعيف والاضا في الروايات

الروايات المذكورة من هنا بل وغيرهم ايضا مشاركون في القصور
يمكن جميع ذلك وكذا بخلاف الرواية لما سياتي من الاصول يكون
القول بها باعتراف المان ونحوه من معنى هو المثل فلا قصور ولكن
الاعتماد على نقل مثل هذه الشهرة مع عدم وجدان موافق لنتهاية
صحة سوى القاضي لعله لم يذكر المفيد رحمه حسن عند المان
هنا وفي ذلك والفاضل في ذلك لموافقه الاصول فان النقل انما مستند
الى جماعة يكون اثره موثقا عليهم والركبة من الجملة ومع ذلك روى
في دمره قال ان عليا عن ربيع اليه يا ايمن خير جارية حملت جارية
على غنفا عشا ولعبا ثلث جارية اخرى فقصت الحاملة فقرب
لغيرها فقصت الركبة فانك عنفها فهلك فقصت على علي
الفارصة ثلث الذي روى الفارصة ثلثها واسقط الثلث الباقي
لركوب الواقعة ببلغ القيمة تامضا ورواه في المغتصم ايتم كالحلي
ويندوه ولكنهما مرسل لا يصلح ليجبه وانه في الاصول لهذا القول
مطلقا من نوعه وخرج المناخر وهو على وجهها ثلثا فوجب الدية
باجرها على الناحية ان كانت ملحقة للمكونة الى المفوض وعلى الناحية
ان لم يكن ملحقة وهو خيرة الفاضل في دمره في يروى عن سعد
المان في بيع وفواه نحر الدين وشيئا في شبهة قال اما الاول فلان
فعل المكونة مستند الى مكرهه فيكون فوسط المكونة كالا لا في فعله
الحكم بالمكونة واما الثاني فلا سندنا النقل الى الفارصة وحدها حيث

فعلك ذلك منارة قال ولا يتكلم بها اورد المصنف في الشرح من ان الاكراه
على الفعل لا يفسد التمام وان القصص في الحالة الثانية ربما كانت متشابهة
غالباً فيجب التماس لان الاكراه الذي لا يفسد التمام ما كان معه
قصد الكسب الى الفعل وباللهاء يفسد ذلك فيكون كالا لئلا ومن ثم يجب
التفصيص على الدافع دون الواقع حيث يبلغ الانحاء والقص لا يفسد من
الوقوف بحسب ذاته فضلاً عن كونه مما يقتل غالباً فيكون من باب ^{سلب} الاكراه
لا الجنايات نعم لو فرض ان اسئل امره لقطعها وقصد به فوجبه التماس
الا انه خلاف الظاهر في شيء وهو قوي شين لولا محال لفسد الروايات
المشهوره قطعاً بين الاحزاب وان اختلفت بعضها مع بعض لانها متفق
في رد هذا الوجه وشي من الوجوه الخرجية كالحكم عن الروايات من
التفصيل بين بلوغ الركبة واختيارها فما عليه المفيد وصرفها وكراهيها
فما عليه الشيخ وما في التفتيح من التفصيل بين بلوغ الركبة واختيارها
فما عليه المفيد وصرفها وكراهيها فما عليه الشيخ وما في التفتيح من التفصيل
بين ما اذا كان الركوب عبثاً فالاول والفرع صحيح فالشاف ان كانت القاء
غير طمأنينة ولا فعلى الناحية فهذه الاوجه ضعيفة ربما لا يثبت
لعدم شاهد لهما سوى محاولة الجمع بين الاقوال والروايات ولا يصلح
الا بعد شاهد وليس بواضح ولو صح الجمع من دون ذلك ما عليه المفيد
وبن ترهم في غاية القوة على بروايتهم المتصلة بين كون الركوب
عبثاً فما في المنع وكونه باجراً فما في النهاية وبروايتها وان كانت مطلقة

وان كانت مطلقة بنصف الدية لانها محمولة على الصورة الثانية حمل
المطلق على المفيد فتم هذا مع ان الوجوه الخرجية لا تفيد الحكم في شق
المسئلة كلية وانما غايتها افاذته في صورة العلم بحال الناحية والحق
واما صورة الجهل بها فليس تكليفها مفيدة فالمسئلة حمل ثوبه وشي
وان كان غدار الحلي في الصورة الاولى لا يتبع عن قوة لا يكون الذنب عن الروايات
المشهوره فانها فضيلة في دفعه فيجعل اختصاصها بالصورة الثانية المختار
فيها خبر المفيد ومن سجد الاصول المنطوق منها قال اصل الروايات
وان اشتركت في هدم الحائط لثمة فوقع على احد من قات ضمن الاخران
الفايات الديعة روايتي بصريه في الكتب الثلاثة ما نريد متعدد
عن علي بن ابي حمزة عنه وهو ضعيف بلا شبهة ولا وجه تحقن الروايات
ضعفت وان روى عنه في بعض طرقها ابن ابي عمير مع صحة الطريق اليه
لعدم بلوغها بذلك وبقية الصحة هذا مضاعف الى ما فيها من الحذف للقول
الا انه ومع ذلك شاذ لا عامل بهام بل نعم رواها الشيخ في ترمذ والشاف
في المفيد والفتوح وظاهرهما وان كانت العمل بهما الا ان الاول قد جمع
عنها في كتاب حكماء عند الحلي وانحصر العامل بها في الصدوق وهو نادر
قطعاً ولا يشبهه واما في العمل وعامة المناخون ان يضمن كل واحد ثلثاً
من دية الميت ويقطع ثلث لسانه اختلفت لهما وثمة كثر في ثلث نفسه
معها فيسقط ما قاله في العمل ولا لازم ان يضمن الشريك في الجناية جنايته
شريكه وهو اطل قطعاً قال الله نعم ولا تؤمنوا به ونزاعه ويحكم حمل

الرواية عليه لعدم التخرج فيها بات عليها الدية كذا فان سئلها هل كان أقصى
اسم المؤمنين على كل في ما يطأ اشرك في هذه الثلاثة تفرق فوج على واحد
منهم فمات فماتوا بالدين ومات كل واحد منهما فمات من لصاحبه ودينه
وان كان ظاهرا في كمالها الا انه ليس صريحا فيه فيجوز ما ذكرنا من ارادة
ثلثها ومن الراي بهذا الباب مسائل اربع الاولى من دعى غيره بالثقة
فاخرج من منزله ليرى لا ضمنه حتى يرجع المدعو اليه الى منزله بلا خلاف
فيه في الجملة بل عليه الوفاق كذلك في قتله وخطام جماعة ودعى لاجل عليه
مطلقا ابن زهره في التغير وعن الماتن في تكفير وهو الوجه ايضا قال المجتهد
في احدهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من طرد رجلا بالليل فاحسبه من طرده
فهو له ضامن لان يقيم البينة انه قد دفعه الى منزله وفي الشافعي اذا دعى رجل
اياه بالليل فهو ضامن له حتى يرجع اليه بغيره وان ضعفها فاعاها الا
الجمع عليه على الظاهر المخرج به في التفتيح من ان القتل اكمل لا يضمن مالم
يقبض الجناير عليه الا انها متصهران بقتلها الطائفة واجازات الحكيم
وعليه قتلهم يرجع ولم يعلم خبره بموت ولا حيوة ضمن الداعي ويشترط
ما لا يدون عاقله بلا خلاف كافي التفتيح ورجوع للمهرع ولم ينكره هنا
احد من الطائفة كما صرح به المذاهب لا بد بطلان وهو كذلك فان عباير
المنطد معين والمتأخرين ممن وقف على كل ما مره شفعة ان لا يلا على ضمان
الد يترك هذه الصورة الخلاق في بعض وتبرجوا في جملة نعم يستفاد من
البحر عدم الضمان مطلقا هنا وعلا في حقه باصالة البراءة منه ويتر

منه ويترضا حتى يضمن سببه وهو غير ما الدليل مشكوك فيه
وفيها تطرقات سبب الضمان هنا ايضا وتقول انها هو خارج من يدنه
ليس المخرج عنه فيهما سوى عوده الميراثا ولا يشترط في صدق
الضمان تحقق المذنب بل يكفي فيه صدق ضياعه وعدم العلم بخبره قضاه
كذلكه وضمانه كضمان المال الضائع بعينه هذا مع ان عدم الخلفا للتم
الحكم في تلك العياير كاف في رقة ولو وجد مقتولا فان امر الداعي بقتله
او اثبت البينة عليه به اقيد به بلا خلاف فيه وفي ان لو ادعى قتله على
غيره وانام به عليه البينة وفي معناها الاقرار وخوضه صرف عند الضمان
الى ذلك الغير ولو عدم البينة منه عليه او لم يدع القتل على احد فقل
من الداعي او الزامه بالدية ثود واختلف بين الاصحاب ولكن اشبهه
واشهره على الظاهر المصحح به في جماعة انه لا يرد الا صل مع حصول
الثلث في موجب لنفاص لسد الضمان الحكم به في التفتيح والنسب
بضمات الدية الى هي بطل التفتيح كصدقه بالفتوى وحيث لا معين لهذا
تعتبر الاول نطعا للشبهة الدار نه هذا مع احوال بعينه من وجه اخر
وهو الاتفاق على ان المراد من الضمان المذكور فيهما بالنسبة الى الصورة
السابقة والانيه ان ثلثا يبرجها هو ضمان الدية فليكن هو المراد منه
ايتم بالنسبة الى هذا الصورة اما لا يحد للفظه المفيد الحكم في الصور
الثلث او الحاقه بالاول بالكثر فتم هذا ايضا الى التفتيح من زهره بتمام
الدين في عيار الحكم فيها على الحكم مطلقا اجماع الاما منه وهو خبره في التفتيح

مصرحت بان عليه روايه بل روايات كما في كلام الاخيه لكنه والفاضل في
لحق وشيئا في ذلك وحده خصوصا ذلك بصور عدم اللوث والتهمة و
فالواقي صورتهما للسامية فيلزم بموجب ما اقسام عليه الولي من عدم
او خطاه او شبهه ومع عدم فساد منه ينقسم الخرج ولا يبره وهو يقيد بالحق
والفتوى من غير ذلك مع احتمال دعوى ظهورهما بحكم الغلبة في صورة
اللوث خاصة وان لا جله حكم فيها بالضمات فورا او لا يبره جسم المادة
الفساد فتقيد جدا وعموم ذلك القسامه باللوث وان شمل هذه الصورة الا
ان لا بعد في تخصيصها واخراج هذه الصورة منها باذلة في المسئلة كما
خصصت لا صور لعدم ضمان الخرج منها بلا شبهة فهذا القول
ضعيف واضعف منه القول بالفتوى هنا اما مطلقا كما عن المفيد في وفي
في اوقات لم يدع البراءة من قتله كما عن بن حمزة والظاهر ان مقتضى رواية المتن
بينه وبين اخذ الدية ولعل جهة العمل باطلا في الضمان الصادق بهما
كما مقتضى لكن يدفعه ما قد مناجات ذلك على تقدير تسليمه بل لا لفظ القيل
بهين دعوى البراءة فالديه وعدمها فالفتوى محتمل او معينا كما ذكره هو
ومن قبله واما المفيد في فعله استدل بالظاهر والرواية الاولى المضمة
صدرها لقضاء مولا الصادق في عتقه في مثل هذه القضية بالحق
فقال يا غلام مع هذا فاضرب عتقه الى اخر القضية لكن يمكن الجواب عنها
بعد ضعف سندها وعدم جابر لها بان له اصله في الشرع وابطاح
الامر كما بهما بشي بسيا في ومع ذلك فظاهر على تقدير تسليم الضمان

الضمان بالفتوى مطلقا حتى في الصورة الساقية والا لانه ولم يزل يرد طحا
وخطا الختان يكون عليه في ماله الدية قولا واحدا وعموم النص والفتوى
بالضمان الصادق بصحتها كما عرفته ولو وجد ميتا ولم يوجد فيلزم
فقل اصلا فلا يردا كما على الظاهر المصريح به في التفتيح لكن في لزوم
الديه عليه لولان اشبههما واشهرهما على الظاهر المصريح به في عبارة
الفتوى وعموم الخبرين المختارين بآثاره وبطلان امره مسام مضافا الى اطلاق
الاجماع المفقول وما في السائر من ان به روايه خلافا للفا ضلوع في تعويم
وشيئا في ذلك وحده فلا يبره عليه مطلقا للاصل ويستتبع بما مر والعمل
فقتضى بين صورتين عدم اللوث فكما لا لا وثبوتها القسامه ويلزم بموجب
ما ينقسم عليه الولي من عدم قطوع وغيره قد يبره ونحوه الفاضل في لفت
الا انه اشبهت مع القسامه الدية مطلقا وهما ضعيفتان يظهر عتقهما مما
مضى مضافا الى ضعف الاخيرين وجها اخر لو امكن على اطلاقه بحيث يشمل
ما لو كان المقتسم عليه عمدا كما لا يخفى وقد ورد الفاضل في د وعنه الشهيد
في القصة ولا وجه له والاستدلال فروعات بطيله تطلب من الرخصة فان ما حقيق
فيها واعاده في غايه الجوده فانما لو اعادة ذلك النظر بالفتوى الذي اؤتمنت
على ارضا عتق يثبتها فانه اهله انه طفل لم صدرت النظر لانها ائتمت به لم
يثبت كذا بها ويلزم معها ثبوت الدية او احضا ره او احضا ومن يجعل ان نحو
لانها لا ترضى موثوقه تسلمه فيكون في ضمانها ولو ادعت الموت فلكان
وحيث تحضر من يجعله بطل وان كان ثبت سابطا لانها ائتمت به لم يعلم كذا بها

ثانياً ولو اسأرت اخرج لا رضاءه ود فعله بغير اذن اصله فخطبك خرج
ضمنه الذي ولا خلافات فحق من ذلك اجد وهو الحرج مضاً الى ما حصر
والصم فالاول من رجل اسأرت فخرج فخرج اليها فغابت بالولد سبوت
ثم جاشت بالولد ونزعت امرأتها لا نضره ونزعت اهلها انهم لا يعرفون
قال ليس لهم ذلك فليقبلوه فانما الطرح ما موده ومثلها لا يخرج
رجل اسأرت فخرج فاعطها ولده فكان عند ما نطقت الطرح فاشا
اخرى فغابت الطرح بالولد فلا يدري ما صنع به قال الذي كما هو
يعتبر ايمن حيث يقبل فزنا كخاف كل امين ام لا احلا فالصم والفتو
يقنع الشافى والاول صريح بعض الاصحاب وهو حرج ويمكن تنزيل
اطلا فهما عليه **الثالث** لو دخل لص منزلاً لبيع مناعاً ووطن صاحبه
المنزل فهما افتار ولدها فقتله للص ثم قتله الموءنة ذهب د نأى
الصم هدير بالاطلا عوف له وضمن مواليه وورثته ودية الفلام الذي
قتله وكانت لها امرجة الاف درهم من تركه عوضاً من البضع لمكانها
على فرجها فليس بعينا وما كانت هذه الجملة باطلاً فيها فمما لفتة للاصول
القطعية كما صرح به كل من غيره ونسبها المانن الى الراية فقال وهو رواية
محدثين حصص عن عبد الله بن طهم بن ابي عبد الله عليه السلام وكذا باقى
الاصحاب لكنها محمولة للافتقار مع الاصول كما ذكره فوجه الاول
بانهم صواب يقتل اذ لم يتدفع الامر والشافى بفوات عمل الخصاص
فيضمن الموءنة دية الفلام اذ لم يكن للص تركه كما مر والشافى بحمل الفتة

بحمل الفتة ومن الدراهم على ان كان مهرها بناء على ان لا ينفذ
بالسنة لا ترجأ به فغلب فيه جانب المأينة وبهذا فنزل لا تناف
الاصول لكن لا يتعين ما قدرتها من عوض البضع الا اذا خفى الزوج
ولو فرض قتل الموءنة للص فخاصا من ولدها او اسقطنا الحق لفتوت
عمل الخصاص سقط عزم الاولياء ولو لم يملكه لا فخاصا ولا ناعاً قيد
به وذلك لما مر مع ضعف اسنادها بجهل الراويين وكونها ضيقة
واضعه محتمل لما يتطلب به مع الاصول وعندهم بالعلى بن السابق في
امره ادخلت الجملة صدقها ليلتها بناتها ونزاعها فلما ذهب الرجل
بها ضاع اصله ثم اصابه بقاء فقتل هو زوجها فقتله الزوج لما وجد
عندها فقتل الموءنة الزوج قال قتلت الموءنة دية الصديق وفتل بالزوج
ولا اشكال في هذا وانما هو في سابقه فان الصديق اما كان يستحق
لقتله فقتل الزوج او جهر عليه وبما رتبته بعد عدم اذنه فاعداً
بالقتل او لا فان كان الاول لم يقتل دية وان كان الثاني ضمنها
الزوج لا الموءنة والوجه ان دم الصديق هدم في الشق الاول كما هو
ظاهر الخبر ولذا اطلق المانن هنا وفيه مع والفاضل في بروعده و
في شرحه والصريح والفاضل المتبادر في الشرح وغيرهم وانما منهم
الصلى لما مر ومقتضاه عدم الفوت بدم الصديق بالمال وعدمه
خلافاً لعدة فقهاء بالشافى ولم اعرف وجهه وظاهره شيعتنا التشديد
الشافى للمنا فقه لهم وفي الحكم في بعد تعليله لربان للزوج فقتل من جهد

في داره لكننا نسقط القول عن الزوج ويشكل بان دخوله اعم من قصد
 الزنا ولو سلم منعنا الحكم بمجرى قتل مراه مطلقا انتهى وهو حق
 لو كان له ايل مختص فيما ذكره ولعله عرفت وجوده غيره وهو كونه ملبسا
 على الزوج ومخاربا معه ومنه هدم روح انفا فتنوى ورواية لا يصح ما
 ذكره الجاهل لما عرفت مع ضعف الرواية وكونها قضيه في الفقه
 علم بموجب ما حكم به من ضمان الدية ورواية نوجه ثارة بانها غير و
 اخرى بانها اخر جند من بيته لولا الرابعة لو شرب اربعة مسكرا
 فسكروا فوجدت بهنهم مجرمات وتبيلات فحق رواية محمد بن قيس
 ان عليا ع ت قضى بدينه المشغول على المجرمين بعد ان سقط جرم احد
 المجرمين اي دية جرم احدهما من الدية فقال عليه السلام ان مات احد المجرمين
 فليس على احد من ولياء المشغولين شيء رواية النوفلي عن السكوني
 انه ع قضى في نحو هذه القضية يجعل دية المشغولين على قبا لولا الرابعة
 واخذ دية المجرمين من دية المشغولين والرواية الاولى مشهورة بيننا
 كما صرح به جماعة ومنهم لفاضل المصنف في التلخيص قال حيان بن الحسين
 قال لو نجح امر اثبات قتل احد هما صاحبه قضى بالدية على الباقي
 ووضع منها الراس الجنابة ومع ذلك صححه لكون الراوي هو الشافعي
 بنشر ما قبله وما بعده وبينه وبين الصحاح من المحققين جماعة لكننا اعلمنا
 للاصول اما لعدم استلزام الاجماع المذكور والا فثبات كون القاتل
 هو المجرم وبالعكس ولما ذكره الشهيد من انه اذا حكم بان المجرمين

المجرمين ثلثان فلم لا يستعدي منهما وان اطلاق الحكم باخذ دية المجرم
 واحدا والدية لثلاثة لا يلزم ايضا وكذا الحكم بوجوب الدية في جواصمهما
 لان موجب لهما القصاص وتربيتا من ذكرا لعل ويمكن دفع هذا بكون
 القتل ونوع منهما حاله السكون فلا يوجب لهما الدية في مال القاتل وقاتلها
 ومنه يظهر الجواب عن الرواية الثانية مع ما هي من قصور السند وعدم
 المقابلة للرواية الصحيحة المشهورة ونوع الاشكال باحد الروايتين
 يصح من المخرج غير قابل وجوب دية المخرج بوجوبه ايتم من السكون
 او لقوات حمل القصاص فان حصل المخرج في القاتل لاصل فيما ذكرنا
 والوجه انها كالثانية قضيه في الفقه لا عموم لهما بجميع الصور حتى
 ما يتخالف منها للاصول وهو غير اعلم بما اوجب ذلك الحكم لذكر
 حكم به فيها فلعلم كانت شيئا يوافق الحكم معه للاصول والشهيد
 بنفسها فيما الحكمية منها ليست بحجة ومع ذلك ليس بمعلوم كونها
 على الفتوى فيحصل كونها على الرواية خاصة ولو سلم فهي ليست
 بحقيقة وحكم بها هو من ان لم نجد مقتضاها صريحا اصلا ولم يمتثل
 عن اصلا عن لا سكا في القاضى وهما نادوان جدا لعدم رواية الكوفي
 والصدوق والشيطان وابن زهره وغيرهم من غير ان يقدحوا فيها بشئ
 بالكثرة وهو مجرد ليس مرجحا في الفتوى بها بل لا ظاهرا لظهور اعتبار
 وحل هذا الوجه في الذي ينبغي ان يحكم في هذه القضية وذكر جماعة انها
 صورة لو ثبت فلا ولياء المشغولين القصاص على المجرمين لان كل واحد من

المضروبين والخروجين يجوز ان يكون الجنازة عليه مضمونه ويجوز ان يكون
مباحا بشرط ان يكون غير قصد دونه فيكون هذا وهو حسن
لكنه مضمونهما اذا كان هناك اولياء مدعوتين وبشكل مع عدم
ولعل الاخذ بالرواية الصحيحة في هذه الصورة غير بعيد لعدم اصل
ظاهر يجمع اليه فيها ويكن ثبوتها عليها بل عليها ظاهرها هنا فتم
جدا وكان في الفرائد سنة غلات فعرف واحد منهم شهادته ان
منهم على الثلاثة انهم عرفوه وشهدوا الثلاثة على الاثنين انها غراه
فقتضى مع فيهم بما في رواية التوفيق عن السكوني ورواية محمد بن
ليس جميعا عن ابي عبد الله ع قال في رواية الاولى وعن ابي جعفر عليه السلام
في الشايدان عليا عليه السلام في رواية اخرى ما يشبه الشهادة تجعل ثلثه
لغراس على الاثنين وخمس على الثلث وهي وان صح سندها بالاطريق
الشافعية لكنها لا تصلح لاصول المذهب والموافق لها من الحكماء شهادة ^{بها} لثلاثة
ان كانت مع استدعاء الولي وعدلهم ثبت ثم لا تقبل شهادة ^{بها} الا
لثلاثة وان كانت الدعوى على الجميع او حصلت التهمة عليهم لم يقبل
شهادتهم ويكون ذلك لو لم يكن اثباتا بالفساد منه وبذلك عن ^{ابن} الاول
مع كونها على ما ذكر المائنه هذا وفي الشرايع مشروكا بما اشار اليه بقوله
فان وقع لنقل فهو وان عرفت عين فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب ^{الاحتمال} الاحتمال
بها وبالجملة الكلام في هذه الرواية كما مضى في ما مضى حتى في شهادتها
رواية وقوى القاضي بها وادعى السيد ان شهادتها بحيث يظهر منهما

منهما الاضمار عليها فليكن شعري كيف ادعى المائنه مشروكا مع
سائر وانها خجعت ذلك لاسيما بل عليها اخرى منها لا اختلاف فيها ^{في}
هذه لعدم اختلافها بعد في العمل بها حيث لا تامة ولا يقول
شهادة مع اقل ما فيه ايقم واعلم ان عادة الاصحاب جرت بحكاية هذه
الاحكام هنا مضمونهما بالرواية ونظر الى مخالفتها الاصول واحتياجها
او بعضها فان دلالتها على السداد بل والتفصيل او التفسير على ما اخذ الحكم
المخالف لها وفد يرد بعضهم ^{في} التفصيل على ضعف المسند او غيره فيتحقق
لعدم دلائلها ^{في} الحجج في السبب وهو في الجملة موجب للضمان
بلا خلاف اجمعه للاعتبار المأثور يحد يحد من الضمان مضافا الى خصوص
النصوص المستفيضة لا يترك الضمان وصفا بطله بالاولاه لما حصل الثالث
لكن على غير السبب كحضر البئر وما في معناها ونصب التكوين وغیره
وطرح المعارف من نحو نشور البطن والمزلق كرش الماء وغیره في الطرف مثلا
والنار النهر وغیره فيها فان الثالث لم يحصل من ثبوت منها بل من العتاس
السبب عنها وليس للضمان فيها حكما بل على تفصيل ذكره المائنه وغيره
من اصحابنا وهو انه ان كان احداث شئ من ذلك فلكم به ضمن ^{لثلاثة} لثلاثة
بها فبما مطلقا كما يقتضيه الاصل واطلاق النصوص لا يفيدها والعبارة
وغیرها او مفيدة لما اذا لم يضمن غرور ولا يضمن كما لو جعل الداخل
بانه لا يكون احمر او يكون ذلك مستورا او الموضع مظلما او نحو ذلك والحد
اظهر وانا فالجمع من ما ذكره لا ينافي الضمان ولذا في دلائل الاطلاق

بقوة احتمال اختصاصها بحكم التبادر بغير عمل الفرض وربما يشعوبه
 الخبر لو ان رجلا حفر بئر في داره ثم دخل رجل فوقع فيها لم يكن عليه
 شيء ولا ضمان ولكن ليعطينا والمحقق جماعة بالملك الكائن المباح لأجرة
 المشرق فيه فلا بد وان يوجب ضمان ما يثلم فيه ويقتضيه
 وهو حسن لولا ما سبق في من اطلاق الاغنياء بالامتنان بالاحداث فيما لا يمكن
 بل عمومها الشامل لما نحن فيه الا ان يذهب عنه بغير ما ذهب عن سابقه
 ولو كان فغير ملكه او كان فغير من سلوة ضمن بغيره مطلقا كما يقتضيه
 اطلاق الجاني وقهوا والتضييع لا يرد ويقيد في الاول بوقوع الاحداث فيه
 من غير اذن للمالك وانما معه ولو بعده فلو وقع في ملكه
 وفي الثاني بعدم كون الاحداث لصق المسلمين وانما معه فلا ضمان كما ذكره
 جماعة وان اختلفوا في حق الضمان مع الاحداث للصيغة هل هو مطلق او
 مشروط بما اذا كان باذن الامام لعله بغير جيل كما في ان ذلك المالك بالحدوث
 بملكه عدم العدوان الذي هو الاصل في شرعية الضمان بالانكشاف حيث لا
 دليل على العموم كما فيها نحن فيه لعدم عموم غير مطلق ولكن ان يذهب
 بما ذهب به في سابقه ويحتمل بما نحن في الضمان في الاحداث مع الصلوة
 مضاهيا لما نحن من وما على المحسنين من سبيل والاصل في هذه
 المسائل مضاهيا لما عرفت في المعصية المستغفيرة منها زيادة
 على ما مضى وما سبق في الصحاح من الترتيب من طريق المسلول وهو
 ضمان الموقوفات عن الرجل يخصصها في داره او في امره

او في امره فقال اما ما حفر ملكه فليس عليه ضمان واما ما حفر
 في الطريق او في غير ما ملك فهو ضمان لما يسقط فيه والحسن كل
 من حفر في غير ملكه كان عليه الضمان واما الموقوف عن غلام دخل
 داره ولم يلعب فوقع في شيءهم هل يضمنون قال ليس يضمنون فان
 كانوا منهم يضمنون ضمتهم وقهوا الموقوف ان كانوا منهم يضمنون
 على وقوع القسامه ومنه ان من السبب نصب الما نهب وهو ما
 الى الطريق النافذ اجماعا كما في كلام جماعة عند الاستفاضة ولكن
 عن ابن حمزة انه للمسلمين المنع منه ويمكن تخصيصه بالمضى فلا خلاف
 كما ذكره ولكن قضيات ما يثلم به فلو ان احدهما انه لا يضمن الا
 مع الضرر يفي نصيبه كان يثبت على غيره عاده امثاله وهو لا شبه
 وقا في الغنيمة والمولى وجماعة للاذن في نصيبها شرعا فلا يستعطف
 ضمانا ولا ضالة البراءة قال الآخرون ومقتضى الشيخ فتاوى مدعيها
 فيه عليه اجماع الامم يضمن وان جاز وضعه لا يمسبب الاثام
 وان اجمع العبد كالطبيب والبيطار والمؤدب والقصوى وهي كثيرة
 وان اختلفت فما لا لا لا ظهورا وصراحا ونفى الصحاح المتقدمه و
 رواية النوفلي عن المسكون قال رسول الله صلى الله عليه واله من اخرج
 هذا ابنا او كتيبا او اوند ونادى او ثوب مائة وخمسة وثلاثين
 فاصاب شيئا فغضب فهو ضمان وللنظر في هذه الادلة على العمل
 الدليل على الضمان بمطلق الاثام حتى ما اجمع سببه والطبيب والبيطار

خارجيات بالنقص المعتمد عليه وليس في محل البحث لفصوره ولا في الزمان
الضمنية وعدم صحة سند الرواية الأخيرة ولا جابها من شهر أو غيرها
سوى مكانها إجماع الأمة وهو هو منه بلا شبهة يتما مع مخالفة
غير المنفرد بل المتأخر نفسه أيضا في المنها في حيث قال فان احدث
في الطريق فالمراد احداهما يكن عليه ثبوت وهو من فساد على الإجماع
في طحا جواز نصب ليثاب وبالمجمل المخرج عن صلب البراءة
القطعية بهذا الادلة جرحه عظمه ولكن المستلزم بعد لا يخرج عن
شبهه في محل ثرد دكها هو ظاهر لفاضل في بر وشيخنا في ذلك
وقد وقهرهم حيث انصرفوا على نفي العواين مع ذكر ثبات
احتمال الا في الاول ونحوها عثر في الاخير وهو الحكم بالثبوتان مطا
ان كان الساقط الخارج من غير الحابط لان وضعه في الطريق
مشرط بعدم الاضرار كالروشن والباط وحيث ان المصنف
ان كان الساقط المجمع لحصول الثالث بامرين احدهما غير مضمون
لان ما في الحابط منه بمنزلة اجزائه وهو لا يوجب ضمنا حيث
لا نصير في حفظها واهل هذا التفصيل من طابعه في جدو
ولده في شرحه وغيرها مضمين به وكذا القول في الجناح والور
لا يصفى ما يملك بسببها الامع لفريق لما ذكرنا واهل ان هذا
كله في الطوق النافذة اما المربوعة فلا يجوز فعل ذلك فيها
الا بان لا يملكها اجمع لانها ملك لهم وان كان الواضع احد هم

احدهم قيدون الا ان يضمن مطلقا الا القدر الداخل في ملكه لا نه
سائق لا يغير ضمان ولو جهت دابة على ارض ضمن صاحب الدابة
جنايتها ولم يضمن صاحب الدابة على غيرها بلا خلاف في الاخير مطلقا
الاصل وما سمي في من النص ولما الاول فقد اطلق الشيخ والفاروق
بأنفسه في ذلك وقصده بعد الشيخ الإجماع لاطلاق النص بذلك في نصا
على علة في جناية نور على حمار قال علة ان كان الثور دخل
الحمار في مراحه ضمن اصحاب الثور وان كان الحمار قد دخل على الثور
في مراحه فلا ضمان عليهم ونحوه اعرف هذه الواقعة لكن مع اختلافنا
يسيرة وضعف سندهما يمنع عن العمل بهما مع مخالفة اطلاقهما
الاصل والفاضة وتكونها قضيتي واقعة والوجه واما المناقشة
كافرا اعتبار الفرق في جناية الدابة الاولى فلولم يفرط في حفظها
بان انفلت من الاصطبل الموقوف وحلها غيره فلا ضمان عليه الاول
وعدم تفسيره بوجوب الثبوت مضافا الى الخوف المرسى بعث رسول الله
صلى الله عليه واله عليا عليه السلام الى اليمن فانك قرس لرجل من اهل
اليمن وفر بعد وقمر رجلا فبجده رجلا فقتل رجلا اوليا للشول
الى الرجل فاخذوه فرقهوه الى على علة فانام صاحب القصر بالبصرة
عند على علة ان قرسا قتل من داره وبيع الرجل فابطل على علة
دم صاحبه المحدث وضعف السند مجبور بما ذكرنا ويكون نزيل
الخبرين على هذا وكذا كلام القاضي بهما مع انه ذكر في نه ما يوقفه

فقال اذا غلب البعير على صاحبه وجب عليه جسه وحفظه فان جنى
فيل ان يعلم به لم يكن عليه شيء فان علم وذهل فحفظه كان ضامنا للجميع
ما يصيبه من قتل نفس وغيرها الى اخره قال وهو كما ترى ظاهرهما ذكرنا
بل باطلانه يشمل محل البحث فليس يخالف لما عليه اصحابنا ولو دخل احد
دارا لغيره فعمد فكلها ضمن اهله ان دخل باذنههم والا يدخلها باذنههم
فلا ضمان عليهم بخلاف ظاهري مستفاد من كثير من العبار بل من غلط
الاجماع عليه وهو الجهر ضامنا الى النصوص لكثرة فيها الضمى وغيره
اطلاقها كالفناء فيقتضي عدم الفرق في الكلب بين كونه حاضرا فالرد
وغيره ولا بين عليهم بكونه بعض الداخل وعده ولو اذنت بعض من في الدار
دون بعض فان كان من يجوز الدخول باذنه اخص الضمان به والا فكلها
لو لم ياذن ان لم يضمن اذ نه تمنع من الداخل والا يضمن مع جهره جمل
الاذنه وانه ممن لا يجوز الدخول باذنه ولو اختلفوا في الاذنه قدم المتكبر
للاصل ويضمن راكب الدابة ما تجنيه به يدها دون رجلها وكذا الفائر لها
يضمن ما تجنيه الميدين خاصة هذا اذا ساد بها واما لو وقع احدهما بها
ضمن كل منهما جنا بئها مطلقا ولو برجلها وكن الاضرب بها احدهما فبحث
ضمنا جنا بئها مطلقا ولو ضربها غيرها ضمن الضارب مطلقا وكذا
التساقط لهما يضمن جنا بئهما مطلقا للاختلاف في شيء من ذلك اجماع بل
الاجماع في الغيرة وقع بيع الصمى بكن في الجملة وهذا لتفصيل وان لم يستند
من روايه واحدة الا انه مستفاد من الجمع بين المعبره المستفيضة وفي التحقيق

فقال الصميمون عن الرجل يمر على طريق من المسلمين فتصيب دابة انثا
برجلها قال ليس عليه ما اصابته برجلها لكن عليه ما اصابته يدها لان
رجلها خلقه ان ركب فان كان فاهمها فانه يملك باذن الله تعالى يدها
يضيقها حتى يظلم والتعليل بان ان الضمان حاله ان يكون خاصة وكذا وكذا
هو مع قوله في الدابة فانه يملك يدها ظاهرا في اختصاص ضامنا بما تجنيه يدها
خاصة دون رجلها وظهر فيها الضمى انه تم ضمن الدابة والسائق والراكب
فمن اصاب الرجل فكل التساقط وما اصاب اليد فعلى السائق والراكب وظاهره
في السائق وان كان اخصا من ضامنا بما تجنيه بالرجل خاصة بفرقة السائق لا
انه يحول لظن ارادة بيان الفرق بينه وبين الاخير بين يدهم ضامنا بما تجنيه
بالرجل بخلافه فيضمة ايضا والشاهد عليه بعد تنويع اصحاب التعليل
بالقديم في التحقيق الحكم بضمان ما تجنيه باليد من كونها قد اصابته
حيث يشاء وهو جائز في الرجلين ايضا بالنسبة الى السائق جدا مضافا الى صحيح
المعبر الخبير ضعفه بان سنان على المشهور بالعمل من رجل يمر على طريق من
طريق المسلمين على دابته فيصيب رجلها في ليس عليه ما اصابته برجلها و
عليها ما اصابته يدها واذ لو قفت فعليه ما اصابته يدها ورجلها وان
كان يسوقها فعليه ما اصابته يدها ورجلها وغيره لا دل على الضمان مع
الوقوف بالذاب لما تجنيه مظم وعليه يحمل اطلاق ما مر من ظهوره في حاله
السير خاصة وكذا يحصل عليه اطلاق ما دل على زمان الراكب لما تجنيه ولو
بالرجل من سلك كعبه ان عليا عليه السلام كان يضمن الراكب ما وطئت يدها او رجلها

الا ان يمت بها احد فيكون الضمان على الذي عت بها بحمل على ما اذا استقام
خاصته وفيه المبدأ لضعاف الضمان الضارب منهم ما كان او غيره للاطلاق
مضافا الى الاعتبار والتصحيح عن الرجل يتفر بالرجل فيعجزه ويعجزه فانه رجل
أخر فحق هو ضمان لما كان من شئ وفي آخره ما وجب فخرج رجلا عن الجوار
وتفر به ذابته فقامت فهو ضمان له منه وان انكسر فهو ضمان له فانه
يكسبه ويغرف في ذلك الموثق كالتصحيح وغيره في صاحب الدابة ان يرضى من
ما وطئت يدها ورجلها وما تعجب برجلها فلا ضمان عليه الا ان يرضى بها
انما والمعاد يضمن ما يجنيه بيدها ورجلها ما يجنيه بها اجمع فيكون
الضمان باليدين خاصة والا فلا معنى لقوله علي بن ومانع برجلها فلا
ضمان عليه وقوله الا ان يرضى بها استثناء منقطع او من قوله سابقا
يضمن ما وطئت يدها ورجلها وينبغي ان يفسر الضرب بما اذا كان عبثا
كما في الآية الاولى والا فلو قصد الدفع لم يكن ضمانا فضعف للاصل في خصوص
الضمان برجل كان ذاك على ذابته فغشى رجلا ما شيا حتى كاد ان يوطئه
فوجره لما شئ الدابة فغشى عنها فاصابه موت او جرح فالحال ليس الذي جرح
ضمانا امتنا جرح نفسه ونحوه آخر هذا مضافا الى اطلاق التصور بعد
الضمان بالذراع او غيرها ثم ان مقتضى التعليل ضمانا الجنبه باليدين في
التصحيح ثبوته فيما يجنيه برجلها ايضاً بل يطلق مفادهم بدنها الذي يجب
فدام الركاب سيما اعا ليثا لثبوت الحكم فيها بطريق وعليه اكثر اصحابنا واما
للبسوط ومن الخلفاء لا تضاد على البدن جوارقها خالف الاصل على مورد

على مورد النص ولا يظهر فرد المان في الشرايع الا انه انما اشار ما اخرناه قد
لنذكره من مراعاة وهو حسن ومجرب على ما ذكرنا واعلم ان ضمانا
دالما باطلا فحقا على عدم الضمان بجنازة الدابة اما مطلقا كما في الفتوى الجارية
وقوله بهجته لا تمام لا يضمن ضامها حتى او ادمت من سلة كما في المرسى
فحق ضعف ضمانا يدها بحمله على ما اذا فلتت عن صاحبها من غير شرط
منه في حفظها او ما اعتيد ارسالها للرعي فان للشهور عدم الضمان فاما
حكمنا ذكرها للمجلس مرة ولوركيها اثباتا واما في الضمان لما يجنيه
بيدها ورجلها فلا ضمان لا شئ كذا في اليد والسبيبة الا ان يكون احدهما
ضعيفا للصغار ومن يضمن الضمان بالاضلاع المثلث امرها وفي الخبر دابة
عليها ردفان فثلث الدابة رجلا او جرح مقتضى فالتفريق بين اليد
بالسوية قليل وفيه تردد ولكن الاحتياط فاطعون به هذا كانا هملنا
لامرهما واما لو كان معها صاحبها مراعيها ضمن هو دون الركاب
ويأتي في المالك ما سبق من التفصيل باعتبار كونه سائقا او فائدا ولو
الضمان الركاب لم يضمن المالك للاصل الا ان يكون الا لفاء بشيء اى
المالك فيضمن للسبيبه مضافا الى ما مر من التصحيح وغيرها
باحتساب الضرب ضمانا الجنايه ولو اجمعت للدابة سائق وفائد او احدهما
وركبا والثلثة اشتركا في ضمان المشرط مع الاشارة الى الحفظ
والرعاية واخص لسائق بجنازة الرجلين وغير المشاركة في الحفظ
كالعدم ولو اركب مملوكه ذابته ضمن المولى جنايته الدابة بيدها بلا

شبهه اذا كان صغيرا للصبي الا في وف غيره عن رجل حمل غلاما باليهما
على قريش استأجروا بجنه وذلك معيشة الغلام وقد يعرف ذلك
عصبيته فاجراه في الحلبه فتطعم القريش وجلا فقتله على من دبره
على صاحب القريش قلت اديت لو ان القريش طبع الغلام فقتله في ليس
على صاحب القريش شيء وكذا ان كان كبريا في قتل اطلاق الصبي عن الشيخ
والفاضل والاستكافي بل لا يكره كذا التصحيح وفيه خلاف الرخصة بعد الشيخ
المجما علة اطلاق الصبي في رجل حمل عبدا على دائمه فوطئ رجلا
فقضى العزم على مولاه ومن اصحاب من شرط في ضمان المولى صغير المملوك
وهو الخلق في كونه فوطئ بركوبه بالبر وان كان بالغا فان كان كذا الجنابة
على بن آدم فخذ المملوك اذا كان كذا الجنابة بعد ربه او بعد ربه السيد
وان كان على الاموال فلا يباع العبد في قيمه ذلك لا يستع ولا
يلزم مولاة ذلك واستحسنه كثير من المتأخرين وزاد وفيه الاخير انه
يتعلق برقبته ببيع به بعد ضعفه وهو كذا للاصل وعموم ما دل على
جفاية الرأب مع ضعفه ولا اطلاق الصبي بل الظاهر اختصاصه
بالصغير شهادة السبائك واللفظ العمل والاحتساب ونحوه جار في كلام الشيخ
والاقتناع واعلم ان في المتبوع نسب الى المولى انه اشترط شئ من ما مر
واخر وهو وقوع الجنابة على الادمى فقط وفيه نظير فانه اشترط الاخير
في الماتع واما الصغير فلم يذكر فيه الا الصغير ويعد فاعلم **باب الثالث**
في تراجم الوجبات اعلم ان تراجم الوجبات السبب والمباشرة ونسبا ويا

ونسبا ويا في الفروع او كان المباشرة أقوى ضمن المباشرة انما على النظم المصحح
بصرف بعض العيان وذلك كما جتمع الدافع مع العاقل والمسلط مع الدافع
فيضمن والدافع الدافع دون المجامعة وقد مر من التصويص ما يدل على الاجم
وفي قوله على اصل هذه القاعدة مضاف الى الاضاف عرفته هذا مع علم
المباشرة بالسبب ولو جهل المباشرة بالسبب ضمن السبب بكسر الباء الاولى اي
ذو السبب كن على يراف غير ملكه فمن مع غيره ثالثا مع جهله بالمال
فالزمان على الحاضر بلا خلاف في الظاهر لان المان هنا فقد حكم به على زوجه
مع انه حكم به في الشرايع كذا في الاصحاب من غير فروع دللنا على هذا بالقر
وقد اشترط في ضمانه على السبب فونه وهي مفقودة في المفروض مع ان
لم اجد وجه التضمين بالمباشرة الا ما ذكره في المتبوع من عموم ان اجتمع الما
والسبب والضمان على المباشرة وهو كما ترى ان لم اجد به نصا حتى يكون عمود
معتبر وانما السبب تيمم مجرد الوفاق في المصنف بالاعتبار وهذا كما عرفت
ان في المختار ومن هذا الباب وانما انزبه به بعض اناء المجه المخرقة التي يحضر
للاسد وقضاء على تيممها مشهور بين العامة والخاصة لكن كليات مختلفة
وصورتها انه وقع فيها واحد متعلق باخر والثالث وجوب الثالث
وايضا هو نوعا واحدا فاعلم الاسد وفيه ما في فيما حكم به على تيممها واما ان
من طرفا مختلفان احد همار واخر يهمل من فيمن الصبي المية مطعما وهو
التمتع بفرقة ما قبله وما بعده وهو رواية عن ابن جعفر علقته انه قال
فرض على علي بن ابي طالب في الاول انه قرض الاسد لا يلزم احد واعزم اهله ثلث

الدين الثاني وعزم الثاني ^{لاجل} الثاني الذي لم يزل في الدين الثاني ^{لاجل} الدين الثاني
كأن الدين الثاني والآخرى أي الرواية الثانية رواه مسجع عن أبي عبد الله
أن علياً رضي الله عنه قال الدين الثاني والدين الثالث نصف الدين
والدين الدين كله وجعل ذلك على حاله الدين من ازدحامها من
الحال لا لاصل ما لا يخفى وإن جعلها بنوعها من عدم موافقتها لاجتماعها
لكنها في الحقيقة لا تفي بوقفاً كما صرح به جلعة من اجتماعها ولذا تركنا
ذكرها ومع ذلك في سند الأخير منها إلى مسجع ضعف بعدة ضعفاً هي
ما قطع عن درجة الاعتبار لا محجة فيها فطعننا وأما الأول فيشكل التمسك
بها أيضاً لما مضى لا أنها مشهورة لا يمكن دفعها واستفاد من نقلها
في كلام كثير من أصحابنا بحيث أنه لا راد لها وإن جماعة منهم نادوا بالاعت
عليها فتوى أصحابنا كاذبة كما في قوله العبارة وغيرها أو أكثرهم كانت
الروضة وغيرها فإن بلغت الشهرة اجتماعاً والتمسك بالرواية بشكل
وإن صح سندها لكونها فضيلة والتمسك بالرواية فيحصل اختصاصها
بواقعها فنرى في أمور واجب الحكم بما فيها ويحرمها بحجاب الحق عن
الرواية الأخيرة لو سلمت سندها والشهرة ليست بحجة بنصفها ما لم
تكن اجتماعاً وتطهرت برؤاها وأصحها لذلك وإن كانت ضعيفة وليست
كسابقها هنا كما فرضنا ولذا استوجبنا الفضل في الخبر الرجوع إلى الأصول
في هذه المواضع لو انقضت في زماننا وهو خبره شيخنا في الروضة
حيث أنه استوجبنا أول الروايتين لما مضى بزيادة دعواه الشراكا

دعواه الشراكا في رواية الأولى ثم في وجوب طرح الخبران فالجواب
كل دين من مسكنا جمع الاستقلا له بالانفراد انتهى واحتمل المانع في
الشرايع والفاضل في الفوائد والارشاد وغيرها وقالوا بعده وإن قلنا
بالشرايع بين مباحث الاستقلا والمشاركة في الجذب كان على الأول دين
ونصف وثالث وعلى الثاني نصف وثالث وعلى الثالث ثلث لا غير وإنما
لم يذكر هذا في الروضة لضعفه عند بل عندهم أيضاً كما يظهر من جملة
وأعلم أن حكمهم على كل منهم بالدينين وبرأها بهم لو كانت جنتاً بهم
عدداً وشبهه لاختلافه ويضعفت بأن ماصدق عنهم في الجذب أنها هو
من حيث لم يشعروا به لما اعتزلهم من الدهشة فهو كالتغلب لنا ثم عطف
من ثمة فلا يكون عدداً ولا شبهه وبدل ذلك صريح جماعة رادين بدين
ضعف الرواية الثانية في حكمها بأن الدين على الغالب بناء على زعمه
كون الجنازة بها عدداً أو شبهه وعلى هذا فتقضى الأصول أخذ الدينين
الطائفة ^{لاجل} الأولى في بيان ديانات الأعضاء فاعلم أن في شعر الرأس إذا جنى
عليه الدين كله ولكن الغيبة عن الأغلب لا شهرين الطائفة بل عليه
الاجماع في الغيبة للتصور المستفيض منها الصحيح المروي في الغيبة
والتهذيب رجل صب ماء حار على رأس رجل فاسقط شعره فلا يثبت
أيها قال عليه الدين كله في الغيبة وفي التهذيب فاسقط شعر رأسه و
غيبته ونحوه غيره من دون زيادة وغيبته والقوى وغيرها في الغيبة

فلم يثبت الدية كما علمت فاذن ثبت ثلث الدية والخبر اهبط رجل قد را
فيه ماء مرق على رأس رجل قد هب شعره فاختصوا في ذلك على الخليل
فاجله سنة نجاء فلم يثبت شعره فقصى عليه بالدية الى غير ذلك
من النصوص الا في بعضها الاشارة وقصوره السند وضعفه مجتهد
بالشبهة وحكاية الاجماع المتقدمة فان دفع الاعراض به على ما عد الصحيح
واما الاعراض عليها بان مفادها لزوم الدية في جناية شعر الرأس والحية معا
وهو غير لزومها في احدهما خاصة كما هو المدعى فقد تم باننا لم نعلم على نسخة
الذهب وبما اخذ القنبر فتدبرفت غلوها عن القيمة واعلمنا اضبط
من تلك النسخ بتمام مع مواضعها للروايات الا في المسئلة هذا اذا لم يثبت
فان يثبت بالدينار على الاظهر لا شهرين عليه عامة من ما خلاه الواجب حيث
لا يقد بر له في المخرج خلافا للعلوي والفتية فاخار امش الدية ومجملها
غير واضحة عما ما في الاخير من حكاية الاجماع وهي هنا موهوتة بـ
شبهته ونسب في المسالك فربما الى انها يمكن في الرأس خاصة مع ان
صريح عبارة المحكية في المختلص كحكم العبارة وغيرها من عبارات الجماعة
عدم مخالفة للعلوم فيه واختصاص خلافة معجم في الحية خاصة حيث
حكم فيها بثلث الدية وفي الشيخ المفيد والصدوق في موضع من المتفق
ان لم يثبت فانه دينار ومجملهم غير واضح عما يستفاد من الاول و
الفاضي والديلم ان به رواية ولم تجد ما يفسر مسألة لا يعرف بها
الا دلالة المتقدم وبجوهه يجاب عن رسالة اخرى مروية عن بعض الكتب

عن بعض الكتب عن مولا نال الرضاء عليه السلام انه قال من حلق رأس
رجل فلم يثبت فعليه ماء دينار فان حلق بغيره فام يثبت فعليه الدية
وان يثبت فطال ان بناها فلا شئ له مضافا الى شد وذها وعدم خلو
فانزل بها بالماء وقال الشيخ في ذوالنهاية والاسكاف ان في الحية اذا
ثبتت ثلث الدية وفي رواية المتقدمة وهي الطوية وغيرها وان كان
دلالة عليه الا انه فيهما ضعفت بالسكون في الاول وحده من الضم
فالثانية ولا جابر لهما في المسئلة بل الشهرة التي هي العدة فليجس على
خلافا فها كما عرفت هذا الا كان ما نحن عليه ذكرنا وفي شعرا من المرأة
دينتها خلافا لم يثبت كالرجل فان يثبت فغيرها المثل بلا خلاف اجده
الا من الاسكاف في كثرة فان ثبت فيه ثلث الدية ومجملهم مع شد وقه
غير واضحة بل على خلافا لاجماع في الغنية وقية الحية مضافا الى الرواية
الصريحة ما على الرجل وبت على امرأة حلق رأسها فقال ضرب
ضربا وجيها ويجس في محبس المسلمين حتى يستبرأ شعرها فان
ثبت اخذ منه مهرها فان لم يثبت اخذ منه الدية كما لم
ثلث فكيف صار مهرها فان يثبت شعرها فقال ان شعر المرأة
وعذرتها شركان فالحال فاذا ذهب احدهما وجب لها المهر كلا
وقصور السند بالجهالة بمجملهم بالشهرة الظاهرة والمحكية وحكاية
الاجماع المتقدمة وبها الدلالة على الحكم في الاول ايضا مع عدم
خلاف فيه اجده وادعى ايضا لاجماع في الغنية فلا شبهة فيه قطعها

سبها مع استلزام ثبوت الحكم فالرجل ثبوته هنا بطريقا وفي كل لا يجتن
 وفي شعر الحاجبين معا خمسة دنانير وفي كل واحد ما ثلثان وخمسون
 دنانيرا وقالوا لاكثر بل ادعى الشهر عليه جمع ثمن ناخر وفي السرار الاجام
 عليه وهو الحجة مضافا الى الخبر وان اصاب الحاجب قد ذهب شعرو
 كله قد بدت نصف دية العين ما ثلثان وخمسون دنانيرا فما اصاب منه
 فعلى حساب ذلك وتقبل ويرى عن الرضاء ملككم ايضا نحو ذلك
 خلافا لليسب والعتية والاصباح قاله يد كما ملأه وفي كل واحد نصفها
 وظاهر الاولين الاجماع عليه وبوقيد عموم النص والقنوى على انهما
 كانا في الجسد اثنتين الدية لكن في مغايرته ذلك لما نظر لوجه
 بعلى الاكثر مع صراحه لكل من الاجماع والخبر هذا مضافا الى الاصل
 واطلا فالنص والقنوى يقتضى عدم الفرق بين عود ثنائيهما و
 عدمه وفي العتية والاصباح ان ما ذكرنا لم يثبت شعرها والا
 فالارض وقال الدياي اذا ذهب بحاجبه فيثبت فقيه ربع الدية
 وقدره وفي ايضا ان ثبوتها اذا لم يثبت ما ثلث دنانير وقال في لفت والقنوى
 عندى الحكمة فيها اذا ثبت وهو قول الحل للاصل وفي بعضه اي
 بعض كل واحد من الشعور المذكورة بحسبة اي يثبت فيه من الدية
 المذكورة يثبت مساحه محل الشعر المجن عليه في محل الجميع وان اختلف
 الشعر كثافة وخطه ويدل عليه مضافا الى الاجماع لظاهر النص
 المتقدم قريبا وحيث قلنا بالارض فهو ثابت ولا نسبة وفي الشعور

وفي الشعور الثابتة على الاجماع ويعبر عنها بالاهداب افول منها
 الدية كما ملأه مع عدم الثبات كما في وقت مدتها عليه الوفاة
 ومنها نصفها كما عن القاضي ولم اقف له على شاهد ومنها الارش
 حاله الاغتراد عن المجن والسقوط حاله الاجتماع كشعر الساعد
 وغيرها من الاعضاء الذي ليس فيه الا الارش بلا خلاف كما عليه
 الحكم وكثير من المناخرية قالوا لعدم دليل على العيين وعدم
 دخوله تحت احدى القواعد وهو ظاهر لما في هنا حيث لم يذكر
 ديتها كما في الشعور وهو مثنى لولا الاجماع المتقدم المعتمد بقنوى
 الاكثر كما في منه واعلم ان المرجع في الثبات وعدمه الى اهل الخبرة
 وان اشبه قاله روى في بعض ما مرانه ينظر سنة ثم ان لم يعد
 مؤخرا لدير ولوطيب الارش قبلها دفع اليه لانه اقل الخوا او بعضه
 فان مضى ولم يعد اكل له على وفق الدية وفي العتية الدية
 كما ملأه وفي كل واحدة نصف الدية باجماع الامم كما في صريح لك و
 ظاهر القية وادعى الاجماع المطلق جماعة وهو الحجة مضافا الى السنة
 المستفظة بل الخواثرة عموما فيما كان منه في الجسد اثنتين وخصوا
 في العتية ففي القسم كل ما كان في الانسان اثنتان ففيها دية وفي
 احدهما نصف الدية وفا كانت واحدا ففيه الدية وفي القسم ما كان
 في الجسد منه اثنتان ففيه نصف الدية مثل المدين والعينين قال ذلك
 رجل فثبت عينه قال نصف الدية الحديث واطلاق النص والقنوى

يشتمل على عدم الفرق في ذلك بين كون العين صحيحة أو حلا أو عشاء
ضعيفة البصر مع سيلات دمعها في أكثر أوقاتها أو حلا عظيمة
المثانة أو جفري لا يتصرف في التمسك أو رمدا أو غيرها وبذلك صرح جماعة
قالوا أما لو كان عليها باطن فإن معنى معد البصر إنما تكلفت ولو نقص
نقص من الدهن في حسابه ورجع فيه إلى رأى الحكماء وفي الاجتهاد الأربعة
الذين كما ملز بلا خلاف كما في طائفة وصرح الصديقي في شرحه وعسى يردوا
في كيفية التضييق فقال العارف والشيخ قد رجع الدهن في كل واحد و
تبعها من الماخزين جماعة فصيرت المقد من الماء الذين بأن كل ما كان في
الإنسان من مشتات فيه لا يرد في أحدها نصف الدهن وفي الدلالة من
لأن الاجتهاد ليس بما في الإنسان من مشتات إلا يكلف أن جفت كل
عين كواحدة وهو مجرد عنا يرد قبل مع أن أوجها مقطوع والظن بكونه
موصولا إلى الإمام غير كاف فلا اعتماد عليه وفيه نظير أن الشطح فيه
انما هو في رب ولا يخفى بقر مستد من إحصاء الله عليه السلام في
الجواب لا نقصا على ضعف الدلالة وزيادة على عدم المفا ومنه لما
سيئات من الأدلة وقال في ذلك الجفت الأعلى تلك الدهن وقال لا سفل
الثالث مدعيها عليه الإجماع والاختبار وتوجه الخبر لشبهة الإجماع
وتسبب في طائفة وإزالة الاصطحاب ولم نرها والإجماع معارض بمثل
بل وإجماع كما يات مع وهن هذا جدا سيما مع هذا لغة الناقل لنفسه
في موضع آخر من فت على ما نقله المانن في بيع وشيخنا في شرحه وقال

في شرحه وقال فيه بما قال في يد من أن في الأعلى تلك الدهن وفي
الأسفل النصف وعليه الأكثر كما في كلام جمع بل المشهور كما في كلام
آخرين وعليه الإجماع في الغنية وهو الجهر مضافا إلى بعض المعبرين
خصوصا سند أو ضعفه بالمشهور الظاهر والحكمة حلا لا سفلته و
الإجماع الذي عرفته وفيه أن أصيب شغل العين الأعلى فقتل قد يشه
ثلاث دية العين مائة دينار وسنة وستون دينار وثلاث دنانير و
أن أصيب شغل العين الأسفل فقتل قد يشه نصف دية العين مائة
دينار وخمسون دينار فما أصيب منه فعلى حساب ذلك الحد يث
قيل وكان أروي عن الرضا عليه السلام وهو لا يظهر عليه فينقص من
دية الجميع سدس الدهن وربما كان فيه منافات لما مر من نصف
الخلاف عن ثبوت الدهن كخلا في الاجتهاد الأربعة إلا أن يذب عنه
بما حكاه عن جماعة بعض من أن هذا النقص إنما هو على تقدير
كون الجنابة من اثنين أو من واحد بعد دفع امرش الجنابة إلى الأولى
والأخرى الواجب دية كما ملز إجماعا وفي حقه بعد نقله عنه قال و
هذا هو الظاهر من الرواية لكن قنوي الأصحاب مطلقه ولعمري ما ناله
ولا في بين اجتهادات صحيح العين وغيره حتى لا معنى للاطلاقة ولا
يشدأخل دية الاجتهادات مع العينين لو قلنا معا بل يجب عليه
ديناران بلا خلاف لأصالة عدم ليدأخل وفي عين الأهور الصبيحة
الدينه ويزال نفس كما ملز بلا خلاف أجده بل عليه الإجماع في فت

والغنية ولدت وتبع وتكثرت وغيرهما من كتب الجماعة وهو نسخة مضافا
الى النصوص المستفيضة منها زيادة على ما مر في كتاب النصارى في
الفساد الثاني منصرف فاضلا لاطراف الفهم وقبيرة في عين الاعور الدية
كاملة وقرئ وجه الحكمة في هذا الحكم وهو كون الجماعة في المنفعة
التي هي الايمان وان التجارة منفضاه شبيهة بالحكم بما اذا كان العور
خلفا او ذهب العين الفاسدة من قبل الله تعالى او غيره حتى
لا يستحق عليه ارشائها لو جاز عليه حيوات غير مضمون فلو استحق
دينها وان لم يأتها او ذهب في فاضل نصف دين النفس دينها
كاملا للاصل العام وعدم معلومية انفراد اطلاق النصوص الى محل
البحث مضافا الى عدم الخلاف في اصل التقييد وان اختلفوا فيما يستحق
في محل الفرق بل هو النصف او الثلث او الثلث الاول بل عليه الاجماع
في كلام جمع منهم بن زهره وهو الاصح عملا بما مر من اصل المجمع
عليه نصا وقوى من ان في احدى العينين نصف الدين مطلقا يخرج
منه عين الاعور باقرا وظفرت بما تقدم فبقي ما نحن فيه فحذر من ذلك
مع انه لا خلاف في عدم الايمان الخالي حيث حكم بالثاني وهو شاذ بل على
خلافا لاجماع في الفتن والمنافع وغيرها وحكايا كبار المتأخرين بان
ذلك منه وهم ويبنوا وجهه بما اطلنا له في ذكره وفي حصة
العين العورة اي الفاسدة روايات وهولان اشهرها على الظاهر الصريح
برق كلام جماعة محددين الاستفاضة ان في اللسان الاخرى وعين

وعين الاخرى وذكر النصوص الواردة في ثلث الدين اي دينها حال كونها
صحيحة كما صرح به جماعة وادعى عليه الاجماع في الغيبة وفي الثانية ان فيه
ربع الدين وعلى هذا التقييد والدين مطلقا والمعيون بن زهره فيها اذا
كان الجماعة عليها باذها ب سوادها او طبقا بعد ان كانت مشعرة
وادعى الاخرى بجماع الامامية فان تم والا فالرواية مع انها مطلقة
ضعيفة وان تعددت فلا تكفي في المابقة مع صحتها وشهرتها وشدق
حدق وقدرتها بل في بيع انها مفروكة ولا فرق هنا بين كون العور مطلقا
او باقرا من الله تعالى او جنانا يذبح استحق عليه دينها بالاخلاص الا ان
الحل فخره وحكم بتمام دينها خمسين دينارا وفيما عدل الاخرى وثلاثها
فيه نافية الخلاف من الاول وهو غريب ولا خطاه للمناخرون وقبيرة
الى الوجه كالمسابق قالوا وبسبب خطائهم سقطت هذه لكلام الشيخ اقول وربما
يشير الى قرينة القصة من رجل قطع لسان رجل اخر فقال ان كان ولد له
اقدر وهو اخرس فعليه ثلث الدين وان كان لسانه ذهب به وجع او اقر
بعد ما كان يتكلم فان على الذي قطع لسانه ثلث دينه لسانه وكان ثلث
القضاء في العينين والمجروح هكذا وجدناه في كتاب علي بن ابي طالب لكتبته
صح في العور مطلقا ثلث الدين ولم يطل برنهم لفظ الثلث ما فطرت به
وانما هو نسخة في ويب فيجتمعت كونه شاذ له بالنسخة الاخرى لكن
ليس فيها قوله وكذلك القضاء الخ الذي هو محل الاستدلال فلا شاهد
فيه بل ذكره بمجرد دلالة على الفرق بين النصوصين في الجملة غير نافع

له مع غايتها لما حكم به من تمام الدية مع انه من الاطراف التي ليست عنده
 حجة ومن هنا ظهر شدته وهذه الصعوبة وعدم ظهورها في الملة بالمرة
 كما صرح به بعض الاجلة فالجيب من شيقا في لك وقته وقته وكيف
 استدلوا بها للمختار مضافا الى الصعوبة السابقة وقد لاقتنا داسنول
 الدية كما مله ولذا اوضح ما دته وهو ما لا يت منه ونزل عن فصبة
 بلا خلاف في الاخير اجماع والنصوص به مع ذلك مستفيض وفيها الصم
 والموتون وغيرها في الاثنا اذا قطع المارن الدية وعلى الاشهر في الاول
 ايقم للاصل دعوم ما من النصوص فان ما في الاثنا من واحد
 فيه الدية والاثنا بنهاية منه بلا شبهة وخصوصا في غيره في الاثنا
 اذا استوصل جد عن الدية وقرب منها الموتون في الاثنا اذا قطع الدية
 كما مالا غانا لا يمكن عن ط والهدب والوسيلة فلو ان الدية قيد انما
 هو المارن خاصة وفي الاثنا المكونة وهو خيرة الخيرة وشيقا في قته
 ولعله لعدم دليل على ان دية الاستيصال غيره دية المارن وليس في
 ادلة المقت عموما وخصوصا سوى ان قيد دية اما انه المارن وليس
 فيها عليه دلالة فيحصل كونها الاجل المارن خاصة وفيه نظرات في
 الدلالة فادلتهم انما هو ظهورها في ان الاستيصال الدية خاصة لا
 زيادة حكومتها قطع من النص كما هو مقتضى قول ط ومن تبعه
 دون المشهور ويمكن ان يقال ان غاية ام لا المشهور بنبوت الدية و
 ليس فيها ما يفتي الحكومة اذ ليس فيها مقام حاجتها يمكن اثباتها بذلك

اثباتها بذلك والدليل على ثبوتها ان الزائد على المارن خارجة ذهب زيادة عليه
 ودينه لا يقع ثمن متنا في مقابلتها الا كذا فيا يصلح ثمن ثلث المارن
 عليه من دون بدل وهو غير جائز كما ذكره ابو ثعلبة جلد وموضع الدية
 ما لو قطع المارن والقصبة معا اما لو وقع المارن في جناحه ما يثبت للقصبة
 الحكومة زيادة على دية المارن فولا واحدا في حكم قطع ما اشار اليه بقوله
 او كسر قصبة بلا خلاف يظهر فيه خلاف انه لو جبر على غيره يجب قد بدت
 ما نذرت به بل على الاخير الاجماع في الغنية وفي شلله وهو فساد ثلثا دية
 صحيحا وفي قطع شل ثلث دية بلا خلاف في ثمن من ذلك اجماع بل على
 الاول الاجماع عن ط وفيه وهو خيرة المارن بنبوت مثل الحكم في شل اليد و
 الرجل والا صابع ويدل على الاخير بعض النصوص كل ما كان من شل
 فهو على الثلث من دية الصالح وفيه ثمانية ما الحكم في شل يد فندبر و
 في الحاجز نصف الدية اذا استوصل ومثل ذلك غير واضح وان اثنى به
 الاكثر كما في كلام جمع نعم في كتاب ظهير المروى بعده ط في معتبر فان
 قطع دون الاثنا قد يثبتها جسمان دية ونصف الدية وهو يصح مستندا
 بناء على ما عليه المان وبين عته والفاضل في عقد وبرود من تفسير
 الرواية بالحاجز ولم يثبت بل المعروف عند اهل اللغة انها الاووية
 او طرفها حيث يقطر الرغوات والاربع عندهم طرف الاثنا ويصوبون
 الحاجز بالوبره ونسب في الكتاب المذكور بالحديث قيل وروى عن الرضا
 ايض وهو صحيح فان المارن بالرواية فيه ليس الحاجز ومع ذلك ففيه في نسخة

في تفسيرها بطريق لا تفت كل عليه اصل اللغة وفريق من مائة في الصدوق
من انها جميع المارين والاحد وثاني اللغة ومترجها الحكم في الحاجز بالثلاث
علا بالاصل والمادة في تضيق الدية على جزء العضو الذي يثبت فيه ^{التي}
والمارين الموجب لها مشتمل عليه وعلى المتأخرين وحكي هذا القائل في حد
فولا لكن قيل ان لم نعرف له ثانيا الا قول غير بعيد كونه للملكي قال بعد
الحكم بان في الالف وكان ما رتبة الدية بما لفظه وقيل نقص عنه بحساب
ذلك وهو ظاهر فيما ذكرناه من وجوه هذا الى المادة التي قد منها
وفي احد المحررين بنصف الدية على قول الشيخ في كتابه معيها انهم حين قال
لا يذهب بنصف المتفعة ونصف الجواز وهو ما ذكر في وقر رواية بل رواية
ان فيه تلك الدية وهي وان كانت باجمعها متعينة لكنها موازنة للثلاث
ومع ذلك مشهور بين الطائفة على الظاهر المصحح به في كلام جماعة وبها
يصح القول بالربع ايضا كما عن الحليين والكثيرين وفي الغنية مضافا
الى عدم وضوح مسئلته وان اعتدوا لهم لشهيد بالمادة بمن عجز
المادة باجزاء اربعة المحققين والحاجز والروية وهو على تقدير تسليمه
لا يعترض به الرواية الصحيحة المعول بها بين الطائفة وفي الاذنين اذا استوفى
الدية كاملة وفي استيفاء كل واحدة منهما نصف الدية وفي بعضها
بحساب ديتها بان يعتبر بها المجموع من اصل الاذن وبسبب المنقوع
اليه ويؤخذ من الدية بنفسه اليه فان كانت المنقوعة النصف فالنصف
او الثلث فالثلث وهكذا او يعتبر بالشئ في صاحبها حيث لا يكون هي

لا تكون هي المنقوعة والاصل في جميع ذلك مضاف الى الاجماع الظاهر
المصريح به في الغنية المعتمدة المستقيمة جوبا وخصوصا في الاول فاما
في ان مافي الاذنين منه اثبات في الدية وفي احدها نصفها ومن الثاني
النصف وفي الاذنين الدية وفي احدهما نصف الدية ونحوه الصواب الاخر يمكن
في احدهما والموقوفان وفي الاذن بنصف الدية اذا قطعها من اصلها
واذا قطعها من طرفها ففيها فيمئة عدل وربما كان فيهما الدلالة على
الاخير والظاهر مما في ذلك ما في خبرين احدهما في كتاب طريقنا في
بعد طرف من قوله عليهما وما قطع منها فيجاب ذلك ولكن في بعضها
تلك ديتها على الاظهر الاقوى بل لا احد فيه خلافا من احد صحاحها
مع ان في الغنية ومن قال عليه اجازتنا وهو الوجه مضاف الى بعض
القصص المجربة ضعف سند ولوم وجود بالشهرة ان علينا عليهما
ففي خبر في الاذن تلك دية الاذن وفي حرم الشجرة وشبهها تلك
ديتها اي الشئ على الظاهر المصحح به في كلام الحلي والاذن كما يميل اليه
جماعه وبه صرح بن حزم ولا خلاف في اصل الحكم اجماع هنا ايضا بل من قال
ان عليه اجازتنا وهو الوجه مضافا الى ما في كتاب طريقنا السابق ذكره
من قوله وفي فرجه لا يدرى تلك دية ذلك العضو الذي هي فيه وفريق من
الخبر في كل شئ تلك الدية واصل الشئ وضعفت السند مجبر
بالعمل مضافا الى اننا يدور به في خبر لا تفت في الخبر فيصير
للمؤمنين عليهما في حرم الالف تلك دية الالف فالجواب من شجنتا في ذلك

وحده كيف نفى المسند الحكم في المسئلة فقال بعد نظر عن الحلي نفس
العبارة بما عرفت من الفظه مع احتمال ما اراد ان لا اذن او ما هو اعلم ولا
مسند لذلك يرجع اليه انتهى واعلم ان ظاهر كلامنا في دفع عدم
قبول نفس الحلي وبه صرح المناضل في لفت فقال اننا وبلا دليل
ونعالت لظاهر كلام الشيخ ولكن ظاهر المائنه هنا والحكم على الجميع المصير
الى ما عليه الحلي وهو الاجود لاجل العبارات والنصوص المنقده
عدم ظهوره بعينه برفق منها فيلحق بالاقول المتضمن منها
هو ما مرنا اليه ويدفع الزايد بالاصل مقادير التايد بان مع اعتبار
لم يبق فرق بين قطع الشكوك وحررها في مقدار الدبر اصلا وهو مسبعد
جدا وبهذا يطرب نيل العبارات عليه الا ما صرح به ثلث دية
الاذن ثم ان اطلاق اكثر النصوص والفتاوى يقتضي عدم الفرق
في الجرم للرجب لثلاثه لا يربطنا للثلاثه منه وعبر عن ابن حشره
المختصيص بالثلاث وقال في الاول بالحكمه وهو ظاهر واثره في
المنقده من ورهها يعصده الاستطراء لما مر في الشعر ونحوه ويمكن
نيل الاطلاقات عليه وفي استيصال التفتين الذي بالاجماع الظاهر
المستفيضة النفل المعصنه بالعوامات المنقده في الاذنين وخصوص
النصوص المستفيضة وبها الضم وغيره ولكن في نقد يرد على كل واحد
فيهما خلاف فقال الشيخ في في العلياء الثالث وفي السفل الثالث في ثنائ
المقبلة في المشعره وجماعه كالمراسم والكاف ومع الاصباح على اهل

على ما حكم عنهم وهو خبره الغنية مدعي في ظاهر كلامه كالمب اجماع
الا ما مينة قال المفيد لا انها غلبت الطعام والشراب وشبهها اذبح من
شبه العلياء وبهذا يثبت الاثر عن ائمة الهدى عليهم السلام والاجماع مع
بمثله كما ياف والتعليل لا يقيد سوى التفضيل في السفل ونحن نقول به
كما سددى ولكنه لا تعين الثالث كما تقولون فيعمل الثالث الخامس كما
في القول الاث والاثار مرسله لم تفت عليها مع ان الموجود منها خلاها
الا ما في كتاب طريف الذي وصل اليها وهو ان تضمن الثلثين في السفل
كأنه صرح بالثقت في العلياء ولم يقولوا به فهو وان وافق من جهة لكن
خالفت من اخرى مع ان الحكم عند ائمة ائمة مطلقا كما شعر فيها وقال
في في العلياء امر بها انز ديتار وفي السفل سماء وكذا قال في ثنائيه
كتاب في الحديث وحكمه عن المنفع والهداية والمذهب والوسيلة والصهرش
والطبري واختاره في لفت وبه رواية ابيه جيله عن ايات بن تغلب عن ابيه
عبد الله عتيق قال في السفل سنة الاث وفي العلياء امر بها ان لا اذن
السفل تسلك الماء وفيها كما ترى ضعت باب جملة وان روى عن الحسن
بن محبوب الحكم على تصحيح ما يصح عند اجماع العصاة وحكي المائنه مضبوطا
عن كتاب طريف ائمة ائمة بلوغها بالاول درجة الاعيان والصحة وضعف
الحكاية فجماعها الما روى عن ذلك الكتاب في الكتب المشهورة مما ستره
نعم عن فت دعوى الاجماع كونه بعد الاغان عن وهذا في تحق المضايع
بالمثل بل واجود للعدد كما مضى وقال لا سكا في بين بابو على ما حكاها

المائق في العلياء نصف الدية وفي السفل الثلاث ما في كتاب طريق المروي
في الكنية المشهور في عدة طرق معنية كما عرفت لكن ندرة القول بل و
شدة كنهه كما في قيع وشدة الصبري وعدده مفاوئد ما سبق من الأدلة وفيما
بأن يصنع العمل به يتبا مع مخالفة الأدلة لا فتوى ويتبا على أن في الشقين
الدية لا لا بها إلا أن يقتضى ذلك بصورة التباين عليها معالاة متفرقة وقال
من أن عليل في كل واحد نصف الدية لا يفضل أحدهما على الآخر في
وهو قوي مثبت لعدم الأدلة على أن ما كان اثنين في كل منهما نصف الدية
وخصوصا الموقوف المشقات العلياء أو السفل سواء في الدية وحمل على النسا
في وجوب الدية لا تدرها بعيدا وليد ذهب لفواصل هنا وفي قيع ويتبر
و قد وعدد والتبديلات في العيين والفواصل المشددة في الشرح وغيرهم
من المتأخرين ولكن في النفس منه شيء لشدة القول به بين القدماء بل كما
أن يكون خلاف الجميع عليه بينهم كما نرى عليه للمل فيقال بعد تصوير هذا
القول إلا أن يكون على خلاف الإجماع ولا شك أن الإجماع منعقد على تفصيل
السفل والاتفاق حاصل على التسامية والأصل براءة الذمة عما زاد عليه
قال وبهذا القول الأخير عمل واقفي وهو قول شيخنا في الاستبصار يعني
القول بالأربعة والسماية في ذلك كان اختيارا ولا القول الأول ولعمري
ما استدل به وبصنعت قول من تأخر يتبا مع دعاوى الإجماع المشددة
وجودا وإبانة العديلة على خلافه ولكن ما حفظه من اختيار ما في الاستبصار
ضعيف فان حاصله الرجوع إلى الأصل البراءة من الزيادة على السماية وهو

وهو جار فإذا بدع ذلك في العلياء ايضاً فهو وإن ابرء منه إلا أنه
شغل آخرى والنسب به مشروط بأن لا يلزم منه ثبوت تكليف و
لو لم يلزم لم يجز قطعاً ولو نسب به في العلياء ايضاً لم حر في الإجماع جداً
لعدم تأمل بالثالث في العلياء وثلاثة أخماس في السفل كما يقتضيه الأصل
فيهما بل كل من قال بالأول في الأولى قال بضعفه في الثانية وكل من
قال بالثلاثة أخماس فيها قال بالتحسين في الأولى مع أن هذا خير من
الذي اختاره لا ماسية فالنسب لا يشترط باصالة البراءة ضعيف في
الغاية ومن جميع ما ظهر من المسئلة عمل فرد ووشية لكن الذي
يقتضيه القفل ضعف الآخر جداً ويجب الكلام في تعيين أحد الأولين
وفي وجهه على الآخر ولا مرجح يظهر قلوباً قد بما هو الاحوط وهو الأخذ
بالمعنى من الثالث في العلياء والثالث أخماس في السفل ويرجع في الزيادة
في المتأخرين إلى الصلح وعلى القول في بعضنا يؤخذ له بحساب وثبوت
كما سبق في نظائرها وفي استنباط اللسان القضاة الدية كما ملأ إجماعاً
لما مر من المقصود في أن ما في الألفان منه واحد في الدية مضافاً
إلى خصوص المعبر وفيها الموقوف وغيره في اللسان إذا سئل الدية
كما ملأ وكذا في إذ هاب لفظ جلة ولوبي في اللسان بما لا خلاف
فيه وفي أنه إذا ذهب بعضه سمى الدية على الحروف وأعلى بعدد
الفائز ولا اشكال فيه للصالح المستفيضة وقهرها من المعبر وفي
دجل ضرب دجلا في رأسه فنقل لسانه أنه يعرض عليه حروف

للمجم كلها ثم يعطى لديه مجسده ما لم ينقصه منها ولو قطع بعض اى
 بعض اللسان اعتبر مجسودا والمجم ايشم دون مساحته عند اكوا الاصحاب
 على انظار المصريح بهى كلام جماعة ومجسمهم غير واضح لاخصا المستفيضة
 المنقذة بما تجد اية على المنفعة دون الجا وحده الذى هو مفروض المسئلة
 نعم فى المونين رجل طوت اعظام طرقة فقطع بعض لسانه فافصح ببعض لم
 يفصح ببعض قال بطر المجمع فما افصح به طرح من لديه وما لم يفصح به
 الزم لديه قال تلك فكيف هو قال على حساب الجمل الف ديتها واحد
 والياء ديتها اثنا عشر والمجم ثلثه والدا الاربعة والياء خمسة والواو ستة
 والراء سبعة والياء ثمانية والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون
 واللام ثلثون والميم اربعون والنون خمسون والسين ستون والهمزة مبعوث
 والفاء ثمانون والصاد تسعون والظاف مائة والراء مائتان والسين ثلث
 مائة والياء اربعمائة وكل حرف من بعد هذا من بث ث زد مث له
 مائة درهم وهو ظاهر فما ذكره لقوله فقطع بعض لسانه وبه صرح بعض
 الاصحاب بل قال انه نقص فيه ومنه يظهر ما فى اعراض المولى الاربعين
 على الاصحاب بعدم الدليل قال فان الدليل على ما سمعت وأشار به الى
 الاختيار المنقذ ما قبله على كون المدار على المنفعة فها اذا ذهب المنفعة
 فقط ولم يذهب من الميم شيئا اذا ما كان قد الدليل ما يشمل على قطع بعض
 اللسان مع كون المدار على نقصان الحروف وان قد سقط من اللسان
 ولا يحصل قصور فى صد و الحروف فالمنا سببان يكون المدار على المنفعة

على المنفعة فيما اذا كان فيها فقط وعلى المساحة والمقدار على تقدير
 النقص فيه فقط الى اخره ما ذكره ولعله غفل عن دلاله هذه اللفظ
 او حل قطع بعض اللسان فى قوله فقطع على قطع بعض النطق ولكن
 لا خلافا لسان عليه كثيرا وهو وان كان مجازا الا ان الفريضة
 عليه فيها وهو عطف فقطع على طوت والطرف فالاصل الضرب على
 طرف العين ثم نقل الى الضرب على الراس كما فى اية الاشهر به وظاهرات
 الضرب على لا يوجب قطع اللسان الحقيقي بل المجازى وعلى هذا
 يكون سبيل هذه الرواية مبطل المستفيضة فى اختصاصها بجانبة
 المنفعة لا الحارجر مضافا الى منافاة ما فيها من بسط الدية
 حروفا الجمل لما عليه الاصحاب كما ذكر فيها اجماعا وبه صرح بعض
 الاجلة من بسطها على حروف المجمع بالتوبة كما هو قول المستفيضة
 بل صرح بعضها وهو فوبة السكونى الى امير المؤمنين عليه السلام
 ضوب فذهب بعض كلامه وبكى بعض كلامه فجعل دية على
 حروف المجمع كلها ثم قال تكلم بالمجم ما نقص من كلامه في حساب
 ذلك والمجم ثمانية وعشرون حرفا فجعل ثمانية وعشرون جزءا
 فما نقص من ذلك في حساب ذلك فالاصح ما ذكره من عدم دليل
 بذلك من نص ولا رواية والذي يقتضيه النظر ويعضده الاصول
 وجوب دية للذهب من جرح اللسان بالمساحة واخرى للذهب
 من الحروف بالنسبة ويحتمل ما عن العلوى والاصحاق وقال العتيرين

من ان اذا قطع بعض اللسان فقيه بحساب الواجب في جميعه ويقاس
بالجمل واذا ذهب بعض اللسان يعنون الكلام اعني يعرف المجمل لكن
يحتمل ان اريد منهم بذلك الاحتياط والمساخذ ان لم يذهب من الكلام شيء
او ذهب عنه اقل من مساحه اللسان بالنسبة الى الدية كان ذهب منه
وبعد من اللسان نصفه فيؤخذ من الدية بنسبه دون الكلام والاحتياط
الاول اوفق بالاصول لكن القائل به من الاصحاب غير معلوم لا طيبا
ظاهرا على ادخال الدية من مطلقا حتى لو تفاوتت نسبة كل منهما الى الدية
الكاملة بان كان احدهما بالربع والاخرى بالنصف او بالعكس لكن
اختلفوا في اخذ الزيادة عن النقص المتداخل فيه مطا عليه طافيا
التفاوت عنه وحكى في لقت من التحليل يتم واذ كان الزيادة للتمتع
خاصة ولو انعكس فلا تزيادة كما عليها الاكثر على الظاهر المصريح به في
كلام جمع بناء منهم على انه لا اعتبار بقدر المقطوع هنا ودليلهم غير
واضح عما قيل من خلاف ما مر من المستفيض وفيه ما عرفت فاذا
الاجود القول الاول اخذ بالاصل الدال على لزوم دية الجارحه والمتضرر
وباعاضها بالنسبة خرج منها الضمة المشتركة المتدخل فيه بشبهة
الاجماع والاولو بالمستفادة من ثبوت الدخايل باستيصال الجارحه
انفاذا فتوى ورواية في بعض وفي قمت جدا وبقي الزيادة عنه عند
تحته مضاعفا الى ثمانية بنقل عدم التفاوت المتقدم وقد اختلفوا في هذا القول
من تحققي المناظر من جماعة ومنهم القاض في لقت وتر وعتد وشيخنا

وشيخنا في لقت وغيرهم وهي الحروف ثمانية وعشرون حرفا في
المشهور بين الفقهاء وبه نصت الفتوى المشددة ونحوه رواية اخرى
صحبت في ثلث من مولا الرضا عليه السلام مروية وقصر المسند فيها وفي
الاولى بجور المشهور بين الفقهاء ولكن في رواية اخرى صحبت انها
سبعة وعشرون حرفا وهو مع انها معارضة بمثلها لروايتها ايضا
عليها عن ثمانية عشر حرفا اجد بها عملا عديدا من سعيد فيما يحكى
عنه وهو شاذ بل على خلاف في قبا العبار هنا وفي بيع وغيره الاجماع
من العلماء بل من اللغة والعرف كما في لقت وغيره لكن قيل انه المقت عند
اهل العربية عن اكتشاف في نصير اول سورة البقرة ان حروف الجمع تسعة
وعشرون واسمها ثمانية وعشرون وكيف كان فالمن ذهب هو الاول
لما مر مع ضعف المعارض وعدم تعرضه لبيان الزيادة ما هو وان قيل انظر
ان فرق بين المهر والالف وفي استيصال لسان الاخرى ثلث الدية
بلا خلاف اجد على عليه في قما وثروم حرك وفي الغنية اجماع الامامية
وقية النجدة مضاعفا الى النصف في لسان الاخرى وعين الاخرى ثلث الدية ولا فرق
بين كون الخرس خليا او عرقيا لاطلاق النص والفتوى ولكن مر
بعض الصحاح ما يفيد تغييره بالثاني ولزوم تمام الدية في الاول ولم امر به
عالم لا فيكون على الظاهر شاذ وفي قطع بعضه بحساب دية جراحه كما
سبق في نظاوه ولو ادعى الميضي عليه ذهاب نقطة بالجماعة في رواية
بعض لسانه بالامره فان خرج الدم احرقه كذب وان خرج اسود فقل

صدق وعمل بها الحلى وبنوا زهره وحجره والشيخ في ف مدعيا عليه الوفاي
فان تم اجماعا او شفعه جابر والافا لسند ضعيف بجاعه ولذا اعرص
عنها المناخرون وقالوا يا لصدديق بالفسا مخرجين بميتا بالاشارة او
سنة على الخلاف المتقدم اليه الاشارة لثبوتها في البينة على ذلك و
حصول الظن المستند الى الامارة بصدق وهي الجناية فيكون لو ما يثبت
بالفسا مذهبنا مقدم في بحثها من الادلة وحكي القول بهذا ايقن عن به
فطاهر المان للثبوت في الحكم مع انه في فتح حكم بالفسا مذهبنا لعله نشاء
من ضعفها كما عرفته ومن قوة احتمال ان يجارها بفتوى هؤلاء القدر
وبما بين زهره الذي لا يعمل بالاخذ المجردة عن المراقب القطع به مع
احتمال عبادته دعوى اجماع عليه كالشيخ ومع ذلك لو ابرم رواية
في الكتب الثلاثة مع قوة احتمال فتوى الصدوق والكلين بها ولا سيما
الاول فتم جدا وقد استأن بقض المصنف لو كسرت فذهب اجمع الدية
كاملة بخلافات على الظاهر المصريح به في كلام جاعه بل عليه اجماع
في الغنية وهو الوجه مضافا الى المعبر الا فيه وفي الانسان المنسوس
عليها الدية ثمانية وعشرون سنا فوزع عليها منها دة كما يذكر
منها المفاد بم لا ثني عشر اثني عشر ومنها وسطها والرباعيات خلفها و
والبايات دراتها كلها من اعط وضلها من اسفل وبهيهما سنا ثمانية وبناد
موزعة عليها بالسوية في كل واحد خمسون دينارا والمأخر ستة عشر
اربعة من كل جانب من الجوانب لاربعة ضا حلت وخمسة وثلاثة ونجها

وتبها اربعة انة دينار موزعة عليها بالسوية في كل واحد خمسة وعشرون
دينارا والاصل في هذه رواية حكيم بن عتبة انه قال لا بد جعفر علقته ان
يعص الناس في قيد اثبات وثلاثون سنا وبعضهم له ثمانية وعشرون سنا
فعل كره يقسم دية الانسان فقال لفظه انها هي ثمانية وعشرون سنا اثني
عشر في مفادهم القيم وستة عشر سنا في ما خرج فعل هذا ضمت دية الانسان
ودية كل من المفاد بهم اذ كسرت حتى يذهب جسمنا دة درهم وهي اثني عشر سنا
فدنيا كلها سنا لاف درهم وفي كل سن من الماخيرة اثبات وخمسون درهما
وهي ستة عشر سنا فدنيا اربعة لاف درهم يجمع دية المفاد بهم والماخيرة
من الانسان عشر لاف درهم وانما وضعت الدية على هذا لما زاد على ثمانية
وعشرين سنا فلا بد له هكنا وجدناه في كتاب على علقته وضعف متديها
معتبر بفتوى اصحابنا كما فة على الظاهر المصريح به في لك وغيره بل الاجماع
كما في ظاه الغنية وغيره وهو وجه اخر في المسئلة مضافا الى المسئلة
المروية في نة قال قضى امير المؤمنين علقته وذكر مضمون الرواية فلا اشك
في المسئلة وان ورد فيها نصوص مستفيضة فيها الضم وغيره ظاهر الخلف
من حيث الدلالة على السوية بين الانسان كلها في عشر لاف به لسنا وذها
على اختلافها واحتمالها لة لك الحمل على المفاد بهم خاصة سيما مع كونها اقرب
الى التلف بالجناية مع انه لو لم يحصل عليها كانت الدية تزيد على الدية الكاملة
ولا بعد اية حملها على النية كما ذكره خالي العلامة المجلسي في نة لا خلاف
العامه على ان في كل من خمسا من الابل وانه لا فرق في المفاد بهم والماخيرة وانما

واما القوى الاسنان واحد وثلاثون ثغر ثلث اربعة وخمس بعير فذلك
 الشيخ على الفقيه قال لا نه فوافق لمذهب بعض العامة ولست اعمل به ولا
 دية لثا يعنى الحد المذكور فلو قلت منفعلة الى العضو المتدبر في المشغل
 على ضمير للاصل والرواية المتقدمة المعضدين بثبوت الحكم في نظم المسئلة
 كما لا يصح الزيادة لو قطعت مع الكف جلد مع انه لا خلاف فيه اجماع الا
 من اجل ان حاق الفقيه وعن غيره والكاف والاصباح وتلك ترمز ان فيها
 حكومت من دون تفصيل بين قطعها منفعلة او منفردة ولكن الاصحاب
 لم يحكموا عنهم الخلاف هنا بل حكموا عنهم في الثانية ولعلمهم فهو امنهم فاما
 بقيد اختصاص كلامهم بها وكيف كان لا اشكال في عدم شئ فيها هنا
 وانما الاشكال في انه هل لها ثلث دية الاصل الذي يحسبه كل من الوسيلة
 وتبريقون فيها ثلث دية لما ديم ان كانت بينها وثلث دية لما خيران كان
 كذلك وان كانت فيما بينهما فالأقل الاصل لو قطعت منفردة عنه لم يثبت
 فيها الحكومة فينظر فيما نقص من قيمته صاحبه به ما به من لو كان عبدا
 ويعطى بحساب دية الحر منه كما في كلام هؤلاء الجماعة وفواه الخلفي قال وبه
 اخبار كثيرة معتمدة واعترض المائق فيما حكى عنه باقلا انه من فوته من
 ابن عرفها ولا الاخبار التي اشار اليها ابن وجدها ولا اكثر من ابن
 حصلها ونحن نطالب به دعواه القول واحله لنا اخبار اكثر مما في ذلك
 وقته وغيرها الاول وثالثا للفقيه ويروى عن من دعوى الاجماع
 عليه فان لم كان هو المحجة لا ما ذكره من قساد ما ادعاه الخلف من الاخبار

الاختيار
 المعتمدة لاحتمال دليل اخر يقهر واحله الاجماع كما ادعاه في الفقيه وبه
 يذهب عن حكاية الاجماع المتقدمة مع ثابته هذه بالثا عدة بثبوت الحكومة
 فيما لم يرد ينقد به نقص في التبريد كما هو مقرر في المسئلة بل يروى عن من
 الوجاهة على تقدير ان اضرار العقل لا دية فيها انما اعلى من صاحبها ادش كان
 الخدم وهذه تعاضد القول بالحكومة ويظهر منها بيانات السن الزيادة فانها
 اضرار من العقل المتأخر عن مجموع الاسنان الموزع عليها الدية مع ان ذلك
 مقتضى قسميها بما عرفت وصح به جماعة فلا اشتباه في الزيادة والاصولية
 فاق ذلك وقهره من الاشكال مع عدم الفقيه بينهما لا عرف وجهه سيما
 مع نصيحتهم بالفقيه بما عرفت واما الاستدلال القول بالثلث بوجهه من
 غيره كما لا يصح الزيادة فقياسا فاسد في الشريعة والقول بالحكومة في غاية
 القوة واختاره من المتأخرين القاضي في كعرفته وبطل اليه بعض
 الميل فحينئذ في ذلك وقته وهذا قول اخر حكى عن المنع وهو انه لا شئ في
 الزيادة ولم يعقل بين صورتها متفردة او منفردة وربما استدله
 برواية الحكم المتقدمة ولا دلالة فيها على نفي الارش بل الدية خاصة وفي
 اسودا السن بالثا دية ولم يقتصا لثا الدية فيها وهي محصورة بلا خلا فليج
 حتى من الشيخ في حال انه قيده بما اذا ذهب كل منها فيها حتى لا يتروى على
 ان يقتصر بها شيئا وقال فيقال من دية بالحكومة والاصل في المسئلة مضى
 الى عدم الخلاف فيها في الجملة بل الاجماع كما عرفت وفي الفقيه النص المتن
 انما ضربت انظر بها سنن فان وقعت اعز من الضارب خصما لندمهم وان

لم يقع واسودت اعين ثلث ديتها وليس فيه كسار فتاوى الاصحاب والاعمال
المفتولة بالتفصيل بما في ط كذا اعترفت به فيه فقال بعد الحكم بالهكوة وقد
روى اصحابنا فيها مقادير ذكرناه في يه معنى ثلث ديتها فهو ضعيف جدا
الا ان جعل النقص وكلام الاصحاب على المفيد كما موعى اليه بما رجع منهم
حيث عللوا الحكم بزيادة على النقص بان ذلك بمنزلة التلث وهو لا يحصل الا في
المفيد فتأمل وفيما نظام اخبار اخر شاذة ومع ذلك اكثرها بحسب السند
فاصوله او ضعيفه وبعضها قابل للجمع بينه وبين الرواية المعتبرة وقد اوردوا
في اتصالها ونقلها ولم يسقط ثلثا الدية كما قطع به الشيعات وجماعة
بل ادعى عليها في هذه الشهرة وهي تصلح جارية لما في سند الرواية التي صنعت
ان وجدت لكنها لم تنفذ عليها وبصرح جماعة كافا ضل المضلاد والصحف
وغيرهما في مرسلة سندنا ومنها لا تصلح الشهرة لها جارية اذا لم يرد
وضوح الدلالة وهو غير معلوم بعد عدم ظهوره في الرواية ومع ذلك
فالرواية في كتاب طريف والرضوى كما حكى ان فيه نصف ديتها لكن
لم اجد به فائلا وحيث صنعت النقص في الرواية كان الهكوة اشد
عملا بالنقصا عدة فيما لم يرد له طبع وقد اشرعته وفي طبع السن السوداء
ثلث الدية لها وهي مصيبة على الاظهر الا شهر بين المطايضة كما صرح به جماعة
بل عليه الاجماع عن ق وقد ائتمروه وهو الوجه مضى الى صريح الجزان والسن
السوية ثلث ديتها وعموم اخر كل ما كان من ثلث فهو على الثلث من
دية الصحاح لكنه يتم على تقدير التلث بالسوداء خلافا للشيخ في يه وعن

في يه وعن الجماعة فالربع للجز وفيه مع ضعف سند عدم مقارنته
لما مر منها مع ثابته بان في اسودادها ثلث ديتها كما معنى في يه
ان يكون في ثلثها سوداء ثلثها وله في ط فالتكوية لضعف الاخبار
ويخرج الى الطاعة وهو حسن لولا الشهرة الجارية له وفي كتاب ط
فان سقطت بعد وهي سوداء قد يثبتها اثني عشر دينار ونصف دينار
وهو يؤيد ما في يه لكن نسخة مختلفة في يه وبها كما ذكره في يه
قد يثبتها خمسة وعشرون دينارا وبز يه بس الصغير الذي لم ينع
مدى يمكن الثبات فيها عادة فان يثبت فله الارش والهكوة وان لم
يثبت فله دية التعديل الاصح وفاقا لجماعته وفي رواية على جماعته
انه في يه من غير تفصيل فيها بين صورتي البنات وعدمه وهي رواية
التوفيق من السكوف ورواية سمع السكوف ضعيف على المشك وحم
بجهول والطريق التي سمع في هذه يه رواية ضعيف ايضا بسهم
وغيره ومع ذلك معارضة بان باجود منها وفيه معنى تمام التحقيق
في المسئلة في كتاب الفضا في واخر القسم الثاني منه في فضا
الاطراف وفي قطع اليد بين ونحوها الرجلان معا الدية كما ملذوف
قطع كل واحد منهما نصف الدية انما فاقا فتوى ونصا مستفيض على
وخصوصا في النقص ما كان في الجسد من اثبات فيه نصف الدية
مثل اليد بين والعييت ونحوه نحو ما مر اذ وخصوصا في الاض
وفي اليد نصف الدية ونحوه الموتان عن اليد فال نصف الدية ونحو

الحزن بن ياد في اليد بين جميعا الدية وفي الرجلين كلت واطلافيها كالفن
 وصريح جملة منها يقتضي عدم الفرق بين اليمنى واليسرى واليد
 الواحدة خلفه او يافته والمتعددة وظهر بعض الاصحاب ان عليه
 اجماع الظاهر وهو حجة اخرى مضافا الى الاطلاقات فلا يلتفت
 الى قوة اليمنى وكثرة متافعهما وكون اليد الواحدة خلفه بقوله اليد
 كما في عين الاعور خلفه لان ذلك خارج بالنسبة والاجماع والخاصة
 بها قياسا وحدها اي اليد التي لها الدية المعصم اي الزند عندنا
 على الظاهر المصحح به في عبارة بعض اصحابنا مع ما عن دعوى
 اجماعنا وهو الذي يترتب على انه لم يرد منها في الاخبار ولو لانه لا يشكل
 الحكم اما للاجمال او لتبادر جملة العضو الى التكت منها عند الاطلاق
 الموجب لحمل القفط عليه وتدخل دية الاصابع في ديتها جيبا
 في قطع واحد بلا خلاف بل عليه اجماع في منع الصريح وهو حجة
 مضافا الى اطلاقات الاخبار بان في اليد بين او احد بها الدية او
 وفي قطع الاصابع العشرة من اليد بين كانت او الرجلين الدية كاملة
 اجماعا على الظاهر المصحح به في عبارة جماعة حد الاستفاضة وهو حجة
 مضافا الى المعنى الذي في جملة منها الاشارة وفي قطع كل واحد
 منها عشر الدية ودية النفس على الاشهر لا ظهر بها الظاهر بل عليه المتأثر
 كما في مخرج جماعة منهم بالشهر المستفيض في الصريح عن الاصابع
 اسرار في الدية قال نعم وفيه اصابع اليدين والرجلين سواء في الدية

سواء في الدية وفي كل اصبع عشرة من لابل الحزن وفي المومنين عن الاصابع
 هل بعضها على بعض فضل في الدية فقال هن سواء في الدية وفي
 الحزن قال في الاصابع في كل اصبع عشرة من لابل الحزن ذلك من النص
 الاكثر وقيل كما عن ق والموسيل والاصابع وبين زهره ان في الاصابع
 ثلث دية اليد الواحدة وفي الاربع الايدي الثلاثة بينها بالسورة
 اي في الاول والاخر عليه اجماع الامامية وقال به القليل ابقه لكن في
 اليد خاصة وقال في الرجل بالنسبة لملاق كتاب ظرف من قوله في
 الاصابع اذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون دينارا
 وثلثا دينارا في الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ثلثة وثمانون
 دينارا وثلث دينار ودية الاصابع والعصب لتي في القدم للابها
 ثلث دية الرجلين ثلثا ثلثة وثلثون دينار وثلث دينار الحان قال
 ودية كل اصبع منها سدس دية الرجل ثلثة وثمانون دينار وثلث
 دينار ونحوه الرضوي كما حكى وفي الجمع نظرون نقل اجماع
 بخلافه الاكثر مع معارضته باستفاضة نقل الشهر الموضحة
 على خلافه وقصور الحزن عن المارقة المستفيضه من وجوه عدة
 ودية كل اصبع منها مسمومة على ثلث عقد في كل عقده ثلث دينار
 وفي الاصابع ينقسم ديتها على اشبه في كل منها نصفها بلا خلاف
 اجد بل عليه اجماع عن ق والغنية للقوى ان امير المؤمنين كان
 يفتني في كل مفصل من الاصابع ثلث عقل تلك الاصابع الا لابيها

فانها كانت بقصى في مفصلها بنصف عقل ثلث الاصابع لان لها
مفصلين واما ما في كتاب طريق والرضوى كما حكى مما يخالف ذلك
فشاذا لا عامل به وفي قطع الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع بلا
خلاف اجدد وبرص يحسن الاجلة بل عليه الاجماع في التقية لبعض
ولو بالشهرة في الاصبع الزائدة اذا قطعت ثلث دية الصحيح واما
الحسن لقطع الزائدة فسميت عليها الدية عشرة اصابع في اليد من انا
او نقص فلا دية له فضعف سند فحول على قطعها متضمنة لحوال
الاول على قطعها متفرقة جمعا وفي شلل الاصابع او اليد من الوجهين
ثلثا ديتها بلا خلاف اجدد بل عن ظاهره وبرص في التقية ان
عليه الاجماع للروى قائله وغيره اذا ثبت من الكفة ثلث اصابع
كلها فان فيها ثلث الدية ودية اليد فاك وان شلت بعض الاصابع و
يقى بعض فان في كل اصبع ثلث ثلث ديتها فاك وكذلك الحكم
في الساق والقدم ان شلت اصابع القدم وبرد شلل اليد في قطع
الشلل ثلث ديتها انما ظاهره وتفسيره بعض الاصابع اليهم كانه
مشعرا يكون اجماعا وادعاءه في التقية مرجحا ويدل عليه الجزان ان
في احدهما كل اصبع من اصابع اليد من القدم وكل ما كانت
من شلل فهو على الثلث عن دية الصحاح والشافعي يمين قطع يده
له ثلث اصابع من يده شلل وفيه ثلث اصابع الشلل مع الكفة
الف درهم لانها على الثلث من دية الصحاح واما النصوص الواردة على

الدلالة على ان في شلل اليد وكذا الاصابع الدية كما نصحه فشاذا لا عامل
بها اجدد وان تضمنت القدم وغيره مع غايتها الاعتبار وعدم مقارنتها
لما مر من الاجماع والاختيار فلنطرح ونحمل على التقية لكونها مذهب الشافعي
كما حكاه بعض الاجلة او يقره شلت فيها باليمن المصلحة لا المجرى يعني ان
وقطعت فلا معارضة وفي القطر اذا قطع ولم يثبت او يثبت اسود عشرة دنانير
فان يثبت ايمن خمسة دنانير واما الشهور كما ادعاء جماعة هذا لا ينافيه
لو راية سمع في القطر اذا قطع ولم يثبت او خرج اسود فاسد عشرة دنانير
فان خرج ايمن خمسة دنانير وفي سند لو اقر ضعف جماعة لكنه يجوز
بالشهرة كما اعترف به الفاضلان في تعوير واما اللفظ المطلق في خمسة دنانير
فشاذا لا عامل به يحمل للتفصيل بالرواية بحمله على ما لو عاد ايمن ولا
في هذه الحال ولا غرابة وان حكم بها شيئا في فقه اذا وجه له سوى صحة
المطلقة وضعف المفصلة والا فهو اخرج ولا لا بها نفوق على الصحيح
تجب حملها عليها بلا يثبت والتضعف متغير بالشهرة والصحة بالظانها
شاذا لا عامل بها كما عرفت واعرفت هو صرف لث وربع اليد عن مثليها
الرواية المتغيرة بالشهرة ليس باقل فارورة فلا غرابة فيه بل الغرابة انما هي
فيما ذهب اليه المالكية وابعه جماعة ومنهم هون لك وقته وهو وجود عشرة
دنانير من الملع ولم يخرج ومضى خرج اسود ثلثا دية لانه في معنى الشلل و
لا صالة البراءة من الزيادة مع ضعف المالحق وبعد مساوات عوده لعدم
وجوده لغيره في ذلك ان قرا طراها الى ايات حجة سيما الصحيح لعدم معق

علم بها بالمرء فتم بخلات الضعيف لعلهم بها في الصورة الاولى فانت
 كانت هي الخجة لهم فيها فلتكن حجة في صورة بناه اسود ليقم الادلة التي
 ذكر وهاف مقابلها الا يغايرها لكونها ما بين عام بحث بمقتضى بها
 واستبعاد ونحوه فها هو اجتهاد حجة لا يسمع في مقابلتها وان لم تكن
 هي حجة لهم فلا دليل لهم على اعتبار العشرة دنا غير عدا غلب الاجماع
 عليه وفيه نظر فان لا سكا في هذا قولنا لانا وهوان في ظفرها لم يبد
 عشرة دنا غير وفي كل من الاطراف لانا في خمسة وفي ظفرها لم يبد
 وفي كل من الجبا في عشرة في كل ذلك اذا لم يثبت او يثبت اسود معبدا ولا
 فالضفت من ذلك وهو كما ترى مخرج في عدم جوب العشرة في كل من الاطراف
 واللب منه بعدم مخرج في خروج بلطومية فيه من حصول القطع ^{بها}
 المعصوم بالعشر مطلقا من انشاق من عدم وقد يمنع ولو سلم فلا يمكن
 ذلك من شجنا كما لا يذهب على من له انش بطريقه في الاجماع ولا يحتج
 فاختصر الخجة على العشرة في رواية فان تمسكوا بها لم يلقوا لوان مطلقا ونحوها
 اليه عن الادلة التي ذكرها الماذكرنا والا فلا اعرف دليلهم على جوب
 العشرة حيث اعتبره اصلا ومع ذلك لا وجه لظفرهم في الرواية الصحيحة و
 عدم العمل باطلا فيها عدا ندرتها وشك ودها وهو بعد تسليمه بدفع
 اصل ما اشبهه من الفضا وفي كتاب طريقت في كل ظفر من اطراف اليد
 خمسة دنا غير ومن اطراف الرجل عشرة لم اربها عدا ما فهو ثاذا كما للصحة
 وفي كسر الظفر مع عدم صلاحه بالعلاج والخير الذي كان ملة وكذا الواحد ودب

لو اكد وب الجنا بدخرج ظهره وارفع من الاستواء او صار بحيث لا يقدر
 على القعود اصلا بالخلات اجده بل عليه الاجماع في الاول في الغنية وحكي
 عن ق في الاخرين وهو الخجة مضنا في المعبرة المستقيمة نحوها ونحوها
 قن الاول ما مر من اربعين الشاف في الاول القم في الرجل يكسر ظهره فقال
 فيه الذي كان ملة ونحوه غيره ومنه في الثاني كتاب طريقت فان احدها منها
 المظهر فتح ثقت ويذكر الفت ويذكر ونحوه الخ من الظاهر اذا احديت دنا
 ومنه في الثالث الخ من فضا امير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه
 فلا يستطيع ان يجلس ان فيه الذي ونحوه السند وضعفه حيث كان
 بالجل من غير ولو صلح بعدا لكسر والحد ببحث يقدر على المشي والفتور
 كما كان يقدر عليه لم يبين ان ثانيا في شئ فقلت الذي على المشي كما
 في ذلك وقته ونحوها ولم اعرف مسند به مخرج جماعة قبل ويمكن ان
 يكونوا حلوه على الخية اذا ثبتت وقد مر على المتاعدين في كتاب طريقت
 ان فيه اذا كسر فيه غير على غير عشم ولا عيب ثلث دية النفس بناء على
 ان المراد به الساعدان جميعا وهو كما ترى بل الظاهر وصول فقر اليهم
 لم يصل اليها وهذا احوال اخر غير معلوم الماخذ عدا ما في الغنية من ان
 فيه عشرة الذي يمد بها عليه اجماع الامامية وحكي ايضا عن الاصباح
 وموضع من ثروا المنفعة والخجة عليه بعدا لاجماع المازيور ما في كتاب
 طريقت من ان ان كسر الصلب تجبر على غير عيب فانه يندار وان عثم بالي
 مع انه قال قبل ذلك فلا صلح فان صلح اى المظهر فالثالث وهو غير

الا ان بين كل الفرق بين الظاهر والصلب كما يستفاد من ابيته في ن ولكن
خلاف ظاهر الاصحاب بل صريح بعضهم كشيخنا في حقه حيث قيل لصلب
بالظهور وبه صريح في جميع الجهرين وغيره وفي قطع ثمة في المرة ديهما
كاملة وفي كل واحدة نصف لدية اجماعا على الظاهر المصريح به في الغنية
وبن وقته وبغيرها من الكتب الجاهلة للظاهر المتدثر غير مرة من ان كل
ما في الانسان من اثار فية دية وفي احدها نصفها مضافا الى خصوص
الضم المضمين لقول الامير علي عليه السلام في رجل قطع ثدي امرأته اذن اعز
لها نصف لدية وكذا في جلد ثديها عند جماعة الفقهاء المزبورة
استشكله ائمة من ذلك ومن ان لدية يجب في ثديين وبها بعضهما
فيستعينان يكون ثمة في بعضها بالنسب والقول على اليد والرجل حيث يجب
الدية يقطع الاصابع منها خاصة ويقطعها مع الكف والقدم اليمنى ويح
في ذلك قياس مع الفرق بالاجماع والنسب وعدمها وباطلا في اليد والرجل على
ايضا منها عرفا كذا في ايلى الوضوء وقطع السارق بخلاف الذي لعدم
اطلاقه على الجمل كاطلا فيها على ايضا فيها وهذا الوجه حسن ان منع حرم
ما يدل على التا عدة بحيث يشمل مفروض المسئلة والا فلا وجه له فان الحكم
بالدية في ذلك الحكم بالنسب لا بالنسب وحيث اوجبها للجاني فلا تنو
في جلد الرجل بطريق اول لعدم ثمة بين له يكونان بعضها منها حتى يجرى
فيهما وجه المنع عن لدية في جلدتها كما لا يخفى وبما في الفاضل في جملة من
كتبه فيها الشيخ في طو وث والعللى مدعين انه من ههنا وقال بن بابويه

بابوه في الفقيه وبين حرمه فان في كل من حرمه ثمة في الرجل ثمة لدية ما في
وخمسة عشر وثمة في ثمة وفيها معاريع لدية استنادا الى كتاب طرقت و
المسئلة عملا شكالا لا احتياط فيها مطلوب على كل حال وان كان القول في
بالحكم في الجاهل لا يخفى من قوة وثمة في الجماعة الثلث في عموم الفقهاء لمفرق
المسئلة وعدم دليل يسلد به على نظير لدية في كتاب طرقت ان قلنا باصباح
سند مع الاجماع المستظهر من عبادة الشيخ والعللى ولا مرجح يطعن به في
الى الضابط فيما لا يند به مضافا الى اصالة الوردية وفي قطع حشفة الذ
فما زاد وان استوصل لدية كاطلا اجماعا على الظاهر المصريح به في كلام جماعة
وهو لا يخفى بعد الفاعلة المشارة لدية غير مرة مضافا الى خصوص الصالح المستفيض
وبغيرها من العبر في الضم وغيره فاذكر اذا قطعت لكشفة ثمة في لدية
وتحرمها صحيحا لكن من دون قوله ثمة في لدية وفي الوثنيين وفي الذكور
اذا قطعت لدية كاطلا ونحوها في كل من كذا الرجل وليس المراد من الفقيه
اخراج ذكر الصغير لان ثمة في ظاهر قوله ثمة في لدية وثمة في الضم والفقهاء
في ذكر الغلام لدية بل المراد والله العالم اخرج قوله في ثمة في لدية اذا لم يعلم حاله
او علم كونها انثى فان ذكرها والحال هذه انما اثلث ديةها كما في لدية
والمنع لكتة لم يصف لدية لدية بل لدية لدية واطلها والذكورة كما
صريح به بعض الفضلاء محلا بالفا عدة فيما لم يرد به نظير في لدية لدية لعدم
نقص على ما ذكرنا من ثمة لدية مطلقا وحيث شمل الحكم ذكر الصبي مطلقا
شمله الشيخ والشاب العاجز عن الجماع اصلا اولى واليهوم بجمع هؤلاء صريح

جماعة من اصحابنا وفي ذكر العين ثلث الدية على الاظهر الاشهر بل عليه
 عامة من اخرون ونظرا لاجماع عليه عن قس نفل الخلفات فيه في كتاب
 الضمان فان القسم الثاني في فضايل اطراف وكن اذ كان لا شل فيه لمثلثة
 وهو الذي يكون منبسطا ايدا فلا ينقطع ولو في الماء البارد او يكون منقبضا
 ايدا فلا ينقطع ولو في الماء القار وان كان من صاحب واصل بالداخل والمسا حذر
 لو ولد حلا لانه عضوا شل ودينه ذلك كما ان في الجناية عليه صحبا
 حتى صار اشل ثلثي دينه وعليه اجماع في الغنيم مع عدم خلاف فيه
 اجمعه وقبها قطع من رأى من كل من حشفه ذكر القس وذكر العينين يرضى
 من دينها بحسب ابرأى بحسب ذلك المظنوع منسوب الى مجموع الحشفه
 في الاول والى مجموع الذكر في الثاني واشله مطلقا والفرق بينهما وبين
 القسم ان الحشفه في القسم هي الركن الاعظم في لذ الجماع وورثت بمقتضى
 الدية بخلافها انها لا تسو اجماع في عدم المنفعة وعدم ورود الدية
 فيهما لغرض الحشفه مع كونه عضوا فينسب بعضه الى مجموع بقاء
 على الاصل وفي الخصيتين معا الدية كما ملا اجماعا فتوى ونصا وعموما
 وخصوصا ففي القسم وفي البيضتين الدية وفي كل واحد منهما نصف الدية
 وانا للفتنة وظ ويره والكافي والكمال والاصباح وثمر والغنيه وبا
 بجله الاكثر كما صحح به جماعة بل عليه المناخرون كانه وظاهر الغنيم
 ان عليه اجماع الاثاميه وهو النجيه مضاعفا الى المخصوص المثلث ان ما
 الاثنان من ثلثان في احدهما نصف الدية وبعضه اطلاق ما في كتاب

ما في كتاب طهيت من قوله وفي خصيه الرجل خمسة دنانير وفيه
 صححه عمل بها جماعة ومنهم الشيخ في قايمة مدعيها عليه اجماع انه في
 اليسرى ثلثا الدية وفي اليمن الثلث مع تضمنها ان ما كان في الجسد
 من اثنان فقال لان الولد منها اى من البيضتين اليسرى ويحرمها المرقع
 المورى في يمين من مولانا القناد في عليشيل قال الولد يكون من البيضتين
 اليسرى فاذا قطعت ففيها ثلثا الدية وفي اليمن الثلث وعمل بها من
 المناخرين الفاضل في لفت مسند لا عليه زيادة على الوايهن نقا
 في المنفعة فينفا وان في الدية وفيه نظرا لانه مجرد مناسبه وشه
 صلوحها حجة سيما في مقابلته لادله ضافه فاذا نجح الوايه
 الخاصه ان سلناها مع كون الثاني من موهبه ومضمونها كما صححه
 من اخصار الولد في اليسرى مما قيل انه قد ذكره بعض الاطباء وانفسه
 الجاهل خطا الى العامة العيا لكن يمكن الذنب عن هذا بانواعه بعد تسليمه
 بان لا يعارض به فاثبت بالقول الصحيح عن اخذ الهدى سلام الله
 عليهم كمن الاشكال في القسك يرفى مقابلته لادله العامة للمعصية
 بالشهرة العظيمة واجماع قس مع وهنه بخلافه الاكثر معارضه بتمله
 وبالجمله المسئلة على اشكال ولا يترك الاحتياط فيها على حال مع الامكان
 ومع عدمه فالاشكال بحاله ولكن مقتضى الاصل المصير الى ما عليه
 الاكثر وهما هنا فولات اخرات احدهما للاسكاف وهوان فيهما معا
 وكذا في اليسرى الدية وفي اليمن نصفها والشاف للراوندى وهو

التصنيف في الشيخ الياس من الجماع والتلخيص في الشاب ومما معهما
ولا سيما الاول لانه المنقذ من الاجماع لا شاهد عليها عند الناس
فربما يقبل الجمع بين النصوص بين ذلك ولا شاهد عليه عند الشعاع والتلخيص
به وهو قريب ان علمنا بالنقض المطلق به ولا شك انهما هو فيه وفي
التصنيفين يضم الهمزة فكون الالف ففتح الواو المثلثين وهي اشياء
او بما نذر دينا وفات حج بفتح الفاء والماء المهيأة فالحجيم اي ثبات جرة
اعطاء ما مع نقارب صدورهم فلم يقدر على المتى اي حتى مشيا لا
ينفع فاما في دينا ولا خلاف حتى من نحو الخلى من لا يعمل بالاحاديث
المحفوظة بالقرآن القطعية والمسندة كتاب طريق المروى بعدة طرق في
كما عرفته وعلى تقدير وضعفه فهو مجبور بالشهر كما اعترف به المان في
يقع وجماعه وفي الخبر زوج رجل امرأة فلما اراد موافقتها رفسه رجلها
فقطعت بيضه فصار آذنه فكان بعد ذلك يتكلم ولا يولد له مسك
ابا عيدا لله عما عن ذلك وعن رجل اصاب سرة رجل فقتلها فقال
في كل فنون ثلث لذة وهو ظاهر المنا فاث الحكم الاول الا انه لما لم يستد
شاذ لا يوجد به غايل فليطرح او يجعل على ما اذا لم يبلغ الفنون الا ذرة
كما قيل فتم وفي قطع الشفرين بالضم ومما الحكم المحيطة بالفرج اخطا
التشقيين بالضم كما في جمع الجهرين ويقع وعد وصته وعن ط ولكن عن
عن موضع اخر منه وفي السر ان نفسه بها مما يخالف ذلك وهو حاشية
حكم الفرع مع نسبتهما الى اهل اللغة ووافقهم على النسبة بعض

بعض الاجل الذين كملوا وفي كل واحد منهما نصيبا لذي لا خلاف اجماعه
المنقذ من غير مرجح مضافا الى الجزين احدهما النص عن رجل قطع فرج امرته قال
اعزبه لها نصف لده ويخوه لثافي لكن فيه لا غرو فيه وفيها وهو محمول
على قطع الشفرين معا واكول على قطع احدهما والشاهد عليه بعد لا نقا
الفاضة التي قد حادها وليس في الجزين كما ذكر في قطع الشفرين حتى يحتاج الى
تحقيق معناها بل غاية ما فيها ما قطع الفرع والبياد ومنه الشفرين بالمعنى الاكول
وابتداء لذي في قطعها بالمعنى الثاني بالفاضة حسن ان سلم محمول هو
هاتك عليها للشفرين بهذا المعنى لكثرة محال اشكال والاصل في معنى المصير
فيه الى الكون والذرية بنسبة المساحة الى ما يجب فيه الذرية من الشفرين بالمعنى
الاول فتم وفي الاقصاء والمعرفة الحق فلم يتدمل خصوصا الذي ادى دينا
كامله اجماعا على الظاهر المصريح به في الغنية وهو المعنى مضافا الى المعنوية
المستقيمة منها زيادة على ما ياتي النص عن رجل وقع بها دبر فافضاها
وكذلك اذا نزلت بثلث لثام لم يلد له لذي كماله واخاها في القوي
من ثبوت الارش فمع قصور سنده وعدم دقا ومنه المستقيمة من
وجوه عديدة محمول على الحقيقة كما ذكره شيخ الطائفة قال لان ذلك قد
كثير من المعام او على ما اذا كانت المقصاة جارية فقد روى الصدوق
من نوادر الحكم عن الصادق عليه السلام قال في رجل انقضت امرته جارية
بيدها فقتل ان تقوم فيمته وهي حية وفيه وهو مقضاء فيمته
بين الصحيح والمعتبر واجرها على اصحابها لانها لا تصلح للرجال ولعله

لذا خص الحكم بالمرء في بعض الجواهر كما لعينه لكنه خلاف ما يقتضيه إطلاق
أكثر المتخصص والفناء في فقه أو قل ما ذكره خالي العلامة المجلسي من
تغييره بما إذا لم يبلغ حد الانقضاء المصطلح عليه وهو كما في مجمع البحرين
أن يصير المسكين أي مملك المحسن والغايط واحد وقيل صواب بحرف
الحاجز بين مخرج البوك ومخرج المحسن كما في طر والفاضل في عمدة الطالبين
في المعين بل لم أره إلا أنهم عدا من مر والمائت هنا وخطاه سنة
الكتاب بين الأولين بعد أن نسباه إلى كثير من أهل العلم ووجهه أن الحاشية
بين القبل والدير عصب قوي بعدد راز الدر بالاستعانة غالباً فيشكل
أن يحمل عليه إطلاق النص والقنوي ولا ذلك لاجتماع بين مدخل الذكر
ومخرج البوك فانه لا ينفك بالقطع بالتمام فهذا القول أقوى ويحقق به
في الأحكام كلها الانقضاء بالنفس الأول بطريق أولى وبر صرح جماعة
من أصحابنا كالفاضل في الفتاوى وبر ووله في شرحه نال لصدف
اسم الانقضاء على كل منهما حقيقة وعليه يرجع النزاع لفظياً لكن لو
رجع الانقضاء بالنفس الأول اشكل أن يعلق به الانقضاء بالنفس
الثاني لعدم الدليل إلا أن يحل أصل الحكم زاده على النص بأذهاب
منفعة الوطى التي هي من أهم المنافع التي يجب بقوائها الدية وهو
مشايرت بين الزوجين وهو حسن بالإضافة إلى الحكم بوجوب الدية
تتبعاً مع وقوع المهرج به لربى بعض المتخصص الصحيح وأعلم أنه لا فرق
في لزوم الدية بين الزوج وغيره إذا كان قبل بلوغها لإطلاق النص

لا إطلاق للنص والقنوي مضافاً إلى المهرج به في الزوج في جملة منهما
ويخص بغيره بعد إطلاقهما ويقتض ذلك أن لزوم الدية عن الزوج
لواضحة بوجهه بوطئها بعد البلوغ بالأخلاق فيه في الجملة لأنه لا بد
فيه شرها فلا ينبغي أن يوجب ضماناً والتمت وغيره المتقدم في كتاب
الكنزح وإطلاقها كما في عبارة وغيرهما يقتضي عدم الفرق في الانقضاء بين
صورتي وقوعه بغير طبع وعدمه خلافاً لما شئت وقته فتدبر بالصورة المثلى
والسجود يتم بعض الأجله ولا بأس به وإن كان بعد لا يقع عن منافسة
أما لو كان انقضاء الزوج زوجته قبل أي قبل البلوغ ضمن الدية لما
عرفته من إطلاق القنوي والرواية مضافاً إلى المهرج به فالتمت وغيره
المتقدم بين ثم لكن فيهما أنه لا يثبت عليه لو أسكنها ولم يطلقها والشيخ
المتنعي بعد الدية أيضاً ولكن لم يجد به ثاملاً وبصريح خالي العلامة المجلسي
بل زاد فقال ولم يثبت به أحد وهل على ما سوى الدية وأما ما يجب عليه
بلا شبهة مع المهرج أن يقع الانقضاء بالمواعظ لفظاً في القول الموجب لا
ولو وقع بغيره كالصحيح مثلاً في استقراره على عدم عروض موجب
كالطلاق والموت حيث قلنا به ولزم ما أن زوج مع ذلك الانقضاء عليها
حتى يموت أحدهما وتحرم عليه مؤبداً وقد مضى بيان ذلك مع ما
يعلق بالمسئلة في كتاب الكنزح مفصلاً وقد طبع الرجلين مع الدية
كما مله وقد كل واحد نصف الدية إجماعاً لما مر في اليد بن عوداً وخصوا
مضافاً إلى الموتين فالرجل الواحدة نصف الدية والجزء في أنف الرجل إذا طلع

من المارين العربة فامد الي ان قال والرجلان بثلث المنزلة وحدهما مفصل الثاني
وان اشتبك على الاصابع بلا خلاف وفي اصابعهما وظفارهما ثمانية اصابع
اليدين وظفارهما من التفصيل والاحكام بلا خلاف لان الجلي والاسكافي
حيث فرق الاول بين ابهام اليدين والرجلين فابن ثلث في الاول والعشر في الثاني وفي الثاني بين اظفارها كما مضى ولكن ظاهر الاصحاب
والادلاء خلافا وانما الرجلين مع اليدين واهما ضحا حكما من دون فوق
اصلا وهذا مماثل **ثالث** دية كسر الضلع خمسة وعشرون ديناراً ان
كان ثمانية اظفار القلب وعشرة دنانير ان كان مماثل العصبين كما هنا ويصح
فوقه ودون العصبين وعن الوسيلة وبالحكم اجمدا خلافا فيه حمى من
المسائل لكنه اطلق المبدأ الاول في مطلق الضلع ولم يفضل والمستند في
المسئلة كتاب طريق المروى بعدد طرف معتبر كما عرفت وهو مصرح بما
لتفصيل الذي ذكره الجماعة وظاهرهم كالمستندان الاضلاع صبيان
قسم بخلاف القلب ففيه المبدأ الاول وقسم لا يخطا له وفي العصبين
وهو لا يخط منها ففيه المبدأ الثاني ومن الاصحاب من نزل العمارات
على ان لكل ضلع جابن من جابنها الذي يخالط القلب خمسة وعشرون
وفي الجانب الاخر المبدأ الرابع وهو انما مثل المبدأ في شرح الكتاب وفيه
شيخنا في ذلك وقته ولم يعرف وجه **الثاني** لو كسر عصب الانسان او هجما
فلم يجلت بذلك غايظه ولا يولد فيه الدية كما مله في الكتب المنقولة
من غير خلاف لهما لجدته وبه صرح الصريح بل زاد فقال بل فتاوى الاصحاب

فتاوى الاصحاب منطوية بالمشهور صرح في ذلك وقته قال وكثير من الاصحاب
لم يذكر فيه خلافا وهذه العبارت ربما اشترحت بوجود داخل في خلاف في
المسئلة ولم اعرفه على تقدير وجوده فضعفت غايته للعبارة المعصدة
بالمشهور فتوالى عن رجل كسر عصبه فلم يجلت اسنه ما فيه فقال الدية
كما مله الخبر وفي الموقوف بل الصحيح كما قيل لفتى امير المؤمنين عليه السلام في رجل
يعرض على جبانة فلا يمسك غايظه ولا يولد ان في ذلك الدية ومع ذلك
فيه ان غاب النضج المجهمة فينا سبب لاجاب الدية كما مله والمبدأ بالعصوي
عظم الورك وعظم الرقبة حول الدبر وهو العصبون كما في مجمع البحرين
وغيره وبالفحان بكسر العين ما بين الحصة والفتحة في حلقه الدبر **الثاني**
قال الشيطان في الخفصة دية ان في كسر عظم من عضو لقطعته مقدار خمس
دية ذلك العصبون فان جرد على غير عصب فاربعة اثمان دية كسره وبه
قال الحلبي ومن زهر مدحيا عليه اجماع الامامية وحكى عن المراسم و
الاصباح ومع ذلك وعدك والمخلص ودون النضر وعنه ان قال اذا
كسر يد تجبرته فان تجبرته على الاستغا مذكاة عليه خمس دية اليد
وان تجبرته على عظم كان عليه ثلثة ارباع دية كسره واستدل عليه
بالاجماع والاختيار وعن الوسيلة ان في كسر كل من العصب والتمكب و
المرفق وقصبة الساعد واحد ان يدين او الكفيتين خمس دية اليد وفي
كسرها اقله الاولى من الابهام ثلث دية كسرها الكف والمنا نية نصف
دية كسرها الكف وفي كسر المفصل الثاني من الاصابع سوى الابهام احد عشر

دينارا وثلاثا وفي كسر الاول نصفه وفي صدى العضو اربعة اجناس دية
الكسر وثلاثة في موضع ربيع دية كسره وربعه قال ايتم جمع من مدمعيا
بن زهره فيه اية الاجماع ولم ينقل الخلاف هنا عن سبق نقل الخلاف
هنا ولا يخرج بل عن مقتضى الموافقة هنا مدعيا عليه الوفاة ايتم وثلاثة
في رقبته ثلث دية ذلك للعضو ان لم يبرء او عثم فان برء على غير عيب
فاربعة اجناس دية ورضه وربعه قال ايتم جميع من سبق مع دعوى بن
زهره عليه اية الاجماع وعن بن حمزة انه قال فان رضى احد خمسة
المتكسر والعضد والمرفق والرسغ والكف والجزع على عثم فقيمة ثلث دية
اليده وثلث مائة وثلثون دينار وثلث وثلاثة في كسر من العضو بحيث
يتعطل ثلثا دية راي دية ذلك للعضو فان جبر على غير عيب فاربعة
اجناس دية ثلثه وربعه قال من رتبته عدا بن زهره فلم يكره هذه المسئلة
ولم ينقل الخلاف هنا عن احد وظاهر المناظرين الموافقة لهم في جميع الحكم
المستند به وبر صريح الماثل في ذلك فيما حكى عنه لكن في مسئلة الكسر
الرض فقال شيلا اليهما ذكرهما الشيعان وتبعهما المناظرين ولعل
يشير الى المستند ويظهر ثبات الاطلاق صريح في حقه فقال
بعد الحكم بجميع ما مر هذا هو المقتضى والاكثر لم يورثوا في حكمه الا
الحق في المنافع فنسب الى الشيعان والمستند كتاب طريف مع اختلاف
بغير قلعه نسبة اليهما لذلك ونرى به منه ذكر في ذلك لكن جعل المستند
كتاب طريف من دون ذكر ما فيه من الاختلاف وجعل وجه النسبة

وجه النسبة الى الشيعان ضعف المستند ودونه ولذا اعترضه المفسر لا يبرأ
فقال وقد عرفت عدم الضعف فان ما في كتابه منقول من غيره بطريق
حسن بل صحيح ولكن ما اياه وكان يقيم من رواية كتاب طريف من
مثل الضمنا اذا كسر وجبر على غير عثم ولا عيب خمس دية اليده ودية
موضعتها اربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا ومن مثل في الركبة
اذا كسرت فغيرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة دينارا
وان اضربك قد بنها اربعة اجناس دية كسرها مائة وستون
دينارا ودية موضعتها اربع دية كسرها خمسون دينارا ولعل الماثل
كسر الركبتين معا ومن قوله دية المتكسر اذا كسر خمس دية اليده مائة
دينار فان كان في المتكسر صدى قدمه اربعة اجناس دية كسره
ثمانين دينارا فان اوضح قد ينه ربيع دية كسره خمسة وعشرون
دينارا وقال في كتاب طريف فان ارتضى المتكسر فعمد بثلث
دية النفس ثلثا ثلثا دينار وثلثه وثلثون دينار وثلث دينار
فان نك قد بنه ثلثون دينارا واشتالها كسره ولا يفهم ما ذكره بل
يفهم غيره من ثلث دية النفس في رضى العضو اذا عثم ودية كسره
ثلثون دينارا فقول يخ ومعنى هذا القصد كتاب طريف غير
واضح اشعى وهو حسن ولكن ما في حقه لا يبرء عليه شيء مما ذكره
وانما نقلنا كلامه بطوله لئلا يخل مع ذلك لبيان ما اخذ الاحكام من كتاب
طريف وما يتعلق به من الغش والابرام ولكن مرجعه الى الاشكال في بنها

كما ذكره لعدم دليل يدل عليها كما سطره لما في كتاب طريق من لا خلا
للعلوم وهو حسن الا ان نقل الاجماع في القضية المعصية بالشهر العظم
الظاهر والحكمة واجماع في في الموضع مع عدم دليل واضح على صحة
ثابتها في في مسئلة الكسرة بن حزة فيها وفي مسئلة الرضا لاجماع
في في الموهون بمصر من عداه الى الخلاف مع معارضة بالمثل لعلمه كما
في اثباتها عند الحكم الاخر فيشكل من حيث عدم نقل الاجماع فيه لكن
الشهرة العظمى مع عدم خلاف فيها اجماع ولا نقل احد من الطائفتين
لعلها كما في في اثاره فيما مع امكان دعوى عدم القائل بالفرق
بينه وبين ما سبقه من الاحكام فكل من قال بها قال بما يقم قدم جدا
مع امكان الاستدلال عليه بما ذكره مؤلف الارادة على ان يقال يمكن ان
يستدل ما ذكره في المتن الفلك بانه شلل ويقول في كتاب طريق في
ذكر الورد ودية فكيف الشاد بينها ونحوها ما فهم وما فهم منه في الخبر
والمصالح على غير ما يجب اربعة اخماس الفلك والكسرة في كتاب طريق وقد
من البعض انتهى المقصود من كلامه قدس سره الرابعة قال بعض الاصحاب
ولعل الشيخ في تفاوت كتاباتهم من الملائكة في تبعات في الارادة بفتح المسألة
فسكون الراء فضم الحاء وهو العظم الذي بين نقره والقوافي انما كثر
تجربته على غير ما يجب فارجع دينا وحكي اية عن بن حزم وافق به
من المتأخرين جماعة بل في في في للصحة انما المشتمل على الاصحاب والمستند
كتاب طريق والرواية كما حكى والمصنف لم يجره ذلك لان الشاهد بحكم شرعي

حكم شرعي فيحقق على الدلالة الشرعية والكتاب المذكور لعلمه لم يصلح عنده
حجة اما لضعفه كما ذكره غيره او لضعفه ما لا يقول به الاصحاب كبر
وبينهما نظر ولو سلمنا لا يجيز بالشهرة المحكمة بل الاجماع كما عن في
وليس في النص والقنوي حكم الشرع في اذ لم يجز او جازا على غير ما في في
الرجوع فيهما الى الفاعلة ومقتضاها الحكومة وبشكل لو نصت عن
الادوية لوجب بها فيما لو عدم العيب فكيف لا يجب معه ولو قيل بوجوب
اكثر الامر بن كافي فقه كان حسنا وعن بن حزم والمذهب وفتح يع الصبري
ان فيهما الدية كاملة وفي احاديثا نصفها على ايضا بطلان ما في الانسان منه
اشان فيهما الدية وفي احاديثا نصفها وهو حسن ان سلم شمولها لقنوي
القنويين وهو محل تردد والاصل يشيخ الرجوع الى الحكومة كما قلنا الخامسة
روي ان من داس بطن انسان حتى احدث في ثيابه ببول او غائط خاصة
كما هو ظاهر الرواية فلا يلحق بهما الرجوع كما فعله في فقه بل يجب القطع فيهما
بالحكومة كما صرح به بعض الاجلة ليس بطنه حتى يحدث او يفتدي بثلث
الدية وهي رواية التوفيل من المسكون عن مولانا الصادق عليه السلام انه رفع
الى امير المؤمنين عليه السلام رجل داس بطن رجل حتى احدث في ثيابه ببول
بذلك وعمل بمضمونها جماعة كالشيخين بن حزم ونسب في فقه الى اكثر
وعن الشيخ في في عليه الاجماع فان تم كان هو الحجة والا فالرواية فضيلة في
وافقه على الفة لا مذكور كما اشار اليه الخليل فقال بعد نقلها الذي يقتضيه
منهنا خلاص هذه الرواية لانه فيه تعزير بالقتل فلا فضايل في ذلك الحال

وتبعه من المناخرين جماعة من الحكماء وظاهر القائلين هنا وفي تبع
وتبر والتجديد في اللغة وغيرهم الموثق في المسئلة حيث اجابوا عن الرواية
بان رواية السكون وفيه ضعف مستقيم بصرفها مع ذلك بالحكمة و
هو حسن لما ذكرنا من الفوائد ولا مكان الذب عنها بالاجماع والشهرة
المنقولة مضافا الى دعوى الشيخ الاجماع على قبول رواية السكون
مع ان صاحبها لا يفتك عندنا لما فيقول قول روايتها سيما مع كثرة
وجعل الاصحاب يكثرها مع ردهم الى ابيات الصحيحة في مفايلها واعتناء
المحدثين بالتدقيق في كتبهم لا يجرع بالرواية عنها كثيرا ولا اتحد حديثا قويا
لكن الخروج بذلك عن مقتضى الاصول على اشكال والاصل معه يقتضي
المصير الى الحكمة ان لم يمكن الخروج عنه فهو من المصالح الساقطة من اقتضى
بكرها باصبعه مثلا فخر في مفايلها فلم يملك برهانها فقيه دينها كمالا ومهر
نفايتها على الظاهر لا شهرتها هنا وفي المنعج ونسب في القضية الى اكثر روايات
الاصحاب اقول وما وصل اليها من رواية هشام بن ابراهيم عن ابي
القاسم عبيد بن ابي الدية لم تفت على الباب ولعلها وصلت اليه ولم تصل
اليها او اراد بها ما سياتي من التصويص في ان السلس فيه الدية كاملة لا جله
واختاروا الفضائل وجماعة مضمون الرواية فقالوا ان اسماء البول
منفعة واحدة فيجب في ثبوتها الدية ولكن في رواية طريق المشهور
ان فيه ثلث دينها وهي وان اعتبر سندها واعتضدت بغيرها كالحق
المستقدم مرارا ان في كل فنون ثلث الدية لكن لم اجد بها فاما ثلث فلا يعترض

فلا يعترض بها فاما ثلث منها سيما مع اعتناؤه بالشهرة الظاهرة والحكمة
وبها يجبر صحت الرواية المتأصلة مضافا الى اعتبارها بالتصويص لا تيمنه
وفي بيان في رواية اخرى مهر نساها ولم يشترطه اليها ولعلها في السكون
ان عليا عتيق ربيع اليه جاريتان دخلتا الحمام فادخنت احداهما اوكا
باصبعها فطقت على التي فعلت عظامها اى مهرها على ما فهم جماعة ويحتمل
ان يكون المراد بعظامها دينها ويرى نص في مجمع البحرين فقال بعد نصيب الفعل
بالدية ومنه الحديث جاريتان اقتضت احداهما الاخرى ثم ساق الرواية
وقال بعدها يعني دينها وعلى هذا تكون هذه الرواية معاهدة للرواية الا
لكن ليس فيها ذكر المهر وربما يتوهم منه نظرا الى ورودها في مقام المهر
عدم لزومه ولكن الامر فيه سهل للاضاف على ثبوتها مضافا الى الروايات
المتأصلة الصحيحة والمساعدة فان هنا جنابين في منفعته وجارجه والاصل
عدم الدخول لاما اخرجه لادلا ولا يخرج في المسئلة وظاهر الاصل ثبوت
مهر المثل كما اتفق به الجماعة فيل ويحتمل ان يرش المكاره كما يشعر به القولية
المنقذة في اختفاء المرأة الفصل الثاني في بيان احكام المجازاة على المنافع
وديانها واعلم ان في ذهاب لعقل الدية كماله بلا خلاف على الظاهر المصير
به في طواف الغنيمة وغيرهما من كتب الجماعة وهو المجزاة مضافا الى المصير منها
تريادة على ما ياتي في الخبر فتنو اهل مؤمنين عتيق في رجل ضرب رجلا
بعضي قد ذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفجره وانقطع جماعه وهو حي
يست ديات ويعضده المساعدة في ان كل ما كان في الاناس منه واحد

كان فيه الدية ولو شجرة أو قطع عضو منه قد جاز عقلم لم يتدخل الجنان
بل لكل منهما دية على الأشهر لا أقوى بل عليه عامة متأخر أصحنا
وقالنا هيب وقت مديا في ظلاله وصريح المتأخر الإجماع عليه وهو الوجه
مضافا إلى الرواية السابقة وأصله عدم الدخول في الدية ولكن في رواية
صحيحة على ما في رواية ابن سعيد أنه كان الجنان يقاتل بغيره واحدة ^{تد}
دية ولا فلا وهي طويلة مضي ذكرها في أوائل كتاب الفصاح في بحث 8
ثم دخل جنات النفس والأطراف ولم يدخل بها إلا كثر هنا وثمة حتى الشيخ
في تيه هناك لأن ظاهرهما كما عرفته دخول جنات الطرفين فالنفس مطلقا
ولو أفرقتا ولم يغلب في رواية بل قال في صورته أن نزلت بعدم الدخول 9
فليس شعري كيف يمكن استناده إليها هنا مع مخالفتها لما ذكره ثمرة
يتمثل أن يكون له هنا مستند آخر غيرهما لم يصل الجنان بالجملة هذه الرواية
وإن كانت صحيحة إلا أن العمل بها هنا لم أجده سوى الشيخ وبعض من
تبعه وهو قد رجع عنها في كتابيه المنطوقين وصريح به العمل فقال هنا
بعد الحكم بعدم الدخول وقد كنا قلنا قبل أن كان أصابه مع ذهاب
العقل موحدة أو ما مودة أو غيرها من الجراحات لم يكن فيه أكثر من الدية
كاملة إلا أن يكون ضربه بغيره أو تلك تجتنب كل ضربة منها جناية كان
عليه نجسها أو أوردنا على ما أوردناه في نهائنا لا أن هذا الظاهر
من ذلك وشيخنا فقد رجع عما أورد في نهائنا وقال بما اخترناه لأن
في مسائل خلافته وهو الصلة أن ندخل الديارات إذا لم يمت الحي على يده يحتاج

يحتاج إلى دليل شعي وكان لم يفت على كلامه هذا لما ضل الشارح في شرح
الكتاب فنسب إليه الموافقة هنا لفته بالجملة فلا يميز بين مثل الرواية
الأصول المعتمدة بالشهر العظمي وحكاية الإجماع المتقدم مضافا إلى
ظاهر الرواية السابقة ومع ذلك تضمنت أنه لو ضربه على راسه قد هب عليه
انتظر به سنة ثمان مائة قيد به وإن عني ولم يرجع إليه عقله فعليه الدية
وهو أيقن بخالف للأصول كما يظهر من الفاضل هنا وفي رواية ورس
حيث نسب هذا الحكم إلى الرواية كما أشار إليه الشهيد في التكملة فقال ^{وهو}
أن إطلاق القود بعد مضي السنة لا يتم إلا بفعله بأن يكون الضربة تماثل
غالباً أو قصد وحصل الموت بها ولكن الرواية أعم من ذلك إلا أنه سره
قال ولكن هنا مقيد بالنقص الصحيح فلذا لم ينفذ فيه غيرها ويمكن تحييده
بما هو أعم الأصول جعاً وفرضه الضرب بحد الفسطاط على الراس فربما
كان ذلك مما يغفل غالباً وفي إذا هاب السمع من الأذنين معا الدية
كاملة بلا خلاف أجده بل عليه الإجماع في صريح بظاهر الغنية وهو الوجه
زيادة على ما مر في العقل من النص عموماً ومخصوصاً ومنه هنا زيادة
على ما يفتى في أن هاب السمع كله الف دينار وفي إذا هاب السمع
كل أذن نصف الدية مطلقاً كانت أحدهما أحد من الأخرى أو كانت
الأخرى ذاهبة بسبب من الله نعم أو جناية أو غيرها بلا خلاف أجده
إلا من ابن حزم فأوجب الدية كاملة أن كانت الأخرى ذاهبة بسبب
من الله نعم ونقصها أن كانت ذاهبة بغيره مطلقاً وهو ناد ومنتقد

مع ذلك غير ظاهر عند الفلاس بين الاعور وهو ناسد وفي بعض
السمع بحسابه من الدهر لا خلاف للعادة مضافا الى الرواية التي استند
اليها الكيفية استعمال النسبة بين الضعيفة والناقصه وهي ان يقاس
الناقصه على الاخرى بان نسدا لنا قصه صدا شديدا ونطلق الضعيفة
ويصاح به بصوت لا يختلف كيكه كصوت الجرس فبما عدل حتى عنه
يقول لا اسمع ثم يعاد عليه ثانيا من جهة اخرى ولو فعل به ذلك مرارا من
اربع جهات كما في الرواية كان اولى وعلى كل حال يجب ان يعنى المساواة
من جانب واحد او غير الا ربع بان يعلم مبدى كل مساواة قال فيها لا اسمع
ومنهاه وبنسب الى باقى المسافات مبدى ومنهى ويصدق مع المساواة
اي تساوى المسافات قدرها ويكتب مع التفاوت ثم مع التساوى يطلق
الناقصه ونسدا للضعيفة سدا جيدا ويقتل به كذا لى يعتبر بالصوت
كما مر حتى يقول لا اسمع ثم يكرر عليه الاعتبار كما مر وبنسب التفاوت
بين الضعيفة والناقصه ويؤخذ من دينها بنسبة التفاوت بينهما والرواية
المنقصة لهذه الكيفية وان كانت ضعيفة لانها يجوز بالاعتبار مع
عدم خلافتها في ظاهر الحساب ويعضدها ما في كتاب طرقت بعد
ذكر المساواة بين العينين من قوله وان اصاب سمع بشئ فعلت في ذلك
بضرب له شئ لكن يعلم منهى سمع ثم يقاس ذلك بحقه وقهره ولا يقاس
السمع في يوم بمرح ولا في المواضع المختلفة في الارتفاع والانخفاض لعدم
الانضاط بل بتوحي واختار الفلاس في سكوت الهواء والمواضع المعتدلة

المعتدلة وثا ذهاب ضوء العين معا الدية وفي احد ما نصقها بالا خلا
اجده وبه مخرج في الغيبة بل عليه الاجماع كما مخرج به بعض الاجلة وهو الحق
مضافا الى ما مر في المسائلين عوبا وخصوصا ولو ادعى اذهاب نظره بغير
الاحتياط وهي اى العين وحدها فاما ولم يعلم بصد نه اليه او بصد نه
الاحتياط حلف بغير حيله بالله تعالى الفاسد على الاظهر الاشهر كما في ذلك
بل لعله عاتبه من اخرى في كتاب طرقت وما عرضه بوض على مولا سنا
الرضاء على كل المروى في الفقه وغيره وفيهما ان الفاسد على سنا اجزاء فان
ادعى ذهاب البصر كله حلف سنا او حلف هو وشمه رجال معه وان ادعى
ذهاب سدى بصر حلف هو واحد وان ادعى ذهاب ثلثه حلف بيمينين
او هو واخر معه وهكذا وفي رواية ضعيفة انه يقابل بعينه بالشمس
فان يقينا مقنوعين صدق والا كذب وبها اثنى بن زهره والله اعلم
لقلبي والشيوخ في فت مدعى عليه الاجماع ونبيه ومن يحفل لفترا لاكثر
والرواية ضعيفة كما عرفت مع فصورها كاجماع المحكى عن المختار من لما
من من الادلة فهذا القول ضعيف وان نفى الياس عن طرف لفت ان افاد
الحكم فلنا لعدم دليل عليه ايتم مع كونه خارجا عن اطلاق القولين و
اذ لهما من دون دليل اجده له حالها عدا ما دل على جبره فلو
الحاكم ولا عموم له يشمل المظالم لا خصصا به بالحق الحاصل له
في نفس الحكم الشرعى دون موضوعاته الا ما اخرج به الدليل منها
ولا يخرج هنا الا ان يدعى الاستقراء ولم ابينه هنا ولو ادعى

بصر واحد منهما فينسب الى الآخر، وفعل بالنظر الى المنظور كما فعل بالسمع
بلا خلاف على الظاهر المصريح به في الغنية المعتبرة منها الصريح عن الرجل يصاحبه
في عينه فيذهب بعض بصره الى شئ يعطى قال ثم ربط احد رماثي
فوضع له بيضه ثم بقى له انظر فما دام يدعى انه بصر موضعا حتى اذا
الى موضع ان جائزه قال لا يصرف بها حتى يصير ثم يعلم ذلك المتكلم
ثم يقاس ذلك القياس من خلفه وعن يمينه وعن شماله فان جاء
سواء ولا قيل له كذبت حتى يصدق الى ان قال ويضع بالعين الاخرى
مثلا في ذلك ثم يقاس ذلك على دية العين ونحو صحيحه وكفى
ليس فيهما ذكر للجهاز الرابع بل انصرف فيهما على جهتين خاصة عليهما
العمل لان مرعات الجهات الاربع احيط واوضح وما تضمنته هذه النصوص
في كيفية الاعتبار وجود واشهر وعن المفيدة الاعيان بخلافه ولكن
الامر سهل اذا نظر الى ان الضابط هو فعل ما يظهر من الحكم صدق
المدعى كما صرح به في الفتاوى ولما قال بعد نقل الاقوال في كيفية الاعتبار
والا خلاف ولا طائل تحت هذه المسئلة وادعى نقضا فيهما فينسب الى
ابناء ستم بات يوقف من غير نظر ما يبلغه نظره ثم يعتبر ما يبلغه نظر
الجنين عليه ويعلم نسبة ما بينهما فان استوفى المسائل الاربع صدق
ولا كذب بلا خلاف اجمعه بل عليه في قلة الغنية الاجماع الا ما يبره وهو
الجهة المعتمدة بالحق امير المؤمنين عليه السلام رجل قد ضرب رجل حتى
نقص من بصره قدعى رجل من استانه فامراهه شيئا فنظر ما نقص من بصره

من بصره فاعطاه عن دية ما انقص من بصره ولا يقاس في يوم غيم ولا
قد ارض مختلف الجهات فلا يحصل اختلاف بالعادى والمطوى وقهر
لا يقاس عين في يوم غيم وفي ابطال النسم من الخنزير مع الدية كاحلة
ومن احدها خاصة مضتها بلا خلاف اجمعه وبه صريح في طواف الغنية
وهو الجية مضانا الى ما تراف المسائل المتأخر من القاعدة ولو ادعى ذهاب
عقيب جناية يكن زوالها ولم يظهر حاله بالامتناع اعتبر بغير حل
بضم الحاء وتفتت الزوال وهو ما يقع فيه النار عند الطرح اى يضرب منه
بعد غلوف النار به فان دعت عينه وحول انقعه عنه فهو كاذب و
الا فساد في كتاب الرواية المتقدمة في اعتبار بصر العين المدعى زواله
وافنى به هذا ايتى ابن زهر والشيوخ في فت مدعيان ايتى عليه الوقوف ونها
ما سبق والاشهر على الظاهر المصريح به في ذلك تحليف الجنين عليه بالفساد
كما في المسئلة السابقة علا القاعدة والجهب من الممان كيف اخذ بها في المسئلة
السابقة ونحوها مما تقدم الحديث لا يشارك طارعا للرواية وعكس في المسئلة
مع ان الجميع من باب واحد فتوى ونصا وقاعدة ولو احييت احد جهتا ية
فمعدن بها انزال المني كان فيه الدية كما ذكره بلا خلاف اجمعه وبربها
يستدل له بما مر من القاعدة من ان كل ما في الاثبات منه واحدة فقيه الدية
وقال في الظاهر اذا كسر حتى لا يترك صاحبه بالماء الدية كما ذكره واعلم انه
قول في سلس البول وهو تزول من تحتها تضعف القوة المسئلة له الدية
كما ذكره القاعدة المتقدمة والجيز في احدها ان عليا عليه السلام في رجل

ضرب حتى يمس بوله بالديرة كما علم ونحوه الثالث المسمى عن قريب الاستناد و
فيهما ضعف سند وقد اعادة دلالته ونسب المائق هنا وقد تبع الى الجبل
مشعرا ثم يرضه نعم عليه اكثر المتأخرين بل في وقت انتم بين اصحاب و
ربما ايدى جارة من المقصود باثبات الديرة بغير البصيص فلا جملت اسنود
ضرب النجاة فلا يفسد بوله ولا غايط وفيه نظر لعدم دلائلها على كون
الديرة لاجل الجناية على المنفعة خاصة كما هو مرفوع من المسئلة والشهرة في
ليس بجدة الا ان تجعل لشعب الجزية جارة وهو حسن ان لم يمارس منه
الشهرة القديمة والقد تبوؤها على الغلات وهو العمل بما فيه وايدى من ان دام
السلس الى الجبل فمنه الديرة كما مله وان دام الى الزوال لم نزلها وان دام الى
الصورة لم نزل الديرة فذلك القول به عن السرائر والزهره ومع وله وايدى
من المتأخرين الفاضل المطواد وادعى المحقق الثالث فيما حكى من الشهرة وجبها
صحت الرواية والمسئلة لذلك جعل اشكاله ودينه لكن الاصل يقتضي البصر الى
القول الثالث فان لم يزل الديرة على الاطلاق مما يتغير اصله البراءة فيبقى
الاصل كما فيه على الصورة المتيقن عليها وهو الصيغة الاولى واما الصورة الثانية
فالاصل عدم لزوم ايدى اثبات الثالث والخامس في الصورين الاخيرتين
وان كان مما لا يساعده الاصل حيث يزبدان عن الحكومة الا ان جاء من قبل
الاجماع وعدم قائل بها قط فان كل من نفي كمال الديرة على الاطلاق قال
بالقول الثاني لفصل على الاطلاق وعليه فليطرح التمايز المطلقان للديرة مع
كونها قضيت في اللغة لوجوبها على الصورة الاولى خاصة جمعا بينا مع كونها
اظهر ازيد المطلق لشدة الصورين الاخيرتين فيما احسبه وحكي الفاضل

وحكي الفاضل قد وعد قولنا انما مفصلا كالثاني لكن ميدلا الثلثين
بالنصف ولم اعرف فاذله ولا مستنده وبه صرح جماعة واعلم ان الظاهر
ان المراد بالديرة في الصور الثالث والام في كل يوم لا يوم او ايام كما
فيهم العلامة وجماعة لان المصهور ان الديرة وبعضها المقدر انما يجب في
ذهاب العصور والمنفعة بالكلية وان مع العود الحكومة مع اصاله البراءة
الفصل الثاني في بيان ديار الشجاعة والجراح في الشجاعة بغير الشين جمع شجيرة
بشخصها وهي الجرح المختص بالراس كما في جميع البحر من او الوجه ايضاً كما في
كلام جماعة وقد يقال في نقل اللغة ويقص في غير جرحا ببول مطلق فاما على
المتم للحارصة والدا مية والملاحمة والسيحاف والموضحة والهاشمة
والنظرة والمأمومة والها يقصر فهداة تسعد ولكن الاخرى من الجراح لا
الشجاعة اذ لا اختصاص لها بالراس والوجه وعليه فيكون عدد
الشجاعة المختص بهما كما هو معناها لغة بل وعرفا ثمانية كما في المعاني
وبغيرها والمعارض بها الى الحروف جملة هي التي نفس المجلد وتحدثه
وفيها يعبر على الاظهر الاشهر بل عليه عامة من تأخر الفخر المعتبر بل
النص او الضرب منه في الحرس شبه الخدش بغير خلافا للاسكان فيضعف
بغير وهو مشاذ ومستنده غير واضح واطلاق النص واكثر الضاوي
يقضي عدم الفرق بين كون المشجوع ذكرا او انثى حزا او مملوكا خلافا
للغيره والاصباح والجامع نعيروا بان فيها عشر عشر الديرة وعليه يفرق
الذكر والانثى وتيمر مع مخالفة اطلاق النص ان انفرافهما لا يكون

لا بعد بلوغ الثلث أو النجا وزعمه لا مطلقا كما مضى وسيأتي انشاؤه
 ويمكن تنزيل عبارهم عليه بان يراد بالدين المضاف إليها عشر عشر
 دينه المذكور التي هي الأصل دون دينه الذي لا ينفي التي هي مضافها ولا ينفي
 ففرق بين المرفوع فالنص والعبار والمملوك فالنص على حيا التسمية
 وهو غير بعيد للثقل في دخول مثله في إطلاق الفتوى والقضية مع
 اختلافه مع المرفوع كثير من الأحكام سيما الديارات ولكن الحكم بالأرض
 على الإطلاق مشكل بل ينبغي تفصيله بما إذا وافق عشر عشر فمما
 كان هو الضابط في دينه أعصا منه من ينسبها إلى دينه المرفوع ثم إلى دينه
 التي هي قيمته ما لم يزد عن دينه المرفوع إليها وإلا يبقى ويعتبر
 أرجح ما في الكتب الثلاثة المنطوق من اثبات عشر عشر الدين إلى
 هذا يحمل الدين فيها على ما يعبر فيها المملوك فتع جدا وهل الحارصة
 هي الدائمة فيكون دينها بغيره ويبطل عنها في عدد القامات الذي
 فيه بغيره بالباصة أم غيرها فيكون دينها بغيره ويكون الباصرة
 مرادة للملاحة فيها ثلثا بغيره قال الشيخ وجماعة نعم للجزء فمضى
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الدائمة بغيره وفي الباصرة بغيره وفي الملاحة
 ثلثا بغيره وقصور سندها ولا سيما الأولى لضعفه من وجه يمنع من
 العمل بهما سيما مع عدم مكانهما لأدلة المشهور جدا ولذا صار
 الأكثرون كما هنا وفيه بل في لك وضه وتجيع للصمعي المشتم
 على خلاف العبارة المستفيض منها الرواية المنطوقه أنه فيها بعد ما

بعد ما أمر بالاضل وفي الدائمة بغيره وفي الباصرة وهي ما دون
 التسمية أن ثلث من الأبل القبر ومنها الصبيحان وغيرها وفي الباصرة
 ثلاث من الأبل وهما وان لم يثبتها ذكر الحارصة والدائمة إلا انها
 ولا على أن في الباصرة ثلثا من الأبل وكل من قال به من الملقم قال
 بخلافهما كما مضى وسيأتي الإشارة إليه ايقم فهي أي الدائمة إذا
 التي يقطع الجمل وناخذ في الصم بسبيل وفيها بغيره والملاحة هي التي
 فقطع الجمل وناخذ من الصم كثيرا وهل هي غير الباصرة فيجب فيها
 ثلث ابعرة وفي الباصرة بغيره ويكون أول الشجاج الدائمة والحارصة
 مراد فبين أم متحد ماك وفيهما ثلث ابعرة ويكون أولها الحارصة
 فيها بغيره وانهما الدائمة فيها بغيره اختلاف بين على الاختلاف لما
 فن قال محمد أن الدائمة غير الحارصة وهو الملقم قال الباصرة هي الملاحة
 وبثما ثلث ابعرة عدلا سكا في وهو ناد ومن قال الدائمة هي الحارصة
 وهو الشيخ ومن تبعه قال الباصرة اذن ثلث ابعرة ويظهر من هنا
 عدم الخلاف فتوى ونصا في ثبوتها في الملاحة وانما هو في ثبوتها
 في الباصرة وقد عرفت من المعبرة المستفيض المعصية بالشهرة ثبوتها
 فيها ايقم والجزات المنطوقه وان نصا على الخلاف باثبات البعيرين
 فيها والثلث في الملاحة خاصة فارتب بينهما إلا أنك قد عرفت
 الجواب عنهما فما عليه الأكثر في المقامين أقوى أن فرض ثمة معق
 ترتب على الخلاف والادعاء لعود النزاع لفظيا كما صرح به في لك وحته

شعثا فتم جتا والتعفاف بكر السمن المهيمة واسكان الميم وهي التي
 تقطع اللحم وتنفق على الصحابة وهي الجدة المستقيمة للعظم وفيها اربعة
 ابعة للصبيين وغيرها من المستقيمة وعليه الاجماع على الظاهر المحكى
 في الغنية وعن لا تشاور والناصريات وقت وعن الاسكافي انه مروى عن
 امير المؤمنين عليه السلام ان فيها حقه وجذعه وابنة حماد وبنة لبوت
 وعن المصنف ان فيها خمسة ادرهم نال واذا كانت في الوجوه نال على
 قدر الشئ وعليه ينص المرسى والموضحة وهي التي تكشف عن وضع العظم
 ويوضحه ويظهر السمعاء وفيها خمسة ابعة بلا خلاف على الظاهر المصح
 بذكر الغنية وحكى عن ق وغيره الصحاح والمؤلف الفريب منها وغيرها
 من المستقيمة وفي كتاب فريقت وفي موضع الراس خسون دينار ودرهم
 من الجوزين شئ عيدا موضحة قال عليه نصف عشر قيمة العبد ويشق
 من الجمع بينهما ومن المستقيمة ان ذكر الابل فيها والتد فيها يعتوان
 المثل وان الضابط نصف عشر الدرة كما عثر به في الغنية وعبارة
 مع تنى الخلاف عند كعب بن جهمي عشر الدرة في المسئلة السابقة ويمكن
 ان يعبروا اكثر المعيرة بالابل خاصة عليه يحصل على المثل في المقامات بل
 فيما ياتي وما مضى مطلقا والها شمة وهي التي تهشم العظم اى تكسره
 وان لم يسبق مخرج وفيها عشرة ابعة عشر الدرة بلا خلاف اجماع وبه
 صرح في الغنية وبالاجماع صرح بعض الاجل للفقهاء ان امير المؤمنين
 وصى في الها شمة بعشر من الابل وليس فيه كالمبارخ وغيرها ما ذكره

ما ذكره جماعة من اجناد الاسات فيها ارباها في الخطاء والاثام وشيبيها
 على نسبة ما يوزع في الدرة الكاملة وان كان لحوط والمنفلة وهي على
 تعريف المان وجماعة التي يخرج الى نقل العظام من موضع الى غيره و
 قيل فيها ثمانية ادرهم اخرها اربعة وفيها خمسة عشر بغير عشر الدرة ونصفه
 بلا خلاف كما عن ط وقت وفي الغنية للصبي والمؤلف الفريب منه سندا
 وغيرها من المستقيمة وقسرت في بعضها بالتي قد صارت في وجه نقل
 منها العظام وفي بعضها بعد قوله وفي المنفلة خمسة عشر من الابل
 عشر ونصف عشر وفيه دلالة على الضابط المتخدم لكن فيه قطع
 وقد انفرد به نال واوجب اتفاق هنا عشرين بعبارة وهو مع ندرته جدا
 على الظاهر المصريح به في عبارة جماعة علم ادره مستندا بالمأمومة وهي التي
 تصل الى ام الراس وهي التي يخط المجامعة للدمع بكسر الدال ولا ينفقها
 وفيها ثلث الدرة كما في الغنية وعن ق وسم والمنع والموسيلة وغيرها
 للصوص المستقيمة منها القم من الشجرة المأمومة فقال الدرة ثلث وشجرة
 الجاهة ثلث الدرة ونحوه الخ يمكن بزيادة نصير الثلث في الجاهة ثلث
 وثلثين من الابل وفيه اجماع الى وقوع الجوز في الثلث في الجاهة فيحصل
 ونحوه فيه اربعة في المأمومة سيما مع ورود النص وغيره بان فيها ثلث و
 ثلثون بعبارة وشمل هذا الجوز شارب ولذا ان الفاضلين في بيع درهم مع
 نصيرهما بان فيها ثلث الدرة فصار بالثلث والثلثين من الابل من
 دون ذكر ثلث وغيرها المشيخان في عمرو و المرفعي في الناصريات

على ما حكى عنهم فقالوا فيها ثلث الدرية ثلثه وثلثون بعيرا او ثلث النضر
 الذين من العيون او الورى على السواء لان ذلك يحدد فيه الثلث ولا يحد
 في الابل والبشر والنعيم على المسألة كما في عبارة السيد وشيخه وفي بعضها
 عبارة الثقات يتركب من زيادة الحلة وعدم اشارة الحلة وذكر العمل ان فيها
 ثلث الدرية من النضر وهي ثلث وثلثون بعيرا بحسب بلا زيادة ولا نقصا
 ان كان من اصحاب الابل ولم يلزمه الاصحاب ثلث البعير الذي يتكلم به
 ثلث الماء بعير الذي هو من النضر لان رواياتهم هكذا مطلقة وكذا
 مضافا لهم وقول مشايخهم ونسأولهم باجماعهم منعهم عن هذا لانه
 او ثلث الدرية من العيون او الورى على السواء لان ذلك يحدد فيه الثلث
 ولا يحد في الابل والبشر والنعيم اشبه وهو صحيح في دعوى الاجماع
 على سقوط الثلث من عدد الابل لكن عرفت املا في عبارة جماعة
 ثلث الدرية بطول مطلق ومنقصا من زيادة الثلث في العدد المنقذ
 وحكي التبرج بها عن ما قال فيها ثلث ثلثون بعيرا او ثلث بعير
 صحيح في عدد وشيخنا في ذلك ومنه وبعض من تبعه ضمنا من الجوز في
 العكس يحمل ما دل على العدد من ذلك الثلث عليه بختيافا في اللفظ
 ويحيى في العدد بالانحصار على الاعداء الصحيحة والاماء الى احوال الثلث
 من ايجابه وهو حسن وان وجد مرجح لهذا الجوز وليس عدلنا بسببه
 غاث الفسبحة الى احوال الدرية في المسائل الشافعية بل في المسئلة اقم بالانصاف
 الى المنقذين والحلة وهي مجردة عن التبرج غير صالحه سيما وان الشهادة

وان الشهادة وحكاية الاجماع المنقذ من الجوز الاول مرجحة ولو سلم
 عدمها لكان الضيق في بعضى الوقت قد ترجع اليهما ونسأولهم
 وصح كون وجوب ثلث البعير زيادة على العدد بالاصل متغيرا
 بما في العبارة اخرى وان كانت الزيادة او لعدد والى النضر وفا
 شاكلتها احوط واولى والزيادة هي التي تبلغ الجوز من ابي الجهاث
 كان ولو من ثغرة النضر وفيها ثلث الدرية كما في النصوص المنقذين
 وفيها النضر والقريب منه لكن في بعضها بعد الحكم بان فيها الثلث قسم
 بالثلث والثلثين بعيرا وقد تقدم فيا في فيها احتمال الجوز المنقذ
 ايضا سيما مع ورود النضر وغيره بان فيها ثلثا وثلثين من الابل لكن
 الاصحاب هنا اطلقوا الحكم بالثلث الذي منقصا من زيادة ثلث بعير على
 العدد من غير خلافات بينهم يعرفون وبه ترجع في الغيبة وحكي عن طائفة
 وقد بل صريح بالانصاف على زيادة هنا شيئا في ضمة فانتم فهو لجهة
 ولكن في الغامضة مناصفة لان عبارة الاصحاب هنا بالثلث وان كانت
 مطلقة الا ان تعليل جملة منهم بسقوط الثلث في المسئلة السابقة بانهم
 من البعير ولا يحد كما في عبارة السيد وشيخه والعلل اولى ومما
 النص بالعدد كما وقع في عبارة المأثور في بيع وقريب منه انما في
 اقتراح في المسئلة لعدم تعدد ثلث البعير فيها ايضا ولو بنصهم وروى
 النضر وغيره بالثلث والثلثين من غير ذكر ثلث وهذا مسائل مما تفت
الاول دية الناقة في النكاح بحيث ينقض الخوف من معاودة النكاح

ديته بلا خلاف اجد بل عليه الاجماع في قباية بعض الاجزاء وهو الجحيم
مضافا الى المعبر ومنها كتاب طريف والرضى كما حكى والجزء الثاني
في النافذ يكون في الحضور ثلث الديته في ذلك الحضور فان صلحت واستويت
تحتسب لدية مائة دينار في المشهور بين الاصحاب على الظاهر المصريح به في ثلث
ومستندهم غير واضح عدا ما قيل من كونه كتاب طريف وهو غريب فان المردى
فيه على ما يوجد في الكتب الثلاثة ولك وغيره ان فيها خمس دية المردى
دينار ودينار لاسكا في القتل في قرونه وهو الاصح لعدم المعارض
مضافا الى الاصل ولو كان ذلك لنافذ في احد المختارين خاصة الى الحاجز بينهما
تعتسب لدية مائة دينار اذا مطلقا كما هنا وفي بيع واللعمه وغيرها او بشرط
الشر ولا قدس لدية كما عليه الفاضل وعن جماعة الشيعين والظاهر
والعلمي والديني والحقلي وغيرهم وفي الفقه ان الملق كما صرح به في ثلث
وجعلهم على المقتدر بين غير واضحة عدا ما يحكى من الرضى وفيه العشر وثلث
مطلق وهو مع انه خلا في الملق معارض بما في كتاب طريف من ان فيها عشر
دية ولو تم خمسين دينارا وعليه لاسكا في اصف ومنه يظهر ما في جعل
المستند للقول بالعشر مطلقا كتاب طريف وكذا في نسبة القول بالثلث
بين البشر فالعشر بعد ما قدس من العلامة خاصة مع انه وادى جماعة
على الملق كما عرفت **الثاني** في شق الشفتين معا حتى تلبس والافساد
ولم يرد ثلث ديتهم سواء استوجبت الشق ام لا في ظاهر اطلاق الملق
والقنوى ولو برئت الجراحة فحسب ديتهم ولو كانت الجراحة في احد

في احد عينا خاصة ولم يرد ثلث ديتها ومع البرء فحسب ديتها بلا خلا
اجده الامن لاسكا في فقال في العلاء ثلث ديتها وفي السفلى تصف
ديتها واطلق وهو شاذ بل على خلافه الاجماع في الخيمه ويرافقه كتاب
طريف لا في السفلى اذ لم يرد فقد اوجب في قطعها ثلث الدية سواء
دينار وسنة وسنين دينار وثلث دينار وفي شقها اذ لم يرد ثلث
مائة دينار وثلثه وثلثين دينار وثلث دينار يجعله مستندا لتمام
ما في العباءة كما فعل ليس في محله بل هو اوجب بالذلة لا على ما عليه
الاسكا في في الخط لكت اطلق نصف لدية فيها من دون اشتراط البرء
بخلاف الرواية فقد اشترط في الحقيقه ليست جرحه على عين من القولين
الثالث في ثلث ديتهم فاذا في شق من اطراف الرجل ثلثها مائة دينار صحتها
هنا وفي بيع ود اللعمه ونسبه في شرحها ولك الى الشيخ وجماعة كما في
الاول والباقي كما في الثاني وفي عقد ويزال القيل مؤذنا بشرطه فيه وعلى
وجهه ما قيل انه لم يفت على مستند وهو مع ذلك يشكل باللوكانس ويز
الطرف يقتصر عن المائة كالا فله اذ يلزم زيادة دية النافذ فيها على
ديتها بل على دية اخلين حيث يستعمل الاصبع على ثلث وهو حسن الا ان
ما ذكره من عدم المؤثرف على مستند غريب للتصريح به في كتاب طريف
وما عارضه بن فضال على الحسن على ثلث المردى فالص والموتى بالاخير
وقيد قضى امير المؤمنين عليه السلام في دية جراحة الاعضاء الى ان قال وافق
في النافذ انما تغتفر من ربح او خسر في شق من الرجل في اطرافه فديتها

عشر في الرجل مائة دينار والايود الاضمار في الاشكال فيه ما ذكره
في وجهه وتر ياد ان عويمر لا يلائم ما في كتاب طرقت ايضاً من قوله في
ناقذه الاثنت ما من امة الكلف ان لم تضد مائة دينار وفي ناقذه ^{من} الاشكال
خمس مائة دينار وفي ناقذه القدم لا تضد خمس مائة دينار وفي
ايده الحد ويرى فيها حرف الف قد فيها مائة دينار فان روي وفيه والثا
اشترين وشين فاحش قد منه خمس مائة دينار فان كانت ناقذه في ثياب
كلها قد فيها مائة دينار وفي ذلك نصف مائة يرى فيها الفهم وان
كانت ومينه متصل تثبت بالعظم حتى تنقل الى الخلت قد فيها مائة و
خمس مائة دينار ومع ذلك يعارضه المزن في الناقذه يكون في العضو
ثلث دينار في ذلك العضو ولكن في سنده ضعفت ورنج اليد عن النص
الضم المعتقد يعمل هؤلاء الاغاطم الذين لم يروهم مخالف في شكل مع
امكان الذنب من وجوه الاشكال فيها ذكره الفائق بالنزاهة والدب عنه
بخصيص العموم بالمائة بما فيه كمال الدية كما حكاه قولاً في منه وغيرها
او ما كان دية نزاهة على المائة كما احمل بعض الاجلة وعما ذكرنا بخصيص
انضم بغير ما تضمنه من النواخذ المزمورة اننا في بينها وبينه ليس لنا في
ثمنها بل عموم وخصوص يجري فيه تخصيص المدكور لكنه يتوقف على
وجود فائق به ولم امره مع النص تمام كعبا بالجماعة وتخصيصهم الحكم
بالرجل يقتضي ان المدة ليست كالتصديق فيها الرجوع الى الاصل من
الارشاد وحكم الشجاج بالنسبة وثبوت خمس مائة دينار على النصف كالذ

كالدية وعن بعض ثنائى الشهيد ان الاثني كالدكر في ذلك تقي
فانها مائة دينار ايضاً وهو تناسب للاصل المقرر من مائة دينار للرجل
في دية الاعضاء ما لم يبلغ الثلث او ثلثاً ونزاهة كالتجديد بالرجل في النص
والقوى لا يتناسبه فتقريباً في اجماع الوجوه بالجماعة من لطمه ^{فيها}
دينار ونصف وفي اخضراده بها ثلثة دنانير بلا خلاف اجماع بل
عليه الاجماع عن الانصاف وفيه ثلثة دنانير والفتية وفيها من كتب الجماعة
وهو ثلثة مضافاً الى الموثقة كما نصيب قضى امير المؤمنين عليه السلام في
المطهر يسود اثرها في الوجهان ارشها ستة دنانير فان لم يسود و
اخضر فان ارشها ثلثة دنانير فان احمرت ولم تختص فان ارشها
دينار ونصف وفيها دلالة على ان في اسوداده ستة دنانير كما عليه
الاكثر ومنهم الشيع في ذلك مدعيان عليه الوفاة وقيل والفائق المقيد
وجامعة ومنهم السيدان مدعين عليه الاجماع ان فيه ثلثة دنانير كما
في الاخضر وهو الاوفق بالاصل ولكن الاول النسب بالاعتبار بعد
النص المعبر المختص بعمل الاكثر وقال جماعة مناه من غير خلاف بينهم
اجده كما صرح به بعض الاجلة وادعى عليه في هذه الشهرة وعن الانصاف
وفي الفتية دعوى الاجماع وهي اي هذه الجنائيات الثلث في الدية
على النصف بما في كل منها في الوجه في اجماع ثلثة ارباع الدنانير و
في الاخضر دينار ونصف وكذا في الاسوار ثلثة على الاختلاف
وتسبب الماني هنا وفي بيع اليهم مؤذناً بالردد في عدم نقص بذلك عند

عند الرواية المنقولة وهي خالصة عندها صريح به شيئا في حقه وفيه
منافسة فان الخلو انما هو في وبه واما الفقيه فتضمنه له فقيه
بعد ما روي في اليد نصف ذلك وتظهر النص والقوى ان ذلك
ثبت بوجود اثر الظاهر ونحوها فالوجه مثلا وان لم يستوعبه ولم يهدم
فيه وربما حكى قول باشا الدوام والا فالارش وهو ضعيف مع
عدم ظهور ثبوت له وهل يخص ذلك بوجه الخرج كما يظهر من الغنية ام بوجه
وجود العبد مثلا كما يقتضيه اطلاق النص والقوى وجهان والعمل
مع قوة احتمال اختصاصها بحكم التبادر بالخرج من جميع الاول فخرج
في العبد الى الحكومة كما في كل لغة او كقولهم تضمن النخبه المذكورة
مع احتمال مراعات النسبة الى القيمة ومورد النص والقوى 2
المسئلة الاولى انما هو خصوص الوجه وعنق وقتران الراس
كالوجه ولم اعرف وجهه نعم ربما يستأنس له بالخرج الموضحه و
التشبيح في الوجه والرأس في اليد لان الوجه من الرأس وليس
الخراجات في الجسد كما هي في الرأس فنقد برئ الخاص كل عقوله دية
مقدرة في شلله اي جعله امثل فلنا دية صحيحا وفي ضلعه
بعد شلله ثلث دية صحيحا بلا خلاف اجد في المصنفين بل على الاول
الاجماع عنق والغنية وكذا على الثاني في عبارة بعض الاجلة وهو
الخرج مضافا الى النصوص الواردة فيها ولو اقرن مخصوصه
تقدم اليها الاشارة وهو كاف بعد عدم ثبوت بالقرينة بين الطائفة

بين الطائفة مع ان في الجز الوارد في الاصابع صحيحة وشلل وكل
ما كان من شلل فهو على الثلث من دية التشريح وهو عام في الثاني
بناء على ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المحل نعم في كتاب طريظ و
ما عرفت هو نفس محل مولانا الرضا علي بن شلل اليد من الف دينار
والرجلين الف دينار وهو شأن كالقوى الواردة بالدية في ذكر العينين
وان حكى القول به عن الصدوق والاسكافي ونحوها في الشلل والضم
وقال اصبح عشرين دية انما قطعت من أصلها او شلل الجز السادسة
دية التشريح في الرأس والوجه سواء بلا خلاف للاطلاقات ان قلنا
بعد اختصاصها بالرأس كما هو المشتمل للعبارة في احدهما القوى ان
الموضحه في الوجه والرأس سواء وفي الثاني الموضحه والتشريح في الرأس و
الوجه سواء فالدية لان الوجه من الرأس وهو يخرج في الجرح منطوقا
ومستقوما ويخرج اختصاصه مورد الاول مضافا الى عدم القول بالفضل
واما الجز في السحايا وهي الخي دون الموضحه خمس مائة درهم وفيها اذا كانت
في الوجه ضعف الدية على قدر الشئ فيغير مع شدة وضعف بالارسال
وعدم مفاد منه بل من الاخبار المعتمدة والمخبر بعمل الاصحاب و
دبر شبيهها من الجراح فاليد بتسبب دية العضو الذي يتفق فيه الجراح
من دية الرأس وهي دية النفس ففي خا رصة اليد مثلا نصف بعيرا
وخمس دناير وفي حاصه احدى اقل من الارباع نصف عشر بعيرا
ونصف دينار بلا خلاف اجد ولم اجد دليلا على هذه الكلية بعد نعم

فالجرح المتقدم وليست الجراحات فالحسد كما هي فالراس وقالموتى
في الجروح فالاصابع اذ اوضع العظم نصف عشر يذال اصابع وهما مع
قصود سندهما بل ضعفاً لاول لايعيدان تمام المدي الا ان يجبر جميع
ذلك بالاجماع المركب مضافاً الى اعتبار سند الموتى لكنه روى في باب
كلامه وفيه عشر يذال اصابع باسقاط لفظ النصف وعليه فيعلم بالشوا
واعلم ان كتاب طريقت تضمن ثمانية ايات الجراح فاولها موافقاً
في بعضها وفي الفاهم في اخرها فلذا لا يمكن الاستدلال به لهم هنا
السادس كل ما كان فيه حال كونه من الرجل الحرد منه كما ملأه كالتقصير والبلية
والرجلين والعقل ونحو ذلك فغير راي في ذلك الشئ اذا كان من المرأة
ديتها نصف دينه وفي ذلك اذا كان من الذي دينه ثمانية اذ درهمين
الدينه ديته وفيه اذا كان من العبد قيمته ما لم يجاوز دينه لغيره
اليها ومن الامة فيمنها ما لم يطا وير دينه بخلاف في شئ من ذلك
وقد تقدم التطبيق فيها في الشرط الاول من شروط القصاص وفي النظر الاول
من كتاب الديارات وكل ما كان فيه حال كونه من الرجل الحرد منه ومخصوص كما
الدين والرجلين والاذين ونحو ذلك من الاطراف التي يجب فيها لينة
عليها نصف الدين او ثلثها او عشرها او نحو ذلك من الاطراف
وكما تحارصه والدا منه والموضعه ونحوها من الشجاج والجراح التي يجب فيها
المقتدر من ديانتها السابقة مفصلة فهو اذا كان من المرأة فيه دينه ينسب
ديتها ثلثا فيه من الرجل نصف دينه مثلاً ففيه من المرأة نصف ديته

ديتها وما كان فيه فيه ثلثا وديتها او غيرها او نحو ذلك ففيه من
المرة مثل ذلك لكن ينسب ديته ومن الذي والذمة كل اي ينسب
ديتها ومن العبد والامة ينسب فيمنها بلا خلاف في شئ من ذلك
بل عليه الاجماع في الغيبة والمقصود به مع ذلك مضافاً الى الاعتبار
مستفيضة منها الفتوى جراحات العبد على جراحات الاحرار فالشئ
ومنها قد دخل شيع عبداً موضعاً فال عليه نصف عشر قيمته ومنها
يلزم مولى العبد نصاً في جراحه عبداً من قيمته دينه على حساب يصير
الجراحه واذا جرح العبد فضمنه جراحته من حساب قيمته والى غير
ذلك من النصوص وقد لفت عن رجل مسلم نفا عمن نفاق فقال دينه
عين الذي امر بها ثم درهم وفي اخر جراحات النساء على النصف من
جراحات الرجال في كل شئ ونحوه المخصوص المستفيضة المتقدمه
الجهنم المتقدم اليها الاشارة لكن فيها الدلالة على ان المرأة في شئ
الحرف ديانات الاطراف والجراح حتى يبلغ الثلث ثم ترجع الى النصف
وعليها على الاصحاب كانه وان اختلفت كما خلا فيها من وجه اخر وبناف
ذلك عموم الصحبة المزبورة لكنها فابله للتخصيص بثلث المستفيضة عليها
على ما اذا تزايد عن ثلث الدين وهذه النصوص وان لم تفت بمقام ما في العباد
ه من المطلوب لكن يتم بالاجماع المركب وعدم ما في الفرق بين موارد هـ
غيرها واحترز بقوله فيما فيه مقتدرها الا في دينه فان فيه الحكومة
بلا خلاف اجمعه ويشهد له كثير من المعتمد منها الله وما كان جرحاً وديت

الاصطلاح فيحكم به واعدل منكم الجزع في اركان عندنا لجماعة فلت
وما الجماعة فقال صحيفه فيها كل حلال وحرام وكل شئ جناح اليه الناس
حتى الارش في القدس وضرب بيده الى فقال انا ذن يا باعق فقلت فذلك
انما انا لك فاصنع ما شئت فعرى بيده وقال حتى ارش هذا والحق
والارش في الاصطلاح الفقهية عبارة عن معنى واحد وهو تفاوت ما بين
الصحة واليبس وبعثه في نحو العبد واضمح لكن لا يطا وير قيمته من دينه
الحرك كما مر في غير مرة ونصف من قيمته حال العبد يتم بثلث الغيبة فلو فيها و
دينه لغيره اربع مثلاً وديتها باسقاطه فليست مثله من قيمته جاز لليبس
ايضا ويأمن القناوت بين القناتين ويؤخذ فله وفي الحران يطوم سليمان
من ضمن ثلث الجناية ان كانت عبداً ويطوم جرحاً كذا في التاثير من كون
عبداً وينسب القناوت بين قيمته حال الصحة واليبس الى القيمة الاول وهو
من الدين بمسا دأى القناوت من النصف والثلث والعشر ونحو ذلك فلو
توهم عبداً صحيفاً بعشرة ومعيها بشعة وجب الجناية عشر في الحر فحصل
العبد اصل لرق ذلك كما ان الحر اصل لرق المشرق **الثامن** من قتل وادى
له فالامام علق وفيه دمه ولما لم يلق بالقتل في العبد والذ يرق شهيد
والخطا وبلا خلاف فتوى ورواية واعتبار اوهل له العقوبة المروى
في القناوت وهو المشهور بين الاصحاب بل كما ان يكون اجزاء كما في القناوت
ولت وقته وجب للمعروف وهو كذلك لعدم مخالفت فيه عدل المحل وهو
شاذ وخفيق المسئلة معني في كتاب الاربع في المسئلة الثالثة من مسائل

من مسائل بحيث ما بغية القتل من الاربع فلا نصيبه مع ان البحث قليل القنا
النظر الرابع في القناوت وهو ما في الاربع الاول **الاول** قد يدين القناوت وهو
الحول في بطن امه واعلم ان دين القناوت الحر المسلم تبعاً لسلام ابو يربو او احد
اذا كسب القم وقت خلفه ولم يلق الروح ما نذر ديناً عشر الدين ذكراً كان
للقناوت اذ انما خط الاظهر الا شهر بل عليه عا من ما قر وفي الغيبة وقررو
عن صحيح الانصار وقفاً وفي الاجماع عليه وهو الجرح مضافاً الى المعبره
المستفيضة متواز زيادة على ما في الاشارة القنا امير المؤمنين عليه السلام
جعل دين القناوت ما نذر ديناً وجعل من الرجل الى ان يكون جدينا خمسة اجزاء
فانما كانت جدينا قبل ان يلق الروح ما نذر ديناً وذلك ان الله عز وجل خلق
الانسان من سلا لا وهي النطفة فقذا جره ثم علمته فقذا جره اية اربعة اجزاء
فهي ثلث اجزاء ثم عظمها فهي اربعة اجزاء ثم يكسر لها في ثم يبينها فكل
له خمسة اجزاء ما نذر ديناً والمما نذر ديناً خمسة اجزاء جعل النطفة خمس
المائة عشرين ديناراً وللعظم خمس الدينار بعين ديناراً وللضعة ثلثه
أخا من المائة ستين ديناراً وللعظم اربعة اجزاء من الدينار ثمانية ديناراً
فانما كسب القم كانت له ما نذر كاملة فاذ انشاء فيه خطا اخر وهو الروح فجمع
تح نقص لفت ديناراً كاملة ان كان ذكراً وان كان انثى فخمسة اذ ديناراً الجرح
وفريق من اخبار كثيره ياتي اليه الاشارة خلا فاللعاف فقال فيه الدين
كاملة القنا اذا كان عظاماً شئ له السمع والبصر ودينه جراحه فان كان
كذلك فيه الدين كله فلو اخر وهو شاذ ومستند غير صحيح للاطلا

المحصل فقيده بصورة ولوج الروح جمعا ولا خبار المفصلة مع احكامها لكل
على دية الجنتين مائة دينار ولا سكا في فاطم ان قيرقرة عبدا وامره
للتصوير لا يده وسعوف جواربه واليتيم فرفق بين الذكر قامة والانثى
فقصه وهو مع عدم وضوح مسئلة شاذ وان قيل بغيره منبران على ما
ذكره الانباء بل على خلافه فالسرا لا جماع وهو الوجه مضاهي اطلاق
الفتاوى والروايات بل يظهر جملة منها ومنها الصحيح المشايخ حيث لم
تفصل بين دية ذكر الوائى الاحمال ولوج الروح خاصة ونحوها الصحيح
والمرسلة الغريبة منها ستمائة دية الجنتين خمسة اجزاء خمس النطفة عشرون
دينارا وللعلقة خمس اربعون دينارا وللضفة ثلثة اقسام ستون دينارا
وللعظم اربعة اقسام ثمانون دينارا فانما تم الجنتين كان له مائة دينار
فانما انشاء قيرالوج قد يراه دينارا وعشرة الف درهم كان ذكر وان
كان انثى فحسب ان دينارا الحديث وقريب منهما الحسن الطريبي من الله بل
قيل صحيح فالنطفة اربعون دينارا وفي العلقة ستون دينارا وفي المضفة
ثمانون دينارا فانما لكثير العظام لها فقيه مائة دينار قال الله عز وجل ثم
انشاء خلقا خيرا ربك الله احسن الخالقين فان كان ذكر فقيه الدية وان
كان انثى ففهيها ديتها وهذان لم يصح بان ذلك في ولوج الروح الا ان
في ذكر قوله سبحانه ثم انشاه خلقا اخر لا يراه الا ان ذلك فان خلقا اخر
كما عرفته من الصحيحين هو الروح وظاهره وان تأمل الاخبار والمراقبة في
ديانة النطفة والعلقة والمضفة لا ان يحول على زيادة خلقه النطفة الى ان

النطفة الى ان تبلغ العلقه زيادة العلقه الى ان تبلغ المضفة وزيادة
المضفة الى ان تبلغ العظم ولو كان الجنتين دية اي مولدا عن ذم
ملحفا ففشر دية ابيه ثمانون دينارا خلافت اجده بل عن ذم وفي ظاهر
عباده بعض الاجلة بل جماعة الاجماع عليه وهو الوجه دون ما في الشرح من
ان تعاقب الولد الحرة بالبيعة لا حكم حقيقه غايه ولا ما ذكره جماعة من
مناسبه ذلك لمراعات الجنتين الحر المسلم يد يرايه فان جميع ذلك
مناسبات يشكك النعمان عليها في اثبات الاحكام ميمما مع معارضتها
بعثها وهو ان اهل الذمة لم يملك الامام عليهما كما وقع النسخ به في
كثير من الاخبار ومن حكم المملوك ان دية جنيته يعتبر بعشر دية ابيه
كما يافى وعليه مناسبات ان يكون دية الجنتين الذي عشر دية ابيه ووقع
النسخ به ايضا في زيادة مسمع والسكوف من جعفر بن ابي عن علي
عليه السلام انه قضى فجنين اليهودي والنصراني والمجوسية عشر دية ابيه
لكلهم ما صنعها السند سيما الاول والمنا سيرة المؤيدة لها ليست بحجة
كما مضى دخل نقد برحمتها في نفسه فلا يعترض بها انفا في الاصحاب
الظاهر في الحكم على خلافها ولو كان للنصراني قويا سيما مع
بالروايات مع قوله سندا ثمانية منها لكن لا يحصى بعد ذلك عن
الاراجمها او حلهما على ما يجمع مع الفتاوى ولو كان مملوكا نص
فيه انه المملوك على الاظهر لا شهر بل عليه عانة من فاخر وفي ثرو
عن قس الاجماع عليه للقوى في جنين الا عشرة منها خلا فالعيب

عشر قيمة الاب ان كان ذكر وعشر قيمة الام ان كانت انثى وهو مع
شدن وفه لم يعرف له مستند واحد من تنبيه الام بالمملوك عما لو كانت
حرة فان فيه عشر دية ابيه كما في عقد قيل لان الاصل في الولدان يتبع
الاب وحكم الجنتين الحر ذلك خرج ما اذا كانت امه بالنس والاجماع و
فيه نظير لما مره احمى فيه ايت عشر قيمة الام على نقد بر الوثية قيل
لعموم النص والقوى باعبار قيمتها وفيه نظير ايضا لاحصا من هوها
يجنين الا لا مطلقا واسف في بر عشر دية امه ما لم يزد على عشر قيمة
ابيه فعمل جمعا بين عموم النص والقوى باعبار قيمتها ورفق الجنتين الحر
لعدم زيادة دية على ابيه الرقيق وفي عموم النص ما مر وجهه الا خير للبعد
لم يظهر المسئلة على نظر ولكن لاخذ بالاول اجد رجلا بالاصل واحدا
بالميتن واعلم انه لا كفاية في ثلث الجنتين في جميع احواله الاصل واخصا
ما ذكر على وجوبها بصورة القتل المشروط بحياة القتل ولا خلافت فيه هنا
ظاهر بل عليه في بعض الروايات اجماعا وهو هذا في ولوج عليه
بعد ان وجه الروح فالدية دية النفس كما مله الذكر وتصفها فلا نفي
بلا خلافت اجد والنصوص به مع ذلك مستقيمة فتقدم الى جملة منها
الاشارة باطلا والنس والقوى يقتضي عدم الفرق بين مؤث الجنتين
في البطن ام خارجة خلا فالقيمة نفس وجوب الدية بالصورة الثانية
قال وان مات الجنتين في الجوف فقيه نصف الدية ولم يعرف مستند
سوى ما دعاه في ظاهر كلامه من اجماع الاماميين ووجهه ظاهر ان لا

ظاهر ان لا موافق لاجده على الخلق والنفاس ولا سكا في كليهما ذكر
ذلك في الجنتين المملوك خاصة للرواية في رجل ثلث جنين امه لم
في بطنها فقال ان كان مات في بطنها بعد ما ضربها فليها نصف
عشر قيمة امه وان كانت ضربها فالنصف حيا فان عليه عشر قيمة
امه وهي ضعف السند فاصرة الميت عن افادة ما ذكره من ترهه
لاختصاصها بكلام المتقدمين فالجنتين المملوك خاصة ومع ذلك صير
كلها معا باثبات العشر ونصفه في الصورتين مع ولوج الروح وهو
قد صحح بلزوم دية النفس او نصفها لو مات خارجا ونصفها لو مات
في بطنها ومن هنا ظهر عدم موافقة المتقدمين اصلا الا في اصل التفصيل
من الموت في البطن او خارجة ولو لم يكن لهم نفي دية قولان احدهما
انهما عدا واما مطلقا ذهب اليه الشيخ في جملة من كبره ونافا
لا سكا في لكنه اطلق ولم يفصل بين اكسامة اللحم وعدمه كما مر و
الشيخ فصل بين الصورتين ووافق الاصحاب في لزوم المائة في الاولى
ووافقه في الثانية جمعا بين النصوص المتقدمة لادلة على المائة والنس
الدالة على العزة يقول مطلقا كانه جائز امره فاستعدت على
اعراف فدا فزعا فالنصف جنيئا فقال الاعراب لم يهل ولم يصح مثله
بطل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اسكت سماعه عليا عزة وصفت امه ونحو
الصحيح والقوى في قضاء النبي صلى الله عليه وسلم بالذلة في مثل تلك القضية
والنسخ عن رجل ثلث امره خطأ وهي على راس الولد فخص فقال ان

عليه خمسة آلاف درهم وعليه دين الذي في بطنها غرة وصيف او
وصيفة والجزان دجل خرب امرأة جيلي فالتفت ما في بطنها ميتة
فان عليها غرة عبدا وامر به فاعلها بحمل الا لا تخطا تمام الخلقة كما هو
صريحها والاخر على ناقصها كان طرح علفه او مضغته واستشهد عليه
بالنصف فامرته شرب دواء وهي حامل لمطرح ولد ما فالتفت ولد ما فالتفت
فان كان له عظم فدربت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فاعلها
دينه تسلمها الى ابيه وان كان جثينا علفه او مضغته فالتفت عليها امره
دينار او قرع عبدا تسلمها الى ابيه وفي هذا الجمع نظر لان فيه اطراحا
للاختيار الاول في صورة عدم تمام الخلقة لصرحها بالتفصيل الذي
عرفه وسياتي في اليد لا شارة وثنا فيها اطلاق اخبار الغرة الا ان يجمع
بينهما بحمل اطلاقها على تفصيل تلك بشبهة بقره ثلثا وى عشرين
دينارا في الخلقة واربعين في العلفه وهكذا لكنه لا يلزم ما اختلفه من
لزوم الغرة على الاطلاق وثنا فيه صريح الصحيح لا خبره لتصلها بلزوم
الغرة او اربعين دينارا في المضغته مع ان مقتضى تلك النصوص
ان يوم ستهن دينار فيهما مع ان المستفاد من المعبرة تعيين قيمة الغرة
بمحسين دينار كما في النصف والقوى الغرة قد تكون بمائة دينار وتكون
بعشرة فقال المحسن وعليه الاسكا في او اربعين كما في ط الصريح
المستفاد من الموتوان الغرة تزيد وتنقص ولكن قيمتها اربعون دينارا
هذا مع ان جعله من اخبار الغرة فضيلة في واقعة فليس بها محذورا وبها فيه

والباقي بعضها ضعيف والنصف منها كما عداه لا يقوم الاخبار السابقة
من وجوه عديدة اعظمها اشتباهها ومخالفتها للعامة ودون هذه
لموافقتها لمذهب كثير منهم كما صرح به الشيخ عليه الرحم واحتمل
لذلك حملها على النسيئة قال لان ذلك مذهب كثير من العامة وقد
روى ذلك عن النبي صلى الله عليه واله اقول وبقره كون جملة
من روى بانها عن السكوني الذي هو من فضايلهم ومسير الاستكسنة
اليه ايقه ولذا خاضا اكثر الاصحاب بل المش على الظاهر المصريح به
كثير من الصواب القول بالشاف وهو نون ربع الدين الى المائة ونصيبها
عشر مراتب حاله فقيه وهو عظم ثمانون دينارا ومضغته ستون علفه
اربعون ونظفه بعد استفرارها فالرحم عشرين كما فصله تلك الا
السابقة وغيرها من المعبرة وادعى عليه الاجماع في التغير وعلى هذا فلا
حاجة بنا الى تحقيق معنى الغرة وذكر الاختلاف فيها ثم ان اكثر اطلاق
النصوص والفتاوى على المختار باثبات الدية في المنقذرة في محالها
يفتني ثبوت كل منها فيما يصدق عليه صفة كل منها حتى ان
في الخلقة قبل تمام الاربعين يوما من وضعها في الرحم ولو يوم
يكون فيها مقدرها عشرين دينارا وهكذا قال الشيخ في نه ونظف
وقبها بيهما اى بين الحالا لئلا ياتي حاله وضعها في الرحم وما لا انشا
الى العلفه وحالة انتقالها اليها وانتقالها الى المضغته وهكذا يحسب
وهو محمل وقصر الحلى بان الخلقة تمكث عشرين يوما ثم نصير علفه

وهكذا اما بين العلفه والمضغته فيكون لكل يوم دينار واعتزده المائتين
في ربع فقال ونحن قضا به بصفة ما ادعاه الاول ثم بالذلة لا على ان نفير
مراة ان المروي في ذلك بين الخلقة والعلقه اربعون يوما وهكذا
بين الخلقة والمضغته مروي ذلك سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين
عليه السلام عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وابو حمزة الثمالي عن موسى
بر جعفر عليه السلام اما العشرون فلم تفت لها طرادية ولو سلمنا ذلك
الذي ذكره من ابن التقات في الدية مقسوم على الايام مع انه
يحتفل ان يكون الاشارة بذلك الى ما رواه يونس المشيبي عن الصادق
عليه السلام ان كل قطرة اى من الدم تظهر على الخلقة دينارين الى اخر
ما ذكره وثريا منه ذكره الفاضل في بر وحكى عنه ايضا في تلك يده وهو
حسن لا ما فيها من اخل من كون مدة ذلك من حاله الى اخرى
عشرين يوما وذلك فان الظاهر من كلامه خلافة واعتباره في ذلك
اربعين كما ذكره فان قال المحسن الولد ما دام في البطن واقل ما يكون
نظفه وفيها بعد وضعها الى عشرين يوما عشرون دينارا ثم بعد
العشرين يوما لكل يوم دينار الى اربعين يوما وهي دية العلفه
فيها معنى في لحم وفيها بينهما بحساب ذلك ثم نصير مضغته
وفيها ستون دينارا وفيما بين ذلك بحسابه وهو كما ترى ظاهره
صريح فيما قلناه ولو قلنا المرة فالتفت معها الجنتين فللا وليا دية
المرة كمالا فحسا ما نه دينار والنصف للميتين اى نصف دية ذكر

دية ذكر ونصف دية انثى بصهر مجموعها سبع مائة وخمسين دينارا
ويؤخذ عن الجنتين ان جهل حاله ذكره وانثى علم حاله ذكره
كان وانثى كانت له الجنتين بحساب دينار على الاول و
نصفه على الثاني بلا خلاف في الحكم الاخير نصا وقنوى وعلى الاول
في الاول اية وهو لا شهر بل عليه عاثة من نادر ومن الاجماع
عليه المعبرة وفيها الف وغيره وان قلت المرة وهي جيلي تسنه
ولم يسطر ولها ولم يعلم ذكره وانثى ولم يعلم ابعدها ما او
قبلها فدينه نصفين نصف دية الذكر ونصف دية الانثى ودينه
المرة كاملة بعد ذلك وربما ايدى بالنصوص الحاقة على ذلك
في ميراث الجنين المشكل على القول به وقيل والقاتل الحلى ان مع
الجها لا يستخرج ذكره الجنتين وانثى بالفرقة لانه لكل امر مشكل
وهو وان كان حسنا على اصله لكنه غير مستحسن على غيره لانه
لا اشكال مع النقل الصريح المشهور بين الاصحاب بحيث لا يكاد يوجد
مخالفة فيه سواء وهو شاذ بل على خلافه كما عرفت حكى الاجماع
ولو انشأ المرة بما شره مظا او يبيها مثلا بان شرب دواء فضل
فعليها دية ما التفت لمورثته ولا نصيب لها منها بلا خلاف الا
مضا الى النصوص في النصف فحين شرب ما استقطعت برنا
لازمت من ولدها من دينه فان كانها فللنه ولو كان الا الفاء
بافترع مفرع فالدينه عليه اى على ذلك المفرع بلا خلاف ايضا للاصول

والنصوص ومنها ترادة على احاديث العرب المتقدمة في معنى الرجل
يقترن عن عرسه ينزل عنها الماء ولم يرد ذلك نصف خمس المائة عشرة
دنانير واذا فزع فيها عشرين دينارا والجن يستحق دية الجنين ودية
المتقدم بياته في كتابه لا يرث ويظهر مما مر ثمة دليل اصل الحكم في المثلثة
مضافا الى الاجماع منا عليه المحكي في كل موضع صريح وصريح المنصوص
المستفيض منها نرا دة على ما مر في احاديث العرب والصحيح المتقدم
قربا ما ورد في دية الميت وقبره وهما في دية الجنين لورثته ودية هذا
اخرى لميت له لا للورثة الى غير ذلك من المنصوص ودية اعضائه وعيها
يعتبر بغيره دية مقي قطع يده خمسون دينارا وفي حارسه دينار
وهكذا بلا خلاف في الصريح في دية جراح الجنين من حساب المائة على
ما يكون من جراح المائة والرجل والمرءة كما مله وجعل له في نص
جراحه ومعتلده على قدره دية وهي مائة دينار ومن افزع مجامعا
تغزل بذلك النظم فعليه دية ضياع النظم عشرة دنانير بلا خلاف
اجده بل عليه الاجماع من لا تضاروف وفي الغنيمة وهو النظم مضافا
الى الصحيح المتقدم منه فريتا ولو عزل عن زوجته الحرة اختيارا بغير زنا
فيل بلز مداجم دية النظم عشرة دنانير ولا شبهة لا صحاب لما
شرقي الكناج وان كان الاحتياط كما لا ينبغي تركه في المقام لدعوى
الشيخ في دية زهره على الجواب الاجماع مع صير كثير من الصحاح
اليه وهو خيرة الفاضل في عقد والمقادير في شرح الكتاب **الثانية في**

الثانية في بيان احكام الجنابة على الحيوان الصامت اعلم ان من الف
حيوانا ما كولا لحمه شرها كالتغيم بالذكوة متعلق
بقوله الفلت لزمه الارش وهو ثقات ما بين قيمته حيا وماتك بلا
خلاف فيه فالجملد دفعه الى الجنابة الغير المتدفع حيث لا يعقوب الله
عنها الا به وهل لما لك دفعه الى الجنابة والظا ليد بغيره يوم لانه
مختار بينه وبين الارش فالشيطان والفاضي والديلمى وبين حرمه
نعم له ذلك كمن لفت نظر الى كونه مفقودا لمعظم منافع قصدا كما لا
وضعه تظاهرات فوات معظما لا يقتضي دفع ما ليد راسا حتى يلز
بالقيمة بثما ميا والا شبهة لا شهر بل لعله عليه عانة من اثاره فانما
الحق والقلى انه لا يجوز له ذلك لانه الخلف لبعض منافع لا جبرها
فيضمن عوض الخلف خاصته لا صلا له بواحدة من الخلف عا نرا منه
ولا نه باق على ملكه فلا ينقل عنه الا بالراضى من الجنابيين
ولا كلام في الجوار مع كمالا كلام في جوارحه لو فرض عدم القيمة له
اصلا كذبحه في برية لا يرغب واحد في شراة فيلزم من القيمة لا نها
خ مفقودا لبعض ولو اختلفه لا بالذكوة كانت حنقه او فله بما لا يجوز
الذكوة به لزمه قيمته يوم الا لا نه بلا خلاف بل عليه في ذك الغنيمة وصريح
الاجماع للصريح الغير المتدفع مع عدم العفو لا بها وبوضع
منها ما له قيمته للميت كالشعر والصوف والوبر والبرش وغنود ذلك كما
صريح برجا عنة من غير خلاف بينهم اجده ووجهه واضح لمن تدبره و

وعليه ينزل اطلاق الضامه ولو قطع بعض جوارحه او كسر سينا من عظام
او جرحه قلنا الفلت لا يرث ان كانت حيوانه مسنونة والا فالقيمة وانا
لما عدل لاصل المتقدم الى الاشارة مضافا الى النصوص المستفيضة بريح
ثمن الدية لو فناء عينها ومنها الصيوانات وغيرها لكن ظاهرها تعين
الربح كما عليه المائى ويحكى عن الشيخ جماعة ولا يمان به الا ان تحمل
الروايات وكلما فهم على صورة اتفاق كون الربح ارشاً وثوابا ففهما
مقدارا لا تعين الربح مطلقا حتى لو زاد عن الارش وانقص عنه لكنه
بعيد جدا وان كان قبالا بولكل لحم شرها ويقع عليه الذكوة كالاسد
والنمر والعهد وغنود ذلك فالقبح بها ضمن ارشها كالمأكول وفيه القول
بغيره لما للفت الذى مضى وكذا يجب الارش في قطع اعضائه وجراحها
وكسر عظامه مع استئثار حيوانه والا فقيمتها ولو اختلفه لا بالذكوة كما لا
قيمتها حيا وبوضع عنها ما مضى ولا خلاف في ثمن من ذلك اجده
يدل عليه بعد ما مر من الادلة ولو كانت مما لا يطع عليه الذكوة كالكلب
والخنزير ففي كلب الصيد مطلقا اربعمائة درهمها على الاشهر الا في الصيد
المستفيضه في الجزير المروى احدوها في الغنيمة مرسلا وثا بينهما عن
التخصال مسددا بطريق حسن دية كلب الصيد اربعمائة درهمها وفي آخر
احدها الموقوف دية كلب السلوى اربعمائة درهمها وباطلا فيها اننى
الشيخ في دية الجنابة كلبها من النقيب بالمعلم منه للصيد كما صرح به
المفيد وغيره ونزل عليه عبارة في قوله قال وانا اطلق ذلك لان

ذلك لان العادة والعرفان للكلب السلوى الغالب عليه انه يصطاد
والسلوى منسوب الى سلوف فوبه باليمن وهو الظاهر من الاحكام
حيث لم ينقلوا خلاف عند في ذلك بل انما نقلوا الخلاف عنه وعن
المفيد والفاضي وبين حرمه من حيث التشديد بالسلوى خاصة فالما
في وقع من التماس من خصه بالسلوى وقونا على صورة الروايات وشه
عبارة هذه اشعار بما مر من فهمه من الروايات وكلام الشيخ وغيره كلب
الصيد لا مطلق السلوى وكانه لم يفت على الجزير الا باليمن ولا نصوبها
مطلق كلب الصيد من دون التشديد فيها بالسلوى بل انما هو في
الجزير الاخير وفي رواية التوفى عن السلوى عن ابي عبد الله عليه
قال قال امير المؤمنين علي عليه السلام قال قال امير المؤمنين علي عليه السلام
البايزي وكل ذك كلب الغنم وكل كلب الحايض وانى بها الا سكا في الا
ان قال لا يبايزر بالغنيمة اربعين درهما وكذا جمع بين الاختيار و
استحسنه في لفت وهو ضعيف للتفسير استدراكا وانما لا يبايزر
العام بل هو الغنيمة فيما لم يرد به نقد برفى الشريعة لوقوف ذلك على ربة
الروايات الاول اننى هي مع استفاضتها واشهرها جملتها معبر
ضعيف في الغاية سيما مع ربح اليد عن الاصل بها في الجملد اتفاقا وجوب
ذلك يشيع القول الاول مع كونه كما عرفت اشهر بل عليه عانة من
ناقص وفي كلب الغنم كلبها من النقيب بالمعلم منه للصيد كما صرح به
فيه الى كذا في الخبر وفي سنه ضعفت وقيل والفاضل الصد وفي الشيطان

والفاضل والدليل والعلوي والقد انما كان صحيح يرفى بقر وغيرهما
في العشرين درهما وهو أقوى المرسل الخبير بضعه بالشهرة الظاهرة و
المعكدة والفاضل هنا قولان اثنان احدهما لزوم القيمة اختاره في الفت
للاصل العام بناء على ضعف الخبرين والفقير المشقة منه وهو حسن لو لا
الرواية المخيرة المترجمة بذلك على الاصل والظن به وثانيتها الخبير بين
الخبرين الاولين واختاره في ذلك وجه له سوى الجمع بينهما وهو الضعيف
اطرح لهما بعد عدم شاهد عليه اصلا مع مرجحات ما اختاره
فيهما بما مضى وكذا قيل اي بالعشرين درهما في كتاب الحافظ اي الانسان
ويجوز الشمول للدار ولا يعرف الوجه فيه وباعتدلت جماعة لكنه مشهور
شبهة عظيمة على الظاهر المصريح به في كلام جماعة فان بلغت الاجزاء
والا فالقول بالقيمة في غاية القوة للاصل العام الموبد بالقوة المشقة
ومال اليه من المتأخرين جماعة بل صرح به شيخنا في منه وعن في المشقة
قول اخر وهو ان قيمة زبيل من ثواب المرسل ودية الكتاب الذي
ليس للصعيد ولا للثينة زبيل من ثواب على الفاضل ان يعطى وعلى
صاحبه ان يقبل وقريب منه ما يحكى عن الاسكاف من ان دية الكتاب
الاهل زبيل من ثواب وفي كتاب الزرع فقير من بر في المشقة على الظاهر
المصريح به في بعض العياض بل في الشريعة لم تعرف الا بالقيمة ما ذكره المصنف
مع انه حكى من الصدوق ما مر وهو يعطى الخلفاء قيمة كل مرسل وبها فاس
ما يحكى عن المقييد هنا وفي الخبر ودية الكتاب الزرع جوب من بر وزبيلها

وزبيلها استدلال بدلائل كثيرة وفيه نظر لعدم معلومية توافقه مقدار
الجوب مع القيمة بل عن الانزهر ان اربعة افخرة ويستفاد من جميع
البحر ان عشرة افخرة والقيمة ثمانية مائة مائة مائة مائة مائة مائة
كيلجات والكيلب من وسبعة اثمان من والمقرطلان كما على الصحاح
ولا يضمن المسلم ما عدا ذلك من الكتاب بل يضمن ما لا يملكه المسلم
على الاظهر الاشهر بل عليه عامة من ناسخ الاصل مع عدم الكيفية
الموجب لعدم صدق القرية الذي هو الاصل في ايجاب الضمان في حق
المضام وما دل على وجوب فقير او زبيل من ثواب في بعض الكتاب من
النص والفقير لعدم جوهل على ارادة الكفاية عن عدم الدية لا وجوب
البينة والاكتفاء لزوم دفعه وجوبه على ما لا عن الفائدة مضاعفا الى تدفع
الضمان وتصور سند الرواية اما ما يملكه الذي كان خيرا فاما ما يملكه
يضمن قيمته عنده مستحقة اذا استطيع شرائطه الذي به بلا خلاف اجده
لانه اذا فعل ذلك ضمن دمه وما له وللشخص ان عليا على كل من ضمن
وجلا اصحاب خفي والمضام في قيمته ولا فرق في الجناية على ما يملكه بين
وقوعها على نفسه او اطرافه لا طلاق الله ليل الا ان في الاخير بل من
الارث ويشترط في خفاية استئذان الذي به والا حق بالحرف فلا
حرمة لنفسه فضلا عن ماله وهنا مسائل ثلث الاولى قيل بل يرضى
فالمصنف على الصحيح انه قضى على عاتقك في عشرين اربعة عشرة
احدهم تعبت في عقابه فوقع في برقا تكسر فاما اصحابه الذي عقابه

اعزم لنا بغيرنا ان على الشركاء عزامة حسنة اي العاقل لانه حفظه
وصيغته بالاثبات وكيف كان هو مشكل على اطلاقه فان حكى القول
به في الشريعة عن الشيخ والفاضل وذلك ان حجة وقوعه اعم من
تفريقهم فيمن يرضى من شرط العاقل ومن ثم اورد هاهنا الاصحاب بلفظ
الرواية مشعرين بالتوقف فيها اورد هاهنا هو ظاهر الماثل هنا وحكى
عنه في ذلك ايضا حيث اجاب عنها بقوله وهو حكم في واقعة فلا يبعد
بها الى غيرها ويمكن حملها على ما لو عقله وسلب اليهم فزولوا ونحو ذلك
من الوجوه الشخصية للضمان لكنه يتنا في سياق الرواية سيما فعليه
الوارد فيها ولعله لما لم يحصر الاصحاب عبارة هاهنا عند شذوذها في
وضعه فقال والا فوى ضمان المرفق منهم دون غيره الثانية في جنين
الرجيم عشر فيمنها كما هنا وفي ثم مدعيها عليه اجماع اصحابنا ونواشر
اخبارنا ولم نفت على شيء مما اعل عياره الماثل والفقير في جنين البهية
اذا ضربت فانزلت عشر قيمتها وهو فاضل السند بشكل الترويج به عن
مقتضى الاصل ولعله لاختلاف الفاضل في الترويج اربش ما تضمن من اتمها
فال فيقوم حاكما ولا ولا يلزم لها في القفاوت وهو حسن لو لا دعوى
الاجماع وثواب الاخبار وقوة سند الرواية مع اعتقادها بما ورد من
نظيره في دية جنين الامه وفي عين الدابة ربيع قيمتها واما في الحكمي عن
الشيخ وجماعة المستفيضة المشقة منه في مسئلة لزوم الارش الجناية على
على اطلاق الحيوان مع تامل ما فيها فقدم اليها الاشارة وعن الشيخ في

الشيخ في طواف ان حرك من الاصحاب ان في عين الدابة نصف قيمتها
وقد اثنى على كمال قيمتها وكذا اكل ما في الجند من اثبات ولم تنف على
مسندة على القياس على الاثبات وهو ضعيف الثالثة وفي الشيخ في
يب في آخر باب الجناية على الحيوان في الفتا عن عبد الله بن المنذر عن
السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن عيسى قال كان على علي بن ابي طالب
ما افسدت ليلنا بهم نهارا ويقول على صاحب لزرع حفظه وكان يضمن
ما افسدت ليلنا وهذه الرواية مشهورة بين قدماء الاصحاب حتى
لا يكاد يعرف بينهم خلاف حتى ان ابن زهر ادعى عليها اجماع الامامية
وادعى جلد من الاصحاب لشهرة هذا ومنهم الشهيد في تكذيبه
زاد فادعى اجماع الاصحاب لان ظاهر المتأخرين واما فاتهم للعلل
الاطباء على خلافه فلو بعد تظلموا والاعتراف بشهرتها غير ان
في الشكوك ضعفا والا وفي اعياننا الضعيف عن صاحب لدا في ضمها
ما افسدت ليلنا كان الا فساد او نهارا فلو لم يرضى في حفظها بان افسدت
الى جيبها واعلم عليها الباب مثلا فوفقت الحائط او نقتل للصنفيا
تخربت ولم يعلم به واقتدت فلا ضمان عليه لانه غير مرفق وهو حسن
للاصول لان قاله ولعن الرواية المشهورة للشيخ عليه اجماع العصا
اشكال لا بل لازم للصرف اليها لا يجاد صنعتها لو كان بالشهرة مع قوة
دوايتها غير مرة سيما وان دوي عنه عبد الله بن منيرة الذي
على صحيح ما صح عنه اجماع العصا ومع ذلك المستند بغيرها بل

التصويص معناها بعد حكاية الاجماع المستدله مستقيضة مروي
جملة منها في باب في ايات من كتاب الجاهلية وكذا في في سنة
او اخر ذلك الكتاب منها النص على الظاهر من البصر والغم بالليل يكون
بالمرح ففسد شيئا هل عليها ضحان فقال ان افسدت نهارا فليس عليها
ضحان من اجل ان اصحابها يحتفلون وان افسدت ليلا فان عليها ضحان
ومنها عن قول الله عز وجل وذاود وسليمان اذ يحكما في الحوت اذ
فيه غم القوم فقال لا يكون النقص الا بالليل ان على صاحب الحوت ان يحتفل
الحوت بالنها وليس على صاحب لما شيه حفظها بالنها وانما رجعها
بالنها وانما فيها قاضد فليس عليها وعلى اصحابها لما شيه حفظ
للماشيه بالليل عن حرك الناس قاضد بالليل ففسد ضمنا وهو النقص
الجزوي في رب منه قهوه وفي جملة من التصويص ان ذلك مما فسد به سليمان
على نبينا وعلته وظاهره فيها كما ترى صريح في انه ليس على صاحب
الدابة ضحان ما افسد نهارا ولو فسد ليلا في حفظها لتعليقها بانه
ليس عليه بالنها وحفظها لان فيه رجعها وانما فيها وظاهر استثناء
الاصحاب اليها كما ذكره بعضنا فاضل واما للشهيد من كون الفرس
بين القوم لفظيا وان افسد نهارا فذكر بالليل والنها وبعثا للرواية
ومثلا للفرس وعده لكون الغالب حفظ الماشيه لولا ليس محتمل
ولذا اعترضه شيئا في ذلك والفاضل المضاد والمولى لا يدعيه فقال
بعد نقله وهو جيد فخلات ظاهر عباراتهم اذ لا يجب الجمع بين قولهم

بين قولهم كالموايات والايات والادلة واليات عادة بعضهم مثل
الشيخ عدم الخروج عن لفظ الوايات ولا يظن الوجه والعلامة اشبه
ومن اخبار المسئلة ايضاً النبوي المروي في كلام جماعة ومنهم من زعم
ان ناقة الهوامين غارب دخلت حايطة فافسد من فظضى صلى الله عليه
ان على اهل الاموال حفظها نهارا وعلى اهل المواشي حفظها ليلا وان
على اهل الضمان في الليل وبقيته ما ورد من ان العجاء جبار بناء
على ان غارب جبارتها ونحوها في انها **الثالث** في بيان صحة ردة
القتل وقد مر في كتابها انه يجب كفارة الجميع بين الخصال الثالث
الصق وصيام شهرين متتابعين وطعام ستين مسكينا يقتل العمد
ويجب المنيعة بقتل الخطاء وفي معناه شبيه العمد كما صرح به في
بشر وعده وذكر الفاضل ان هنا وفيه وعد والشهيدان بين
العقوبين والى وغيرهم انها اقربا قبيحة لكفارة مطلقا كما يقتضيه اطلاق
العبارة ونحوها وصريح بعضهم اوفي الخطاء خاصة كما هو ظاهر
يرى مع لما شيه للقتل خاصة دون السبب له فلو طرح جملة في ملك
غيره او ساء له فقتل بها عاين من الدية ولا كفارة قط كانت السبب
عمدا او خطاء ولم اجد لهم على ذلك دليلا صامعا عما قيل من الاصل
وعدم تبادر الدية اليهم من القتل الوارد في التصويص وغيره نظرا لفتح
عدم التبادر بعد الاشارة على شموله له بالاضافة الى الدية لا دخوله
بجاء اطلاق لفظ القتل وغيره بعد وكيف كان فالله اعلم بالصواب

في الحكم بل ربما اشعر عبارة لك وغيره بالاجماع عليه حيث تشير في
الاول الى الاصحاب من غير ذكر خلاف ولا دليل عليه بل انظر من على
التسوية شعرا بان ذلك هو الحق في المسئلة وفي الشافعي فمقتل الخلات
فيه متنا بل قال خلافا للشافعي ولعله كان في الجدة مقبلا بعد الماشيه
بالاصل واحتمال عدم ظهور الخصص كما عرفت ويجب كفارة خطا يقتل
للمسلم ذكر ان كان اوائق صيدا او ميتا او حرا او عبدا مطلقا ولو كان ملكا
لقتل على الاظهر لا شهر بل لا خلاف يظهر الا ما يحكم من كفارة يده
الشافعي فالجدة قبل للتم في الرجل يقتل مملوكا منعدا قال به جمعي
ان يعثر ربيعة ويصوم شهرين متتابعين ويطلع ستين مسكينا ثم
يكون الذرية بعد ذلك لا شعرا يجب بالفضل وفيه نظر لظهور السباق
في رجوع الفضل الى الترتيب بين الكفارة والذرية بقدرهم الاول على الثاني
لا الى اصل الكفارة ثم لو سلم اشعاره او لا لندر فلا يعترض به اطلاقا في
الكتاب والسنة وخصوصا في السقيضة منها النص من قتل عبده
منعدا فعليه ان يعثر ربيعة وان يعطى ستين مسكينا وان يصوم شهرا
ونحوه للموتشات والسنات عن رجل قتل مملوكا له منعدا قال يعثر ربيعة
ويصوم شهرين متتابعين الى غير ذلك من التصويص وكن اعجب يقتل
الذين لا يؤمنون ان ويجزى الروح مطا ولا يجب قبل ذلك كما مضى
وقد خالفنا ضل في ربهنا فوجب لكفارة فيه مطلقا ولو لم نجبه
الروح مع انه في بحث دبره صرح بما هنا وهو الاقوى للاصل بل في حديث

بل في حديث ان عليه في بعض العبارات اجامنا مع اني لم اجد له موافقا
الا الشافعي فيما حكى عنه ومع ذلك فلم اعرف له مستندا ولا يجب
بقتل الكافرة تياتا او حريتا او معاهدا بالخلات اجده بل قبل عندنا
خلافا للشافعي من ذلك من الاية ولو قتل المسلم مثله في دار الحرب عاقبا
عامدا الا ان يرد اليه الفرس وغيره فعليه الفدية والكفارة بالخلات اجده
بل باجماعنا كما يشعر به عبارة بعض الاجلاء وهو الحق مضافا الى اطلاق
الكتاب والسنة ولو قلناه حريتا فقتله فلا دية وعليه الكفارة بالخلات
في نومه واما لاكثر في عدم الدية بل في كل ذلك وغيره عن ظاهر
كالاتفاق عليه لقوله سبحانه ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير ربيعة مؤن
ودية مسلمة الى اهله قوله بعد ذلك فان كان يعثر المشرك خطأ من
قوم اي في قوم لان حروف الصفات بعضها بطور مقام بعض عدوكم
وهو مؤمن فتحرير ربيعة مؤن ودية قوله بعد ذلك وان كان من
قوم بينكم وبينهم شيئا فدية مسلمة الى اهله فتحرير ربيعة مؤن
لنفسه من الثاني ان المؤمن يكون في دار الحرب فقتل كافر يقتل لا دية
له والام يظهر وجه التفصيل اها الى الدية فيه خلافا للشافعي فوجب
الدية لولا بطل دم امره مسلم وقوله في النفس مائة من الابل قال و
الدية وان لم تذكر فلا بد فقتلها بدين الابل الخراف ان قال وايضا يجرى
اصحابنا معتقد على ذلك ولم يخالف احد منهم في ذلك وهو ناد
ولذلك يقتل الخلات عند هذا الا ناد ووهن اجماع لعدم الوقوف

على موافق له ظاهر مع معارضة بالمثل وما ذكره من الاطلاقات
غير معلوم الشمول لغير المرفوض لعدم التبادر وعلى تقديره فهي شديدة
بالاثر الشريفي المتأخر بظواهرها من حيث السيات للدينية فتكون بالاشارة
الى الاطلاقات اخص فلنكون عليها مقدم ومنه يظهر ان وجه ذلك
الاثر ليس ان لم يكن فيها الاثر كما نرى وفهم لنا عليها الاطلاقات
التي يورث على انها هو ظهور سياستها في نفسها فتعكس الامر كما عرفت ثم
ان الاطلاق الاثر والعبارة يفتضح عدم الفرق في الحكم بين ظهور كون
المشلول اسرا ام غيره خلافا للشيخ في طووف والفاضل في هر وصدق
قبح تبع فقيده بالاشارة وترويه الممان في تبع من ذلك ومن اطلاق
ما دل على لزوم الدية بما عرفت فاذا لا يوجب الاخذ باطلاق الاثر
مضا فالى اصالة البراءة الربح في بيان العاقلة التي تحمل دية
الخطاء والتعلق هنا يقع في امور تلك المحل وكيفيته الشسيط اي
توزيع الدية ونسبها عليهم والواضح انما المحل فهو العصبية والمعق
وضا من الجبريد والا مام على كثر ثبوتهم ولا يرتبط على تفصيل باقي
اليد الاشارة فضايط العصبية كل من ينزوي الى الميت بالابوين او بالآ
خاصة وان لم يكونوا وارثين في الحال كالاخوة والاولاد هم وان نزلوا
والعمومة والاولاد هم كذلك والامداد وان علوا وفاقا للفتحة وط
وقت والمذهب والفاضل هنا وفي تبع وهر وصدق ولت والشبه
في اللغة وغيرهم والجملة المتك على الظاهر المصريح به في لفت وصدره ولك

وصدره ولك وفي ثبوتهم العصبية من الرجال سواء كان وارثا
او غير وارث الاثر بالاقرب فالاقرب ويدخل فيها الولد والوالد فال
اجماع اصحابنا منعقد على ان العاقلة جماعة الوارث من الرجال
دون من ينزوي بالام وظاهرة كذا ترى دعوى الاجماع عليه
وان نرى مع العاقلة قوله لعلهم فقد فولا اخر ولم اقم الوجه فيه الا
من حيث اطلاق الرجال في صدور العصابة بحيث ينزوي منهم من المشمول بالمثل
الاخر من الام والاقوال لكن شرجه اخير باستثناء من ينزوي منهم
بالام يدفع ذلك ويوجب الحد قوله مع قولهم ولذا لم يجعله كغيرها
لهم وعبارته صريحة في دعوى الاجماع وهو انما العصبية بالشبه في الحقة
والعقبة المحملة كونها اجماعا كما مرها يستفاد من لفت حيث استند بها فيها
القول والحال ان الشهرة بالمعنى المصطلح ليس عنده حجة مالم تبلغ
درجة الاجماع فاستثناءها لعلها كاشفت عن بلوغها تلك الدرجة هنا
مضا فالى ما قيل من ان ما ذكره هو المعروف من معناها وبول
ما في مجمع البحرين عصبية الرجل تبوة وقرايته لا يبره قال والجمع العصابة
قال الجوهري وانما سمي عصبية لانهم عصبوا به اي احاطوا به فالاب
طرف والابن طرف والاخ جانب والعمة جانب فتدبر وقيل في تدبر
الغنية والا صياح فيما حكى انهم هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل
لا يلزم من لا يرث دية شيئا مطلقا واعتبره جماعة ومنهم الممان
في تبع فقال وفي هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها الذكور والاناث

والزوج والزوجة ومن ينزوي بالام على احد الزوجين ويختص بها
الاثر بالاقرب فالاقرب كما توريث الاموال وليس كذلك العقل فانه يختص بال
من العصبية دون من ينزوي بالام ودون الزوج والزوجة وهو من
الات بعض الاصل وجه كلامهم بما يرجع الى ما عليه القوم فقال
وعبارته في هكذا او اما دية الخطاء فانها للز من العاقلة الذين يرثون
دية القاتل لو قتل ولا يلزم من لا يرث من دية شيئا على حال وهي
نوعهم العموم وليس صريحة فيه فان الوصف يجوز ان يكون للتعليل
دون التشبيه ولذا قال المحقق وفي هذا الاطلاق وهم فيكون كقول
المفيد ولا يؤخذ لا قوله من اقدم شي ولا من اخره لا نه لو قتل واحدث
ديه ما لم يمتد اخره لا نه واخره منها شيئا فلذلك لم يكن عليهم
هنا شيئا ثم ليس في عبارة في نفسها عصبية وعبارته الغنية والاصحاب
كذا او عاقلة القوم المسلم عصبية الذين يرثون دية وظواهرها انما العاقلة
والاكتفاء في معنى العصبية على وضوحه وان المشهور منهم المشفوعون
بالاب من الرجال والنسب والاختصاص على الاخصاص بالمشفوعين
بالاب انتهى وفي قوله فيم الحلى من تر ما يوافقه ولذا لم يصره
بل اعتمد به وتم وكيف كانت فالقول الاول اظهر لما مر ومن لا يهاب
من خص بالاقرب من يرث بالشمسية ومع عدمه يشترك في العقل
بين من ينزوي بالام مع من ينزوي بالام مع من ينزوي بالاب والام
او بالاب اطلاقا لا لا يرث وقد يستدل له بالنصوص الواردة فيمن

فيمن هرب فلم ينظر به حتى مات انه يؤخذ من تركه فان لم يصح
فمن الاثر بالاقرب والاب والابن فالابن اذا قتل رجل خطاء فانه قيل
ان يخرج الى اولياء المشلول من الدية ان الدية على ورثته فان لم يكن
له عاقلة فعلى الولي من بيت المال وفي الجميع نظرو لضعف المرسل في بعض
تلك النصوص مع خر وجها على تقدير القول بها في تلك المسئلة عن
مفروض المسئلة كونه دية الخطاء لا العمل كما هو مورد ها واحدا فغير
الاخر هنا مضا فالى قصور الجميع عن المكافات لما قدمناه من الادلة
ونسب جماعة من الاصحاب هذا القول الى الاسكافي فالمراد هو استثناء
الى رواية سلمة بن كهيل قال ان امير المؤمنين عاتل رجلا من اهل
الموصل فدخل رجلا خطاء فكيف امر المؤمنين عاتل في عامه بها في
كتابه اسئل عن قرايته من المسلمين قال كانت من اهل الموصل من ولد
واصبته له قرايته من المسلمين فادعهم اليه ثم انطلق فان كانت هناك
وجل بره فيهم في الكتاب كالمجيب احد من قرايته فالمراد به الدية
خداها منه في تلك سنين وان لم يكن له من قرايته احد له سهم في
الكتاب كانوا قرايته سواء في الغنص فقضى الدية على قرايته من قبل
ابيه وعلى قرايته من قبل اتم من الرجال الذكور المسلمين ثم اجعل على
قرايته من قبل ابيه ثلثي الدية واجعل على قرايته من قبل امه الثلث
الحديث وسيله الراوى في ضعفت لكونه بره ما مد مودا انتهى يحصل
فاذكره وناشهم في القسبة بعض الفضلاء فقال وعبارته الاسكافي

كان العاقله هم المستحقون لميراث الفاضل من الرجال العظامه سواء كانت
من قبل ابيه او امه فان لمساوت القران بنات كالاخوة للاب والاخوة
للأم كانت على الاخوة للاب الثلثان وعلى الاخوة للام الثلث سواء كانت
المستحقين للميراث واحدا او جماعة ولا يلزم وللاب شيء الا بعد عدم
والاب ولا يلزم وللاب شيء الا بعد عدم الولد للابوين وهي ليست
نصا في استحقاق الارث بالنسبة ولا في شمول العقل كل من ميراث
بالنسبة بل ظاهر قوله سواء كان من قبل ابيه او امه اختصاصا صدر بالاجل
وبالاخوة والاعمام والاخوان واولادهم ثم ليس فيها اشتراط العشر بك
بين المستغيب بالاب والمستغيب بالام بعدم الوارث ثم قال ولما كان
ظاهرا لعل انه نزل على مضمون جن سليله بن كهيل انتهى وهو جهد
واعلم ان الرواية لا دلالة لها على قبول الحكم في العبارة بالطلاق في
المستغيب بالام والمستغيب بالاب لان كونه والا نكاح وكذا لا يثبت من
بالنسبة يشمل تحلالا والقبض والاخت مع ان الرواية مرصدة
للتقديم بالرجال فلا استدلال بها لذلكت كما في العبارة وغيرها
لا يفي عن اشكال ولذا عدت عند الاستدلال بثلث التصويبات
وان كانت قرينة منها في وجه الضعف والاشكال اللهم الا ان
اطلاق القول على الرواية بتفسيرها بما فيها من ارادة الرجال خاصة
كما وجه كلام النجاشي ويجعل الاستدلال بها له على ذلك قرينة فاقم
وبدخل الا بآء والا ولاد على العقل على الاشبه وفاقا للقييد والاسكافي الشيخ

والاسكافي والشيخ في رد وقوله الميراثات ومع واجد العباس كما حكى
خيرة الفاضلين هنا وفي رد وقوله والتمهي والشهيد فاللعنة
هو ظاهر الشيخ بالجملة المشهور على الظاهر المخرج به في الايضاح بل
ادعى الحلي عليه الاجماع وهو الحق مضافا الى دفعهم في مفهوم العصبه
لغيره كما يستفاد من كلام الجوهري المتقدم وكثير من اهلها خلا فالصحيح
عن ق وط والتمهي وب الواسيله فلا يدخلون لاصالة البراءة ويجب
الخروج عنها بما عرفت مع ضعف القسك بها هنا بناء على ايجابه
استغناء في من اخرى مع ان اصل برائتها ايقن ومرجع الى معاد
بالمثل كما لا يخفى ولا اجماع وفيه من ظاهر كدعوى شيخنا في ذلك
وقد عليه الشهرة مع معارضتها بالمثل كما عرفت ونحو وجههم
عن مفهوم العصبه وفيه منع ظاهر عرفت وجهه ولتصور عاميه
نعم في النجاشي امير المؤمنين عليه السلام في امره اعطيت رجلا
واشترطت وكلاء ولها ابن فالتق وكلاء بعصبها الذين يغفلون
عنهادون ولها كنهه غير واضح الدلالة لاحتمال كون دون و
لها استثناء من العصبه والاصل فالاستثناء الاتصال وعليه
فيكون الرواية واضحة الدلالة على الاختار مع استنفاد ثرايته من رواية
سلمة بن كهيل المتقدمه ولكن ضعف سندها كاعتقده مع اشتغالها
على احكام غريبه لم يطل بمحله منها احد من الطائفة ربما اوجب الوهم
فلا استدلال بها وجعلها محتملة وامكن الذبح عن جرح الشهرة وحكاية

الاجماع المشهورة ولا يستقيم ان العاقله العقل الفاضل لا غلبت اجده بل عليه
الاجماع في عبارة بعض الاجلة قال خلا فالاب حينئذ والجمعة عليه بعد
اصالة البراءة مع ظهور النص والقوى باختصاصه لغيره بالعاقله ولا
تدخل المرأة ولا العصبى ولا الجنون وان دون من الذكر بلا خلاف على الظاهر
الحكمي من قول الجوهري عن مفهوم العصبه عرفا واصل البراءة وشي
اصل البراءة ما عرفت واما دعوى الخرج فهو حسن بالاضافة الى المنة اما
القبض والجنون فدعوى خرجها عن مفهومها لعلها لا يفي عن اشكال
والاصل على عدم برهينة يخرج عنه الاطلاقات لان ان يذهب عنها بعدم
معلومية شمولها لها لعدم نبادرها منها جدا ولو كان داخلين تحت
مفهوم العصبه حقيقة وتعمل العاقله في الموصى وما فوق الموصى كما
لها منه والمنطقه ونحوها انما فاضا على الظاهر المخرج به في كلامه
حدا لاستغناء وهو الحق مضافا الى الاطلاقات وخصوص الموثق
الا يثبت وفي حملها مادونا الموصى عن الحارسه والدائمه ونحوها وان
احدها تم ذهب الى الشيخ في قات وقت الحلي في مدعيها عليه الاجماع
للاطلاقات وهو لم يرد الموثق انما لا تحمله وهو غير الشيخ في رد
والحلي والفاضل في احد قوليه والفتية والاصحاب والوسيلة كما حكى اليه
ذهب الفاضل في لفت ولده في الايضاح والفاضل المتفاد والتمهي و
غيرهم من المتأخرين والظاهر المشهور كما صرح به في الخبر وقده وهو لا
لاعتبار سند الرواية بالموثق مضافا الى الاستعداد والاخبار بالثبوت
الظاهر والحقبة وبالاخبار لزوم القدر الكثير بالغمل بناء على غلبة وقوع

غلبة ووقع التنازع وحصول الجنابات لكثرة من الناس فلو وجب
كل حرج قل او كثير على الخاف لزم حصول المشقة لهم وتساؤل الناس
في الجنابات لاكتفاء الضمان عنهم فاما وبذلك يذهب عن الاجماع
للمنفرد مع وهنه قصير لا كثر على خلافه وبمعنى الخرج به عن الاطلاقات
مع امكان التنازع في شمولها لعل لا يثبت لاحتمال اختصاصها بالحقك التام
بدية النفس ولا يتاثير الانفاق على العقل في قول الموصى لاحتمال كون
ذلك مجرى الانفاق لا للاطلاقات ونحوه مما يرجع الى حكم الفاعلة من
كون الاصل في الجنابة لعل ولها برهينة ليجازيها ان لا تفرق في
ونزاع في خرجتها فيما عدا موضع الخلاف بالموقف وبعبارة
داخلتها وربما يستفاد من قول المان هنا والفاضل في مدعيه ان
في الرواية ضعفا ويلزمها القول الاول او ثلثهما فيه وهو ضعيف
ضعف الرواية لانها من الموثق لا الضعيف بالمعنى المصطلح لكن الامر
في هذا سهل بما طرقة المان وان لم يكن ليجازي عاقلة من قوله متى
المعنى جنابته ان كانت ولا فصلا به ثم معنى المعنى ثم خصا به وصق
ابا المعنى ثم خصا به كثر لميراثات ومع عدم اجمع فعلى من
جرحه ان كان وحيث لا صان من جرحه له ايب ضمن الامام جنابته
بلا خلاف في حق من ذلك اجده في الجملة ولكن استنفادها كما هي من
التصويص مشككة تعال التصويص مسبقا به بضمان ضامن الجرحه العقل
وكذا الامام مع نفعه في القدر من تمامه ان قومنا قرا بولا يله كان لهم

ميراثه وعليهم معقلية وبمعناه الصحاح المستفيضه وغيرهما من العبرة
لديهم باب ميراث ضامن الجبرية وفيها ان اولي الرجل الرجل ثلث ميراثه
وعليه معقلية وفيها اشعار بملازمة الارث وضمان العقل وقد تقدم
في الميراث ثبوت ارث المعتق وضامن الجبرية والامام ميثاقه فيعتق
كله وقاله من يات وليس له وارث من ذرية ولا مولى عنده فله من
جبرية فانه من الانفال وهو كالنصف وضمان المعتق الجبرية والعقل
وقال صاحب السامع الذي لا ولا احد عليها الا الله نعم فاما كان ولاه الله
بمعناه فهو رسول الله صلى الله عليه واله واما كان لرسول الله فان ولاه
للامام وجنابته على الامام وميراثه الى جبرية ذلك من النصوص الدالة على
ان ميراث من لا وارث له لامام عيقل ومعقلية عليه هذا وقد تقدم
الرجل ان اقل رجلا خطا فاثبت قبل ان يخرج الى اوبياء المشرك من الدنيا
ان الميراث على ذرية فان لم يكن له عاقلة فعلى الوالي من بيت المال وهو
صحيح ضمان الا لشخص ان يثبته حيث يستحقون الارث وهو
وان شمل العاقلة لانهم من الغرابة مثلا لكنه نفي بغيرها من
الذكر ان لما مضى في بابي ثبته منه جأ والعام المخصص جبرية في
الباقي كما حقن في محله مستقصى وفيه اشعار بلزوم الميراث مال
الحفاظ اولا ومع عدمه فعلى عاقلة وبه صرح جماعة لكن بالنسبة الى
ضمان الامام خاصة فهو ان ضمانه مؤخر عن ضمان الحفاظ ومنهم
من زعم مدعي اجماع الامام ميراثه وهو تحريم مضافا الى الميراث والفاضة

والفاضة المقدم اليها قريبا الا اشار به صريح جملة من النصوص
في جنابته الامام انها خطأ وبازم عاقلة يؤخذون بها في ثلث سنين
في كل سنة نجما فان لم يكن للاعلى عاقلة لزمه دية ما جنى في ماله
تؤخذ بها في ثلث سنين كما في الضمان والموتى ان عدا الامم مثل الخطا
في الميراث في ماله فان لم يكن له مال فان دية ذلك على الامام خلافا للاخر
فما لم يضمن الامام مقدم على ضمان الحفاظ ومنهم على مدعيه ان يضمن
الاجماع وهو التحريم مضافا الى اطلاق الادلة بكون الامام ضامن جبرية
مع نفي العاقلة ويمكن تقييده بما ذكره لان يجب ان يضمنه لمصلحة
منه قسدا ومنه لا شئ له زيادة على ما تقدم على ضمانه على
ضمان مطلق العاقلة حتى يغير الامام وظاهر الاحكام كالروايات
الواردة في الامم للذين هما احد ثلث الادلة خلافا للاجماع المقتضى
معارضته بالمثل وروايت الامم بعد الاغراض عن احتياج اطلاقها
الى تقييدها ما تضمنتها كون جنابته خطأ مطا ولم يرضه المتأخرون
كما مضى والاصل فيخرج عنه الاطلاقا فاثبت العيار كغيرها وصرح
بما عدا كون الميراث على الامام في ماله لاخره حتى يبيت مال المسلمين
ومشاة الاختلاف اختلاف النصوص ففي جملة منها على الامام وفي
اخرى على بيت المال والمسئلة كسابقها محل اشكال والوقوف فيها
بما لا يفيدها في ماله مطلق وان كانت خطأ فان لم يكن له مال
فما لم يضمن الامام عيقل فاما لو كان يؤدى اليه جبرية كما يؤدى للمولود الى

مولاه ضربته فكان ميراثه وان خالفه في كون مولد العبد لا يعقل جأ
لان ليس له مولا كعضد الاول الاستدلال عليه بعد اجماع الظاهر للظهر
من بعض النعائير بالثبوت ليس بين اهل الذمة عاقلة فاما يكون من قتل
او جرحا فانه يؤخذ ذلك من اموالهم فان لم يكن لهم مال رجع
الى الامام المسلمين لانهم يؤخذون اليه في غيرهم كما يؤدى العبد لغيره الى
ميتوه قال وهم جاليت الامام عن اسلام منهم فهو حراما كشيء
الانسيب فقد ورد في تبيين الشريعة فقال في موضع من ط وقت على القوي
فما ربه نصف دينار وعلى الضعيف خمسة فراربه ربحه ونسبة القاضي في
المذهب والقاض في وقت وقد اختلف عيارا منهم فالقاض اطلق
كما ذكرنا ولم يبين ان الضمانين اكثر ما يلزمهما لان زمان عليهما
لا اقل منها والقاضى يصرح بالادول والشئ بالثاني فاما للاجماع على لزومها
ولا اكثر للاصل مع عدم دليل وتبين نظر لصعق الاصل بما قدمنا من
معارضته بالمثل لان دفع اكثر من النصف عن الضعيف وعن الرابع عن الضعيف
بالاصل يوجب اشتغال ذمة اخره وهو يمتد في قديم الاصل وعدم الدليل
عليه ثم كيف لا والضمانين يلزم للميراث عاقلة مطلقا فثبتانه
حتى لو كانت العاقلة من ذرية الضمانين واحدا نعم عليه الذمة بما هما مع
ذمة عليهما وكلت مع عدم تعيين عليه ما قدم ويكون الزا على يده
واجبا على من يضمنه من مزاياها فله ودرجتها لان يخرج عنه بصيرة والده
اجامنا فيكون الجاني بالنسبة الى هذه الزيادة كعاقلة له من الغرابة و

الغرابة وهكذا الكلام بالنسبة الى الميراث الذمة من العاقلة يجب عليها
المشدة ومن الزيادة وما لا يقدر عليه منها يجب على من بعده من العاقلة
وهكذا اوجه هذا الوجه وقوله في النسيب على الامام او من نصبه
المعكورة ولو هو ما يدخل فيه الجبرية لجماع في الشئ في الضمان بحسب جواربه
من احوال العاقلة في الضمان ولما جئنا في دفع الذمة عن الضمان الذي لا يفيده
له بالكلية وبوجوبها على الضمان في المتوسط بحسب مطا ورواها وما
يشتمل المصلحة بحيث لا يسلزم اضرار ولا اجبا نايها بالكلية واثبت
زاد من الذمة عنهما بعد ذلك فثبت على الميراث الذمة واختار هذا
من موضع اخر من ط وقت وبعد على جماعة من المتأخرين والعقل
ببهم وبميدى بالنسيب على الاقرب من العاقلة الى الجاني من ذمة
فالاقرب فياخذ من ارب الضمانات اولا فان لم تكن اولم يحمل على
البيعة ثم لا بعد وهكذا يشغل مع الحاجة الى المولود ثم الى عصبه ثم
الى ما قوف ثم الى الامام عيقل ويحمل بطلها على العاقلة اجمع من
غير اختصاص بالضمان لعدم الادلة بوجوبها على العاقلة لكن الاول
اظهره وقال اكثر النعم واولوا الامام بعضهم اولى ببعض ولا تأخذ
بالنظر مضافا الى ما مر من اشتغال النصوص والفتاوى بل ظهورها
في كون العقل كالارث يرب كزبته ويلزم من حيث ثبت ومنها
الميراث المقدم للمؤمنين لولاه عيقله ان الميراث على ذمة فتم وبقي
النصوص المشددة من غير مثل وهرب ثلث انه يؤخذ من الاقرب اليه

فالاخرى خلافا للحكم من قدامنا لا باحتمال المشدوم ونحوها
ايضا لا بد له الا ان اوجبت عليه صدى على العاقله ثلاث سنين على ما
سلفه بانته ونقل الدليل عليه في اوائل كتاب الديات وانما الواجب
ثالث **الاول** لو قتل الاب ولده عمدا فلا فضاى كما مر في كتابه **ثاني**
الديه بعد ان يتوقف من الدية الوارث للابن ولو كان بعيدا ولو ضاى من غير
او اماما ولا نصيب للاب منها لانها لا تدرى له من الميراث فلا يرث منها اجماعا
ولو لم يكن للزوت وارث سوى الاب فهو من الدية الماخوذة منه لا عام
عليه ولو قتل الاب خطأ فالديه على العاقله ويرثها الوارث للابن
مطلقا ولا خلاف ولا اشكال في شئ من ذلك وانما الاشكال في
نور يرث الاب من الدية في صورة الخطاء فغيره فولات اشبههما وانما
ان لا يرث منها شيئا مطلقا وقد تقدم التحقيق في ذلك على القول به
نور يرث من الدية فيها لو لم يكن له وارث المقتول سوى الاب والعاقله
هل تؤخذ منهم الدية وقد منع اليه ام لا شئ له عليه فان قلنا ان الاب
لا يرث من دية او مطلقا شيئا فلا دية له قطعاً وان قلنا يرث ففيه
الديه له هنا من العاقله نرد من ان الجاني ولا يعقل ضمان الغيب له
جنايته جناها والعاقله انما يضمن جنايته للغير وهو خير الاكثر
بل لا خلاف فيه هنا يظن ومن اطلاق ما دل على وجوب الدية على
العاقله للميراث والاب منهم ميراث لوجود السبب وانقضاء المانع وفيه
نقل لمنع الاطلاق بحيث يشمل نحو محل الفرض لندمه وعدم نبادر

وعدم نبادر فيخص بغيره مما هو الغالب المبادر وهو غير محل
الفرض فيرجع الى مقتضى الاصل من لزوم الدية على الجاني دون
غيره ثم في دعوى كون الاب هنا من الميراث يقول مطلقا نظر
اما على القول بعدم امره نظر فظاهرا وكذا على القول بعدم امره
من الدية خاصة اذ هو بالنسبة اليها ليس من الميراث واما على القول بان
منها فحسن ان سلم منه ذلك كلياً او كان كذلك والا فلا دعوى من
دونها او احدها مصادرة واول البحث وتسلم كونه وارثا فيما اذا
كان له ورثة غير العاقله كالام والبنات مثلا لا يستلزم تسليم كونه وارثا
هنا فاقول جدا **الثانية** لا تعقل العاقله عدا محضا ولا شبيهها به وانما
تعقل الخطاء المحض ولا اقرارا ولا صلحا يعني اذا اقر الجاني بالقتل
خطا مع عدم ثبوت الاقرار لم يثبت بذلك شئ على العاقله وكذا لو
اصطلح القاتل والاولياء في العهد من الخطا مع عدم ثبوت الدية
لا يلزم العاقله منها شئ بلا خلاف في شئ من ذلك اجماعا لاصالة
البراءة واختصاص المخرج عنها من النص والقنوى بدين الخطا المحض
الثابت بنحو من النسبة مضافا الى القنوى المستفيض لا يعقل العاقله عدا
ولا عيدا ولا صلحا ولا اعترافا وكذا لا تعقل جنايته الانسان على نفسه
مطلقا بل يكون مدمورا بلا خلاف فيه ظاهرا بل قيل انه كذا عندنا
وضمن العاقله الا وراعى واحمد واسحق وهو قتل في اجماعنا عليه و
هو المحجة مضافا الى بعض ما مر في الاشارة ولا يعقل المولى عدا يعنى

ان العبد لو قتل انسانا خطأ او جنى عليه كذا لا يعقل المولى جنايته
بل يعقل برقيقه كما سلفه بان في كتاب الفضاى في الشرط الاول من
شرايطه وفداة كذا في عدم الخلاف فيه كما هو ظاهر جماعه ومنهم
الصغير والفاضل المتداد هنا حيث ارجعوا قول الماتن الاث على الاظهر
الى المشوكة خاصة بل ترجع الشاف بالاجماع عليه فانه قال وجعل الاظهر
كونها رقما والاجماع منعقد على ان المولى لا يعقل عدا وهو عام فام
الولد وغيره الا قول وبذلك عليه مضافا الى المصوص المتقدد شرعة
لكن في رواية قتل عدا جارا خطأ فاعنفه مولا جاز عنفه وكان على
مولا دية المقتول لان عاقله وبه فهم من الخلاف في المسئلة واظهر
منه عبارات الغنية حيث قال وعاقله الرقيق مالكة ويمكن الاستناد اليها
بمقتضى التعليل قال الله المشدوم وقد عاقله الذي ان الامام لا يورث
اليه الجاني كما يورث العبد الى سيد الصرية لكنه لا يعارض المصوص
المتقدد شرعة المتصدد مع الصراخ والكثرة بالشهرة العظيمة التي كانت
تكون اجماعا بل اجماع في التحقير لشدته وقولهما مع احتمال ارادتهما
كون المولى عاقله لوجوب بعد العتق لا قبله كما احتمل التحل في عبارة
به وهو وان بعد في عبارة الغنية لكن يؤيده ان لم يذكر عاقله العتق با
لكلية وهو بعيد غاية لولم يكن هو اجماعا لشدته العبرة ويجعل ارادتهما
مطلقا لضمان كمال الفاضل في لث عليه عبارة به قال والشئ عني
بالعاقله هنا الضامن للمعنى المتعارف الا قول ولا ريب في صحة عقل

صحة عقل المولى لعبده بهذا المعنى لما مضى ثم من ان على المولى في جنايته
عبده امداد فعدلى ولما جنى عليه او كره بغيره وايما مكان ثبت الضمان
عليه والفرق بينه وبين العقل بالمعنى المتعارف استلزامه ضمان تمام الدية
ولو زادت عن قيمة العبد بخلاف الضمان فان متعلقه ليس الا دعوى العبد مع
ان يادة او كره بالثبوت من غير زيادة وكيف كان لا فرق في الضمان بين
كون العبد فتاوى وقام محضا او مدبرا او مكا نيا او ام ولد على الاظهر لا شر
خلافا لشيخ في احد قوليه والفاضل يعقلها مولاها لغير المشدوم مع مخالفتهم
في المسئلة فذاخر الفظ الاول من الانتفاء لا يرجع من كتاب الديات فليراجعه ثم
الثالثة لا يعقل العاقله لالاقتان جنايته بغيره بل على انسان وان كانت
جنايته مشمومة عليه على تقدير تضييق حفظها وكذا لا تعقل اثلاث
ذلك لان ثبات مال احد بل هو مضمون عليه ويختص ضمانها بالجناية
عن تعقل عنه على الادى بحسب بلا خلاف في شئ من ذلك اجماعا لاصل
مع اختصاص ما دل على ضمان العاقله من القنوى والرواية جناية الادى على
مثله خطأ لا ملة وحيث انتهى الكلام في الكتاب بعون الله تعالى المصلح الى
الى هنا قال الماتن في هذا ما يرداه وقصدناه باحضر وضبطه بحسين
مطوله بمجرد من محصله ونسأل الله سبحانه ان يجعلنا ممن شكر بلفظه و
كرمه وعمله وغفر بصله وسعد رحمة الله وجعل الى الجند من ظليه و
منظله فانه لا يجب من سالة ولا يضر من اسله ويقول اقل الخليفة بل لا يثن
في الحقيقة احدا لله سبحانه على في نفسه وشبهه لثالث هذا التعليق واسئله

بجوده وكرمه ان يجعله خالصا لوجه الكريم موجبا لتوايه الجسيم وان يوفق
 لعباده ما يضر قيمه من اجتهاد او وقع له من خلل في ايراد اللهو الغفور العظيم
 الرب الكريم والمرجو من يفت على هذا التعليق ويرى فيه خطا او خلافا
 يصلح وينبه عليه ويوضحه ويشير اليه جازلا بذات من شكر شكره
 جزيلا وبما لله اجر جزيل وفرح من تسويده وتضييقه مؤلفه
 الفقير المذنب الغني على بن محمد بن علي الطباطبائي في منتصف ليلة
 وهو السابع والعشرون من شهر صفر سنة اثنتين وتسعين وثمانين
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوات والسلام
 من شهر ربيع الثاني الحرام في سنة ثلاث وتسعين وثمانين

بعد الفقه الفخري الشيخ آقا العبد المذنب المذنب

ميرزا محمد تقي الشيرازي الشيرازي

ولوالدين جديهما

علاء الدين

٢٢٢





